

الجمهورية العربية المتحدة

---

مَجْلَدُ النَّقَضِ

مَكْتَبُ الْفَنِّ

---

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد انجزائية  
ومن الدائرة انجزائية

السنة الخامسة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٤

---

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٤







## الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية نقابات

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد الأستاذ توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

( ٢ )

الطعن رقم ١ لسنة ٣٤ صحافة

صحافة . " نقابة الصحفيين " . عمالية الانتخاب . " انتخاب أعضاء مجلس  
النقابة والنقيب " .

عملية الانتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية :  
( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة . ( والثانية ) بانتخاب النقيب من بين أعضاء المجلس ،  
وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الأولى .

بدء انعقاد الجمعية العمومية صحيحا . انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب الانتخاب  
الأول وقبل اجراء الانتخاب الثانى أو امتداد وقت الانتخاب الى ما بعد منتصف الليل . لا عيب  
فى الانتخاب . ولا بطلان فى اجراءات انتخاب النقيب .

مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن  
نقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص باعتماد  
اللائحة الداخلية لانتابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تتم على مرحلتين متعاقبتين  
تباشرهما الجمعية العمومية الأولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ، والثانية —



وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الأولى — بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . فعملية انتخاب النقيب اذن ليست الا استمرارا لعملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة . وما دام الطاعن لا ينازع في أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متفقا مع حكم القانون ، فإن انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص بمركز النقيب أو امتداد وقت الانتخاب الى ما بعد منتصف الليل ليس فيهما ما يعيب الانتخاب أو يبطل إجراءات انتخاب النقيب .

## الوقائع

بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٦٤ طعن الطاعن — بتقرير في قلم كتاب المحكمة على القرار الصادر من الجمعية العمومية للصحفيين في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٤ بانتخاب النقيب وأودع معه في اليوم نفسه تقريرين بأسباب طعنه موقعا عليهما منه ومن آخرين .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين .

وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان انتخاب النقيب لاجرائه في غير الموعد المحدد ولعدم تكامل العدد القانوني للجمعية العمومية وقت مباشرة الانتخاب ، ذلك بأن انتخاب النقيب إنما تم بعد الساعة الثالثة من صباح يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ أي بعد أن انتهى اليوم المحدد للانتخاب . وهو يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٤ مما ترتب عليه — لتأخر الوقت — انصراف غالبية الأعضاء الذين توافر بهم النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية وحرمانهم من ممارسة حقهم في انتخاب النقيب .

وحيث إن المادة ٤١ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين نصت ” يكون للنقابة مجلس مؤلف من اثني عشر عضوا مضت على



قيدهم بالجدول العام ثلاث سنوات على الأقل تنتخبهم الجمعية العمومية بالإقتراع السرى وإذا تساوت الأصوات اقترح بينهم عند الاقتضاء . ومدة العضوية في مجلس النقابة سنتان ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء وتنتهى كل سنة عضوية نصف أعضاء المجلس ويقترح فى نهاية السنة الأولى بين الأعضاء لإنهاء عضوية ستة منهم “ . ونصت المادة ٤٣ من هذا القانون ” ن்தخب الجمعية العمومية كل سنة النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ويكون انتخابه بالإقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين “ . كما نصت المادة ١٥ من القرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين : ” تبدأ عملية انتخاب النقيب بعد اعلان نتيجة أعضاء المجلس “ ومؤدى نصوص هذه المواد أن عملية الانتخاب تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية الأولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ، والثانية — وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الأولى — بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ، فعملية انتخاب النقيب اذن ليست الا استمرارا لعملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة ، وما دام الطاعن لا ينازع فى أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متفقا مع حكم القانون ، فان انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء بفرض صحة ما يقوله الطاعن — عقب انتخاب — أعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص بمركز النقيب أو امتداد وقت الانتخاب الى ما بعد منتصف الليل ليس فيهما ما يعيب الانتخاب أو يبطل من اجراءات انتخاب النقيب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة الجزائية

المواد الجزائية

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد  
عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٠٨ )

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ القضائية

سرقة . " سرقة في طريق عمومي " . ظروف مشددة .

تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية . الحكمة منه : تأمين المواصلات .  
توافر هذه الحكمة سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص انقضوا عليه في عرض الطريق  
أو من لصوص رافقوه منذ البداية .

الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين  
المواصلات ، وهذه الحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص  
انقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة أول مايو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم التل الكبير محافظة الاسماعيلية : شرعوا في قتل شعبان أمين أيوب عمدا ومع سبق الإصرار ، بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك سلاحا "سكينا" واستدرجوه الى الطريق العام فلما ظفروا به أمسكه المتهم الثاني من رقبته وطعنه المتهم الأول بالسكين قاصدين من ذلك قتله فحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نفذت الى التجويف الصدرى البلورى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا السيارة والأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لشعبان أمين يوسف وشعبان امبابي حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا "سكينا" وكان ذلك في الطريق العمومى الموصل بين مدينتي الاسماعيلية والتل الكبير . وطلبت الى غرفة الاتهام احالة المتهمين على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣/٢٣٤ و ١/٣١٥ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت حضويا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ١/٣١٥ و ٢ و ٣ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة والثالث والرابع بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وذلك بعد أن استبعدت المحكمة في حق المتهمين تهمة الشروع في القتل . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين من الثانى للأخير ، وإن قرروا بالطعن في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .



وحيث إن حاصل ما ينعمه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانه بجرمة سرقة بإكراه بالطريق العام طبقا لنص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لما كانت الحكمة من هذا النص هي تأمين المواصلات وتأمين الناس في انتقاهم من بلدة لأخرى ، فإنه يجب لإنطباقه أن يعترض الجناة المجنى عليه في الطريق العام ويأخذون منه المال كرها ، وهو أمر لم يتوفر في واقعة الدعوى ، إذ الثابت منها أن أحدا لم يعترض المجنى عليه في طريقه بل كان الجناة يستقلون معه السيارة وقت مقارقتهم الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن وباقي الجناة تظاهروا باستئجار سيارة المجنى عليه ، وما أن سارت بهم ليلا في الطريق العام بدائرة التل الكبير حتى أمسك واحد منهم برقبة المجنى عليه وضربه الطاعن بسكين في صدره لشل مقاومته فحدثت به إصابة أفقدته الوعي ، وعلى إثر ذلك تخلصوا منه واستولوا على السيارة وأشياء أخرى ، ثم أورد الحكم على ثبوت واقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إليها وخلص إلى ادانة الطاعن وباقي الجناة طبقا لنص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان مسلما أن الحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات ، فإنه لا مشاحة كذلك في أن هذه الحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص انقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين أعمل المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بعد إذ ثبت لديه توافر كافة العناصر القانونية للجرمة التي نصت عليها ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون الطعن بالتالي على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وعطب فراج ، ومحمد محفوظ ، ونصر الدين عزام .

( ١٠٩ )

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببه .  
تسبب غير معيب" . شهود .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ، مطلقة . لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد  
والموائمة بين ما أخذه عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخذه من قول شاهد آخر والجمع  
بين القولين وإيراد مؤداه جملة وأن تنسب اليهما معا . ما دام ما أخذت به من شهادتهما  
ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا .

(ب) تلبس . جريمة . مواد مخدرة . قبض . تفتيش .

مثال لحالة تلبس بجريمة احراز مواد مخدرة .

(ج) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . اثبات . "شهود" .

التناقض بين أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الاداة من  
أقوالهم استخلاصا سائفا .

١ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، ولها أن تجزئ أقوال  
الشاهد الواحد وأن توأم بين ما أخذه عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخذه  
من قول شاهد آخر وأن تجمع بين القولين وتورد مؤداه جملة وتنسب اليهما معا  
ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف  
فيما نقلته عنهما معا .



٢- متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط ورفقته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذا للاذن الصادر بتفتيش شخص يتجرف في المخدرات فلما وقفت إحدى السيارات اتجها نحوها بحثا عنه فأبصر الطاعن يجلس خلف السلم الخلفى للسيارة ، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع الى مقدم السيارة محاولا التوارى عن نظرهما . وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب حق للضابط أن يطلب الى الكونستابل متابعتها داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع فيه نفسه باختياره فإذا تمخلى الطاعن طواعية واختيارا وهو على هذا الحال عن المنديل الذى كان يسك به والقي به على أرض السيارة فانه يكون قد تمخلى عن حيازته فاذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتح ووجد به المخدر فان الطاعن يكون فى حالة تلبس باحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه .

٣- التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٧/٨/١٩٦١ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : "أحوز جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى". وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش الواقعين عليه لعدم جديتهما . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة وقد ردت على الدفع قائلة بأنه فى غير محله . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن اجتزأ من شهادة كل من شاهدي الإثبات وأوردها على أنها رواية واحدة مجمع عليها منهما . واعتبر بمجرد اسراع الطاعن إلى مقدم السيارة أمراً يثير الانتباه ويوفر حالة التلبس ، كما أغفل الرد على دفاع الطاعن باستحالة رؤية الضابط وهو في موقفه أمام السيارة — لواقعة القاء المندبل داخلها وكذلك الرد على اختلاف أقوال الشاهدين بشأن هذه الواقعة ، هذا فضلاً عن عدم تحقيق استحالة الجرى داخل السيارة لضيق الفسحة فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن ضابط المباحث وقد كان مآذونا بتفتيش أحد تجار المخدرات لضبط ما يحرزه من مواد مخدرة انتظر قدومه عند مجاز كفر فاروق واذ بسيارة نقل تقبل وتقف في ذلك المكان فاتجه إليها عسى أن يكون المآذون بتفتيشه من بين ركابها فأبصر بالطاعن — وكان يجلس خلف سلمها الخلفي — يسرع إلى داخلها ويلقى مندبلاً تحت قدميه فيأدر الكونستابل — وكان يرافق الضابط وقتذاك بالتقاطه وقدمه للضابط وتبين أن به لفافتين بإحدهما حشيش وبالأخرى أفيون وقتش الضابط الطاعن وعثر معه على قطعة أخرى من الحشيش . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه حصل ما نقله عن كل من الشاهدين في أن كلا منهما شاهد الطاعن وهو يسرع إلى داخل السيارة فتبعه الكونستابل — بتكليف من الضابط — فراه يلقي مندبلاً من يده استقر تحت قدميه فالتقطه الكونستابل وقدمه للضابط الذي فضه فوجد به المخدر المضبوط ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ، فانه يكون لها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر وأن تجمع بين القولين وتورد مؤداه جملة وتنسبه إليهما معاً ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يرجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورفضه في قوله ”وحيث إنه باستعراض



ظروف الدعوى تبين أن الضابط والكونستابل كانا يقفان عند المزلقان لضبط وتفتيش شخص مآذون بتفتيشه في مكان تدل تحرياتهما على أنه مأوى لتجار المخدرات وعند قدوم السيارة التي كان بها المتهم — الطاعن — وأراد الضابط تحرى من فيها عسى أن يكون المآذون بتفتيشه بين ركابها جرى المتهم من مؤخرة السيارة لمقدمتها مما يشير الاتباه وصعود الكونستابل خلفه بعد ذلك وبعد رؤيته اسقاط المنديل يحيز تفتيش المتهم وضبطه ، وحيث إنه مما تقدم تكون حالة التلبس متوفرة وتكون الدلائل قامت في نظر الضابط والكونستابل على أن المتهم مرتكب الجريمة وعليه يتعين رفض الدفع “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت — على ما سلف — أن الضابط ورفقته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذا للإذن الصادر بتفتيش شخص يتجرب في المخدرات فلما أن وقفت إحدى السيارات اتجهما نحوها بحثا عنه فأبصرا بالطاعن يجلس خلف السلم الخلفى للسيارة ولما أن وقع بصره عليهما أسرع الى مقدم السيارة محاولا التوارى عن نظرهما ، وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب فحق للضابط أن يطلب الى الكونستابل متابعته داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع فيه نفسه باختياره فاذا تخلى الطاعن طواعية واختيارا وهو على هذه الحال عن المنديل الذى كان يمسك به وألقى به على أرض السيارة فانه يكون قد تخلى عن حيازته فاذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر فان الطاعن يكون في حالة تلبس باحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من استحالة رؤية الضابط وهو يقف أمام السيارة لواقعة اللقاء الطاعن للمنديل بداخلها واختلاف الشاهدين بشأن هذه الواقعة ، فان هذا النعى ينطوى على مصادرة لحرية المحكمة في تقدير الدليل الذى أخذت به وعولت عليه — ولما كان التناقض بين أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من اقوالهم استخلاصا سائفا . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن استحالة الجرى داخل السيارة هو من قبيل اثارة الشبهة في اقوال الشهود التى اطمأنت المحكمة اليها وهو مما لا تجوز المنازعة فيه أمام محكمة النقض . لما كان كل ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١١٠ )

### الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) نقض . ” الطعن بالنقض ” . دعوى مدنية . ” اجراءات نظرها أمام القضاء الجنائى ” .

نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم من غير النيابة . أثره : أن لا يضار الخصم بطعنه . عدم جواز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها .

( ب ، ج ) عقوبة . ” الظروف المخففة للعقوبة ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

( ب ) عدم جواز الحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . المادة ١/٧٢ عقوبات . بلوغ المتهم سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها يخرج من طاقة المتهمين الذين ينتمى المادة المذكورة .

( ج ) تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون ، وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . أمر موكل لسلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التى دعها لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته .



(د) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الأدلة" . خبرة . مسئولية جنائية . موانع العقاب . "المرض العقلي" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخير المتقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات . اطمئنانها الى ما جاء به . عدم جواز مجادلتها في ذلك . مثال .

١ — من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه ، وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

٢ — تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى على أنه "لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة" . مما مؤداه ازاء صراحة هذا النص أن المتهم اذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها خرج من طائفة المتهمين الذين ينتهم هذه المادة . فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن سنه وقت ارتكاب الجريمة التي حوكم من أجلها تجاوزت سبع عشرة سنة فان نعيه على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٣ — تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . فإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآه . فان نعى الطاعن على الحكم بالقصور في التسبب لأنه لم يعن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب الجريمة في ظروف استفزازية تعتبر عذرا مخففا يوجب أخذه بالرأفة لا يكون له محل .



٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليية لتقرير الخير المتقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات. وما دامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها فى ذلك . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الطاعن خال من المرض العقلى وأنه مسئول عن الجريمة التى اسندت اليه وأطرح ما أبداه الطاعن من اعتراضات على التقرير ، فان فى هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أنه غير مسئول عن عمله فى تاريخ الحادث ولا يقبل منه الجدل فى ذلك لأنه من الأمور الموضوعية التى لا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١١ يونيه سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : قتل ماهر حنا عمدا ومع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك عدته بأن اشترى مطواة لهذا الغرض وتربص للمجنى عليه بجوار منزله الى أن شاهده خارجا منه ففاجأه من الخلف وطعنه عدة طعنات فى مقاتل من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت بذلك وادعى مدنيا كل من ١ — حنا جرجس مسيحه ( والد المجنى عليه ) قبل المتهم ووالده كامل اسكندر بصفته وليا طبيعيا على ابنه و ٢ — السيدة ايزيس جبران سلامه ( أرملة المجنى عليه ) قبل المتهم ممثلا فى والده ( وليه الطبيعى ) وطلب كل منهما قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٧ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزام كامل اسكندر عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه المتهم بأن يدفع الى كل من حنا جرجس مسيحه والسيدة ايزيس جبران قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماه



فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها مجددا دائرة أخرى وألزمت المدعين بالحقوق المدنية المصروفات . وأمام محكمة جنايات القاهرة بدائرة جديدة عدلت السيدة ايزيس جبران صليب عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين ممدوح ومدحت ولدى المجنى عليه — طلباتها إلى ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض على أن يكون المبلغ بواقع ٢٠٠٠ ج لكل من القاصرين وألف جنيه لها قبل المتهم والسيد كامل اسكندر أسعد (المستول عن الحقوق المدنية) بصفته وليا طبيعيا على ابنه المتهم — والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد السابقة بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزام كامل اسكندر أسعد عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه ماهر كامل اسكندر بأن يدفع للسيدة ايزيس جبران صليب المدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين ممدوح ومدحت ولدى المجنى عليه مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه على أن تختص السيدة ايزيس جبران صليب بمبلغ ألف جنيه من التعويض المقضى به وأن يختص كل من ولديها المذكورين بمبلغ ألفي جنيه. فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن قد تمسك بأنه وقت ارتكابه الجريمة المسندة إليه كان فاقد الشعور والاختيار لعاهة في عقله نشأت بسبب ما أصابه من صدمات وما عاناه من أمراض وقد نذبت المحكمة الطيب الشرعى لتحقيق مسئولية الطاعن وقت مقارفته الجريمة فباشر مأموريته وانتهى في تقريره إلى أن الطاعن مسئول عن عمله دون أن يأخذ في الاعتبار مضي خمس سنوات على تاريخ



الحادث - كانت صحة الطاعن قد تحسنت خلالها - ودون أن يقوم بفحصه فنيا أو أن يبدى رأيه في مدى تأثير تلك الأمراض على حالته . بجاء التقرير غير واف . تصوير تلك الحالة وقت الحادث على حقيقتها . وعلى الرغم مما أبداه الدفاع من أمور تهدر هذا التقرير إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ بنتيجته دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها . مستمدة من اعترافه ومن أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعي وقد استظهر الحكم اعتراف الطاعن في قوله إنه اذ ضبطه المجنى عليه وهو يغش في الامتحان وعرض نفسه للضياح فقد صمم على الانتقام منه وعقد النية على قتله وبعد أن تحقق من منزله في اليوم السابق على ارتكاب الجريمة اشترى طواة وأعدّها لارتكاب الجريمة وأنه في صباح اليوم التالي قصد إلى منزل المجنى عليه وانتظره بجواره متربّحاً خروجه فلما شاهده خارجاً تعقبه ثم لحق به وطعنه عدة طعنات في ظهره قاصداً قتله . كما أورد الحكم نتيجة التقرير الطبي الشرعي في " أن الطاعن خال من المرض العقلي وأنه مسئول عن عمله في الحادث المنسوب إليه يوم ١١/٦/١٩٥٧ " . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات . وما دامت قد اطّمانت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلته في ذلك وأنه متى كان الدفاع مقصورا على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى فإن الرد عليه يكون مستفادا ضمنا من إدانة المتهم استنادا إلى الأدلة التي أخذ بها الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اطّمان إلى ما جاء به تقرير الطبيب الشرعي من أن الطاعن خال من المرض العقلي وأنه مسئول عن الجريمة التي اسندت إليه وأطرح ما أبداه الطاعن من اعتراضات على التقرير . فإن في هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أنه غير مسئول عن عمله في تاريخ الحادث ومن ثم فلا يقبل منه ما يعيبه على الحكم في هذا الوجه لأنه من الأمور الموضوعية التي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .



وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب — ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة على الرغم من أن سنة وقت الحادث كانت سبعة عشر عاماً وثمانية أشهر وعشرين يوماً. والتفسير الصحيح للقانون يقضى بأن يعتبر الطاعن داخل فى طائفة من هم فى السابعة عشرة من العمر الذين لا يجوز أن توقع عليهم عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وحيث إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص فى فقرتها الأولى على أنه لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة مما مؤداه إزاء صراحة هذا النص أن المتهم إذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها خرج من طائفة المتهمين الذين ينشأ عنهم هذه المادة ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن سنة وقت ارتكاب الجريمة التى حوكم من أجلها جاوزت سبع عشرة سنة فإن ما يثيره فى هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب . ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة القتل العمد المقترب بسبق الإصرار والترصد على الرغم من عدم توافر هذين الطرفين فى حقه إذ الثابت أن الطاعن منذ ضبط المحنى عليه له وهو يقارف الغش فى الامتحان وطرده حتى وقت ارتكابه الجريمة — كان فى حالة اضطراب وعدم استقرار ينفى عنه الهدوء اللازم للتفكير والتدبير فى روية وهو أمر ضرورى لقيام هذين الطرفين ومع تمسك الطاعن بذلك إلا أن الحكم المطعون فيه رد على دفاعه رداً قاصراً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اذ عرض لتوافر هذين الطرفين فى حق الطاعن قال ” إن ظرف سبق الإصرار متوافر فى حق المتهم من أن السبب الذى أثار حفيظته ودفعه الى ارتكاب جريمته حدث فى يوم ٨ يونيه سنة ١٩٥٧ وأن الجريمة وقعت فى يوم ١١ يونيه سنة ١٩٥٧ وفى خلال تلك الفترة الزمنية دبر المتهم أمر ارتكاب الجريمة فى هدوء وروية وانتهى من تدبيره الى الخطة التى رسمها بإحكام



ليضمن تنفيذ الجريمة من ذهابه في اليوم السابق على ارتكابها وتحققه من المنزل الذي يقيم فيه المجنى عليه ثم قيامه بشراء المطواه ، التي استعملها في الاعتداء وتوجهه بعد ذلك في صباح يوم الحادث وانتظاره بجوار منزله ثم تعقبه له بعد خروجه من المنزل والانقضاض عليه ” ثم ردد الحكم مضمون ذلك عند التحدث عن ظرف الترصد . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عرض لظرفي سبق الاصرار والترصد وكشف عن توافرها في حق الطاعن وقدم لإثباتهما من الدلائل والقرائن السائغة ومن اعتراف الطاعن بما يكفي لتحقيقهما طبقا للقانون ، وكان من المقرر أن البحث في وجود هذين الظرفين أو عدم وجودهما داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وإن المحكمة ردت على دفاع الطاعن بشأن عدم توافر هذين الظرفين ردا قاصرا يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة القتل العمد على الرغم من أن ظروف الحادث تدل على عدم توافر نية القتل مما يجعل الواقعة في صحيح القانون ضربا أفضى الى الموت .

وحيث إن تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون وهي أمر داخلي متعلق بالارادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الواقع . لما كان ذلك ، وكان الحكم اذ عرض الى استظهار نية القتل قال ” إنها متوافرة في جانب المتهم من اعترافه بأنه تعمد قتل المجنى عليه انتقاما منه ومن أن السلاح الذي استعمله المتهم هو سلاح قاتل بطبيعته إذا ما أريد به ذلك في الاعتداء ومن طعن المتهم للمجنى عليه بالسلاح المذكور عدة طعنات في مواضع قاتلة من جسمه قاصدا من ذلك ازهاق روحه ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم كاف لإثبات توافر نية القتل عند الطاعن ومن ثم يكون هذا الوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه السادس من الطعن هو القصور في التسييب اذ أن الدفاع عن الطاعن تمسك بأن الأخير ارتكب جريمة في ظروف استفزازية تعتبر



عذرا مخففا يوجب أخذه بالرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات الا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه .

وحيث إن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . لما كان ما تقدم، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالتقدير الذي رآته . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٤٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطاعنه ولما كان الحكم المنقوض قد قضى بالزام الطاعن ووالده بأن يدفعوا لزوجة المحبني عليه تعويضا قدره قرش صاغ واحد وعند إعادة المحاكمة ادعت مدنيا عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين وقد صدر الحكم المطعون فيه قاضيا بالزام الطاعن ووالده بأن يدفعوا لها عن نفسها وبصفتها مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض مخالفا ذلك المبدأ فإنه يكون مشوبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك بأنه من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطاعنه وأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعي المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . لما كان ذلك ، وكأن الحكم المنقوض قد قضى لزوجة المحبني عليه السيدة ايزيس جبران صليب عن نفسها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض وبعد نقض الحكم واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها زادت زوجة المحبني التعويض الذي طالبت به وتدخلت في الدعوى أيضا بصفتها وصية على ولديها القاصرين ممدوح ومدحت



مطالبة بتعويض لها . وقد صدر الحكم المطعون فيه قاضيا بالزام الطاعن ووالده بأن يدفعها لها عن نفسها وبصفقتها مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من السيدة ايزيس جبران صليب بصفقتها وصية على ولديها القاصرين ممدوح ومدحت ولدى المجنى عليه ماهر حنا وبجعل التعويض المحكوم لها به بصفقتها الشخصية قبل كامل اسكندر أسعد عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه ماهر كامل اسكندر قرشا صاغا واحدا والزام المدعية بالحقوق المدنية بصفقتها المصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماه ورفض الطاعن في خصوص الدعوى الجنائية موضوعا .

---



## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب فراج ،  
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام .

(١١١)

### الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب " . قتل خطأ . " خطأ . ضرر .  
رابطة سببية " .

رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني  
ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية  
متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . مثال .

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة  
الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ،  
كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني  
وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت  
توافر الخطأ فى حق الطاعن قد أغفل التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية  
سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، وكان الثابت من محضر  
جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق  
المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره  
بجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب  
على ثبوت صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض  
له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى استطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها  
الحادث وعلى هذه المسافة تلافى اصابة المجنى عليه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها  
يكون معيبا بالقصور فى التسبب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه فى يوم ٤/٤/١٩٦٢ بدائرة قسم الدرب الأحمر: تسبب بغير قصد ولا عمد فى قتل عبد العزيز شاكر الأنصارى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ومخالفته للوائح بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة فى طريق مزدحم بالمارة وبدون استعمال آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميمنة بالمحضر والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعت السيدة / احسان عبد الموجود — زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصية على كريميتها عائشة وسلوى بحق مدنى قبل المتهم والسيد / وزير الحربية والبحرية بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية وطلبت القضاء لها قبلهما بمبلغ ثمانية آلاف جنيه — كما أدعت كل من السيدة / اعتماد السيد حسن "زوجته الثانية" والسيدة / صفية أحمد الأنصارى "والدة المجنى عليه" وطلبا القضاء لهما قبل كل من المتهم والسيد/وزير الحربية بصفته بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض، ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٣ عملاً بمادة الاتهام . أولاً : بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لوقف تنفيذ العقوبة . ثانياً : بإلزامه بالتضامن مع السيد وزير الحربية بأن يؤدي لكل من احسان عبد الموجود القاضى بصفقتها الشخصية واعتماد السيد حسن وصفية أحمد الأنصارى مبلغ مائتين وخمسين جنهيا ولكل من القاصرتين عائشة وسلوى بتي المرحوم عبد العزيز شاكر الأنصارى خمسمائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعيات بالحقوق المدنية ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئنافات شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية المصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماه وأعفت المتهم من المصاريف الجنائية فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه إزدادته بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسبب وانطوى على مخالفة للقانون، ذلك بأن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ والضرر لأن السبب المباشر في وقوع الحادث هو خطأ المجنى عليه وحده باندفاعه بجأة أمام السيارة على مسافة تقل عن المتر فلم يتمكن الطاعن من مفاداة الاصطدام به وقد تأيد دفاعه بأقوال الشاهد الوحيد للحادث محمد البدرى أمين وبما ثبت من تقرير المهندس الفنى ، إلا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى دون أن يبين كيف كان فى إمكان الطاعن مفاداة الحادث فى تلك الظروف وعلى الرغم من توفر عنصر المفاجأة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه ، والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن التقيب محمد حسن عاطف بركات قد أثبت فى محضره المؤرخ ١٩٦٢/٤/٤ أنه انتقل الى شارع الأزهر إثر تلقيه بلاغا عن وقوع مصادمة بين سيارة الجيش رقم ٢٢٨١٠ واحد المارة وأنه عند وصوله الى مكان الحادث وجد السيارة قيادة المتهم الذى يشغل وظيفة عريف سائق بالجيش تتف على يسار شارع الأزهر أمام شارع بيبس وكانت متجهة من شارع بور سعيد إلى شارع الدراسة كما وجد جثة المجنى عليه عبدالعزیز شاكر الأنصارى ملقاة على الجزيرة القائمة فى وسط الطريق وعلى مسافة تسعة أمتار من مكان وقوف السيارة — وتبين بأرض الطريق آثار فرامل طولها تسعة أمتار — وقد تقدم له وقتذاك محمد البدرى أمين مهدي للادلاء بشهادته وبسؤاله قرر أن سيارة المتهم كانت تسير بسرعة فائقة دون أن يطلق قائدها آلة التنبيه فصدمت المجنى عليه الذى كان يعبر الطريق ابتداء من الجزيرة القائمة فى منتصفه وقذفت به بعيدا ثم عاد وقرر أمام محكمة أول درجة بأن المجنى عليه إنما كان يعبر الطريق من الجانب الأيمن فبرز بجأة من بين السيارات الواقعة على هذا الجانب وكانت المسافة عندئذ بينه وبين سيارة الطاعن تقل عن المتر فصدمته بمقدمتها ومن منتصفها . وبسؤال المتهم دفع بأن المجنى عليه ظهر بجأة أمامه وعلى مسافة تقل عن المتر

محاولة عبور الطريق فلم يتمكن من مفاداته وخلص الحكم الى مساءلة الطاعن بجرمة القتل الخطأ بقوله "وحيث إنه عن الدعوى الجنائية فانه وإن اختلف الشاهد مع نفسه في بيان اتجاه المجنى عليه إذ قرر مرة أنه كان يتجه في عبوره للشارع من اليسار الى اليمين بينما يقرر العكس في مرة أخرى إلا أنه استقر على القول بأن المتهم كان يقود السيارة بسرعة كبيرة" ثم استطرد الحكم بعد ذلك إلى القول "أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسووح بها . . . وترى المحكمة أن القيادة بسرعة في حدود الأربعين كيلومترا أو يزيد في شارع أهل بالمارة ومزدحم بالسيارات وضيق مثل شارع الأزهر تقطع بأن المتهم كان مخطئا إذ قاد السيارة في غير ماتوق أو احتياط وبدون أن يطلق آلة التنبيه واو احتياط للأمر تخفف من سرعته واستعمل بوق السيارة لتحذير المارة لامتنع المجنى عليه من عبور الشارع ولما وقع الحادث" وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله "إن ركن الخطأ المنسوب إلى المتهم وهو قيادته السيارة بسرعة كبيرة وبدون استعمال آلة التنبيه ثابتة قبله من الآثار المسادية التي وجدت بالسيارة قيادته عقب الحادث — وهو تطبيق بالكبود من الأمام من الجهة اليمنى للسيارة وآثار من مخ المتوفى لإصابته بالجلبة المصنوعة من النيكل المثبتة في وسط كبود السيارة فهذا التطبيق في ذاته يفيد سير السيارة بسرعة كبيرة وقت الحادث بحيث كانت الصدمة شديدة نجمت عنها الآثار سالفة الذكر . كما تلاحظ المحكمة أن حالة المرور وازدحام الشارع الذي وقع فيه الحادث كان يوجب على المتهم التريث والتدبير والتمهل في السير واستعمال آلة التنبيه ومن ثم فإن مسيره بسرعة ثلاثين كيلومترا في مثل هذه الحالة كما أقر المتهم في محضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٢/٤/٤ يعتبر عونة وعدم حيطة تعرضه للمساءلة الجنائية" وبعد أن أطرح الحكم شهادته المهندس الفني استطرد إلى القول بأن المحكمة تعتمد في استخلاص عقيدتها واقتناعها "من الآثار المسادية التي وجدت عقب الحادث بالسيارة وحالة المرور في الشارع الذي وقع فيه الحادث وما توجبه من حيطة وحذر على قائدى السيارات فيه" كما تبين من الإطلاع



على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أسس دفاعه بأن المجنى عليه ظهر بجفاة أمامه بحيث لم يتمكن من مفاداة الاصطدام به . لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ، وكان من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . ولما كان الحكم المطعون فيه وان أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن الا أنه أغفل التصدى الى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث انما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره بجفاة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى استطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافى اصابة المجنى عليه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسيب ، ومن ناحية أخرى فقد شاب الحكم قصورا فى استظهار رابطة السببية اذ أغفل بيان اصابات المجنى عليه ونوعها وكيف أنها أدت الى الوفاة من واقع التقرير الطبي وهو ما يتسع وجه الطعن بتعيب الحكم به . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يقتضى نقضه أيضا بالنسبة الى الطاعن الثانى المستول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته بالتعويض على ذات الواقعة التى بنى عليها وجه الطعن إعمالا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ودون حاجة الى بحث أسباب الطعن المقدمة منه ويتعين لذلك أن تكون الإحالة للطاعنين معا والزام المطعون ضدهن المصاريف المدنية .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب  
فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عرام .

(١١٢)

### الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم . ” تسببيه . تسبيب  
غير معيب ” .

حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه .  
تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .  
مثال .

(ب، ج) حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” .

(ب) عدم رسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة  
والظروف التى وقعت فيها . مثال .

(ج) الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ، ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى حقيقة  
المحكمة .

١ — تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها  
متعلق بموضوع الدعوى . للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية  
إلى النتيجة التى رتب عليها . كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد  
على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم  
فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى أن الطاعن كان  
متويا العدوان على المجنى عليه فبادره إلى الاعتداء دون أن يصدر من الأخير  
أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه ولم يدعه حتى سقطا معا على



الأرض حيث سدد الطاعن إلى المجنى عليه عدة طعنات من سلاح حاد أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ولما حيل بينهما وانهى تماسكهما عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين في صدره وهرب . وما أثبتته الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى .

٢ — لم يرسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضيره إن أغفل ذكر الكيفية التى طرح بها المجنى عليه الطاعن أرضا طالما أن هذا الأمر لا يترتب عليه أية نتائج قانونية وفقا للتصوير الذى عول عليه الحكم فى قضائه .

٣ — الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦/٩/١٩٦١ بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : شرع فى قتل محمد الحصافى محمود التراس عمدا بأن طعنه بآلة حادة سكيناً فى مقتل قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الإبتدائى والشرعى وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج . وطلبت الى غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٤٥ و٤٦ و٤٧ و٢٣٤ من قانون العقوبات فقررت بذلك . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم طالبا القضاء له قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة

لمدة خمس سنين والزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبالغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . نطمئن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرمة الشروع في قتل عمد قد شابه قصور في البيان وخطأ في الإسناد وانطوى على فساد في الاستدلال واختلال بحق الدفاع، ذلك بأن الحكم أورد في معرض بيانه لواقعة الدعوى أن المجنى عليه تمكن من ايقاع الطاعن على الأرض وانه بعد أن تدخل بعض الأشخاص لفض التماسك بينهما عاجل الطاعن المجنى عليه بطعنة من مطواة ولاذ بالفرار دون أن يوضح الحكم الملابسات التي صاحبت وقوع الطاعن على الأرض مع أهميتها في اظهار وجه الحق في الدعوى اذ الثابت من التحقيق ومن أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة أنه اذ طرح الطاعن أرضاً فتد رقد فوقه ، ولم يحدد الحكم الشخص الذى قام بفض التماسك بينهما وهو شبل طه الذى شهد برؤيته للمجنى عليه راقدًا فوق الطاعن، ثم إن الطاعن صور الحادث بأن المجنى عليه طرحه أرضاً وجثم فوقه حاملاً سكيناً مما حدا به الى أن يمسك بذراع المجنى عليه ويثنيه فحدثت اصابات الأخير أثناء مقاومة كل منهما للآخر وذهب الحكم عند اطراحه لهذه الصورة أنها لا تتفق مع أقوال شهود الإثبات ولا مع اصابات المجنى عليه الموصوفة بأعلا الصدر والكتف الأيسر من الخلف والجانب الأيسر من الوجه مقابل أيسر الجبهة مع أنه لا يكفى لاهدار هذا التصوير مجرد عدم اتفاقه مع أقوال شهود الإثبات ، أما اصابات المجنى عليه فانها لا تتنافى مع هذا التصوير وانما تتفق معه وكان يجدر بالمحكمة أن تستعين في هذا الصدد برأى خبير فنى خاصة وقد سبق للنياية العامة أن طلبت من الطبيب الشرعى بيان مدى جواز حدوث هذه الإصابات وفقاً لتصوير كل من المجنى عليه والطاعن بيد أن التقرير الطبي جاء خلواً من هذا البيان . كما التفت الحكم عما دفع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وذهب في رده الى أن هذا الدفاع لا يستقيم مع اقوال الشهود من أن الطاعن هو الذى بدأ الاعتداء ولمّا حيل بينه



وبين المجنى عليه طعن الأخير في صدره بسكين وهو مستند الى البنك تأكيدا من الحكم الى أن هذه الطعنة جاءت لاحقة لفض الشجار في حين أن البدء بالاعتداء لا يحول دون قيام حالة الدفاع الشرعى وما أورده الحكم من أن المجنى عليه كان مستندا الى البنك عند أصابته في صدره لاسند له من الاوراق . كما أن الحكم استدل على توافر قصد القتل من ظروف الحادث وملابساته وتوعد الطاعن للمجنى عليه بالقتل ومن تعدد الطعنات وجميعها عدا واحدة في مقتل ومن خطورة اصابة الجانب الأيمن لجدار البطن ومن أن المطواة المستعملة من شأنها أن تحدث القتل وهو استدلال فاسد اذ لم يبين الحكم ماهية هذه الظروف والملابسات في حين أن قرائن الحال تؤكد أن الحادث مجرد شجار عادى وعمل صبيانى خلا من ذلك القصد . أما قالة الوعيد بالقتل فلم يذكرها المجنى عليه الا في آخر مراحل التحقيق . واصابات المجنى عليه وان تعددت فليس من بينها سوى جرح طعنى واحد أما باقى الجروح فقطعية ولم يشعر المجنى عليه — كما جاء في أقواله — الا بطعنة واحدة . ثم إنه ليس بالأوراق صدى لما أورده الحكم من أن المطواة المستعملة من شأنها أحداث القتل اذ لم تضبط هذه المطواة . أما السكين المضبوط فلم يثر به على أثر لدماء وثبت أن اصابات المجنى عليه لا تحدث منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن محمد الحصافى التراس ( المجنى عليه ) صاحب محل بقالة بشارع شجرة الدر ببندر دمنهور كان جالسا أمام محله حوالى الساعة ٦ مساء ومر عليه المتهم محمد ابراهيم محمد الفار ( الطاعن ) راكبا دراجة وبصق عليه ثم عاد مترجلا وأمسك به ولكه وتمكن المجنى عليه من ايقاعه على الأرض فكان يلسكه بشيء لم يتبينه وبعد أن حجزهم الناس ضربه المتهم بمطواة في صدره وهرب ثم حضر حسن عبد العزيز قرقار وذهب معه الى النقطة لإبلاغ الحادث وبعد أن أخذت أقواله أرسل للمستشفى الأميرى وثبت وجود الجروح الآتية بالمجنى عليه : جرح قطعى حاد طوله ١ سم بأعلا البطن من الناحية اليمنى نافذ لتجويف وقاطع للغشاء البريتونى وجرح قطعى طوله ٢ سم بأعلا جدار البطن من الجهة اليسرى نافذ لتجويف البطن . وجرح قطعى طوله ٤ سم بالصدر بأعلا الجهة اليسرى غير نافذ لتجويف الصدر

وجرح قطعى بأعلا الصدر من الخلف من الجهة اليمنى طوله ١ سم غير نافذ لتجويف الصدر وجرح قطعى بالجهة من الناحية اليمنى . وهذه الجروح طعنية تحدث من آلة حادة كسكين . وثبت من التقرير الطبي الشرعى أن الإصابات المذكورة عدا إصابة الجهة تعتبر في مقتل وأن الإصابة التى بالجانب الأيمن لجدار البطن كانت تعتبر خطرة على حياته نظرا لنفاذها ، واستند الحكم فى ادانة الطاعن الى أقوال المجنى عليه ومجد كامل أبو شوشة وحسن عبد العزيز قرقار والى التقرير الطبي الابتدائى وتقرير الطبيب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فتمت كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت الى المتهم حسبما استخلصته المحكمة ، وكان قد أشير فيه الى نص القانون الذى ينطبق على تلك الواقعة ، فان ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استوفى هذا البيان فلا يضير ، إن أغفل ذكر الكيفية التى طرح بها المجنى عليه الطاعن أرضا طالما أن هذا الأمر لا يترتب عليه أية نتائج قانونية وفقا للتصوير الذى عول عليه الحكم فى قضائه . ولا تثريب عليه ان التفت عن تحديد الشخص الذى فض التماسك ما دام أنه لم يأخذ بأقواله ولم يعتمد عليها كدليل فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر تصوير الطاعن للحادث فى قوله ” وحيث إن المتهم قرر فى تحقيق النيابة أنه أثناء سيره فى الطريق بصق عليه المجنى عليه فرد عليه البصقة فقام المجنى عليه وأمسك بسكين وأراد أن يهجم عليه ليضربه بها فأمسك بذراعه وثناه فأصبح سن للسكين عند بطن المجنى عليه وفى هذه الاثناء حضر شخص ضربه لأعلا فوق المجنى عليه على الأرض ودخلت السكين فى جسمه . وبجلسة المحاكمة قرر الواقعة حسب تصويره لما فى تحقيق النيابة ولم يعلل سبب تعدد اصابات المجنى عليه بتعليل مقبول وقد طلب الدفاع براءته مما أسند اليه على أساس التصوير الذى يدعيه المتهم “ . واطرح الحكم هذا الدفاع بقوله ” وحيث إن تصوير المتهم للحادث لا يتفق مع أقوال شهود الإثبات كما لا يتفق مع وجود الإصابة التى بأعلا الصدر التى خلف الكتف الأيسر . وكذا التى بالجانب الأيسر للوجه مقابل



أيسر الجبهة وترى المحكمة أن حقيقة الحادث قد حصل كما شهد به المجنى عليه وشاهدا الإثبات. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في حكم العقل والمنطق ولها أصل من الأوراق. ولما كان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اطمئنانه الى أقوال شهود الإثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدوا بها والتي أوردتها في معرض بيانه لواقعة الدعوى واطرح الصورة الأخرى التي ذهب إليها الطاعن لتعارضها من ناحية مع أقوال شهود الإثبات التي وثق بها ولعدم اتفاقها مع ما استخلصه من التقرير الطبي من ناحية أخرى وهو تدليل سائغ له صداه من التقرير الفني ويؤدي الى ما رتبته الحكم عليه. اذ أن تعدد الطعنات بجسم المجنى عليه واصابته في مواضع مختلفة منه يتنافى مع تصوير الطاعن للحادث ولا يلقى معه. وما كانت المحكمة بحاجة الى الاستعانة بخبير فني لتقرير ما انتهت اليه ما دامت قد رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى ندبه. وطالما أن الطاعن والدفاع عنه لم يطلبوا منها اتخاذ هذا الإجراء ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه واطرحه بقوله "حيث إن هذا الدفاع لا يستقيم مع ما هو ثابت من أقوال المجنى عليه والشهود اذ أن المتهم هو الذي بدأ الاعتداء ولما حجز بين المجنى عليه وبينه طعن المتهم المجنى عليه بالسكين في صدره وهو مستند الى البتة". ولما كان تقدير الوقائع التي يستشج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها. وكان حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبته معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان، واذ كان يؤدي ما أوردته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعي أن الطاعن كان متويا العدوان على المجنى عليه فبادره بالأعتداء دون أن يصدر من الأخير أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه ولم يدعه حتى سقطا معا على الأرض حيث سدد الطاعن الى المجنى عليه عدة طعنات من سلاح حاد

أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ولما حيل بينهما وانتهى تماسكهما عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين في صدره وهرب . وما أثبتته الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه من نفي حالة الدفاع الشرعي ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاسناد لخلو الأوراق من سند لما أورده الحكم من اصابة المجنى عليه في صدره أثناء استناده الى البنك فإنه مردود بأن الواضح من سياق عبارات الحكم أنه غنى بتيان أن طعنة الصدر إنما كانت بعد فض الشجار بدلالة حدوثها داخل محل المجنى عليه . ولما كان المعنى الذي استهدفه الحكم له سنده من أقوال المجنى عليه والشاهد حسن عبد العزيز قرقار بجلسة المحاكمة اذ شهد أولها أنه انصرف عقب فض التماسك الى محله فقدم المتهم وطعنه بالسكين في صدره وشهد الثاني بأنه يمشي شطرا على المجنى عليه إثر سماعه الاستغاثة فألقاه مستندا الى البنك والدماء تتدفق من صدره بينما كان الطاعن على مقربة منه يحمل سكيناً وأنه جرى هاربا عندما بصربه . وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فلا يضيره أن تكون أقوال هذين الشاهدين لم يرد بها صراحة أن اصابة الصدر حدثت أثناء استناد أولهما الى البنك الخشبي طالما أنها تضمنت الواقعة الجوهرية التي كانت لها أثرها في قضاء الحكم وهي حدوث هذه الاصابة بخانوت المجنى عليه عقب فض الشجار الذي وقع خارج محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله ” وحيث إن المحكمة ترى أن نية القتل ثابتة من ظروف الحادث وملابساته وتوعد المتهم المجنى عليه بالقتل عندما طلب منه أن يكف عن مغازلة الفتاة وأنه لا يحضر أمام دكانه ومن تعدد الطعنات وجميعها ما عدا واحدة في مقتل وأن الاصابة التي بالجانب الأيمن لجدار البطن كانت خطيرة على حياة المجنى عليه كما أن الآلة المستعملة وهي مطواة من شأنها أن تحدث القتل “ وكان تعمد القتل مسألة موضوعية لم يعرفها القانون ، وهي أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره الى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع بما لا يعقب عليه ، متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسس عليها رأيه من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليها . ولما كان ما أورده الحكم في خصوص توافر هذه النية سائغا في استظهارها كما هي معرفة به في القانون وكان



لا يعيب الحكم أن يعول في قضائه على قول للمجنى عليه ولو جاء متأخرا إذ أن لمحكمة الموضوع أن تكون معتقدها في الدعوى مما تطمئن اليه من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . ولا تريب عليه ان حصل من وقائع الدعوى والتقرير الطبي ان الطاعن استعمل مطوأة في اصابة المجنى عليه ولو كان التحقيق لم يسفر عن ضبطها ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يشر الى واقعة ضبط السكين ولم يتخذ منها دليلا في الدعوى فلا محل اذن لما يثيره الطاعن من خلوهذا السكين من آثار الدماء ومن أن اصابات المجنى عليه لا تحدث منه . أما القول بأن الحادث كان وليد شجار عادي خلا من قصد القتل وأن اصابات المجنى عليه وإن تعددت بجمعها طعن عدا واحدة فقطعية فإنه ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وفطيم فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام .

( ١١٣ )

### الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما يوفره " . خبرة .

قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل . من المسائل الجوهرية . على المحكمة تحقيق ما يثار من المتهم بصدد ما عن طريق المختص فنيا . والا كون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه . مثال .

قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية التي قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الرأي في الدعوى ويتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى في خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . فاذا لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية . ولا يغنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، الا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفنى يكون قد أخل بحقه فى الدفاع مما يعميه ويستوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٠/٣/٩ بدائرة مركز ايتاي البارود محافظة البحيرة : أحدث عمدا بمحمد عبد الحى البحرى الإصابة الميينة بالتقرير الطبى ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت الى غرفة الاتهام احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه قد أخل بحقه في الدفاع ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المجنى عليه وقد أصيب بجرح رضى طوله ١٠ سم بالجدارى الأيسر تحته كسر شرخى منخفض طوله ٧ سم بالعظام مع تهتك بالأم الجافية والمخ وشلل نصفى أيمن مع شبه غيبوبة غير تامة — لم يكن فى استطاعته أن يتكلم بتعقل . وطلب الطاعن تحقيق هذا الدفاع بواسطة خير قى لاسيا وأن أحدا لم يشهد برؤيته للطاعن عند اعتدائه على المجنى عليه ، وإنما انصبت شهادة من شهد على أنه سأل المجنى عليه عن أحدث أصابته فذكر له أن الطاعن محدثا ، ورغم أهمية هذا الدفاع وجوهريته ، فإن المحكمة لم تستجب الى تحقيقه عن طريق المختص فنيا مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن فى وجه طعنه بقوله : ” ولأن المجنى عليه شهد بأن المتهم ضربه بالكوريك على رأسه وذكر ذلك منذ بداية التحقيق للضابط الذى سأل ولشهود الإثبات ولم يطعن على أقواله بطعن مقبول ، وقد كان وهو يدلى بذلك يتكلم بتعقل بدليل أنه قال ذلك عدة مرات للضابط وللشهود كل على أفراد حين سئل عن الضارب له ، وقد قرر الضابط

في أقواله أن حالة المجنى عليه الصحية كانت تمكنه من الإداء بأقواله وكانت حالته الصحية أيضا وقت أن سأله النيابة تسمح بذلك ، كما جاء في أقوال مدير المستشفى وهو الرجل الفنى في مثل هذه المسائل ، وإذا كانت النيابة لم تر الاستمرار في مناقشة المجنى عليه فإن ذلك كان مراعاة لظروفه الصحية بحيث أنها سأله في ١٣/٣/١٩٦٠ أى بعد اجراء عملية التربيئة بأربعة أيام كان المجنى عليه وقتها ما زال يعاني آلام العملية فرأت النيابة ارجاء تكملة مناقشته حتى يقوى على ذلك ولم تلاحظ عليه النيابة أنه كان يهذى في أقواله ويجب بعدم تعقل ولو أنها لاحظت ذلك لأثبتته . ومفاد ما حصله الحكم فيما تقدم أنه اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه وأقوال شهود الإثبات الذين نقلوا عنه أن الطاعن هو ضاربه وذلك بعد أصابته بجرح رضى طوله ١٠ سم بالجدارى الأيسر نتج عنه كسر شرخى منخفض بالعظام طوله ٧ سم مع تهتك بالأم الجافية والمخ وشلل نصفي أيمن مع شبه غيبوبة غير تامه . ولما كانت قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية التي قد يترتب على تحقيقها تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فكان يتعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى في خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية ، ولا يغنى في هذا الصدد ما أثبتته المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الإذن بالسؤال من جانب الطبيب وإن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق ، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفنى يكون قد أدخل بحق دفاع الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ حسين السركي ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٤ القضائية

استئناف . " ميعاد " . قوة الأمر المقضى . سلاح . ظروف مشددة .  
نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . متى يبدأ :  
من يوم صدوره . محل ذلك : علم المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، وأن يكون  
عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً الى سبب غير مقبول . عدم علم المحكوم عليه يوم الجلسة  
التي صدر فيها الحكم عليه أو قيام مانع قهري منعه من الحضور . افتراض العلم في حقه ومحاسبته  
على هذا الأساس . لا يصح . ميعاد الاستئناف بالنسبة له لا يبدأ الا منذ اعلانه بالحكم أو علمه  
به بأي طريق رسمي آخر . مثال .

الأصل أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة  
كأن لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، الا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه على  
علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعاً  
الى سبب غير مقبول ، أما اذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر  
فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهري  
من الحضور أمام المحكمة فانه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته  
على هذا الأساس ، بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحاً أمامه حتى يعلن  
بالحكم أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له .  
فاذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم وإن لم يعلن بجلسته المعارضة

ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن إلا أنه قد علم به علما، رسميا عندما شرع في تنفيذه ضده وقبله دون أن يستأنفه في الميعاد المقرر قانونا وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضي، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم نهائية الحكم المشار اليه ورتب على ذلك استبعاد الطرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧ و ٢٦/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٢/٢/٤ بتاحية شطانوف مركز أشمون محافظة المنوفية : ” حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ” فرد خراطوش ” حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة ” . وطلبت من محكمة جنابات شبين الكوم محاكمته بالمواد ١/١ ، ٧/١ ، ٢٦/١ - ٣ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ ، ١٩٥٨ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ١ و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ عقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبتغريمه مبلغ خمسة جنيهات وبمصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قد تصدى لمحكمة الحكم الصادر من محكمة أشمون الجزئية في اللجنة رقم ٣٤٨٤ لسنة ١٩٦٠ القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن واعتبره غير نهائي لعدم اشتغال أوراق الدعوى على ما يدل على اعلان المتهم المطعون ضده به واستبعاد



الحكم تبعا لذلك الظرف المشدد في جريمة حيازة السلاح الناري المسندة للطعون ضده بالتطبيق لأحكام المادتين ٧/ج ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به وذلك بالرغم من أن الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر ضده في تلك الجلسة قد حاز قوة الأمر المقضى به .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بأنه في ليلة ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد خرطوش" حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة بالمواد ١٥/ج ، ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للظرف المشدد واستبعده في قوله: "وحيث إن النيابة العامة طلبت عقاب المتهم طبقا لمواد الاتهام ومن بينها المادتين ٧/ج ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أساس سابقة الحكم على المتهم بعقوبة مقيدة للحرية لشروع في سرقة مستندة في ذلك الى شهادة مقدمة من جدول جنح نيابة أشمون الجزئية عن الجلسة رقم ٣٤٨٤ سنة ١٩٦٠ أشمون وبين بها سابقة اتهام المتهم في هذه الجلسة بالشروع في سرقة بطيخ وقضى عليه غيابيا في ١٩٦٠/١٠/٢٠ بالحبس شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات وعارض في هذا الحكم فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن في ١٩٦١/٦/١ ونفذ الحكم على المتهم في ١٩٦١/٦/٨ تحت رقم ٢٧٤ سنة ١٩٦٠ سجن مركز أشمون . وحيث إن هذه المحكمة أمرت بضم الجلسة سألقة الذكر فضمت بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٦ واتضح من الاطلاع عليها أن المتهم حكم عليه غيابيا بالعقوبة السابقة وقرر بالمعارضة في يوم ١٩٦٠/١١/١٦ وحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٦١/٣/٢٩ ثم أشر وكيل النيابة على تقرير المعارضة بالعبارة الآتية: "حيث إن جلسة ١٩٦١/٣/٢٩ عطلة رسمية فتحدد جلسة الخميس ١٩٦١/٦/١ ويعلن المتهم" وقد قدمت القضية لهذه الجلسة وليس بأوراق الدعوى ما يدل على اعلان المتهم لهذه الجلسة وقد قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بالرغم من عدم اعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة كما أنه

ليس بأوراق الدعوى ما يدل على إعلان المتهم بهذا الحكم أيضا حتى يبدأ ميعاد الاستئناف . وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم فلا يمكن اعتبار أن الحكم بادانة المتهم في اللجنة سالفه الذكر قد أصبح نهائيا بعد ومن ثم يتعين استبعاد تطبيق المادتين ٧/ج ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ "لما كان ذلك، وكان الأصل أن الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدوره إلا أن ذلك محله أن يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعا الى سبب غير مقبول أما اذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه أو كان قد منعه مانع قهري من الحضور أمام المحكمة فانه لا يصح أن يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الأساس بل يجب أن يظل باب الاستئناف مفتوحا أمامه حتى يعلن بالحكم أو يعلم به بأي طريق رسمي آخر فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له - لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم وإن لم يعلن بجلاسة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن إلا أنه قد علم به علما رسميا في ١٩٦١/٦/٨ عندما شرع في تنفيذه ضده وقبله دون أن يستأنفه في الموعد المقرر قانونا وبذلك يكون هذا الحكم قد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم نهائية الحكم المشار اليه ورتب على ذلك استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ج ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه والإحالة .



## جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/أديب نصر : وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب فراج ،  
ومحمد عبد المنعم حزاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١١٥ )

### الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٤ القضائية

محال عامة . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ فى تطبيق القانون " . " سلطة محكمة النقض " . عقوبة .

خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مما يوجب أو يجز الغلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور .

قضاء المحكمة بغلق المحل لمخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق .

متى كان الثابت من مدونات الحكم أن المحل سبق ترخيصه للمتهم الثانية وأنها أجرته للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك أن تلك المتهم قد تنازلت له عن إدارة المحل ، الأمر الذى كان يتعين معه على المطعون ضده طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ اجراءات نقل الترخيص اليه والا حق عقابه طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين - وكان نص المادة ٣٦ من القانون - وهى التى تتناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق - قد خلت مما يوجب أو يجز الغلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر . فان الحكم اذ قضى بغلق المحل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وأخرى بأنهما في يوم ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز طوخ : "أدارا محلا عموميا بدون ترخيص". وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١٢ و ٣٢ و ١/٣٦ و ٣٨ و ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. ومحكمة طوخ الجزئية قضت بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم — المطعون ضده — مائة قرش والغلق. فعارض، وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم. ومحكمة بنها الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ باجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش والغلق. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة على الحكم المطعون فيه هو أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعقوبة الغلق رغم تقديم المطعون ضده ما يدل على أن المحل مرخص أصلا لأخرى تنازلت عنه ، مما مفاده أن الترخيص قائم ، وأنه لم يكن على المطعون ضده غير اتخاذ اجراءات التنازل المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، وإذ هو قد قعد عنها فان عقابه لا يعدو أن يكون الحبس والغرامة أو احدى العقوبتين .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده وأخرى هي أم مجد مجد سالم بوصف أنهما أدارا محلا عموميا "مقهى" بدون ترخيص من السلطة المختصة . وطلبت النيابة العامة عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٦ و ٣٨ و ٤٥ و ٤٦ من القانون



رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة طوخ الجزئية قضت غيابيا بتغريم كل من المتهمين مائة قرش . وإذ عارضا فقد قضت بتغريم المطعون ضده مائة قرش وبراءة المتهم الأخرى . وقد أقام الحكم قضاءه على قوله ” من حيث إنه ثابت من محضر جمع الاستدلالات أن المقهى مرخص للمهمة الثانية بفتحته بمقتضى ترخيص صادر من المراقبة الإقليمية بالقليوبية في ٣٠/٤/١٩٥٩ برقم ٥٢ وأن المتهم الثانية تقوم بتأجير هذا المقهى الى المتهم الأول الذى يتولى ادارته والعمل فيه دون أن يكون حاصلًا على ترخيص شخصى بإدارة المقهى . ومن حيث إنه يبين من ذلك أنه ليس ثمة جريمة يمكن اسنادها الى المتهم الثانية وأن الجريمة المسندة الى المتهم الأول لا تعدو أن تكون قيامه بإدارة المقهى بدون ترخيص بذلك ، ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم الثانية مما أسند اليها وبأخذ المتهم الأول بمواد الاتهام . وتشير المحكمة الى أنه لا محل قانونا للقضاء بغلق المقهى لصدور ترخيص بفتحته من السلطة المختصة “ . واذ استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمطعون ضده فقد قضى الحكم المطعون فيه حضوريا وباجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده ١٠٠ قرش والغلق بلا مصاريف — وبعد أن أورد الحكم أن المطعون ضده قدم الترخيص المقدم من قبل أمام محكمة أول درجة خلص الى أن الحكم المستأنف فى محله فيما ذهب اليه من ادانة المطعون ضده للأسباب التى بنى عليها . ثم قال ” ومن حيث إنه بالاطلاع على مادة العقوبة فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ يبين أنها نصت على وجوب الحكم بالغلق فى حالة اذا أدير بغير ترخيص “ . لما كان ذلك ؛ وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ؛ ومن قبله الحكم المستأنف على ما سلف بيانه أن المحل سبق ترخيصه للمهمة الثانية وأنها أجرتة للمطعون ضده ؛ وكان مؤدى ذلك أن تلك المهمة قد تنازلت له عن ادارة المحل ؛ الأمر الذى كان يتعين معه على المطعون ضده طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ اجراءات نقل الترخيص اليه والإحقاق عقابه طبقا لنص

المادة ٣٥ من القانون المذكور بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين. لما كان ذلك ؛ وكان نص المادة ٣٦ من القانون — وهي التي تتناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالغلق — قد خلت مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون فإن الحكم إذ قضى بغلق المحل ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون الطعن في محله ويتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الغلق .

---



## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد الوهاب خليل ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١١٦ )

### الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تلبس . جريمة . مواد مخدرة . مأمور الضبط القضائي .  
قبض . تفتيش .

التلبس : حالة تلازم الجريمة قسماً . توافرها : يكفي أن يكون شاهداً قد حضر  
ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة  
يقينية لا تحتل شكاً .

حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى  
أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد  
استقاطها . مادام انفصالها من شخص من ألقاها يقطع صلتها بها ويبيح لمأمور الضبط  
القضائي أن يلتقطها . مثال .

(ب) مواد مخدرة . قصد الإتجار . قانون . ” قانون أصلح “ . دفاع .  
” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

اقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف  
أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . صدور القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . إعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح  
وادانة الطاعن بوصف أحراره المخدرات بقصد الاتجار . استظهار الحكم توافرها  
القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضي لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه  
إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع .

١ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفى لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً . وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها . ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيع للمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات اللقافة التي التقطها وتحقق مما تحتوي عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه فإن الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط ازاء جريمة احراز مخدر متلبس بها ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الإجراءات ما ادعاه من أنه قصد بإلقاء اللقافة إبعادها عنه .

٢ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف - فأعملته المحكمة وقضت بادانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الإتجار . فان استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه اليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الإلتباع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/٧/١٦ بدائرة قسم الموسيقى بمحافظة القاهرة : "أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً" . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ ج ٣٥ و ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢



من الجدول رقم ١ فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا  
للتهم بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وعملا بالمادتين ١/٣٤ و ٤٢ من القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق وهو القانون الواجب  
التطبيق لأنه الأصلح له عملا بنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بمعاقبته  
بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد  
المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون  
والقصور في التسيب ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه  
قد توافرت في حقه حالة التلبس التي تبيح لرجل الضبط القضائي القبض والتفتيش  
والحال أنه مع التسليم جدلا بأن الضابط لم يخلق واقعة تخلى الطاعن عن المخدر  
فإن مؤدى أقواله أن المخدر كان بداخل لفافة مغلقة لا يبين فيها ما بداخلها .  
وفضلا عن ذلك فإن لقاء الطاعن اللقافة على الأرض لم يكن باختياره بقصد  
تسليمها لرجل الضبط وإنما كان بنية إبعادها عن متناول يده . وقد شاب الحكم  
القصور في التدليل على أن الضابط تتبع اللقافة بناظرية منذ أن خرجت من يد  
الطاعن حتى استقرت على الأرض وأنه تحقق من أنها هي نفسها التي ألقاها حتى  
يمكن نسبتها إليه . كما لم يورد الحكم الأدلة على توافر قصد الإتجار في حق  
الطاعن واطرح أقوال شهود النفي دون أن يعنى بالرد عليها وهو مما يعيبه  
وليستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما محصله أن الضابطين  
انتقلا الى ... لضبط شخص وتفتيشه بناء على إذن من النيابة فوجداه جالسا  
على مقعد أمام مقهى وبجواره الطاعن وما أن وقع بصر الشخص الأول  
على الضابطين حتى فر هاربا ولكن أحدهما تمكن من الإمساك به وفي هذه  
اللحظة قام الطاعن من مجلسه وأسقط لفافة من السلوفان بيضاء استقرت بجوار  
مجرى بالوعة فالتقطها أحد الضابطين وفتحها وتبين أنها تحتوي على قطعة

من الحشيش فقبض عليه بمساعدة مخبرين كانا معه ثم قاما بتفتيشه فعثر بحبيب صديريه الأسير على قطعة كبيرة من الحشيش واستند الحكم في ادانته الى أقوال الضابطين والمخبرين التي أوردتها تفصيلا وأخذ بتصويرهم للواقعة على النحو المتقدم مطرحا أقوال شهود النفي لاطمئنانه لأقوال شهود الإثبات ودلل على قصد الاتجار بكبر الكمية المضبوطة .

لما كان ذلك، وكان للحكمة أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق وكانت غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفي أو على كل جزئية من دفاع المتهم لأن أخذها بأدلة الثبوت يفيد اطراحها لهذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً . وأن حالة التلبس الناشئة من تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يتسوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها ما دام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ومتى كان الحكم قد أثبت أن الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الأرض ذات اللقافة التي التقطها وتحقق مما تحتوي عليه من مادة مخدرة قبل القبض عليه فان الطاعن يكون بما فعل قد أوجد الضابط ازاء جريمة احراز مخدر متلبس بها ويكون القبض عليه وتفتيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الاجراءات ما ادعاه من أنه قصد بالقاء اللقافة إبعادها عنه . لما كان ذلك ، وكان الاتجار بالمواد المخدرة انما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها وكان استدلال الحكم على ذلك القصد بكبر الكمية المضبوطة كما سلف سائغا . فان ما يشير الطاعن على الحكم المطعون فيه — في هذين الوجهين يكون في غير محله .



وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الاخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة عدلت وصف التهمة من إحراز في غير الأحوال المصرح بها قانونا إلى إحراز بقصد الاتجار دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

وحيث إن الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها قانونا وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ وهو الأصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف — فأعملته المحكمة وقضت بإدانة الطاعن بوصف أنه أحرز تلك المخدرات بقصد الاتجار . لما كان ذلك، فإن استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه،  
موضوعا .

## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ،  
ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١١٧ )

### الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) تفتيش . ” اذن التفتيش ” . ” تنفيذه ” . مأمور الضبطية القضائية .

طريقة اجراء التفتيش متروكة لرأى القائم به . لا تريب على الضابط اذا رأى دخول  
المنزل المأذون بتفتيشه من سطح منزل مجاور له ولو كان فى استطاعته دخوله  
من بابه .

( ب ) تفتيش . دفع . ” الدفع ببطلان اذن التفتيش و بطلان التفتيش ” .  
نقض . ” أسباب الطعن ” . ” ما لا يقبل منها ” .

الدفع ببطلان اذن التفتيش و بطلان التفتيش : من الدفع القانونية المختلطة بالواقع .  
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ج ) تفتيش . ” اذن التفتيش ”

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل  
الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

١ — من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية  
مأذوناً به قانوناً بطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ومادام الضابط قد رأى  
دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى الاستطاعة أن يدخله  
من بابه فلا تريب عليه فى ذلك .



٢ — متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان التفتيش تبعا لهذا، فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به .

٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع. فتي كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما رأت لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/٥/٢٢ بناحية درنكة مركز أسبوط محافظة أسبوط : ” حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ” حشيشا “ في غير الأحوال المصرح بها قانونا “ وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ و ١/٣٤ - ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المراتق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه لما أسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان اذن النيابة بتفتيش منزل الطاعن وبطلان اجراءات التفتيش والقصور في التسييب ؛ ذلك أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات أثبت في محضر التحريات أن الطاعن من تجار المخدرات وأنه سبق اتهامه

والحكم عليه في قضايا مماثلة وله ملف خاص في وزارة الداخلية وقد أمرو وكيل النيابة بإجراء التفتيش بناء على تلك التحريات التي ثبت بعد ذلك أنها غير صحيحة فيكون إذن التفتيش باطلا لصدوره بناء على تحريات غير جدية ومن حق الطاعن أن يدفع بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض. كذلك فإن الضابط المعهود اليه بالتفتيش مع درايته بمنزل الطاعن فانه لم يدخله من باب بل عن طريق سطح منزل مجاور له فيكون قد سلك في اجرائه طريقا غير مشروع مما يبطله، هذا فضلا عن أن دخول المنزل بهذه الوسيلة ينبيء عن احتمال دس المخدر على الطاعن وقد دفع بأنه يقيم مع زوجته ووالدته في الحجرة التي ضبط المخدر فيها فتكون التهمة شائعة بينهم ولكن الحكم أغفل الرد على ذلك ولم يستظهر توافر ركن الاحراز في حقه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما محصله أن رئيس مكتب مخدرات أسيوط علم من تحرياته السرية أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة فاستصدر من النيابة اذنا بتفتيشه وتفتيش منزله ثم قام مع قوة من المكتب لينفذ هذا الاذن وصعد الى منزل الطاعن من سلم منفصل لمنزل مجاور لمنزله واذ وصل الى الطابق العلوى حيث يقيم الطاعن أسرع الى حجرة نومه وفتشها فعثر فيها على الميزان والمخدرات المضبوطة وقد استند الحكم في ادانة الطاعن الى أقوال رجال مكتب المخدرات وتقرير المعمل الكيماوى وحصل كل دفاع الطاعن في محضر الجلسة واطرحه في قوله : "ان المتهم نفى التهمة ... وقال ان الطريق الى منزله مطروق ولا يستبعد أن يكون أحد من خصومه قد دس عليه هذا المخدر ... وهذا الدفاع ما قصد به الا التشكيك في ثبوت التهمة فلم يثبت وجود ضغينة بين المتهم وبين أحد من الناس حتى يكون لهذا الدفاع ظل من الحقيقة ... والمحكمة تطرح هذا الدفاع مطمئنة الى ثبوت التهمة من شهادة الشهود ... وبما ضبط من ميزان ومخدرات وكلها أدلة لثبوت تهمة اتجار المتهم في المواد المخدرة " .

وحيث إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما رأت لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ؛ وكان



من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تريب عليه فى ذلك ؛ لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من محضر الجلسة فضلا عن ذلك أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان التفتيش تبعا لهذا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدعيه من ذلك فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لهذه المحكمة به .

لما كان ذلك ؛ وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها . وكان قد عرض لكل ما أبداه الطاعن من دفاع ومن جدل موضوعى حول ثبوت التهمة واطرحه لأسباب سائغة واستظهر توافر ركن الاحراز فى حقه بما فيه الكفاية فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى شأن ذلك لا يكون فى محله .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/أديب نصر، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى، ومحمد عبد المنعم  
حزاوى، ومحمد نور الدين عويس، ونصر الدين عزام .

( ١١٨ )

### الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) اجراءات المحاكمة . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع “ .  
” ما لا يوفره “ .

حضور محام مع المتهم بجنة . غير واجب قانونا . الا أنه متى عهد المتهم  
الى محام بالدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه ، متى كان حاضرا .  
ان لم يحضر : فلا تنقيد المحكمة بسماعه . ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى .

(ب) اجراءات المحاكمة . حكم . محضر الجلسة .

الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة .

١ — الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنة غير واجب قانونا ، الا أنه  
متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان  
حاضرا ، فان لم يحضر فان المحكمة لا تنقيد بسماعه ما لم يثبت أن غيابه كان  
لعذر قهرى .

٢ — الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة . فاذا كان قد  
ثبت بالحكم تلاوة تقرير التلخيص فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم تلاوة هذا  
التقرير لا يكون له محل .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٧/٣/٧ بدائرة قسم الوايلي :  
ضرب عمدا صابر عبد العليم فرغلي فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي  
والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك مع  
سبق الإصرار . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وقد  
ادعى المجنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه تعويضا .  
ومحكمة الوايلي الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦ عملا بمادة الاتهام :  
بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه  
بأن يؤدي للمجنى عليه على سبيل التعويض ١٥٠ ج والمصاريف المناسبة لهذا  
المبلغ . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة والمدعى بالحق المدني هذا  
الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا  
في ١٩٦٢/١٢/١٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم  
المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا  
الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة  
الضرب العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال  
كما انطوى على اخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات أثر فيه — وبياننا لذلك  
يقول الطاعن ان الحكم استدل على توافر ظرف سبق الإصرار في حقه من ظروف  
الواقعة وملابساتها دون أن يورد في مدوناته بياننا واضحاً لتلك الظروف  
والملاسات كما استنتج قيام هذا الظرف من مجرد الضغينة بين المجنى عليه  
والطاعن وذويه مع أن الضغينة سلاح ذو حدين فكما تدعو الى الاعتداء تدعو  
الى التاميق أيضا ، هذا الى أن المحكمة عولت في ادانة الطاعن على شهادة مجاهد  
نادى مجاهد مع أنه لم يشاهد واقعة الاعتداء وقالت إن شهادته تساند شهادة

المجنى عليه دون بيان لماهية هذا التساند ، كما أن الطاعن طلب من المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه فالتفتت عن اجابة هذا الطلب دون مبرر وقضت في الدعوى دون أن تسمع للطاعن دفاعا فأخلت بحقه في الدفاع . هذا بالإضافة الى ما شاب اجراءات المحاكمة من بطلان لعدم تلاوة تقرير التلخيص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله ... ” إنها تتحصل على ما قرره المجنى عليه في أنه كان على خلاف مع زوجته أخت المتهم وأنه في يوم الحادث قبل وقوعه بقليل حجزت تحت يده على مفردات جهازها المسلمة اليه بموجب قائمة مأخوذة عليه وأنه اثر توقيعه حضر اليه بعض أهلها للاستيلاء عليه وأنه قد منعهم من نقله حتى يردوا له القائمة المحررة عليه باستلامه وأنه اذ كان عائدا من مركز الشرطة بعد أن تقدم ببلاغ ضدهم خشية اعتدائهم عليه فاجاه من منزله القبة القدوية أثناء مروره أمامه مجاهد نادى مجاهد سيد عبد الحليم وأمسك به ثم طعنه أخوه المتهم بسكين في صدره طعنة واحدة ولاذ بالفرار “ لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن استنادا الى أقوال المجنى عليه التي حصلها فيما تقدم كما استند الى أقوال الشاهد مجاهد نادى مجاهد التي حصلها الحكم أيضا بما مؤداه أنه بينما كان الشاهد المذكور يسير مع المجنى عليه بمحاذاة منزله القبة القدوية اذ فاجاه سيد عبد الحليم أخ المتهم وأمسك به ثم شاهد الطاعن يعدو حاملا سكيننا والمجنى عليه مصابا في صدره . لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم من تساند أقوال الشاهدين سائغا ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب فان ما يشبه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا وهو في واقعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير أدلة الثبوت مما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فان لم يحضر فان المحكمة لا تنقيد بسماحه ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري ، لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دين بها الطاعن هي جنحة ضرب وكان الثابت



محضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للاطلاع فأجيب إلى طلبه وفى الجلسة التالية أجلت الدعوى بناء على طلب الطرفين للاطلاع ولتقديم مذكرات وفى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه اقتصر الطاعن على طلب التأجيل لحضور محاميه دون أن يذكر أن لمحاميه عذرا منعه من الحضور ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة اذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى — أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور وأفادت أنها لم تطمئن الى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعه من ابداء دفاعه ومن ثم فان ما يتعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان محضر الجلسة وإن خلا من اثبات تلاوة تقرير التلخيص الا أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه ثبت به تلاوته ، ولما كان الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات اجراءات المحاكمة وما يترتب أمام المحكمة من اجراءات لم تذكر فى محضر الجلسة فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن فى شأن توافر ظرف سبق الاصرار ما دامت العقوبة المقررة على ما يثيره الطاعن فى شأن واحد من احدى اركان الشغل داخلية فى حدود العقوبة المقررة قانونا لجريمة الضرب العمد المجرد عن هذا الظرف فان ما يثيره فى هذا الشأن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر : وبحضور السادة المستشارين : حسين مقيوت السركي ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١١٩ )

### الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ، ب ) شيك بدون رصيد . جريمة .

( ١ ) جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

( ب ) سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . توفره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره .  
دفع المتهمة الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق . لا يجدي . ما دام لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

١ — تتحقق جريمة اعطاء شيك بدون رصيد متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

٢ — سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ما دام هو — بفرض صحة هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من المجنى عليه .



## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل ضد الطاعن بوصف أنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم قصر النيل : " أعطاه بسوء نية شيكالا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب " وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . والمحكمة المذكورة قضت غاييا بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام : أولا - بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ : وثانيا - بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني عشرين جنيها على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وأثناء نظر المعارضة طلب الحاضر مع المتهم اعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية ؛ لعدم حضوره بالجلسة . ثم قضى فيها في ٣ مايو سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع : أولا - بإلغاء الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا مع جعل الايقاف شاملا كافة الآثار المترتبة على الحكم : ثانيا - بالنسبة للدعوى المدنية باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا دعواه المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاسناد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات في حين أن هذه الجريمة لا تتحقق إلا بتوافر قصد جنائي خاص يقوم لدى الساحب وهو نية سلب أموال المستفيد

من الشيك بيننا الثابت من وقائع الدعوى أن رصيد الطاعن عند اعطاء الشيك كان يتجاوز قيمة هذا الشيك واستمر الرصيد قائماً حتى وفاء الطاعن بقيمة الشيك الى المستفيد بإيصال استلمه منه ووعد به بأن يعيد اليه الشيك ولكنه نكث عن وعده مما اضطر معه الطاعن الى أن يعرض عليه قيمته مرة أخرى على شرط تسليمه اليه وهو ما يقطع بحسن نيته وعدم توافر القصد الجنائي لديه ، وقد طلب الطاعن الى المحكمة تحقيق هذه الوقائع الا أنها لم تجبه الى طلبه استناداً الى أن القانون لم يشترط لازال العقاب بمن يخالف نص المادة ٣٣٧ عقوبات إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب وهذا الرد يخالف صريح نص هذه المادة من وجوب توافر سوء النية عند مصدر الشيك أما قول الحكم بأن الطاعن أصدر أمراً بوقف صرف الشيك فهو قول لا سند له من الأوراق اذ أن الطاعن لم يصدر أمراً الى البنك بوقف صرف الشيك وإنما قدمه المستفيد الى البنك بمجرد علمه بأن رصيد الطاعن أصبح لا يفي بقيمته .

وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة والمؤيد بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن الطاعن كان يستأجر شقة من المدعى بالحق المدني فأعطاه سداداً لبعض أجزائها شيكاً تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ مسحوا على بنك مصر ، ولما تقدم به المستفيد له صرفه افاده البنك بالرجوع على الساحب كطلبه ، ثم وعده الطاعن بالسداد ونكل عن وعده وقدم المدعى المدني صورة ذلك الشيك وافادة البنك المتضمنة طلب الرجوع على الساحب . وبسؤال الطاعن عن التهمة المسندة اليه قرر أنه كان قد سلم ذلك الشيك في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ الى وكيل المجنى عليه فأخطره بخطاب بأن موكله رفض قبوله فسلمه مبلغ ٢٥٦ ج و ٣٤٠ م قيمة أجرة سبعة شهور ولم يرد اليه المجنى عليه الشيك وحاول صرفه دون وجه حق ، وقدم ايصالاً تاريخه ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ يفيد استلام وكيل المجنى عليه الشيك موضوع الدعوى وخطاباً من هذا الأخير تاريخه ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ يخطره أن المجنى عليه رفض قبول الشيك إلا بعد الفصل في دعوى اخلاء الشقة . ولما ووجه المجنى عليه بذلك قرر أن قيمة الشيك تمثل بعض الأجرة المستحقة في ذمة الطاعن إذ أنه تخلف



عن السداد من أول مايو سنة ١٩٦٠ حتى أبريل سنة ١٩٦١ وبلغ مجموع الأجرة المتأخرة عليه ٤٣٩ ج و ٤٤٠ م بواقع ٣٦ ج و ٦٣٠ م للشهر الواحد سدده منها مبلغ ٢٥٦ ج و ٣٤٠ م وتبقى عليه ١٨٣ ج و ١٠٠ م وهو قيمة الشيك موضوع الدعوى . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن حسن نيته واطرحه بقوله ” وحيث إن المستقر عليه فقها وقضاء هو أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات هو الشيك بمعناه المعروف في القانون التجارى من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائماً ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات وأن وفاء المتهم بقيمة الشيك حتى قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه كما قضت محكمتنا العليا بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع كما لا عبرة في قيام الجريمة المذكورة بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره . ومتى كان ما تقدم، فإن كل جدل من المتهم حول حسن نيته لا يكون مقبولا اذ الثابت من الأوراق أنه لم يسترد الشيك وأنه أصدر أمرا للجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته “ وأضاف الحكم المطعون فيه الى ما تقدم أنه لا وجه لما يدفع به المتهم من وجوب توافر قصد جأى خاص في هذه الجريمة اذ أن القانون لم يشترط لانزال العقاب بمن يخالف نهيته الذى أصدره بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الا بمجرد علمه بأن الشيك الذى أصدره لم يكن له وقت اعطائه لمن أصدر له مقابل وفاء قائم وقابل للسحب وأنه لا عبرة بالقول بأن المتهم اذ سحب رصيده بعد الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق كان حسن النية مادام هو لم يسترده من صاحبه وأصدر أمرا بوقف صرف الشيك كالثابت من اجابة البنك . وهذا الذى قرره الحكم صحيح في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة التى دين الطاعن بها ذلك أن سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذى أصدره ، ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك

الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ما دام هو بفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيك من المجنى عليه كما أن هذه الجريمة تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله وصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لإسداد قيمة الشيك وهو إما يقر به الطاعن في طعنه . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/توفيق احمد الحشن ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونور الدين عويس .

( ١٢٠ )

### الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . شك بدون رصيد .

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالادانة . ما دامت  
الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . مثال في جريمة اصدار شك  
بدون رصيد .

(ب) استئناف . محكمة استئنافية . " سلطتها " . معارضة . نقض .  
" سلطة محكمة النقض " .

عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بادانة المتهم .  
استئنافها الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم والقاضى ببراءته . ليس  
للمحكمة الاستئنافية اذا ما رأت ادانة المتهم أن تقضى عليه بعقوبة تزيد عن  
العقوبة المحكوم عليه بها غاييا . حلة ذلك : حتى لا يضار بناء على  
المعارضة التي رفعها .

لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن تقضا جزئيا وتصحيحه بالنزول بالعقوبة  
الى الحد المحكوم به عليه غاييا .

١ — من المقرر أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم  
بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . ولما كان عدم  
تقديم أصل الشك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧  
حقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . وكانت

المحكمة لم تال جهدا في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ، فإنه لا عليها ، إن هي عولت على شهادة المجنى عليه التي اطمان اليها وجدانها — بأن الطاعن هو صاحب الشيك وعلى سلامة البيانات التي أثبتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلا عن الشيك محل الجريمة .

٢ — متى كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بحبس الطاعن أسبوعا واحدا مع الشغل ، وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن وقضى فيها ببراءته ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية — وقد اتجهت الى ادانة الطاعن — أن تقضى بحبسه خمسة عشر يوما مع الشغل وهي مدة تجاوز مدة الحبس المحكوم عليه بها غاييا ، لأنها بذلك تكون قد سأت مركزه وهو ما لا يجوز ، اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم فلمحكمة النقض إعمالا للرخصة التي خولها القانون لها بالمادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وأن تصححه بحبسه أسبوعا واحدا مع الشغل .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم ثان المنصورة : ” أعطى للسعيد عطوه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة قسم ثان المنصورة قضت غاييا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ ، فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند اليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت



حضوريا بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه — اذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد جاء مشوبا بفساد في الاستدلال وقصور في التسبب وتناقض ، ذلك بأنه رغم أن الطاعن انكر اصداره الشيك وقال بتروير توقيعه ، فإن الحكم اعتمد في ثبوت الواقعة ومن استيفاء الشيك شكله القانوني على البيانات التي أثبتها محرر محضر ضبط الواقعة وهي بيانات لا تغني عن أن يكون الشيك المجهود ، وهو محل الجريمة تحت نظر المحكمة . وأما التناقض ، فرجعه أن الحكم لم يعول على ما أثبتته في مدوناته من أن الطاعن انكر اصدار الشيك ، ولا على ما قرره المحجني عليه بالجلسة من أن الشيك كان مسحوبا على بنك مصر في حين أن من بين البيانات التي أثبتها محرر المحضر أن البنك المسحوب عليه هو البنك العربي .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه أعطى للمجني عليه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه أسبوعا مع الشغل وكفالة جنية لإيقاف التنفيذ، فعارض في هذا الحكم فقضى بإلغائه وبراءته ، فاستأنفت النيابة وقضى بالحكم المطعون فيه حضوريا وبإجماع الآراء بحبس الطاعن خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن محب لصالح المحجني عليه شيكا على البنك العربي بالمنصورة بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦١ بمبلغ ١٤ ج ٨٠٠م وقد أناد البنك لدى تقديم الشيك اليه ، بأن الطاعن ليس له

رصيد قائم وقابل للسحب . وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليه بمحضر جمع الاستدلالات وأمام المحكمة ، ومن البيانات التي أثبتها محقق المحضر عن الشيك محل الجريمة ، تناول دفاع الطاعن ورد عليه بقوله ” وحيث إن المتهم أنكر صدور الشيك منه للمجنى عليه . وحيث إن التهمة المستندة الى المتهم ثابتة في حقه من أقوال المجنى عليه والشيك موضوع الجريمة ورد البنك وأن عدم وجود الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ومن حق المحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات كما لها أن تأخذ بما أثبته رجال الشرطة كدليل في الدعوى وقد اطمأنت الى صحة ما جاء به ... ” هذا ويبين من مراجعة الأوراق أن المحكمة الاستئنافية استدعت المجنى عليه وكلفته بتقديم الشيك فحضر وقرر أن الطاعن استرده منه قبل الجلسة لقاء أدائه له مبلغ خمسة جنيهات واطلع الشاهد المحكمة على ورقة قال إنها تؤيد صحة أقواله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استعالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت ، وكان عدم تقديم أصل الشيك — كما قال الحكم بحق — لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . وكانت المحكمة على ما سلف بيانه لم تال جهدا في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ، فإنه لا عليها إن هي عولت على شهادة المجنى عليه التي اطمأن اليها وجدانها — بأن الطاعن هو صاحب الشيك — وعلى سلامة البيانات التي أثبتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلا عن الشيك محل الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت دعوى التناقض المؤسسة على الخلاف في اسم البنك المسحوب عليه لا تعدو ان تكون منصبية على جزئية من جزئيات الدعوى لا أثر لها في توافر أركان الجريمة ، وكانت الأدلة التي عول عليها الحكم في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده منها ومتجهة في اكتمال قناعة المحكمة ، فإن الطعن



يكون على غير أساس ، إلا أنه لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بحبس الطاعن أسبوعا واحدا مع الشغل ، وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن وقضى فيها ببراءته ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية — وقد اتجهت الى ادانة الطاعن — أن تقضى بحبسه خمسة عشر يوما مع الشغل وهي مدة تجاوز مدة الحبس المحكوم عليه بها غيابيا ، لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه ، وهو مالا يجوز ، اذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . ومن ثم ترى المحكمة — إعمالا للرخصة التي خولها القانون لها بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا ، وأن تصححه بحبسه أسبوعا واحدا مع الشغل ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ؛ وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ؛  
وقطب فراج ؛ ومحمد عبد المنعم حزاوى ؛ ومحمد نور الدين عويس .

( ١٢١ )

### الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ القضائية

أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع"  
"ما لا يوفره" . محكمة الموضوع .

- ( أ ) التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ أن يكون جدياً  
وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة .
- ( ب ) تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها .  
موضوعى .

١ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى — يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد  
عليه — أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام  
هذه الحالة . فاذا كان قد ورد على لسان الدفاع أن المجنى عليه هو الذى بدأ  
بالعدوان مع انكار الطاعنين وقوع الإعتداء منهما فان ذلك لا يفيد التمسك بقيام حالة  
الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعا جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه .

٢ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها  
متعلق بموضوع الدعوى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب متى كانت  
الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٨/٨/١٩٦١ بناحية المنزلة محافظة الدقهلية : أولا — الأول : قتل عمدا مصطفى مصطفى الجميى وذلك بأن اعتدى عليه بالضرب بمطواة مرتين في ظهره قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية واللتين أودتا بحياته . ثانيا — الثاني : ضرب المتهم الثالث فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت الى غرفة الإتهام إحالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالماتين ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقد ادعى مصطفى محمد الجميى بحق مدنى قبل الطاعن الأول وطلب القضاء له قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الإتهام : أولا — بمعاقبة الطاعن الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزامه أن يدفع لوالد المجنى عليه — المدعى بالحق المدنى — قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ونحسة جنهات أتعاب المحاماة . ثانيا — بمعاقبة الطاعن الثانى بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعنين أثارا بجلسة المحاكمة أن المجنى عليه بدأ بالعدوان الذى أسفر ضمن ما أسفر عنه ، عن حدوث إصابات الطاعنين الا أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى دون أن يستظهر الصلة بين الإعتداءات التى وقعت خلال الحادث وبين حقيقة الحالة وقت وقوعه ومن غير أن يحدد البادى بالعدوان مع ما لهذا التحديد من أهمية لما يترتب عليه من نشوء مراكز قانونية تتعلق بصميم أحكام المسئولية الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه بمناسبة اعتداء مصطفى مصطفى الجميى بتاريخ ١٦/٨/١٩٦١ بالضرب على المدعو طلعت محمد عبد اللطيف العيسوى الذى اتهمه بسرقة خيش من محل تجارة عمه عبد الرحمن الجميى أن اشتبك الفريقان فى معركة بتاريخ ١٨/٨/١٩٦١ بناحية شارع الشامى الذى يطلق عليه شارع ساحل الغلال بسوق المنزل طعن فيها المتهم الأول محمد نصر عبد اللطيف العيسوى ( الطاعن الأول ) المحجنى عليه مصطفى مصطفى الجميى بمطواة فى ظهره طعنتين نافذتين فأحدث به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية واللتين أودتا بحياته وضرب المتهم الثانى عبد المنعم عبد اللطيف العيسوى ( الطاعن الثانى ) المتهم الثالث عبد الرحمن محمد الجميى فأحدث به الإصابات المينة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما وضرب المتهم الثالث عبد الرحمن محمد الجميى المتهم الثانى عبد المنعم عبد اللطيف العيسوى فأحدث به الإصابات المينة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما “ . واستند الحكم فى ادانة الطاعنين الى أقوال محمود عبد الحميد شاهين ومحمد السيد الجميى وعبد الرحمن محمد الجميى والى المعاينة وتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبى . ثم استظهر الحكم نية القتل فى حق الطاعن الأول فى قوله ” إن نية القتل ثابتة فى حق المتهم ثبوتا يقينيا من استعمال آلة قاتلة ” مطواة حادة “ سددها الى مقاتل فى المحجنى عليه أصابت ظهره وهتكت عضلاته ونفذت الى التجويف وكانت هذه الجراح لا تقل طول احداها عن ٣ سم والثانية ٤ سم مما يفيد أن المتهم سددها بقوة وقسوة الى مقاتل فى جسمه الى هذا العمق ولم يكتف بطعنة واحدة بل شفعها بطعنة ثانية سددها بنفس القوة فكشف بذلك عن حقيقة نيته فى ازهاق روح المحجنى عليه يحدوه فى ذلك حقد شديد على المحجنى عليه وقصد الانتقام منه بسبب سابقة اعتدائه على المدعو طلعت العيسوى ابن أخ المتهم وقد أدى عمله هذا الى ازهاق روح المحجنى عليه فعلا “ لما كان ذلك ، وكان ما ينهاه الطاعنان على الحكم من اغفاله التعرض لما أثاره من أن المحجنى عليه كان البادى بالعدوان وبأن هذا الدفاع يعد من أوجه الدفاع الجوهرية لما يترتب عليه من نشوء مراكر قانونية للطاعنين تتعلق بمدى مسئوليتهم الجنائية عن الحادث ، ما ينهاه الطاعنان من ذلك إنما يهدف الى القول بأن الحكم أغفل الرد على ما أثاراه



من قيام حالة الدفاع الشرعى . ولما كان التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب ، حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين والدفاع عنهما لم يتمسكوا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى وماورد على لسان الدفاع من أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالعدوان مع انكار الطاعنين وقوع الاعتداء منهما لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها .

وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن الأول كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه لإعتدائه بالضرب على ابن أخيه منذ يومين سابقين إثر اتهامه بالسرقة وأنه اشتبك مع المجنى عليه يوم الحادث بمصاحبة بعض أقاربهما فطعن الطاعن المجنى عليه بمطواة فى ظهره طعنتين قويتين نافذتين أودتا بحياته . فهذا الذى قاله الحكم ينفى توافر حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

ومن ثم فإن ما ينعماه الطاعنان على الحكم ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقرير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن ؛ وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونور الدين عويس .

( ١٢٢ )

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ قضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . اشتراك . "اتفاق" . توافق .  
مسئولية جنائية . قتل عمد .

ادانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار  
عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها  
وذلك من واقع الدعوى وظروفها .

التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق : اتحاد النية  
على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . مساهمة كل منهم  
من نتيجة فعله الذى ارتكبه .

من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق  
الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين  
الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى  
وظروفها . فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين  
لا يفيد إلا اتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفى لقيامه مجرد توافر  
الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ،  
الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه في صراحة كما لم يثبت في حق  
الطاعين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق



لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فإنه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١ بدائرة مركز أشمون محافظة المنوفية : أولا — المتهمون من الأول إلى الحادى عشر : اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم القتل مستعملين في ذلك القوة والعنف مع علمهم بالغرض المقصود منه حالة كونهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت إذ امتعملت بصفة أسلحة فوقعت الجرائم الآتية تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر — المتهمان الأول والثانى ١ — قتل جميل إبراهيم شاهين عمدا بأن أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ٢ — المتهمان الأول والثالث : قتل إسماعيل إبراهيم شاهين عمدا بأن أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ٣ — المتهمون الرابع والخامس والسادس قتلوا إبراهيم شاهين عمدا بأن أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ٤ — المتهمون من السابع إلى الحادى عشر : اشتركوا بطريق المساعدة مع المتهمين من الأول إلى السادس في ارتكاب جرائم القتل السالفة بأن توجهوا معهم إلى مكان الحادث لشد أزرها فوقعت الجرائم بناء على هذه المساعدة . ثانيا — المتهم الثانى عشر : قتل عبد القوى على يوسف عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لهذا الغرض آلة صلبة "فأس" وترصد له فى المكان الذى اعتاد التوجه إليه حتى إذا ما ظفر به انهال عليه ضربا بالفأس قاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته

## الحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور والتعارض في التسبيب ، ذلك أنه إذ دانهم بأنهم اتفقوا مع مجهولين من بينهم

على قتل المحنى عليهم ، فإنه أقام قضاءه في ذلك على مجرد قيام اتفاق بينهم على القتل ، ودون أن يدل على قيام الاشتراك وطريقته . وبعد أن نفى وجود اتفاق سابق بينهم على مقارفة الجرائم التي دانهم بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه في نحو السادسة من صباح يوم الحادث وجد عبد القوي على يوسف قتيلا بحمله الواقع بزمام ناحية الكوادي التابعة لمركز أشون محافظة المنوفية وما أن وصل خبر مصرعه إلى مسامع أفراد عائلته وهي عائلة مرموقة المركز من حيث الملاءة ومنها العملة ونائبه وعامل اتليفون حتى اتجه تفكيرهم إلى حصر شبهة ارتكاب الجناية في عائلة أخرى من ذات البلدة هي عائلة شاهين لما بين هاتين العائلتين من خصوصيات سابقة دعت رجال الإدارة على رأسهم محافظ المحافظة إلى العمل على مصالحتهم وترتب على هذا الظن أن تجسم وهم إلقاء تبعة مقتل عبد القوي على يوسف على أفراد عائلة شاهين المذكورة وزاد من حدة اشتعال هذا الظن تجمعهم لترتيب أمرهم في خصوص موضوع قتلهم وأن منازلهم تجاوز منزل ابراهيم شاهين الذي يضمه مع ولديه جميل واسماعيل فارت سخيمتهم وثبتت لديهم على الفور فكرة الانتقام وتزعم المتهمون فريق المتقمين فحملوا أسلحة نارية واقتحموا منزل المحنى عليهم فكسروا الباب ودخلوا عليهم ثم أطلقوا عليهم الأعيرة النارية التي أصابتهم بالإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أدت لوفاتهم “ . ثم تحدث الحكم بعد ذلك عن اشتراك المتهمين في الجريمة التي دانهم بها بقوله ” وحيث إنه يبين أن المتهمين الخمسة قد توافقوا على إيقاع الأذى بالمحنى عليهم إذ تواردت خواطرهم على الإجرام ، واتجهوا اتجاها ذاتيا نحو قتلهم بعد أن كسروا باب المنزل واقتحموه حاملين أسلحة نارية أطلقوها عليهم فأصابتهم الإصابات الميينة في تقرير الصفة التشريحية والتي أدت لوفاتهم وكانوا قاصدين الاشتراك في هذه الجريمة وعالمين بها فتعاونوا في ارتكابها وساند كل منهم الآخر حتى تم قصدهم من ازهاق أرواح المحنى عليهم والتنكيل بهم شفاء لغاليلهم فتعت الجريمة بناء على هذا الاشتراك وهذه المساعدة ولا ينال من هذا الا يكون قد تم بينهم اتفاق سابق على ارتكابها لأن توافق الجماعة هو مجرد توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه



مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه وبهذا يتحقق اشتراك المتهمين في ارتكاب الجريمة . وخلص الحكم من ذلك إلى أن المتهمين اتفقوا مع مجهولين من بينهم على قتل المجنى عليهم ودانهم بمقتضى المواد ٢/٤٠ ، ٣ ، و ٤١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وقد دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فكان عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . إلا أن ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفى لقيامه مجرد توارد الخواطر كما ذهب الحكم بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون . لما كان ذلك ، وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذى ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأوجه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن من الطاعنين جميعا ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

## جاسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ؛ وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ،  
ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٢٣ )

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ القضائية

أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .  
محكمة الموضوع .

- ( أ ) حالة الدفاع الشرعي . قيامها : الاعتراف بالجريمة . غير ضروري .  
( ب ) تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط  
ذلك : أن يكون استدلال الحكم سائفا

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي  
الاعتراف بالجريمة .

٢ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي  
أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب  
عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي  
منطقيا إلى ما انتهى إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥/٣/١٩٦١ بناحية مركز طوخ  
محافظة القليوبية : ضرب عبد الله رمضان محمد حسين عمدا بفأس على رأسه

فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديرة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة وتقلل من كفاءته على العمل بنسبة مئوية لا يمكن تحديد مداها نظرا لما قد يطرأ عليه من مضاعفات خطيرة .

وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائتى جنيه تعويضا له والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى البيان والفساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم إذ اطرح حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال التى تمسك بها الطاعن فى دفاعه — استند إلى أسباب غير سائفة — ولا تصلح ردا على هذا الدفاع وفضلا عن ذلك فقد جاء الحكم قاصرا فى بحث وقائع الدعوى وظروفها إذ أن فيها ما يبيح للطاعن استعمال حق الدفاع الشرعى ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن فى هذا الوجه من أسباب طعنه بقوله ” وأما ما يدعيه المتهم ( الطاعن ) من أنه يعتبر فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال إذا ثبت اعتدائه على المجنى عليه فهو قول لا يستقيم مع إنكاره الاعتداء ، على أن المحكمة ترى على الرغم من ذلك أنه لم يكن فى حالة دفاع شرعى لا عن ماله ولا عن نفسه إذ كان هو وابنه أمام المجنى عليه وهو رجل ضعيف ومعه زوجته ولم يكن المتهم فى حالة تدفعه لأن يعتدى على المجنى عليه بفأس على رأسه فيصيبه تلك الإصابة الجسيمة “ ومفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أنه اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى على ما قرره من أن المتهم لم يعترف بالجريمة



وما أضافه إلى ذلك من وقوفه هو وابنه أمام المجنى عليه وهو رجل ضعيف ومعه زوجته ولم يكن المتهم في حالة تدفعه إلى الاعتداء بالفأس على رأس المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة ، وكان استدلال الحكم بعد ذلك على نفي حالة الدفاع الشرعي هو استدلال غير سائغ لأن مجرد وقوف الطاعن وابنه أمام المجنى عليه ومعه زوجته ووصف هذا الأخير بأنه رجل ضعيف وقول الحكم بأن المتهم لم يكن في حالة تدفعه إلى هذا الاعتداء لا يفيد نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس أو المال كما هي معرفة به في القانون ولا يصلح ردا على ما قاله الطاعن من أن الاعتداء المنسوب إليه — بفرض ثبوته — فقد أقدم عليه لأنه كان بصدد منع المجنى عليه ومن معه من اتلاف زراعته ولرد العدوان الذي وقع منهم عليه — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى — وللمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا إلى ما انتهى إليه — لما كان ما تقدم ، وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعي قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الأمر الذي جعل الحكم مشوبا أيضا بالقصور مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المرعي ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها . قصد جنائي " . مسئولية جنائية .  
باعث .

القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم  
الدفع . لاعتبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ؛ لأنها من قبيل البواحي التي لا تأثير لها في قيام  
المسئولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافره بالقصد الجنائي بمعناه العام —  
في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد — والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه  
إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولاعتبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته  
إلى إصداره لأنها من قبيل البواحي التي لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية ،  
ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/١٠/١٩٦١ بدائرة قسم الساحل :  
أعطى بسوء نية شيكا لغالي بدروس مسيحة وأمر المسحوب عليه الشيك بعدم  
الدفع . وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات .  
ومحكمة الساحل الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٢ عملاً بمادتي

الالتزام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات. فاستأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب ومخالفة القانون ذلك أن الطاعن قد دفع التهمة أمام محكمة ثانى درجة بأنه أوقف صرف الشيك الذى أصدره إلى المستفيد للغش الذى وقع عليه من هذا الأخير فقد اشترى منه الطاعن عقارا بثمان قدره ستة آلاف جنيه دفع منها ألف جنيه وقت العقد — واتفقا على سداد باقى الثمن على أقساط غير أن البائع أراد النكول عن الصفقة فرفض استلام أحد الأقساط فى ميعاد استحقاقه مما اضطر معه الطاعن إلى أن يعرض عليه هذا القسط بانذار على يد محضر ثم تحاسب الطرفان بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٦١ وأظهر الحساب وجود مبلغ مائة وتسعين جنيها للبائع حرر بها الشيك موضوع الدعوى وروعى فى هذا الحساب أن دين البنك العقارى المصرى المرتهن للعقار هو مبلغ ألفين من الجنيهات وأن يسدد البائع ما زاد على هذا المبلغ ثم تبين للطاعن من كشف الحساب الذى أرسله إليه البنك أن الدين المستحق له حتى ٣١ مارس سنة ١٩٦١ هو مبلغ ٢٣٨٢ ج و ٦٧٢ م فأدرك أن البائع قد احتال عليه للحصول على مبلغ لاحق له فيه ولهذا بادر باخطار البنك بإيقاف صرف الشيك وحفظه أمانات حتى يفصل فيمن له حق صرف قيمته ثم أقام الدعوى بين ٣٦٣٣ و ٣٦٣٤ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع وتنبخير لتصفية الحساب بينهما و انتهى الأمر فيما صلحا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وصرح البائع للطاعن بصرف قيمة الشيك وقدم الطاعن إلى المحكمة المستندات المؤيدة لهذا الدفاع والتي تثبت أنه كان حسن النية فى إيقاف صرف الشيك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولم يعن ببحث الركن المعنوى



لجريمة وهو سوء النية وقضى بإدانة الطاعن مع أنه حين أوقف صرف الشيك كان يستعمل حقا خوله له القانون إذ كان ضخمة احتيال البائع عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إن المتهم حرر شيكا للمجنى عليه مسجوبا على بنك مصر ثم أوقف صرف هذا الشيك وعرض الحكم لتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن بقوله "ومن حيث إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قابل للسحب تتم متى أوقف صرف الشيك لأي سبب كان . ولما كان الثابت أن المتهم قد أوقف صرف الشيك المحرر لصالح المجنى عليه فإن جريمة إعطاء الشيك المسندة إليه تكون متوافرة الأركان وثابتة قبله فتعين عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات " . ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحا في القانون إذ أن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي يحبه من قبل ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن الدفاع عن الطاعن قد اقتصر على طلب استعمال الرأفة معه دون أن يشير شيئا مما يشير إليه في طعنه والذي لا يعلو أن يكون خلافا على الوفاء بشمن العقار ولا تنهض به أركان جريمة النصب ومن ثم فلا يخوله حقا في إصدار الأمر بعدم دفع قيمة الشيك . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ؛ وقطب  
فراج ؛ ومحمد عبد المنعم حمزاوى ؛ ونور الدين عويس .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . إصابة خطأ .

الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ . شرط صحته : أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله  
وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع  
الحادث . مثال .

من المقرر أنه يجب قانونا اصحة الحكم فى جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه  
وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه  
موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الحكم  
المطعون فيه إذعان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه اصاب  
المجنى عليه وذلك بسبب رعونه وعدم احترازه دون إيضاح لموقف المجنى عليه  
من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كانت الرعونة  
وعدم الاحتراز سببا فى وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها  
بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمة النقض إعمال رقابتها على ما ارتأت محكمة الموضوع  
رعونة وعدم احتراز يؤدي كلاهما إلى المسؤولية عن الإصابة . ومن ثم فإن  
الحكم يكون معيبا بالقصور فى البيان الذى يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٢/١٠/١٩٦٢ بدائرة مركز الحيزة : نافذة الحيزة : المتهم الأول : استعمل القوة والعنف مع موظف دام هو ابراهيم جابر المليجي الشرطي السرى بمباحث مركز الحيزة ليحمله بغير حق على اجتناب عمل من أعمال وظيفته وهو ضبطه وتسليمه للجهات المختصة بأن طاعنه بسكين في وجهه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي فتمكن من الفرار وبلغ بذلك مقصده . المتهم الثاني ( الطاعن ) : شرع في قتل على منصور وفتوح محمد شحاته عمدا بأن أطلق عيارا ناريا صوب الأول قاصدا من ذلك قتله فأخطأه وأصاب الثاني فأحدث به الإصابة الميينة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم احكام الرأية بالنسبة للمجنى عليه الأول ومداركة المجنى عليه الثاني بالعلاج . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبعا للقيود والوصف المبينين بتقرير الاتهام . وبجلسة ١٨/٩/١٩٦٣ قرر السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم طبقا لنصر المواد ١٢٧ مكررا و ١/٤٥ - ٢ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات الحيزة قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٣ عملا بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٢٤٤ من ذات القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني . أولا : بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . وثانيا : بمعاقة المتهم الثاني ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء وقوع خطأ منه يوجب مساءلته قانونا لاحتمال وجود المجنى عليه فوق رتبة أثناء وقوع الحادث إلا أن الحكم



قد دانه بالتسبب خطأ في إصابة المجنى عليه دون أن يعنى بالرد على دفاعه أو يستظهر رابطة السببية للجريمة التي دانه بها بجاء مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : ” انها تخلص في أنه أثناء قيام المتهم الثاني ( الطاعن ) بعمله الرسمي ( شرطى سرى ) بتنفيذ بعض الأحكام قبض على الهارب عبد الحليم محمد حسن وسلمه إلى زميله لتوصيله إلى منزل العمدة وأثناء انتظاره عودة ذلك الزميل شاهد المتهم الأول على على منصور الذي يعرفه بأنه من اللصوص وسيء السيرة والسلوك وأنه قد جند بالجيش وسبق له الهرب من وحدته فاستوقفه لاستجلاء أمره بأن سأل عما إذا كان بأجازة فأجابه بالإيجاب وأخرج تصريحاً لاحظ أن به كسطاً وتصحيحاً يجعل شهر ( ١٠ ) بدل شهر ( ٩ ) فطلب منه التوجه معه إلى دار العمدة فما كان منه إلا أن ضربه بمطواة في وجهه وجرى لناحية عزبة بهجت الشور بجى فتبعه وطلب منه الوقوف فلم يمتثل واستمر في الجرى حتى وصل إلى أرض فضاء ( جرن ) والتقط حجراً وقذفه به فأصابه في وجهته فأخرج سلاحه وهدده بضربه بالنار إلا أن المتهم استمر في العدو فأطلق عليه عياراً نارياً للارهاب فأصاب فتوح محمد شحاته ( المجنى عليه ) الذي كان يقف أمام منزله ... ووجد بفتوح محمد شحاته جرح نارى في مستوى التواء الأمامى العلوى لعظمة الحرقفة وجرح في مستوى البروز العانى يحدث من مثل الطبنجة التي كانت مع المتهم الثانى ( الطاعن ) المطلقة في وقت يتفق وتاريخ الحادث “ . وخلص الحكم بالنسبة للطاعن إلى اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات واعتبره مسئولاً عنها بقوله : ” وأن المتهم الثانى باطلاقه العيار النارى من السلاح المضبوط معه لم يكن يقصد قتل المتهم الأول ( العسكرى الهارب ) أو إيذائه ولكن يقصد إرهابه . الا أن الطلق قد أصاب فتوح محمد شحاته وذلك بسبب رعونته وعدم احتراز المتهم الثانى ( الطاعن ) فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى . وتلك التهمة ثابتة في حقه من اعترافه ووجود الإصابات بالمجنى عليه المذكور “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية

حصوله ولكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذي أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب رعونته وعدم احترازه دون إيضاح لموقف المجنى عليه من الطاعن وقت وقوع الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كانت الرعونة وعدم الاحتراز سببا في وقوعه ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمة النقض إعمال رقابتها على ما ارتأته محكمة الموضوع رعونة وعدم احتراز يؤدي كلاهما إلى المسؤولية عن الإصابة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في البيان الذي يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٢٦ )

### الطعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٣٤ القضائية

معارضة . " إعلانها . نظرها " . إعلان . استئناف . " ميعاده " .  
حكم . بطلان .

إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أوفى محل إقامته .  
إعلانه بلجهة الإدارة . قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان باعتبار المعارضة كأن لم تكن .  
بطلانه . ميعاد استئناف هذا الحكم : بدؤه من تاريخ علم المحكوم عليه به رسميا .

من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون  
لشخصه أوفى محل إقامته . فإذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة  
بلجهة الإدارة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن  
بناء على هذا الإعلان يكون باطلا . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من  
تاريخ علم المحكوم عليه به علما رسميا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه مع آخرين في يوم ١٧/٩/١٩٥٧ بدائرة  
مركز كوم حمادة : توصلوا إلى الاستيلاء على مبلغ ٦٢ ج لصبيحي إسماعيل  
على جوهر وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية



من شأنها إيهامه بوجود مشروع كاذب هو توريد أجهزة راديو إلى مديرية التحرير . وطالبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، ومحكمة كوم حمادة الجزئية قضت غاييا في ٢٦ ايو سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة جنيين لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضت المحكمة بجلاسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ باعتبار معارسته كأن لم تكن . فاستأنف في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٧ يونيه سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا على الرغم من أنه لم يعلن بجلاسة المعارضة أمام المحكمة الجزئية لشخصه أو في محل إقامته بل كان إعلانه لجهة الإدارة . مما يتعين معه ان يظل باب الاستئناف مفتوحا حتى يعلن بالحكم الصادر في المعارضة أو يعلم به بأى طريق رسمى .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم أنه قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن والمتهم الآخر محمد السيد عمارة شكلا تأسيسا على أنهما قررا به بعد الميعاد على الرغم من إعلانهما لجهة الإدارة بالجلاسة المحددة لنظر المعارضة . كما يبين من محضر جلاسة المحاكمة الاستئنافية أن النيابة العامة اقتضرت على طلب تأييد الحكم المستأنف .

ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلاسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن بجلاسة المعارضة لجهة الإدارة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار

المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علم المحكوم عليه بهذا الحكم علما رسميا . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحكم الصادر في المعارضة أو أنه علم به علما رسميا قبل يوم ١٩/٢/١٩٦٤ الذي قرره باستئناف ذلك الحكم . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ولما كان هذا الوجه الذي بنى عليه النقض يتصل بالمتهم الآخر في الدعوى ( محمد السيد عمارة ) الذي لم يقرر بالطعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وقطب فراج ، ومحمد محمد محفوظ ، ونصر الدين عزام .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ، ب ) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . محكمة الموضوع .

( أ ) الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .  
نسبة الحكم أقوال الشاهد الى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسة  
المحاكمة . لا ينال من سلامته .

( ب ) تقدير قوة الدليل . من سلطة محكمة الموضوع . اطمئنان المحكمة  
الى رؤية الشاهد للتهمين وهما في طريق فرارهما عتب انتهاء الحادث .  
المجادلة في ذلك . غير مقبولة . ولو كانت رؤية الشاهد للتهمين  
من الخلف .

( ج ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

ليس للدفاع عن المتهمين أن يطلب لأول مرة أمام محكمة النقض اجراء تجربة للتحقق  
من امكان رؤية الشاهد لها وقت مقارقتها للحادث .

( د ، هـ ، و ) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . اثبات .  
" خبرة " .

( د ) ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى . يكفي  
أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى  
على المواءمة والتوفيق .

( هـ ) لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره . متى  
كانت وقائع الاخرى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .



(و) لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها تبين سبب الجريمة ورد الحادث الى صورته الصحيحة من جماع الأدلة . ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(ز) جريمة . "أركانها" . باعث . حكم . "تسبيبه" . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .

سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها . خطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم .

١ - لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة ، إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

٢ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الشاهد رأى الطاعنين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث ، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت رؤياه من الخلف أثناء فراره خصوصا إذا سبقت له معرفته بمن رآه ، وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

٣ - إذا كان الدفاع عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة اجراء تجربة للتحقق من إمكان رؤية الشاهد الأول للطاعنين وقت مقارفتها للحادث ، فإنه لا يحق لهما من بعد أن يثيرا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - الأصل هو أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تبين سبب الجريمة وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٧ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها، والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ١٩٦٠/٧/٢٣ بناحية النهاية مركز ديروط محافظة أسيوط : أولا - المتهمان الأول والثاني : قتلا جاد الرب رزق الله يوسف عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدا العزم المصمم على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين من شأنهما إحداث القتل "بندقيتين" وتوجها إلى حقله وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عيارين ناريتين قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة الشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا - المتهم الثالث : اشترك بطريق الاتفاق والتحريض مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب جريمة القتل سائلة الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وحرضهما على ذلك فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . ثالثا - المتهمان الأول والثاني أيضا : (١) أحزا بنير ترخيص سلاحين ناريتين مششخين بندقيتين (٢) أحزا ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في السلاحين الناريين سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لأيهما بميازته أو إحرازه . وطلبت من محكمة الجنايات محاكمة المتهمين بمواد الإحالة . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٢ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرافق مع تطبيق السادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول

والثاني ( الطاعنين ) بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وبراءة المتهم الثالث مما نسب إليه بلا مصاريف جنائية فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وبجريمة إتى إحراز أسلحة وذخائر قد شابه خطأ في الاسناد وقصور وفساد في الاستدلال وانطوى على تناقض في التسبيب ، ذلك بأن الحكم ذهب إلى أن الطاعنين دأبا على كسب عيشهما مما يفرضانه من إتاوات على أهل بلديتهما وأن توقف المجنى عليه وشقيقه عن أداء ما فرض عليهما هو سبب الحادث في حين أن الثابت من أقوال شهود الواقعة أن الطاعنين يشتغلان بالزراعة وأنهما يحصلان لنائب العمدة ما يحرضهما على جمعه من إتاوات دون أن يستوليا على شيء منها ، كما نسب الحكم إلى الشاهد يوسف رزق الله أنه قرر بالتحقيق أن الطاعنين حضرا إليه بمسكنه في الليلة السابقة للحادث وإصطحباه إلى منزل نائب العمدة وسألاه عن سبب تأخره في دفع الإتاوة التي اعتاد دفعها سنويا وهو ما يخالف الثابت من أقواله بمحضر تحقيق النيابة ، كما أورد الحكم عند تحصيله لأقوال الشاهد عبد المنعم شحاته اسماعيل أنه قرر بالتحقيق مشاهدته للطاعنين يسرعان بالفرار يحمل كل منهما بندقية وأنه عند سؤاله بجلسة المحاكمة حاول أن يشكك في تلك الأقوال ثم عاد وأكد أنه رأى الطاعنين أثناء فرارهما وكان كل منهما يحمل سلاحا مع أن الثابت من أقوال الشاهد بجلسة المحاكمة أنه شاهد الطاعنين من الخلف وهو ما يطابق أقواله في التحقيق ولا يتفق وما أوردته المحكمة من أنه أكد رؤيته للطاعنين ثم إن الحكم التفت عما أثاره الدفاع تدليلا على عدم وجود الشاهد الأول يوسف رزق الله على مسرح الجريمة وعدم صدقه في روايته من استبعاد وقوع الحادث في المكان الذي أرشد عنه الشاهد إذ لم يعثر به على آثار دماء ولوجود زراعة ذرة به كان بإمكان المجنى عليه أن يختبئ بها فلا يشاهده الطاعنان خاصة بعد أن لفت شقيقه نظره إلى مقدمهما كما كان بمكنة الطاعنين أن يعتصما بها فلا يراها الشاهد ولأن لوصح تواجد الشاهد بمكان الحادث لأجهز



عليه الطاعنان بعد أن تناوله تهديدهما بالقتل لیسلة الحادث وما أورده الحكم ردا على هذا الدفاع غير كاف ولا يسوغ به اطراحه ، ولم يعرض الحكم إلى دفاع الطاعنين بشأن دلالة العثور على طلقين ناريتين بحسب القتل وما رتبته الدفاع على ذلك من أن الحادث لم يقع بالصورة التي رواها الشاهد وإنما رجح وقوعه أثناء ارتكاب المجنى عليه لحادث سطو فاعتدى عليه وجرده من سلاحه كما نعى الدفاع على المعاينة خلوها من تجربة رؤيا للتحقق من إمكان رؤية الشاهد للطاعنين من داخل زراعة الذرة وتمسك أيضا بدلالة عدم العثور على أثر لماشية المجنى عليه أو ما يفيد قطع ذرة من الزراعة لغذائها مما يناقض أقوال الشاهد كما أثار الدفاع أمر الخصومة القائمة بين نائب العمدة الذي حكم ببراءته وقريب الطاعن الأول وبين شاهد الاثبات لأنه سبق أن شهد ضده في قضية جنائية حكم فيها على الأخير بالحبس ثلاث سنوات وفي إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع ما يعيبه بما يستوجب نقضه . كما أن الحكم عول في إدانة الطاعنين على أقوال الشاهد الأول وعلى تقرير الصفة التشريحية معا على ما بينهما من تعارض لم يعن برفعه ذلك بأن الشاهد قرر أنه رأى مع الطاعن الأول بندقية ألماني ومع الطاعن الثاني بندقية هندي وأن أولهما أطلق عيارا على المجنى عليه من بندقيته ثم سمع عيارا آخر رجح أن يكون الطاعن الثاني قد أطلقه من بندقيته في حين ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب ، فضلا عن الجرحين الناريين بكدم رضى بوحشية العضد الأيمن لم يشر إليه الشاهد في أقواله كما أثبت التقرير أن العيارين اللذين أصابا القتل أحدهما معمر بمقدوف ذي سرعة عالية والآخر بمقدوف ذي سرعة عالية أو متوسطة مما مفادة أن العيارين أطلقا من بندقيتين مختلفتين وأن البندقية التي انطلق منها العيار الثاني ليست من نوع البندقيتين اللتين حددتهما الشاهد لأن البنادق الألمانية والهندي تطلقان أعيرة من ذات السرعة العالية ، كما أن التقرير الطبي لم يقطع بإمكان حدوث إصابات المجنى عليه بالكيفية التي رواها هذا الشاهد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قسوله " إن المتهمين الأول والثاني - الطاعنين - دأبا على كسب عيشهما مما يفرضانه من أتاوات على بعض أهل بلديهما وتوقف المجنى عليه جاد الرب رزق الله يوسف وأخوه يوسف

رزق الله عن الدفع فذهبا ليلة الحادث إلى منزل المجنى عليه في طلبه هو وأخيه يوسف رزق الله يتعجلانها في دفع ما فرض عليهما إلا أنهما لم يعثرا على المجنى عليه جاد الرب رزق الله بمسكنه وإنما وجد أخاه يوسف رزق الله فاصطحباه إلى دار نائب العمدة وهناك عاتباه على أنه هو وأخاه قد تلکا في دفع مبلغ العشرة جنیهات المفروضة عليهما دفعها في كل عام ثم ضرباه ضربا مبرحا حتى يكون عظة له ولغيره ممن تحدثه نفسه عن القعود عن دفع ما يطلب منه ، ولما عاد يوسف رزق الله إلى أهله يرتعد قلبه خوفا أخذ يقلب الأمر بينهم إذ كيف له الخلاص من هذا المأذق وطمانه أخوه المجنى عليه بأنه ما أن يصبح الصبح حتى يحصل للتهمين على مطلبهما وذلك ببيع ماشية ودفع ثمنها لهما . وفي صبيحة يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٦٠ أعد كل من المتهمين سلاحا يطلق الرصاص مصممين على قتل المجنى عليه وأخيه وتوجها إلى حيث كان المجنى عليه وأخيه يوسف رزق الله يرعيان ماشيتهما فلما أن صارا على مقربة منهما شاهدهما يوسف رزق الله فنبه أخاه إلى مقدمهما وقد تأبطا سرا وكان يوسف رزق الله بالأذرة يرقب سير الحوادث بينما أخذ أخوه المجنى عليه في الفرار فهدداه بضرب النار إن لم يقف فاستدار لهما مستعطفا إياهما وبأنه سيستجيب لطلبتهما إلا أن تصميمهما السابق على قتله لم يعرف إلى قلبهما طريق الرحمة فأفرغ فيه المتهم الأول الطاعن الأول عيارا ناريا أصابه في بطنه كما أطلق عليه آخر من بين المتهمين عيارا أصابه في بطنه أيضا فأوديا بحياته بينما ظل أخوه يوسف رزق الله سادرا في هربه حتى بلغ دار العمدة وأبلغ بالحادث . واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال يوسف رزق الله وعبد المنعم شحاته اسماعيل وعبد العظيم حمدان وعبد الجواد عبد الواحد ووكيل شيخ خفراء بلدة النهايا وإلى ما أسفرت عنه المعاينة وتقرير الصفة التشريعية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تبين سبب الجريمة وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . ولما كان الحكم قد استخلص الباعث على الجريمة من دأب الطاعنين على كسب عيشهما بما يفرضانه من إتاوات وتوقف المجنى عليه وشقيقه عن دفع ما فرضاه عليهما ، وكان ما استخلصه الحكم له صداه



من أقوال شهود الواقعة وتحريات رجال المباحث المرفقة بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لأوجه الطعن ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد ، هذا إلى أن سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنان على الحكم من أنه نسب إلى الشاهد يوسف رزق أنه قرر بالتحقيقات على خلاف الحقيقة - بأن الطاعنين حضرا إليه بمسكنه ليلة الحادث واصطحباه إلى منزل نائب العمدة وسألاه عن سبب تأخره في دفع النقود التي اعتاد أن يدفعها لهما سنوياً مردوداً بأن ما أورده الحكم من ذلك له أصله من أقوال هذا الشاهد بجلسة المحاكمة ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره . أما النعى على الحكم بأنه أخطأ في الاسناد إذ وصف أقوال الشاهد عبد المنعم شحاته اسماعيل على خلاف ظاهرها بأنها تؤكد رؤيته للطاعنين فإنه يبين من الحكم أنه حصل أقوال الشاهد بقوله . "وقد شهد الشاهد الثاني عبد المنعم شحاته اسماعيل بتحقيقات النيابة أنه أثناء تواجده بالمساكنة التي يقوم بخفارتها سمع صوت اطلاق عيارين ناريتين فخرج يستطلع الأمر فشاهد المتهمين الأول والثاني يسرعان بالفرار وكل منهما حاملاً لبندقية ثم حضر إليه بعد ذلك الشاهد الثالث وسأله عما إذا كان قد سمع اطلاق أعيرة نارية وعندئذ أبلغه بما شاهده وأضاف أنه علم من الأهالي أن المتهمين الأول والثاني هما مرتكبا الحادث وأنه وإن كان هذا الشاهد قد عاد بالجلسة وحاول أن يشكك في أقواله الأولى وفيما سبق أن أدلى به من أقوال فإنه لدى مواجهته بوكيل شيخ الحفراء عاد فأكد رؤيته للمتهمين يهربان حاملين سلاحيهما وما حصله الحكم على هذا النحو يتفق والثابت من أقوال الشاهد بمحضر تحقيق النيابة وبمحضر جلسة المحاكمة ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الشاهد رأى الطاعنين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث وكان يصيح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ولو كانت رؤياه من الخلف أثناء فراره خصوصاً إذا سبقت له معرفة بمن رآه - كما هو الحال بالنسبة للشاهد . وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما



كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعنين الموضوعي ورد عليه في قوله ” وحيث إن الدفاع عن المتهمين دفع التهمة بأنه من غير المعقول والمتهمين يريان الشاهد الأول موجودا بحمل الحادث أن يتركاه حرا طليقا لكي يشهد على الواقعة كما أنه من غير المعقول أن يرى المجنى عليه المتهمين مقدمين على قتله ولا يهرب في الأذرة التي بجواره ، كما استبعد الدفاع أن يكون مسرح الجريمة هو ذلك المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه وألا يترك القتل آثار دماء بمكان القتل ... وأن هذا الدفاع من المتهمين مردود بأنه جاء بالتحقيقات أن الشاهد الأول كان على حافة الأذرة ولأول أن شاهد المتهمين يطلقان رصاصهما على المجنى عليه هرب داخل الأذرة فكان من ضرب الحال إدراكه بالقتل ودون أن يعرفا شيئا عن وجوده بينما هما منشغلين بالإجهاز على المجنى عليه الذي لم يستطع الفكك من مسرح الجريمة لوجوده بالأرض الخلاء وإدراكه بالقتل قبل أن يجد سبيله إلى زراعة الأذرة ليهرب مما ألم به ، فضلا عن أن إصابات المجنى عليه القاتلة كانت في بطنه مما لا يترك أثرا في مكان وقوعه وإنما يكون الزيف الدموي الغزير الداخلي هو النتيجة لهذه الإصابة على نحو ما ثبت بالصفة التشريحية ومع ذلك فالمحكمة تلتفت عن هذا الدفاع بعد أن اطمأنت إلى ثبوت التهمة قبل المتهمين مما شهد به شهود الحادث “ وما أورده الحكم فيما تقدم كاف ويسوغ به إطراح دفاع الطاعنين في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنين لم يطلب من المحكمة — على ما يبين من الإطلاع على محضر المحاكمة — إجراء تجربة للتحقق من إمكان رؤية الشاهد الأول للطاعنين وقت مقارفتها للحادث ، فإنه لا يحق لهما من بعد أن يثيرا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، أما النعي على الحكم التفاته عن دفاعهما بشأن دلالة العثور على طرفين بجيب القتل وخلو مكان الحادث من أثر لماشية المجنى عليه أو ما يفيد قطع ذرة من الزراعة لغذائها ووجود خلاف سابق بين الشاهد الأول والمتهم المحكوم ببراءته والذي تربطه بالطاعن الأول صلة القربى فإنه لا يعدو أن يكون دفاذا متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلزم المحكمة بمتابعة الطاعنين فيه والرد عليه استقلالاً إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنان على الحكم بخصوص استناده

في إداتهما إلى تقرير الصفة التشريحية وإلى شهادة الشاهد الأول مع ما بينهما من تعارض مردودا بأن الأصل هو أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق . ولما كان مؤدى أقوال الشاهد الأول أن الطاعنين قدما إلى زراعة المجنى عليه يحمل أولها بندقية ألماني ويحمل الثاني بندقية هندي وأن أولها أطلق عيارا من بندقيته على المجنى عليه ففرع الشاهد ثم سمع عيارا ثانيا منبعثا من الطاعنين رجح أن يكون مطلقه الطاعن الثاني ونقل الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب بكمم رضى بوحشية العضد الأيمن وبجرحين ناريتين بالبطن أحدهما من عيار معمر بمقذوف ذى سرعة عالية والآخر من عيار معمر بمقذوف مفرد ذى سرعة عالية أو متوسطة وأن المقذوفين أطلقا في اتجاه أساسى في الوضع الطبيعى للجسم من الأمام الخلف وأن مسافة الإطلاق تجاوزت مداه القريب وأن الوفاة تعزى إلى الإصابتين النارييتين ، ولما كانت البنادق الألمانية والهندي تطلق مقذوفات من ذوى السرعة العالية وكان التقرير الفني قد قطع بأن إحدى إصابتي المجنى عليه تحدث من مقذوف ذى سرعة عالية وأن الإصابة الثانية يجوز أيضا أن تحدث من عيار معمر بمقذوف من ذى السرعة العالية ، فإنه ليس ثمة تعارض بين الدليل الفني وأقوال الشاهد في هذا الشأن ، ذلك بأن من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع القضية قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها ، أما ما يثيره الطاعنان بشأن ما ثبت من التقرير الطبي من إصابة المجنى عليه بكمم في عضده الأيمن مع أن الشاهد لم يشر إليها في أقواله فإنه مردود بأنه فضلا عن أن الطاعنين لم يثرا أمر هذه الإصابة أمام محكمة الموضوع . فإن الثابت من تقرير الصفة التشريحية أنه لا دخل لها في إحداث الوفاة وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهد من إصرار الطاعنين على قتل المجنى عليه وإطلاق أولها عيارا ناريا عليه وإطلاق أحدهما عيارا آخر صوبه وجاء التقرير الطبي مؤيدا لأقوال الشاهد مثبتا أن بالمجنى عليه إصابتين ناريتين نشأت عنهما الوفاة ، فإن ما يثيره الطاعنان من تعارض الدليل القولي مع الدليل الفني لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ونصر الدين عزام .

( ١٢٨ )

### الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ القضائية

عقوبة . غرامة . سلاح . ارتباط . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” .  
” مخالفة القانون ” .

عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة . وجوب ادماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .  
مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة ولو أنها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المقيدة للجريمة المنصوص عليها في تلك الفقرة ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الحب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة إحراز الذخيرة بدون ترخيص — وهي الجريمة الأخف — بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة إحراز الأسلحة النارية بدون ترخيص — وهي الأشد — عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغاؤها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/٦/٢١ بدائرة مركز كفر الزيات: أولاً - حاز سلاحاً نارياً مششخناً "بندقية" بغير ترخيص - ثانياً: حاز ذخيرة "طلقة" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته. وإحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ١/٢ و ٢/٢٦ و ٢/٢٧ و ٣٠ و ٤٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق. ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوره بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطتين وأمرت المحكمة بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي إحراز سلاح ناري "مششخن" وذخيرة بغير ترخيص وقضى بمعاقبته بالحبس مدة ستة أشهر وبغرامة خمسة جنيهات مع وقف التنفيذ والمصادرة قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أعمل في حق المطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يقتضي الحكم عليه بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بوصفها الجريمة الأشد دون الحكم بعقوبة الغرامة المنصوص عليها بالإضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية في الجريمة الأخف وهي جريمة إحراز الذخيرة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص اللتين دين بهما المطعون ضده وأورد على ثبوتيهما في حقه أدلة سائغة، انتهى إلى عقابه بالمواد

١٩٦١ و ٢/٣٠ و ٤٠٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرفق ثم قال " إنه لما كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم (المطعون ضده) مرتبطة إحداهما بالآخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب إعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة الأشد لأيهما عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ". ثم أوقع الحكم على المطعون ضده عقوبتي الحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر والغرامة التي قدرها بمبلغ خمسة جنيهاً والمصادرة وأمر بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات بالتطبيق للواد ١٧ ، ٣٢ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة — وهي الجريمة الأخف — ولو أنها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في تلك الفقرة، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتنافر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الحب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه كان يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة هذه الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة إحراز الذخيرة بدون ترخيص — وهي الجريمة الأخف — بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة إحراز الأسلحة النارية بدون ترخيص وهي الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١٢٩ )

### الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ قضائية

( ١ ) دخان . غش . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " مخالفة القانون " .

المقصود بعبارة الدخان المغشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذى تخلط به أو تدرس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . اختلاف كل من النوعين فى ماهيته ومقوماته عن الآخر . المادة ( ١ ) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . استلزام الحكم للعقاب على الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى . مخالف للقانون .

### (ب) رسوم جمركية . دخان .

الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانوناً بإثباته . اعفاء القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان اللبى المعروف بالطرابلى .

١ — تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدرس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفترق فى ماهيته ومقوماته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم



للعقاب على إحراز الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش ، بخالف بذلك حكم القانون .

٢ — متى كانت الطاعنة " مصلحة الجمارك " لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأدخنة المضبوطة ، بل جاء نعيها قاصرا على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعنيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان اللبي المعروف بالطرابلسي و يعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعينا رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٩/١/٢١ بدائرة مركز السنبلاوين : أولا — أحرز دخانا مغشوشا مع علمه بذلك . ثانيا — حاز أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ مكرر و ٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقوانين ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ و ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم طالبة القضاء لها بمبلغ ٢٨٩ ج و ٣٥٥ م على سبيل التعويض . ومحكمة السنبلاوين الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين وألزمته بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا يعادل مثلي الرسوم والعوائد الجمركية المقررة ومصادرة الأدخنة والأدوات

المضبوطة وقدرت كفالة جنيهن لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم ومصصلحة الجمارك . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام مصصلحة الجمارك بمصاريفها . فطعنت مصصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه الطاعة — مصصلحة الجمارك — بالوجه الثاني من وجهي الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة حيازة أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية موضوع التهمة الثانية ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على قوله إن الأصل أن كل ما يضبط خارج الدائرة الجمركية يعد خالصا من الرسوم وأن على مصصلحة الجمارك إذا ما ادعت العكس أن تقيم عليه الدليل — وهو ما خلت منه الأوراق — قد خالف القانون ، ذلك بأن المشرع قد أورد استثناء على هذا الأصل بالنسبة إلى الدخان الطرابلسي — والذي من صنفه الدخان المضبوط — فاعتبره مهربا ما لم يثبت صاحب الشأن دفع الرسوم الجمركية عنه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٥٩/١/٢١ : أولا — أحرز دخانا مغشوشا مع علمه بذلك . ثانيا — حاز أدخنة مهربة من الرسوم الجمركية بالتطبيق للمواد ١، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨ مكررا ٨ ، من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وادعت الطاعة مدنيا بمبلغ ٢٨٩ ج و ٣٥٥ م ومحكمة أول درجة قضت بحبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل عن التهمتين وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا يعادل مثل الرسوم والعوائد الجمركية المقررة ومصادرة الأدخنة والأدوات المضبوطة وذلك عملا بمواد الإتهام مع تطبيق

المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وإذ استأنف المطعون ضده والطاعنة هذا الحكم ، فقد قضى الحكم المطعون فيه بإلغائه وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — بعد أن حصل واقعة الدعوى بما يؤداه أنه ضبط بمنزل المطعون ضده ثلاث كيات من مادة تشبه الدخان المعسل وثبت من التحليل أنها مواد نباتية غريبة عن الدخان مختلطة تارة بالرمل وتارة بالمعسل ، وكية رابعة من الدخان ثبت من التحليل أنها أوراق دخان له خصائص الدخان الطرابلسي ، تناول الجريمة موضوع التهمة الثانية فبرأ منها المطعون ضده بقوله ” وحيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية المسندة للمتهم والخاصة بالتهريب من الرسوم الجمركية ، فإن عماد هذه التهمة الوحيد هو ضبط الدخان الطرابلسي لدى المتهم . ولما كان هذا النوع من الدخان وقت ضبطه لدى المتهم مباحا استيراده بشرط أداء الرسوم الجمركية والعوائد المقررة عليه ولم يحظر استيراده كما لم يمنع تداوله إلا بعد ضبطه فقد منع استيراده بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٠ بالقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ولما كان هذا وكان المقرر في المادة الأولى من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن يعد تهريبا إدخال بضائع أو مواد من أى نوع إلى أراضي الجمهورية المصرية أو إخراجها منها دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة أو بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف المنوع استيرادها أو تصديرها أو الخاضعة لقيود خاصة بالاستيراد أو التصدير . ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مصطنعة أو صورية أو وضع علامات مزورة أو إخفاء البضائع أو البيانات أو ارتكاب أى فعل بقصد التخلص من كل أو بعض الرسوم أو العوائد الجمركية المقررة أو الهرب من أحكام القوانين أو اللوائح المعمول بها في شأن الأصناف المشار إليها في الفقرة السابقة . ومفهوم هذا النص أن جريمة التهريب من الرسوم الجمركية لا تقع إلا إذا ثبت أن المتهم قام بإدخال السلعة الخاضعة لقيود الاستيراد دون أداء الرسوم الجمركية المقررة أو أخفاها عن أعين رجال الجمارك بقصد عدم دفع الرسوم متبعا في ذلك إحدى الوسائل الواردة بتلك المادة ، وتفريعا على هذا فانه إذا ضبطت البضائع المستوردة خارج الدائرة الجمركية فلا تتوفر أركان جريمة التهريب إلا إذا أثبتت سلطة الاتهام أو مصلحة الجمارك أن المتهم أدخلها إلى البلاد دون سداد الرسوم المقررة أو أخفاها بقصد هدم



سداد الرسوم . وهذا المبدأ هو ماقررت محكمة النقض في حكمها الصادر بجلسته ١٩٥١/١/٢٢ في الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٩ ق والمنشور بمجموعة أحكام النقض المدني في ٢٥ سنة ٤٩٧ إذ قررت المحكمة العليا " أن الأصل في البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية انها خالصة الرسوم وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته وأن على مصلحة الجمارك إذا ما ادعت عدم سداد الرسوم الجمركية أن تقيم الدليل على هذا الذي تدعيه . ولما كان هذا وكانت الأوراق خالية من أى دليل يفيد أن المتهم هو الذى أدخل الدخان المضبوط إلى الأراضى المصرية بغير رسوم ، بل هى خالية من أى دليل يفيد أن هذا الدخان لم تدفع عنه الرسوم الجمركية عند استيراده ومن ثم فإن إخفاء المتهم للدخان المضبوط ليس بذاته تهريبا من الرسوم الجمركية لخلو الأوراق من دليل على أنه قصد بفعله هذا التخلص من سداد الرسوم المقررة على تلك السلعة وتكون التهمة الثانية المستندة للتهمة بلا دليل يساندها الأمر الذى يتعين معه إلغاء الحكم وبراءة المتهم مما أسند إليه " . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية ، بل جاء نعيها قاصرا على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صحيحا ، حين بين أن هذا القانون — وهو الذى يحظر الاستيراد أو تداول أو احرار أو بيع أو خلط أو نقل الدخان اللبى المعروف بالطرابسى ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ — قد صدر فى تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليها حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من وجهى الطعن يكون غير سديد متعينا رفضه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة احرار الدخان المغشوش — موضوع التهمة الأولى — ورفض الدعوى المدنية — قد خالف القانون ، ذلك بأنه عول فى قضائه على نظر حاصله أن الجريمة لا تقوم إلا إذا كانت المواد المخدرة أدخنة جرى

غشها أو خلطها بمواد أخرى ، وأنه متى كان الثابت من التحليل أن ما ضبط لدى المطعون ضده هو مواد نباتية غريبة عن الدخان مخلوطة بالمعسل أو بالرمال فإن فعله يبقى بعيدا عن التأميم ، في حين أن المقصود قانونا بالدخان المغشوش هو على ما جاء بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للتهمة الأولى فقنها بقوله ”وحيث إنه بالنسبة للتهمة الأولى المستند: للمتهم فهي منهارة الأساس وذلك لأن هذه الجريمة لا تقوم إلا إذا ثبت أن ما ضبط لدى المتهم هو من الأدخنة المغشوشة أو المخلوطة بمواد أخرى وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل — ولما كان الثابت من تقرير معمل التحليل أن ثلاث من المواد المضبوطة لدى المتهم وهي التي وصفت بأنها دخان معسل إنما هي عبارة عن مواد نباتية مخلوطة بالمعسل أو الرمال . ومن ثم فإن حيازة مواد من هذا النوع لا تعد جريمة في نظر القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل . إذ هو لا يتناول بالعقاب على ما سلف القول إلا من يقوم بخلط الدخان بمادة أخرى أو يحرز دخانا مخلوطا أو مغشوشا مع علمه بذلك ولا محل للقول بأن حيازة هذه المادة توفر جريمة الغش التجاري المنصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ٤١ لأنه لم يقيم بالأوراق أى دليل على أن المتهم قد باع أو عرض للبيع هذه المضبوطات بوصفها دخانا . أما عن العينة الرابعة وهي الخاصة بالدخان الطرابلسي فإن تقرير معمل التحليل قد قطع بأن هذا الدخان غير مغشوش وغير مختلط بمادة أخرى وتأسيسا على ما تقدم تكون التهمة الأولى المستندة إلى المتهم على غير أساس ويتعين براءة المتهم منها “ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ، تنص على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما نصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وكان مفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفترق في ماهيته ومقوماته عن الآخر . فإن الحكم ، حين استلزم للعقاب على إحراز الدخان

المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى ،  
 يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش  
 نخالف بذلك حكم القانون ، وغدا — في حدود الدعوى المدنية المقامة بطلب  
 التعويض عن اتهمته الأولى — معينا بما يستوجب نقضه . ولما كانت مخالفة  
 القانون على هذا النحو ، قد حجبت المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة  
 وعمّا إذا كانت المواد التي أحرزها المطعون ضده قد أهدت للاستهلاك بوصفها  
 دخانا وفقا لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فإنه يتعين أن يكون مع النقض  
 الإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .



## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، وقطب قراج ، ونصر الدين عزام .

( ١٣٠ )

### الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ القضائية

تفتيش . مأمور الضبط القضائي . تلبس . نقض . ” حالات الطعن بالنقض “ . ” الخطأ في تطبيق القانون “ . مواد مخدرة .

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . اجرائه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . اباحة القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .

التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .

ضبط أحد المتهمين ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة . ارشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط الى منزل الأخير وتفتيشه . اجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .

الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز اجرائه الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وإنما أباح القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه

بارشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحا في القانون ، إذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متابسا بها ، ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٨/١١/٣ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة : ” حاز جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا “ . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٧ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم وبمصادرة الجواهر المخدرة والأدوات المضبوطة . وقد أخذت المحكمة بالدفع الذي أثاره الحاضر مع المتهم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان تفتيش منزل المطعون ضده وببراءته من تهمة حيازة جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت من مدونات الحكم أن الضابط استصدر إذنًا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم الآخر فارس أحمد عبد العاطى وأسفر تفتيشه عن ضبطه محرز المادة مخدرة أقر بأنه حصل عليها من المطعون ضده فانتقل الضابط إلى منزل هذا الأخير وقتشه بإرشاد المتهم الآخر فعثر به على المواد المخدرة المضبوطة ومن ثم فإن تفتيش منزل المطعون ضده

يكون إجراء صحيفا في القانون إذ بضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحراره متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي القبض على كل من أسهم في ارتكابها وأن يفتش منزله دون الحصول على إذن من النيابة العامة .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه تخلص في أن ضابط الشرطة عمر النحاس علم من تحرياته السرية أن المتهم الآخر في الدعوى فارس أحمد عبد العاطى - الذى حكم عليه حضوريا - يتجرف في المواد المخدرة فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وكلف الشرطى السرى أبوسريع محمد حسن بمراقبته حتى أخطر ليلة الحادث بالقبض عليه محرزا لجواهر مخدرة فانتقل إليه وعلم منه أنه حصل على هذا المخدر من المتهم أسعد السيد فرج - المطعون ضده - فانتقل الضابط إلى منزل المطعون ضده وفتشه فعثر به على كيس من القماش الأبيض به أربع لفافات من مخدر الحشيش وميزان صغير من النيكل وانتهى الحكم إلى القضاء بطلان تفتيش منزل المطعون ضده وبراءته استنادا إلى عدم صدور إذن من النيابة بالتفتيش وإلى عدم توافر حالة التلبس بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها ، وإنما أباح القانون لماورى الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله . وكان من المقرر قانونا أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط إلى منزل المطعون ضده وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيفا في القانون ، إذ بضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحراره متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى براءة المطعون ضده تأسيسا على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كانت المحكمة بهذا التقرير القانونى الخاطيء قد حجبت نفسها عن تناول موضوع الدعوى وأدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .



## جاسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

رئاسة السيد/ توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين الميركي،  
ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، وعبد المتعم حمزوى .

( ١٣١ )

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) دعوى جنائية . ” وقفها ” .

متى توقف الدعوى الجنائية ؟ اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى  
جنائية أخرى . وجوب أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء .

( ب ) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” . إثبات . ” أوراق  
رسمية ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى فى جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسمية .  
ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى العمل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة  
التي استخلصها القاضى من باقى الأدلة . مثال .

( ج ) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب  
غير معيب ” .

العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه الى الدليل المقدم اليه .  
عليه تحييص أدلة الدعوى . تعرضه الى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته  
قبل أن يأخذ به ويعول عليه . النعى عليه بأنه تجاوز فى ذلك حدود سلطانه .  
غير جائز . مثال .

( د ) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد أمامها متى اطمأنت اليها . ولو خالفت قولاً  
آخره فى احدى مراحل التحقيق .

### ( هـ ) إجراءات المحاكمة . تحقيق . " إجراءاته " .

عدم اعتراض محامى الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره بغير إذن . سقوط  
حقه في التمسك بهذا البطلان الذى يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة .  
المادة ٢٢٣ إجراءات .

١ — من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية  
أن المحكمة إنما توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل  
في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية  
للقانون — أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء ، أما إذا كانت  
الدعوى لم تحقق ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى .

٢ — من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضى  
ولو كانت أوراقا رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل  
أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .  
ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن  
إلى مكتبه فى صباح يوم الحادث وأطرح التصریح الذى قدمه الأخير —  
للتدليل على أنه كان فى زيارة لأخيه فى اليوم نفسه بمستشفى الأمراض  
العقلية — للأسباب السائغة التى أوردتها — فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن  
ينحل إلى جمل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٣ — العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه  
إلى الدليل المقدم إليه . فإذا كانت المحكمة قد تعرضت — بما هو واجب عليها  
فى تحييص أدلة الدعوى — إلى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل  
أن تأخذ به وتعول عليه فلا يصح النعى عليها بأنها تجاوزت فى ذلك حدود  
سلطانها . ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر تحقيق النيابة من عبث  
وتغيير بصدد أقوال الشرطيين السريين وتبدلت خلوقا شهود الإثبات وقرار  
تأخييص عضو غرفة الإتهام من هذا التغيير فضلا عن اختلاف خط ولون حبر  
العبارات المستبدلة لخط وحبر باقى المحضر ووجود آثار كشط ومحو مما دعاها

للاعتقاد بأن يدا قد امتدت إلى هذا المحضر عقب انتهاء تحقيقه وبعد نظر القضية بمعرفة غرفة الإتهام فغيرت من بعض عباراته حتى تتفق ودفاع الطاعن وخلصت — للإعتبارات السائغة التي أوردتها — إلى إطراح أقوال هذين الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة وأخذت بأقوالهما في جلسة المحاكمة . فإنه لا يجوز للطاعن أن ينعى عليها أنها قد تجاوزت سلطاتها بتصديها إلى تزوير محضر التحقيق لما في ذلك من مصادرة لحق المحكمة المطلق في تقدير سلامة الدليل وقوته في الإثبات دون ما قيد عليها فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد أمامها متى اطمأنت إليها ولو خالفت قولاً آخره في إحدى مراحل التحقيق .

٥ — متى كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/١٢/٤ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : أحرز جواهر مخدرة ( أفبونا وحشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الأول المرافق . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٣ أعمالاً بالمواد ٣٧ و ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الأول المرفق به و ٤٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدر قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه وانطوى على قصور في التسبيب ذلك بأن المحكمة استدعت كاتب التحقيق للإدلاء بأقواله فيما لاحظته من وجود تغيير في أصل محضر تحقيق النيابة وناقشته في ذلك تفصيلاً ، دون أن يحلف اليمين القانونية وفقاً للمادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية ثم عولت في تكوين عقيدتها على هذه الشهادة وأهدرت أصل محضر تحقيق النيابة واعتبرته مزوراً وشددت لذلك العقاب على الطاعن قبل أن يثبت هذا التزوير بصفة قاطعة بحكم قضائي وكان يتعين على المحكمة تطبيقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن توقف الدعوى حتى يفصل في دعوى التزوير وفي إغفالها ذلك تكون قد خالفت قاعدة إجرائية متعلقة بالنظام العام إذ قد يسفر تحقيق دعوى التزوير عن عدم وجود جريمة خاصة وأن في قرار المحكمة بإحالة واقعة التزوير إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ما ينبيء عن عدم تأكيدها من حصول التزوير . ثم إن المحكمة — أطرحت التصريح الذي قدمه الطاعن والذي يفيد أنه كان بزيارة أخيه بمستشفى الأمراض العقلية يوم الحادث وذهبت إلى أنه قد اصطنع لخدمة الدعوى وهو رد غير سائغ إذ كان على المحكمة أن ترجع في هذا الشأن إلى إدارة المستشفى للتحقق من مدى صحة هذا التصريح خاصة وأنه صادر من جهة رسمية كما أن المحكمة أهدرت أقوال شهود النفي لمجرد أن الطاعن لم يدل بأسمائهم في بدء التحقيق من غير أن ترد على مضمون شهادتهم وتفندها وتثبت عدم صحتها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن المتهم — الطاعن — أراد أن ينتقم من محمد حسن الشهير بأبي سريع وهو من تجار اندرات لا اعتقاده أنه وشي بأبي العلا رمضان ابن عم المتهم مما أدى إلى ضبطه في جناية إحراز مخدرات فذهب المتهم يوم ١٩٥٩/١٢/٢ إلى الضابط حمدي أبو زيد وعرض عليه أن يعمل على ضبط مخدرات لدى محمد حسن الشهير بأبي سريع بأن يحضر له كمية منها ليدسرها الضابط على غريمه فتظاهر الضابط بالموافقة

وعرض الأمر على رئيسه البكباشي ماهر مقار الذي كلفه بالاستمرار في طريقه وفي صباح يوم ١٩٥٩/١٢/٤ اتصل الضابط برئيسه وأبلغه أن المتهم أحد كمية من المخدرات وأنه سيسلمه إياها في الساعة الثامنة والنصف مساء في طريق الكورنيش فكلفه بالتوجه في الميعاد المحدد ومعه الشرطيين السريين شوقي الأنحرس ورمضان أحمد رمضان وأنه سيعمل من جانبه كيما لضبطه متلبسا ، ولما حضر المتهم في الموعد المحدد يحمل كمية من الحشيش والأفيون وسلمها للضابط أشار الأخير إشارة ضوئية متفق عليها فأسرع مفتش الشرطة إليه وقبض على المتهم الذي اعترف له بما سبق أن أبلغه الضابط به ثم قام بوزن المخدرات فتبين أنها ٢١١ جراما من الحشيش و ٣٢١ جراما من الأفيون . واستند الحكم في إدانة المتهم إلى أقوال الضابطين والشرطيين السريين رمضان أحمد رمضان وشوقي الأنحرس وإلى تقرير التحليل فضلا عما وضع للمحكمة من تزوير وقع في أقوال الشرطيين في محضر تحقيق النيابة . وبعد أن حصل الحكم أقوال الضابطين بما يتفق وصورة الواقعة التي ساقها في صدد أسبابه أورد أقوال الشرطي السري رمضان أحمد رمضان بجلسة المحكمة بما مؤداه أنه صحب الضابط الى شارع الكورنيش ليلة الحادث ومعهما زميله شوقي الأنحرس ثم تركا السيارة وبجوارها الأخير وابتعدا عنها قليلا حيث أفهمه الضابط أن المتهم سيحضر ومعه كمية من المواد المخدرة لتلقيق تهمة لأبي سريع ثم حضر المتهم بعد قليل وسلم الضابط المخدرات فطلب منه الأخير مقابلة المفتش الذي كان على مقربة منهم وبعد ذلك توجهوا جميعا إلى قسم الشرطة ونفى ما نسب إليه في محضر تحقيق النيابة خاصة بتكليف الضابط إياه باحضار المتهم من مسكنه وذهابه إلى منزل المتهم وإحضاره حيث سأله الضابط عما إذا كان قد أحضر الأمانة فأجابه بالإيجاب وأقسم أنه اشتراها من أبي سريع وأن الضابط نادى شخصا كان يقف بجوار السيارة وأخذ منه شيئا ثم ركبوا السيارة وبأنه لم يشاهد المخدرات إلا في قسم الشرطة . كما حصل الحكم شهادة الشرطي السري شوقي الأنحرس أمام المحكمة بما مؤداه أنه انتقل مع زميله صحبه الضابط إلى طريق الكورنيش وهناك تركه الضابط بجوار السيارة لمراقبة الطريق وأخذ زميله معه ثم قابلا شخصا عادا معه صوب السيارة وعلم أنه كان يريد تلقيق تهمة لأبي سريع ونفى ما أثبت على لسانه في محضر تحقيق النيابة



من حضور الضابط وزميله الشرطي إلى السيارة بعد ربع ساعة ومعهما ثالث وان الضابط تحدث مع شخص آخر كان يقف على مقربة من السيارة واستلم منه لفافة وتركه لحال سبيله . وبعد أن أورد الحكم دفاع المتهم وانكاره للتهمة وللإعتراف المسند إليه بمحضر مفتش الشرطة ، بين مؤدى أقوال شهود النفي الذين ورد ذكرهم في طلب محامى المتهم المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٧ ثم أوضح الحكم بعد ذلك ملاحظته المحكمة على محضر تحقيق النيابة من عبث وتغيير في قوله "وازاء ملاحظته المحكمة من اختلاف بين أقوال الضابط والمخبرين على الوجه السالف بيانه في الصورة المطبوعة رأت مراجعة الأصل فتبينت أن قائمة شهود القضية لم يرد بها شيء عن هذا الخلاف وكذلك لم يرد له ذكر في تقرير قاضى غرفة الاتهام وبمراجعة أصل التحقيقات تبين أن عبثا قد تناول أقوال المخبرين إذ محيت عبارات وكتب مكانها عبارات أخرى وتبينت آثار المحو من ضياع السطر الرفيع الأزرق في أماكن المحو ووجود برة بسيطة في سطح الورق المصقول كما أن الكتابة الجديدة واضحة من اختلاف الخط ولون الحبر وأن القلم أكثر سمكا من القلم الذى كتب به التحقيق فدعت كاتب التحقيق السيد سامى فرج السيد وعرضت عليه المحضر بالجلسة وبعد أن فحصه حدد العبارات والسطور وقال إنها ليست بنحطه ولم يستطع تحديد المرحلة التى وقع فيها التغيير "وبعد أن بين الحكم العبارات والكلمات التى تناولها التغيير — استطرد إلى القول "وأضاف الشاهد أنه حدث أن محاميا طلب الاطلاع على القضية فسلمها إليه ولما انتهى الاطلاع لاحظ أن محضر المعارضة التى تقرر فيها مد حبس المتهم قد فقد فأبلغ رئيس القلم الجنائى وسئل المحامى فى تحقيق أجراء وكيل النيابة فقال إن شخصا لا يعرفه كان يعاونه فى الاطلاع . ثم فقد قرار غرفة الاتهام بأحالة المتهم إلى محكمة الجنايات وجرى تحقيق فى هذه الواقعة ولم يحبس له لأن القضية كانت قد خرجت من يده " وخلص الحكم من ذلك إلى القول "وحيث إنه عما ورد فى دفاع المتهم أن الشرطى السرى رمضان أحمد رمضان دعاه من منزله لمقابلة الضابط عند أبى العلا مردود بما شهد به الضابط حمدى أبو زيد والبكباشى ماهر مقار والشرطى سالف الذكر أمام المحكمة من أن المتهم حضر بنفسه وقدم المخدرات المضبوطة إلى الضابط وهو يؤمل أن يستجيب لرغبته فى تلقيق تهمة لغريمه أبى سريع ولا عبرة لما طرأ على محضر التحقيق من تزوير يجعل أقوال الشرطيين السريين



رمضان أحمد رمضان وشوقي الأنحرس مطابقة لدفاع المتهم بعد ما وضع للمحكمة من تزوير سبق بيان مواضعه وكيفية حصوله في محضر التحقيق " لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استدعت كاتب التحقيق وسأله في حضور محامي الطاعن دون أن يحلف اليمين ، وأن الدفاع علق على هذه الشهادة بأنه وقد استقر الأمر على وقوع تغيير في أصل التحقيقات فإنه يصر على طلب البراءة ، ولما كان محامي الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الدليل المقدم إليه ، فإذا كانت المحكمة قد تعرضت بما هو واجب عليها في منحيص أدلة الدعوى — إلى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن تأخذ به وتعول عليه فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطاتها ، ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر تحقيق النيابة من عيب وتغيير بصدد أقوال الشرطيين السريين وتبينت خلوقاثة شهود الإثبات وقرار تلخيص عضو غرفة الإتهام من هذا التغيير فضلا عن اختلاف خط ولون حبر العبارات المستبدلة لخط وحبر باقي المحضر ووجود آثار كشط ومحو مما دعاها للإعتقاد بأن يدا قد امتدت إلى هذا المحضر عقب انتهاء تحقيقه وبعد نظر القضية بمعرفة غرفة الإتهام فغيرت من بعض عباراته حتى تتفق ودفاع الطاعن وخلصت — للإعتبارات السائغة التي أوردتها — إلى إطراح أقوال هذين الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة وأخذت بأقوالهما في جلسة المحاكمة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد أمامها متى اطمأنت إليها ولو خالفت قولاً آخره في إحدى مراحل التحقيق ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يصادر المحكمة في اعتقادها أو أن ينعي عليها أنها قد تجاوزت سلطتها بتصديها إلى تزوير محضر التحقيق ، لما في ذلك من مصادرة لحق المحكمة المطلق في تقدير سلامة الدليل وقوته في الإثبات دون ما قيد عليها فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا . أما القول بأن في قرار المحكمة بأحوال موضوع التزوير إلى النيابة العامة ما يفيد عدم تأكدها من وقوع التزوير فإنه مردود بأن المحكمة إنما اتخذت

الإجراء الذى يوجب القانون بأحالة الأمر إلى الجهة صاحبة الاختصاص وهى سلطة التحقيق . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاها الطاعن على الحكم من عدم إيقاف نظر الدعوى حتى يفصل فى موضوع التروير من المحكمة المختصة مردودا بأنه فضلا عن أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فانه من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة إنما توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية أخرى مما يقتضى على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون — أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء أما إذا كانت الدعوى لم تحقق ولم ترفع بعد — كما هو الحال فى موضوع التروير الحالى — فلا محل لوقف الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى شهادة شهود النفى وإلى دفاع الطاعن الموضوعى ورد عليهما فى قوله ” وحيث إن شهود نفى المتهم لم يذكرهم فى أقواله بل تقدم محاميه بطلب لسماعهم بعد نحو أسبوعين من الحادث أى بعد أن أعدهم أعوان المتهم وجاءت أقوالهم من الدقة فى تحديد الوقت والتاريخ بأنه فى الساعة السابعة والنصف مساء من يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ بل شهد أحدهم وهو سائق التاكسى بما يناقض أقوال المتهم فقد ذكر المتهم أن المخبر رمضان صحبه إلى جهة أبى العلا حيث كان الضابط ولم يذكر أنهما انتقلا فى سيارة وفضلا عن هذا روى السائق أنه ذهب بالمتهم والمخبر إلى قسم الأربكية وشتان بين المكانين . . . وأن ما زعمه المتهم أنه كان فى زيارة أخيه بمستشفى الأمراض العقلية فى الوقت الذى ذكر الضابط أنه كان بمكتبه فى صباح يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فانه لم يقدم عليه دليلا ولم يذكر أن أحدا كان يصاحبه حتى تقدم محاميه بالطلب سالف الذكر وفيه يستشهد أحمد شعبان على أنه كان يصاحب المتهم وعند استجواب هذا الشاهد قدم المتهم تصريحاً بالزيارة . . . ولا تشك المحكمة فى أن هذا التصريح قد أعد خدمة للمتهم لأنه لم يذكره عند استجوابه ولم يقدمه ولو كان الأمر صحيحا لقدمه أو على الأقل لذكره مع وعد بتقديمه فضلا عن أن مثل هذا التصريح يجب تسليمه عند انتهاء الزيارة طبقا للتنبيه الذى ورد فيه كل ذلك يدل على أنه اصطنع لخدمة المتهم “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن إلى مكتبه في صباح يوم الحادث وأطرح التصریح الذي قدمه الأخير للأسباب السائغة التي أوردتها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أطرحت شهادة شهود النفي لعدم اطمئنانها إلى أقوالهم إذ لم يستشهد الطاعن بهم فور ضبطه وإنما تقدم محاميه بأسمائهم بعد نحو أسبوعين من استجوابه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون إلزام عليها بتبيان علة ما ارتأته ، فإن ما ينعاه الطاعن عليها من إغفالها الرد على مضمون شهادة شهود النفي لا يعدو أن يكون معاودة للجدل في موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٣٢ )

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ قضائية

( ١ ) تفتيش . ” تفتيش الأتني ” . دفع . ” الدفع ببطلان التفتيش ” .  
مأمور الضبط القضائي .

وجوب أن يكون تفتيش الأتني بمعرفة أتني يتدبها لذلك مأمور الضبط القضائي .  
المادة ٤٦ إجراءات . مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأتني بمعرفة أتني عندما  
يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع  
عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست  
مثال .

( ب ) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعي ” . تفتيش . نقض .  
” حالات الطعن بالنقض ” . ” الخطأ في تطبيق القانون ” حكم .  
” تسببه . تسببه غير معيب ” . مأمور الضبط القضائي .

إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي اذا ما تجاوز  
القانون — حتى مع توافر حسن النية — اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله  
جروح بالغة . مثال .

( ج ، د ) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعي ” . حكم . ” تسببه .  
تسبب غير معيب ” .

( ج ) تحدث الحكم استقلا عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي . غير لازم .  
يكفي أن يكون مستفادا من الظروف والملابسات طبقا للواقعة التي  
أثبتها الحكم .

(د) تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء . موضوعى . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب . طالما كان استدلال الحكم سليما يؤدى الى النتيجة التي خلص اليها .

(هـ) حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . إجراءات المحاكمة .

المحاكمة الجنائية : يكفى فيها أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لى يقضى بالبراءة ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى" . ومراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تمخض حيائها إذا مست . ولما كان ما قام به الضابط من إمساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذى يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السائغة التي أوردتها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

٢ - أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالإمساك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الإصابات يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تيسر لها مقاومة استعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى

من ذلك إلى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدي على الضابط . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس متعينا الرفض .

٣ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملايسات طبقا للواقعة التي أثبتتها الحكم .

٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء هي من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلال الحكم سليما ويؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها .

٥ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٠/٩/١٩٦٠ بناحية بندر شبرا محافظة القليوبية : أولا - المتهم الأول : أحرز جوهرًا مخدرا . "أفيونا" بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا - المتهم الثانية : (١) أحرزت جوهرًا مخدرا حشيشا ، بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا (٢) تعدت على موظف عمومي هو الرائد محمد السباعي أحمد بالضرب فأحدثت به الإصابات الميينة بالمحضر أثناء تأدية وظيفته وبسببها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمادة ١/٤٠ من القانون المذكور للتهمة الثانية . فقررت بذلك .



وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع المتهم الثانية ببطلان التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أنثى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١/٣ ببراءة كل من المتهمين مما أسند إليهما وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وقد ردت على الدفع بأنه في محله . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدها الثانية من تهمة إحراز المخدر تأسيسا على عدم إجراء تفتيشها بمعرفة أنثى على خلاف ما يقضى به نص المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن ما قاله الحكم من أن الضابط منع المطعون ضدها الثانية عندما كانت تحاول إخفاء ما تمليه يدها اليسرى في صدرها بأن أمسك بيدها وجذبها بقوة وتمكن بذلك من استخلاص المخدر منها ، لا ينبغي أن ثمة تفتيشا وقع عليها . هذا فضلا عن أن يدها ليست من العورات التي لا يجوز لرجل الضبط مشاهدتها عند إجرائه التفتيش كما أن الحكم أعمل نص المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات على الرغم من أن وقائع الدعوى خلت من تجاوز الضابط لواجبات وظيفته وما أورده الحكم بشأن إصابات المطعون ضدها الثانية لا يتفق والتطبيق السليم لهذا النص . كما لم يعرض الحكم إلى توافر ما يشترطه النص المذكور أو الشروط العامة لحالة الدفاع الشرعى ولم يبد رأيه فيما أتته المطعون ضدها الثانية من بدء بالعدوان لاسترداد المخدر . هذا إلى أن قضاء الحكم بتبرئة المطعون ضده الأول جاء معيبا بالفساد في الاستدلال ذلك بأنه أسس قضاءه على ارتيابه في صحة الدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات — الضابط والمخبر — على أساس أن المخبر الآخر لم يشاهد واقعة إلقاء المخدر في حين أنه سبق للحكم أن أوضح في موضع منه بأن هذا المخبر كان يسير خلف الشاهدين السابقين مما لا يستطيع معه أن يرى ما يشاهده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام وحصل مؤدى الأدلة التي استند إليها ، عرج على الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها الثانية فرد عليه في قوله : ” وحيث إن المادة ٤٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى يندبها مأمور الضبط القضائي وشرط ذلك أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها فتى كان المستفاد من أقوال الرائد محمد السباعي أحمد أن المتهم الثانية ( المطعون ضدها الثانية ) وضعت يدها اليسرى داخل صدرها محاولة إخفاء ثأني طربة الحشيش المضبوطة وأنه إزاء ذلك أمسك بتلك اليد وأخرجها عنوة من ذلك المكان الذي يعتبر عورة في الأنثى فإنه يكون بفعله هذا قد خالف الإذن الذي صدر له بذلك وأوجب عليه تفتيش المتهم ( بمعرفة أنثى في الأحوال التي تستلزم ذلك ) وقد كان الأمر في واقعة الدعوى يحتمل منعا لخدش الحياء العرضي للمتهم ومن ثم يكون الدفع في محله قانونا ويتعين القضاء ببطلانه وببطلان ما ترتب عليه وبراءة المتهم مما أسند إليها دون التفات أيضا إلى ما أسفرت عنه مقاومتها للضابط فقد كانت في حالة تديح لها مقاومته طبقا للمادة ٢٤٨ من قانون العقوبات وشاهد ذلك ما أثبتته الكشف الطبي المتوقع عليها بتاريخ ١٢/٩/١٩٦٠ وثبت به إصابته بكدمات بالجفن العلوي والسفلي بالعين اليمنى والجفن السفلي للعين اليسرى وسحج بالجانب الأيمن وكدم بالظهر وسحج بالفخذ الأيسر وبالساعد اليسرى وبكدمات بأصابع اليدين وبالرقبة “ .

وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ذلك بأنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ” إذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي . وكان مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست — وكان ما قام به الضابط على ما هو ثابت من الحكم — من إمساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها الثانية وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفي فيه المخدر ينطوي بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يعتبر من العورات لديها لما تقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها ومن ثم فإن الحكم

المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش تلك المطعون ضدها للأسباب السائغة التي أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ويكون ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت ترتيباً على ما تقدم أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية على نحو ما سلف محدثاً بجسمها العديد من الإصابات يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية في حال تبيح لها الدفاع عن نفسها وانتهى من ذلك إلى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدي على الضابط . ومفاد ذلك أن الضابط تجاوز القانون بتفتيشه المطعون ضدها الثانية بحيث نشأ عن فعله إصابته بجروح بالغة مما يبيح لها مقاومته استعمالاً لحق الدفاع الشرعي عن النفس . ولما كان القانون قد أباح في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون — حتى مع توافر حسن النية — إذ أخيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها ومدى تناسب القوة اللازمة لرد الاعتداء هي من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلال الحكم سليماً ويؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغاً وكافياً لتبرير ما انتهى إليه وكان لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملازمات طبقاً للواقعة التي أثبتتها المحكمة . وكان الحكم قد انتهى في تصويره للواقعة إلى الصورة التي تتوافر بها حالة الدفاع الشرعي لدى المطعون ضدها على الوجه سالف البيان فلا يقبل من الطاعنة معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن ويكون منعها في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده الأول في قوله : ”وحيث إنه عن الاتهام المسند إلى المتهم الأول (المطعون ضده الأول) فإن الثابت من أقوال الشرطي السري محمد أحمد أبو مسلم المرافق للضابط والشرطي عبد النور أنه لم يروا واقعة ضبط المخدر مع المتهم المذكور ورأى (هيجانا) على المقهى بعد أن أمسك به الشرطي المذكور ، كما أن الثابت من أقوال الشرطي السري عبد المحسن عقل يوسف أنه كان وقت الضبط يسير خلف الضابط



والشرطى عبد النور ورغم ذلك لم يشهد برؤيته للمتهم وهو يلقي بالمخدر على النحو الذى شهد به الأولان وهذا كله من شأنه التشكيك فى صحة الدليل المستمد من أقوال شاهدى الإثبات الأولين الضابط والشرطى عبد النور الأمر الذى يتعين معه براءة هذا المتهم مما أسند إليه . وكان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة — وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم سائغا وكافيا لحمل النتيجة التى خلص إليها — وكان للمحكمة وهى فى هذا السبيل أن تأخذ بما تراح إليه من أدلة وأن تطرح ما عداه ومناقشتها فى ذلك يعد جدلا فى تقدير أدلة الدعوى بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . ولا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جاسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٣٣ )

الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ القضائية

قتل عمد . " قصد جنائي " . " نية القتل " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

جريمة القتل العمد . تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني ازهاق روح المجنى عليه . اختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم . على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال .

من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي ازهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمه في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوداً على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أوديا بحياته — وهو مالا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين لم يطلقوا النار على المجنى عليه وإنما أطلقوها في الهواء للإرهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذي نسب إليهما تبييت النية على تنفيذه ، وكانت إصابة المجنى عليه بعيارين (م - ٥ - ج)

ناريين أوديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد ، ولا يغني في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على ازهاق روح المجنى عليه — طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي قصدها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها . كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن الأول قد أطلق عيارا ناريا على المجنى عليه أصابه وأردفه بعيار آخر أجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المأدى في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٠/٨/١٩٦٠ بناحية كفر العمار مركز طوخ محافظة القليوبية : ١ — قتلوا عبد الرحمن عبد المنعم محمد عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية حملوها معمرة وتوجهوا إلى زراعة المجنى عليه وما أن ظفروا به حتى أطلق صوبه المتهم الأول بقصد قتله عدة أصيرة نارية أصابه إثنان أودت بحياته ، بينما أزر المتهمان الثاني والثالث المتهم الأول باطلاق الأصيرة النارية في الهواء . ٢ — أحرزوا أسلحة نارية مششخنة (بدون ترخيص) و ٣ — أحرزوا ذخائر (٣ طلقات رومى وطلقة ألماني) مما يستعمل في أسلحة نارية لم يرخص لهم بحملها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . وقد إدعت فاطمة محمد الجندی مدنيا بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين . ومحكمة جنايات إنها قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١/٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وبإلزامهم أن يدفعوا متضامين المدعية بالحق المسدنى قرشا واحدا على سبيل



التعويض المؤقت مع مصروفات الدعوى المدنية ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... ألح .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان الثاني والثالث في تقرير الأسباب المؤرخ ١٩٦٣/٢/٦ على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في بيان نية القتل والاستدلال على توافرها لديهما إذ أن كل ما أسنده الحكم إليهما أنهما كانا يطلقان أعيرة نارية في الهواء دون أن تكون مصوبة إلى المجنى عليه . وهو ما لا يوفر نية القتل في حقهما مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه — أنه في صباح يوم الحادث توجه المجنى عليه ومعه والدته وأخيه إلى زراعة باذنجان له وأثناء قيامه بإدارة (الطنبور) الذي وضعه في مياه التربة التي تروى منها تلك الزراعة فوجيء بالطاعنين مترصدين في زراعة أذرة تقع على الشاطئ المقابل وكان كل منهم يحمل بندقية وأطلق الطاعن الأول من بندقيته عيارا ناريا سقط المجنى عليه على أثره بينما أخذ الطاعنان الثاني والثالث في إطلاق أعيرة نارية في الهواء للارهاب وخلال ذلك أطلق الطاعن الأول عيارا ناريا ثانيا أصاب المجنى عليه وأجهز عليه . وبعد أن ساق الحكم مؤدى الأدلة التي أقام عليها قضاءه عرض لنية القتل فاستخلصها في قوله : ”وحيث إنه عن نية القتل فتأبته من حمل كل من المتهمين لسلح نارى معمر بطلقات من ذات المقدوف المفرد وعقدهم النية على ازهاق روح المجنى عليه باطلاقها عليه وقد أصيب فعلا من عيارين منها فى رأسه أوديا بحياته “ . وما ذهب إليه الحكم فى هذا الخصوص لا يستقيم به التدليل على نية القتل كما هو معروف بها فى القانون إذ أنه من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجانئى ازهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف

عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمه في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاراً بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم في هذا الصدد مقصوراً على الاستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين في رأسه أوديا بحياته — وهو ما لا يكفي في استخلاص نية القتل وخاصة بعد أن أثبت الحكم في معرض تحصيله واقعة الدعوى أن الطاعنين سألوا البيان لم يطلقوا النار على المجنى عليه وإنما أطلقوها في الهواء للارهاب دون أن يفصح عن أثر هذه الواقعة في تبيان قصدهما المشترك الذي نسب إليهما تبيت النية على تنفيذه ، وكانت إصابة المجنى عليه بعيارين ناريتين أوديا بحياته هي نتيجة قد تتحقق بغير القتل العمد . ولا يغني في هذا الشأن ما قاله الحكم من أن الطاعنين كانوا قد عقدوا النية على ازهاق روح المجنى عليه — طالما أن ازهاق الروح هو النتيجة التي قصدها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها — كما لا يجدي ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن الأول قد أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه وأردفه بعيار آخر أجهز عليه لاقتصار هذا البيان على مجرد سرد الفعل المادي في الجريمة دون أن يكشف عن القصد الخاص فيها وهو ما كان الحكم مطالباً باستخلاصه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً متعیناً نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً لوحدة الواقعة واتصال وجه النعي بالطاعن الأول ولحسن سير العدالة .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

بإدارة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومجد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) زنا . اثبات . تلبس . جريمة .

التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة :  
المادة ٢٧٦ عقوبات . شهادة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم  
لقيام التلبس . يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك  
في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الأدلة" . حكم . "تسببه .  
تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن" . "مألاً  
يقبل منها"

لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها بما تضمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .  
لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال . متى اقتنعت بصحتها  
واطمأنت إلى قدرتهم على التمييز . مثال .

١ - نصت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل  
من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس  
بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن  
يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن  
جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .



٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولما أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها واطمأنت إلى قدرتهم على التمييز . ومتى كانت المحكمة قد ركفت إلى أقوال ابقي المجنى عليه اللتين سمعتهما على سبيل الاستدلال لبلوغ سن كل منهما ثمانى سنوات وذلك فى حضور الطاعن الذى لم يدفع أمامها بأنهما لا تستطيعان التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما فى يوم ١٩٦١/١٢/٨ بدائرة الساحل : الأول - زنى بالمتهمة الثانية مع علمه بأنها متروجة . الثانية - زنت بالمتهم الأول حالة كونها متروجة من عزيز ابراهيم يعقوب وما زالت على عصمته . وطلبت عقابهما بالمسواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى عزيز ابراهيم يعقوب بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الساحل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٦/٩ عملا بمسواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ مع إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للدعى المدنى عزيز ابراهيم يعقوب مبالغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية و ٢٠٠ قرش أتعابا للمعاهاة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المتهمين مصروفات استئنافه المدنية بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الزنا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود الذين سمعوا بجلسة المحاكمة وإلى ضبط لبوس الجماع ومنشفة ، وضبط صورة للطاعن بدولاب ملابس الزوجة وإصابة المجنى عليه وقت تماسكه مع الطاعن بمنزل الزوجية في حين أن هذه الأدلة ليست من الأدلة التي حددتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الشريك في جريمة الزنا إذ يبين من الرجوع إلى أقوال الشهود أنها لا تفيد قيام حالة التلبس ولا تنبئ بذاتها بأن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا ولم يشهد أحد منهم بأنه رأى الطاعن يخرج من منزل الزوجية أما أقوال ابنتي المجنى عليه فلا يعول عليها لعدم تمييزهما ووقوعهما تحت تأثير والدهما أما عن ضبط لبوس الجماع فإن ضابط الشرطة لم يجده عند معاينة مسكن المجنى عليه ولم يتقدم به الزوج إلا بعد وقوع الحادث ؛ ما يفيد أنه اصطنع هذا الدليل كما أن المنشفة من أدوات المنزل ولم يثبت من التحقيق أن بها مواد منوية ، وأما الصورة الفوتوغرافية التي قرر المجنى عليه أنه وجدها بدولاب الملابس بعد وقوع الحادث بأكثر من عشرين يوما فلا تعتبر من الأوراق والمكاتب التي أشارت إليها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات كما أن إصابة المجنى عليه نتيجة تماسكه مع الطاعن بمنزل الزوجية لا يدل على ارتكاب جريمة الزنا .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن المطعون ضده يعمل بالقوات الجولية بالعريش وعاد إلى مسكنه بقسم الساحل بالقاهرة في الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم الحادث وطرق الباب فلم يجد أحدا وبعد مدة من طرق الباب سمع صوت زوجته تسأل عن الطارق فرد عليها . ولكنها تلكأت في فتح الباب وبعد أن أعاد الطرق على الباب فتحت له ولاحظ أنها في حالة ارتباك ولم تدخل حجرة النوم وجد بجوار السرير بعضا من قشر الموز والبرتقال وكيسا به موز وآخر به برتقال كما لاحظ أن السرير كان مبعثرا ونزجت زوجته متجهة ناحية المطبخ فخرج وراءها وعرج على حجرة الاستقبال فوجد على إحدى مناضدها بعضا من قشر

الموز وعلبة سجائر وأغطية للزجاجات ثم قام بفتح الحجر التي ينام بها أولاده فقوىء بالطاعن بجوار سرير الأولاد منهمكا في لبس "بنطلونه" فهجم عليه واعتدى عليه بالضرب ثم تماسكا واتهزت الزوجة هذه الفرصة وهربت من باب المسكن وتركته مفتوحا وجرى الطاعن إلى السلم غير أن المطعون ضده لحق به وتماسكا مرة أخرى وأصيب الأخير في ركبته ثم تمكن الطاعن من الهرب، وقرر المطعون ضده أن الطاعن يجاوره في السكن وأن أولاده شاهدوه وهو يدخل حجرتهم، ولما أبلغ الواقعة إلى الشرطة انتقل أحد ضباطها إلى المنزل لمعاينته فوجد فرش سرير النوم مبعثرا ووجد على المنضدة آثار قشر الموز وبجوار السرير كيس به موز وآخر به يرتقال وعثر الزوج في أثناء المعاينة على منشقة مخبأة بالخاف كما وجد بدورة المياه عقب عودته من القسم "كبودا" مما يستعمل في الجماع لمنع الحمل ووجه إلى زوجته وإلى الطاعن تهمة الزنا ثم تقدم إلى النيابة مبلغا أنه في أثناء تفتيشه دولاب الملابس عثر على صورة فوتوغرافية للطاعن تحت ملابس زوجته وبسؤال ابنتي المجنى عليه على سبيل الاستدلال وهما توأمان قدرت المحكمة سن كل منهما بثمانى سنوات قررتا أنهما سمعتا قرع والدهما للباب لمدة طويلة وأن والدهما أحضرت إلى حجرتهما شخصا يلبس بيجاما وكان ممسكا بيده "قيصا وبنطلونا" وأدخلته تحت سريرهما ثم أغلقت عليهم الحجر وبعد قليل خرج هذا الشخص من تحت السرير وأخذ يلبس القيمص والبنطلون وعندئذ فتح والدهما باب الحجر وأمسك بهذا الشخص وضربه. وقد انتقل ضابط الشرطة إلى منزل والد الزوجة فلم يجدها وأخبره والدها أنها حضرت له ليلة الواقعة وطرقت الباب ودخلت حجره شقيقها وبعد ذلك طرق زوجها الباب فلم يفتح له أحد ثم هربت الزوجة من المنزل وظلت هاربة إلى أن قبض عليها بعد الواقعة بأكثر من أربعين يوما وبسؤالها أنكرت مانسب إليها وقررت أن زوجها حضر إلى المنزل ليلة الحادث ومعه أحد الأشخاص فاحتجت على حضور هذا الشخص وغضبت وتركت منزل الزوجية كما أن الطاعن ظل هاربا على الرغم من أنه يقطن بجوار منزل المجنى عليه، وثبت من التقرير الطبي أن المجنى عليه مصاب بتسلخات فوق الركبة اليمنى وبجرح قطعى بأعلا الجبهة. وبعد أن استعرض الحكم أقوال ابنتي المجنى عليه وأقوال الشهود الذين شهدوا بواقعة التماسك بين



المجنى عليه والطاعن بمنزل الزوجية ثم في الشارع قال إن التهمة ثابتة قبل المتهمين — الطاعن وزوجة المجنى عليه — من ضبط الطاعن بمنزل الزوجية في هذا الوقت من الليل في الظروف التي شهدت بها ابنتا المجنى عليه ومن ضبط لبوس الجماع والمنشفة وهروب المتهم الأولى من منزل الزوجية ساعة ضبط الواقعة وكذلك هروب الطاعن على الرغم من صدور أمر النيابة بالقبض عليه مما ينبىء بأن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها وأطمأنت إلى قدرتها في التمييز وكانت المحكمة قد ركنت إلى أقوال ابنتي المجنى عليه اللتين سمعتهما على سبيل الاستدلال لبلوغ سن كل منهما ثمانى سنوات وذلك في حضور الطاعن الذى لم يدفع أمامها بأنهما لا تستطيعان التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة وكان لا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تدبىء بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. وكانت الوقائع التي استخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض.

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومجد صبري ، وقطب فراج ، وعبد المنعم حمزاوي .

( ١٣٥ )

الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٤ القضائية

أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .  
محكمة الموضوع .

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تعلقه بموضوع الدعوى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معتب عليها . شرط ذلك : ان يكون استدلالها سليما .

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معتب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم قد اعتمد في نفى قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي تمسك الطاعن بها في دفاعه على مجرد اشتراكه في شجار قام بينه وبين آخر ، وهو استدلال فاسد ، ذلك أن الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجبا للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ قد يكون التشاجر بين فريقين أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء وفي هذه الحالة ينحول القانون للمعتدى عليه دفع الاعتداء الواقع عليه . وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال على نفى قيام حالة الدفاع الشرعي قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الأمر الذي جعل الحكم مشوبا أيضا بالقصور مما يتعين معه نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠/٥/١٩٦٠ بناحية الساحل محافظة القاهرة: قتل أحمد السيد خطاب عمدا بأن طعنه بسكين في صدره قاصدا من ذلك تله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي نفذت إلى صدره وأودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات . وقد قررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد ، قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك أنه أ طرح دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس بمقولة إن الدفاع الشرعي لا يقبل ممن اشترك في مشاجرة ، وهذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاعه ، إذ أن الدفاع الشرعي عن النفس شرع قانونا لدفع الاعتداء على النفس أو المال سواء وقع في مشاجرة أم لا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن في طعنه في قوله ” إن الدفاع الشرعي لا يتوفر في المشاجرة لأن كل من يشترك فيها إنما يقصد الاعتداء على الآخر ويقصد من اعتدائه هذا مجرد الاعتداء ولا يقصد رد عدوان عليه وبالتالي فلا يتصور قيام حالة دفاع شرعي لدى المتهم “ . لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الحكم أنه اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي تملك الطاعن بها في دفاعه على مجرد اشتراكه في شجار قام بينه وبين آخر ، واستدل من ذلك على انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي لديه ، وهو استدلال فاسد ذلك أن الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجبا



للعقاب بلا قيد ولا شرط ، اذ قد يكون التشاجر بين فريقين أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر المعتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء وفي هذه الحالة ينحول القانون للمعتدى عليه دفع الاعتداء الواقع عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا الى ما انتهى اليه . ولما كان ما تقدم ، وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد فى الاستدلال على نفى قيام حالة الدفاع الشرعى قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الأمر الذى جعل الحكم مشوبا أيضا بالقصور مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة ، وذلك بغير ما حاجة لبحث الوجه الآخر المقدم من الطاعن .

---

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ،  
ومختار رضوان ، ومجد مجد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٣٦ )

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) سب . قذف . جريمة . قصد جنائي .

القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : اذا كانت المطاعن الصادرة  
من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألقاظ الماسة بالاعتبار .  
افتراض عليه في هذه الحالة .

النقد المباح : هو مجرد ابداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس  
بشخص صاحب الأمر أو العمل بنية التشهير به أو الحط من كرامته . تجاوزه هذا  
الحد . وجوب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .

( ب ) صحافة . " مسئولية رئيس تحرير الجريدة " . سب . قذف .

مسئولية رئيس التحرير : مفترضة . مبناها صفته ووظيفته في الجريدة . ملازمها  
له متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو سادف أنه  
لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد او ذاك من أعداد الجريدة . عهدده ببعض  
اختصاصه لشخص آخر . لا يرفع عنه هذه المسؤولية . مادام قد استبقى لنفسه حق  
الاشراف عليه .

( ج ) مسئولية تقصيرية . " خطأ . ضرر . علاقة سببيه " تعويض . حكم  
" تسببيه . تسبیب غیر معيب " . سب . قذف .

احاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه مما  
يستوجب الحكم بالتعويض . عدم تبيانه عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ  
التعويض المحكوم به . لا خطأ .

## ( د ) حكم . " اصداره " . اجراءات المحاكمة .

وجوب اصدار الحكم في جلسة علنية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية .  
النطق بالحكم في جلسة تقارير الجلسة المحددة لذلك . لا بطلان . المادة ٣٠٣ / ١  
اجراءات .

## ( هـ ) اجراءات المحاكمة . حكم . " اصداره " .

اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها . غير لازم . متى كان  
حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا . طالما ان الدعوى نظرت على  
وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه .

١ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا  
كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف  
والألفاظ المساسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد  
فلا يكون هناك ثمة محل للتحديث عن النقد المباح الذي هو مجرد ابداء الرأي  
في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل  
بغية التشهير به أو الخط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب  
عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .

٢ - مسئولية رئيس التحرير مسئوليته مفترضة مبنيا على صفته ووظيفته في  
الجريدة فهي تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف  
ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة  
ولا يرفع هذه المسئولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص  
آخر ما دام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه ، ذلك لأن مراد الشارع من  
تقرير هذه المسئولية المفترضة إنما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير  
بما تنشره جريدته وإذنه بنشره أي أن المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية  
بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمسئوليته إذن مفترضة نتيجة  
افتراض هذا العلم . وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب  
فقد حقت عليه مسئوليته الفرضية ولا يمكنه التصلل منها إلا إذا كان القانون



لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال والإذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا لا يفيد عبارات المقال ولا تشهد به ألفاظه أو علما خاصا لا تدل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته وألفاظه .

٣ - إذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى مدوناته يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والخط من قدره فى أعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن فى نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

٤ - إن كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية عند إصدار الحكم هو ما نصت عليه المادة ٣٠٣/١ من هذا القانون من أنه ” يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ، ويجب إثباته فى محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والسكران “ . ولم ينص على البطلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك .

٥ - من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها - متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة مرحلة المداولة وإصدار الحكم وفى هذا الوضع تكون الدعوى بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء أى دفاع فيها .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنائيات شبين الكوم ضد المتهمين "الطاعنين" بعريضة أعلنت اليهم قال فيها : إنه في ١٩٦٢/٢/٣ صدرت جريدة السفير المملوكة للمعلن اليه الثاني والتي يقوم مع الثالث برئاسة تحريرها، وفي الصحيفة الأخيرة منها مقال موقع باسم المعلن اليه الأول على صورة خطاب مفتوح موجه اليه بصفته رئيسا لمدينة بركة السبع حفل بالوان من التعريض والسخرية به وبنشأته فضلا عن التعريض بذمته . كما ذكر في دعواه أن الجريمة قد وقعت بالنشر في صحيفة فتكون الدعوى من اختصاص محكمة الجنائيات عملا بالمادتين ٢١٥ و ٢١٦ المعدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية . وطلب محاكمتهم بالمادتين ١٨٥ و ٣٠٧ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له قبلهم متضامين بمبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنائيات شبين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١/١٥ عملا بمادتي الالتزام بتغريم كل من المتهمين مبلغ خمسين جنيها وبالزامهم متضامين بدفع مبلغ ثلاثمائة جنية على سبيل التعويض إلى المدعى بالحق المدني والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الأوجه الثلاثة الأولى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة السب ، قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال — ذلك بأن العبارات التي تضمنها مقال الطاعن الأول ونشره الطاعنان الثاني والثالث بجريدة السفير لم يكن مقصودا منها في ظروف النشر سوى مجرد النصيح والارشاد والنقد البريء ومع ذلك فإن الحكم قد فسرهما على غير المعنى الذي ترمى إليه ألفاظها وأخطأ في استخلاصه منها توفر القصد الجنائي لدى الطاعنين — ثم إن ظروف النشر تدل على انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعنين الثاني والثالث

باعتبارهما رئيسين للتحرير فقد سبق لهما أن نشرا مقالين يشيدان فيهما بأعمال المجنى عليه وكان يتعين على المحكمة في هذه الحالة - أن تتفهم حقيقة نيتهما وثبتت من جانبها في حقهما علمهما بسوء قصد صاحب المقال من نشره - كما أنه لم يقيم أى دليل على علم الطاعن الثالث بالمقال موضوع الاتهام وإجازة نشره وأن الطاعن الثانى هو الذى أقر بإجازة النشر على أنه رئيس التحرير المسئول عن باب الأقاليم الذى نشر فيه هذا المقال ولم يكن الطاعن الثالث مسئولاً إلا عن الأبواب الأخرى التى تنشر فى تلك الجريدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن جريدة السفير نشرت بعدديها الصادرين بتاريخين ١٩٦١/١١/١٦ و ١٩٦١/١١/١٧ مقالين - بمناسبة تعيين المدعى بالحق المدنى (المطعون ضده) رئيساً لمدينة بركة السبع - أشادت فيهما بأعماله وأرسلت إليه خطاباً للتهنئة ذكرت فيه بأنها تصدر أعداداً خاصة بالأقاليم تبرز فيها أوجه النشاط المختلفة بالمدينة وأظهرت استعدادها لتلقى أرشاداته وتوجيهاته فى هذا الشأن إلا أنه حدث أن نشرت جريدة الأهرام مقالا فى ١٩٦٢/١/١٣ عن محافظة المنوفية تحدثت فيه عن مدينة بركة السبع الأمر الذى أثار جريدة السفير لما فاتها من فرصة الكسب من أجور الاعلانات وقلبت للمدعى بالحق المدنى ظهر المجن بأن نشرت بعددها الصادر فى ١٩٦٢/٢/٣ مقالا فى صورة خطاب مفتوح حرره الطاعن الأول وأجاز نشره الطاعن الثانى رداً على مقال جريدة الأهرام وما نشرته عن المدعى بالحق المدنى تضمن سبا لهذا الأخير ونيلا من كرامته وشرفه وانطوت عباراته على الخط من قدره فى أعين الناس والمزء والسخرية به والطعن فى نزاهته واستقامته - وقد اعترف الطاعن الأول بتحرير المقال كما أقر الطاعن الثانى بإجازة نشره وأنه هو والطاعن الثالث قررا بأنهما يعملان رئيسين لتحرير تلك الجريدة. وبعد أن استعرض الحكم دفاع الطاعنين فى هذا الصدد - أورد الأدلة التى استخلص منها ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو فى حق الطاعنين ثم عرض الحكم إلى ما يثيره الطاعنون فى دفاعهم من القول بانتفاء القصد الجنائى لديهم فيما أسند إليهم بدعوى أن المقال إنما قصد به مجرد النقد البرئ والنصح والتوجيه ورد عليه بما يفنده فى قوله "ولما كان النقد المباح هو إبداء رأى فى أمر أو عمل بدون المساس بشخص صاحب الأمر بغية التشهير



به أو الخط من كرامته فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد فاشتمل على اسناد عيب أو خدش للناموس أو الاعتبار وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة سب — ومتى كان المقال محل الدعوى قد حوى في خطابه للدعى المدنى .. أنك لست غريبا عن المدينة حتى يعرف الناس قصة حياتك فكل الناس يعرفونها جيدا .. أتريد مثلا أن تقول أنك من عائلة عريقة في الحسب والسكالات ريدس .. لقد أضحكت الناس كثيرا أنك ذهبت الى القاهرة فقيرا وجئت إلينا مليونيرا ثم يا سيادة الأستاذ الكبير أن اليوم الذى ستقول لك فيه حكومتنا من أين لك هذا أت لا شك في هذا ؟؟ تجعل للهامس مجالا للقول أن هناك في حياتك حلقة ضائعة تحاول دائما أن تهيل عليها التراب . متى كان ذلك ، فقد حق العقاب للسب ما دامت هذه الألفاظ هي في ذاتها مما يخدش الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجنى عليه في أعين الناس مما تضمنته من الهزء به والسخرية به من نشأته والطعن في نزاهته واستقامته ومن الخطل قول الدفاع أن هذا المقال نقد مباح للمجنى عليه وقع بحسن نية — ذلك أنه متى كانت الألفاظ الواردة في المقال دالة بذاتها على معانى السب فقد وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواعث التي دفعته لنشرها فان القصد الجنائى يتحقق في السب متى أقدم المتهم على اسناد العبارات الشائنة طالما بمعناها فإذا ما تعدى بها حد النقد المباح حتى خرج إلى حد الطعن والتجريح حقت عليه كلمة القانون “ . واستطرد الحكم في الرد على دفاع الطاعنين في قوله ” وإذا كان التبليغ عن الجرائم حق بل فرض على كل فرد فذلك لا يكون إلا إذا اتجهت النية إلى التبليغ فحسب فلم يقصد النشر على الملأ والاذاعة بين الناس فإذا ما ورد بالمقال أن المجنى عليه لا بد أن يسأل وشيكا من أين له ماله الذى جمع بعد املاقه فالقصد منه إنما هو التشهير بالمجنى عليه لا ليل منه ولا يعول على قول الدفاع أن كاتب المقال قد استعمل حقه في الشكوى والتبليغ — ولا يقال أن المتهم الأول ( الطاعن الأول ) ما أراد بمقاله إلا اسداء النصيح للمجنى عليه حتى لا يكون ثمة مجال للهمس وأن هناك في حياته حلقة ضائعة يحاول دائما أن يهيل عليها التراب لأن الاسناد في السب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية تو كيدية يتحقق أيضا بكل صيغة واو تشكيكية من شأنها أن تلقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الأمور المدعاة ومن ثم فلا عبرة بما يتخذة الكاتب

من الأسلوب الذي يجتهد فيه في التهرب من نتائج سبه لا يجدى القول أن المقال قد اشتمل على عبارات تضمنت مجرد النقد تحقيقا للمصالح العام فليس بمانع أن يشتمل عليها مع غيرها من العبارات التي قصد بها التشهير وذلك ليتخذ من بعض القول ستارا لغيره يريد به تجريح المجنى والنيل منه وإلا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهريا عن مصلحة عامة أن ينال من كرامة الغير ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب". ثم انتهى الحكم من ذلك إلى القول: "ولما كان الثابت من إقرار المتهم الأول أنه محرر المقال موضوع الدعوى الذي نشر بصحيفة السفير في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٢/٣ فقد حق عقابه بمقتضى المادتين ١٨٥ و ٣٠٧ عقوبات ولما كان المتهمان الثاني والثالث (رئيسي التحرير) حسبما هو مبين بصدر تلك الصحيفة وثابت من إقرارهما بجلسة المحاكمة وقول أولهما أنه إطلع على المقال وأجاز نشره فإن مسئوليتهما عن عبارات السب الواردة في هذا المقال ثابتة بحكم الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ عقوبات". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم من عبارات دالا بذاتها على معنى السباب كما هو معرف به في القانون لما تضمنته من اسناد وقائع لو صحت لأوجبت احتقار المجنى عليه عند أهل وطنه ونالت من سمعته ونزاهته فضلا عن التشهير بنشأته وصفة أصله — لما كان ذلك، فإن ما استخلصه الحكم من توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين من إقرار الأول بكتابة المقال وإقرار الثاني والثالث بصفتهما رئيسين لتحرير تلك الجريدة التي نشر فيها المقال — يكون استخلاصا سديدا في القانون وما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض — ذلك بأنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوافر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للأشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا — ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحديث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف. لما كان ذلك، وكانت مسئولية رئيس التحرير مسئولية مفترضة مبناها صفته ووظيفته في الجريدة فهي

تلازمه متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف واوصادف أنه لم يشرف بالفعل على اصدار هذا العدد أو ذاك من اعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسؤولية عن عاتقه أن يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر، اذ قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسؤولية المفترضة إنما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره أي أن المشرع قد انشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة التي يشرف عليها فمسئوليته إذن مفترضة نتيجة افتراض هذا العلم — وما دام أن عبارات المقال دالة بذاتها على معنى السباب فقد حقت عليه مسئوليته القرضية ولا يمكنه التوصل منها إلا إذا كان القانون لا يكتفى للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا لاتفيده عبارات المقال ولا تشهد به الفاظه أو علما خاصا لاتدل على وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته والفاظه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثالث من أنه وإن كان رئيسا للتحرير إلا أنه لم يكن مختصا بباب أخبار الأقاليم الذي نشر فيه المقال موضوع الاتهام وإنما هو من اختصاص الطاعن الثاني وحده فردود بأنه لما كان الطاعن الثالث لا يدعى في وجه طعنه أنه أثار شيئا من ذلك أمام القضاء الموضوعي وكان ما يثيره في هذا الصدد يتطلب اجراء تحقيق موضوعي للثبوت منه وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذه الأوجه الثلاث لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو القصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنين بالتعويض لم يبين عناصر هذا الموضوع ومقدار الضرر الذي أصاب المجنى عليه وعوضته عنه بالمبلغ الذي قدرته .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — خاص من ذلك إلى قوله : ” إن ثبوت تلك الجريمة في حقهم يتوافر به قيام الفعل الضار الذي يستوجب الحكم على فاءه بالتعويض “ . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده



الحكم في مدوناته يفيد أن نشر ذلك المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والخط من قدره في أعين الناس لما تضمنته من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن في نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض فلا تريب على المحكمة إن هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه ذلك بأنه صدر في جلسة أمرت المحكمة بتعجيلها لأخرى خلاف التي كانت محددة للنطق به فيها ودون أن تأمر المحكمة بفتح باب المرافعة لجلسة يعلن فيها الخصوم وتتخذ فيها القرار الذي تراه الأمر الذي يبطل قرار التعجيل ويبطل تبعا لذلك الحكم المطعون فيه والذي نطق به في تلك الجلسة تأسيسا على هذا القرار الباطل .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٦٢/١٢/٩ وبعد أن سمعت فيها المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته واختتم مرافعته أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسة ١٩٦٣/١/١٦ إلا أنه بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٦ أمرت المحكمة بتعجيل تلك الجلسة الى يوم ١٩٦٣/١/١٥ وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم ونطق به . لما كان ذلك ، وكان كل ما أوجبه قانون الاجراءات الجنائية في هذا الصدد هو ما نصت عليه المادة ٣٠٣/١ من هذا القانون من أنه "يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب اثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب" . ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك — وكان من المقرر قانونا أنه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها — متى كان حاضرا لجلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم

فيها فان صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة مرحلة المداولة وإصدار الحكم وفي هذا الوضع تكون الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويتمتع على الخصوم ابداء أى دفاع فيها . لما كان ذلك ، فان ما يشير الطاعنون في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة طبقا لنص المادة ٣٦/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

---

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ،  
ومجد صبري ، ومجد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

(١٣٧)

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١، ب) تزوير . محررات رسمية . جريمة .

(أ) جريمة التزوير في المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف العمومي المختص  
بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي اعطاء الأوراق المصطنعة شكل  
الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام  
برسميتها .

(ب) عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة  
التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول  
التزوير ونسبته إلى المتهم . للحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل  
طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في  
الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال .

١ - لا يشترط في جريمة التزوير في المحررات الرسمية أن تصدر فعلا عن  
الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق  
المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف  
عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

٢ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير  
إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى  
المتهم ، وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ  
بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . فإذا كان  
الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى سابقة وجود أصل الخطاب المزور



وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمسد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذى أعده من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التى قارفها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى ومبالغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة أولا - ارتكب تزويرا فى محرر رسمى هو خطاب هيئة قناة السويس الخاص بطلب استدعاء رجاء محمد عباس لمقر الهيئة بالاسماعيلية لإجراء الاختبار الشخصى وتوقيع الكشف الطبى عليها بأن اصطنع هذا الخطاب ووقع عليه بامضاء مزور نسبته إلى السيد / محمد عزت عادل السكرتير العام المساعد لهيئة قناة السويس . وثانيا - توصل إلى الحصول على المبالغ الميينة بالمحضر لرجاء محمد عباس وذلك بطريق الاحتيال لسلب بعض ثروتها باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن أوهمها بأنه سيعمل على إلحاقها بوظيفة بهيئة قناة السويس لصلته بموظفيها وأرسل إليها الخطاب المزور سالف الذكر متضمنا تحديد موعد لتوقيع الكشف الطبى عليها ولإجراء الاختبار الشخصى وتمكن بهذه الوسائل من الحصول منها على مبلغ خمسة عشر جنيها . وثالثا - عرض الوساطة فى رشوة لدى موظف عمومى ولم يتعد عمله العرض وذلك بأن طلب من رجاء محمد عباس مبلغ ثلاثين جنيها بزعم تسليمها إلى مدير المستخدمين بهيئة قناة السويس ليسهل إلحاقها بوظيفة بالهيئة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١٠٩/١ - ٢ مكرر و ١١١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٣ عملا بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٣٣٦ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات : أولا - بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهمتين الأولى والثانية . وثانيا - ببراءته من التهمة الثالثة المستندة إليه . نطقن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي التزوير في محرر رسمي والنصب قد شابه القصور ، كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن أصل الخطاب الذي أسند إلى الطاعن تزويره لم يضبط بل استخلصت المحكمة وجوده من صورة شمسية قدمتها المجنى عليها وادعت أنها أخذتها عن أصله في حين أن هذه الصورة لا تغني في ثبوت التزوير وخاصة أن المجنى عليها لم تقدم الظروف الذي احتوى هذا الخطاب أو صورة من هذا المظروف حتى تستبين المحكمة عن طريق البيانات المثبتة عليه مدى صحة دعوى المجنى عليها عن الخطاب وارساله لها . هذا إلى أن الخطاب - بفرض صحة وجوده - وهو خطاب صوري لا يعتبر التغيير فيه تزويرا ، وإذ ما كانت المحكمة قد استخلصت أن مشروع الاستخدام الذي عرضه الطاعن على المجنى عليها وتحصل من أجله على بعض مالها كان مشروعاً حقيقياً فإن كلا من جريمتي التزوير والاحتيال تكون قد فقدت أحد أركانها وبالتالي تكون إدانة الطاعن بهما قد انطوت على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم طابدين محافظة القاهرة توجهت المجنى عليها الآنسة رجاء محمد عباس إلى والد إحدى صديقاتها الأستاذ أحمد شرف الدين وكيل مصلحة الدمغة والمسوازين في مكتبه تنشد البحث عن وظيفة بها بعد حصولها على ليسانس الآداب فالتقت هناك بالمتهم محمد فهمي محمد شمه الذي أفهمها أنه يستطيع أن يسهل لها الالتحاق بعمل في هيئة قناة السويس ثم اصطحبها إلى مقر الهيئة بالقاهرة حيث حررت طلباً بذلك أرفقت به جميع الأوراق الواجب إرفاقها وسامته للتمهم الذي أوهمها أنه سيتوجه به إلى مقر الهيئة بمدينة الاسماعيلية لتقديمه هناك وحصل منها على مبلغ خمسة جنيهات بدعوى أنها نفقات سفره كما تردد معها على مقر الهيئة بالقاهرة وتحدث أمامها مع بعض موظفيها موهما إياها أنه على صلة وثيقة بهن وأنهم سيساعدونها في الاختبار الشخصي ، ثم ورد لها بعد ذلك كتاب بطريق البريد من الهيئة

تبين أن المتهم هو الذى زوره بأن اصطنعه وحرره على الآلة الكاتبة ووقع عليه بامضاء نسبه زورا إلى السيد محمد عزت عادل السكرتير العام المساعد للهيئة يتضمن استدعاءها إلى مقر الهيئة بالاسماعيلية لتوقيع الكشف الطبى عليها وإجراء الاختبار الشخصى لها فى يوم ١٩٥٨/١١/١ وقبل أن يحل هذا الموعد قابلها المتهم وطلب إليها أن تسلمه هذا الخطاب ومبلغ عشرة جنيهات موهما إياها أنه سيسافر مرة أخرى إلى الاسماعيلية لىسعى لها فى تقديم الموعد المحدد فى ذلك الخطاب لتوجهها إلى هناك فسلمته المبلغ المذكور مقابل نفقات سفره كما سلمته الخطاب بعد أن صورته ، ولما سافرت إلى الاسماعيلية وقصدت إلى مقر الهيئة هناك تحمل صورة هذا الخطاب تبين لها أن هذا الخطاب مزور ولم يصدر عن الهيئة وأن المتهم لم يقدم إلى هيئة قناة السويس طلب الاستخدام المحرر بمعرقها ولا الأوراق المرفقة به ، وأنه ما قصد بكل الأفعال سالفه الذكر سوى الاحتيال عليها والاستيلاء على مبلغ الخمسة عشر جنيها الذى كانت قد سلمته إليه على دفعتين ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليها و باقى شهود الإثبات ومن الاطلاع على صورة الكتاب المزور ومما جاء بكتاب هيئة قناة السويس فى شأنه وهى أدلة سائغة مردودة لأصولها وتؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها — لما كان ذلك ، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . ولما كان الحكم قد انتهى فى استخلاص سائغ إلى سابقة وجود أصل الخطاب المزور وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذى أعده من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التى قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو المجادلة فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى جريمة التزوير فى المحررات الرسمية أن تصدر فعلا عن الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق



المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . وكان الحكم قد افصح في مدوناته عن توافر جريمة اصطناع المحرر الرسمي التي دين الطاعن بها ، كما أثبت في حقه أنه عمد إلى سلب أموال المحبى عليها ، وبين بيانا كافيا ما اتخذته من طرق إحتيالية في هذا الشأن توافرت لها هذه المقومات وقد حقق الطاعن بهذه الطرق ما قصد إليه مما يوفر في حقه جريمة النصب . لما كان ذلك ، فإن حالة الخطأ في تطبيق القانون لا يكون لها محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق احمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمود عز الدين ، وحسين ساح .

( ١٣٨ )

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٤ القضائية

عمل . عقوبة . "تعددتها" .

الالتزامات التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .

التزامات صاحب العمل باعداد سجل أو نظام خاص لتقيد وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم ، ويتعلق جدول في أمكنة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وبوضع لافتة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة — تدخل في النوع الثاني .

فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في نصوصه المختلفة إلتزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الإلتزامات — الأولى — وتتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وتحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم المباشرة والذاتية وهي الحقوق التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ ومثيلاتها من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجحت المخالفة بحق من حقوقهم الخاصة والذاتية — أما النوع الثاني من الأحكام التي وضعها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف الشارع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام

بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره ، ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ١٤٤ من إلزام صاحب العمل بأن يعد سجلا أو نظاما خاصا لتميد وحصر العمال قبل دخولهم إلى أماكن العمل وعند خروجهم ، ومنها ما توجبه المادة ١٤٨ من إلزام صاحب العمل بتعليق جدول فى أمكنة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة ، وما تقضى به المادة ١٥٠ من إلزام رب العمل أو مديره المسئول بوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقا للقرار الذى يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الإخلال بالالتزامات الواردة بتلك المواد ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عددا معينا منهم بصفة مباشرة وكل ما قصده المشرع منها بحكم نصوصها ووضعها بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشتمل على الأحكام الخاصة بتنظيم العمل أن يكون العمال جميعا على بينة من أمر قيدهم فى السجلات ووسيلته وساعات العمل وفترات الراحة والاشتراطات الموضوعية لضمان السلامة العامة لهم وأن لا تنفذ فى حقهم هذه السجلات والجدول والاشتراطات إلا بعد استيفاء الأحكام المنصوص عليها فى القانون واللوائح المنفذة له وأن يسير العمل بالمؤسسة على خير وجه يضمن مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون بما ليس فيه إضرار بمصالح الجماعة والعمال معا وبما يحقق المزيد من الإنتاج والرفاهية العامة للشعب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٢/٦/٩ بدائرة مركز فاقوس :  
 أولا - بصفته صاحب محل لم يعد سجلا لحصر العمال وعددهم عند دخولهم إلى العمل وخروجهم منه . ثانيا - لم يعلق جدولا ببيان ساعات العمل وأوقات الراحة . ثالثا - لم يعلق جدولا ببيان الأوامر الخاصة بالسلامة لكل عامل .  
 رابعا - لم يوفر وسائل الإسعاف اللازمة لكل عامل من عماله . وطلبت عقابه بالمواد ١٤١ و ١٤٨ و ١٥٠ و ٢٢٥ و ٢٢٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .  
 ومحكمة فاقوس الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملا



بمواد الاتهام والمادة ١٤٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ : أولا- بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى المسندة إليه مع تعدد الغرامة بعدد عماله التسعة . وثانيا - بحبس المتهم أسبوعا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الرابعة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال عن التهم الثلاث الأولى المسندة إلى المطعون ضده بمقولة إنه لا محل لقصر التعدد على الجرائم التي تمس مصالح العمال بصفة مباشرة دون تلك التي تتعلق بالأحكام التنظيمية إذ أن صياغة المادة ٢٢٥/٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تضيق عن أن تنسج لهذا التأويل ولأن المشرع لم يستهدف من إصدار ذلك القانون سوى مصالح العمال التي عالجتها نصوصه الواجبة الاعمال - قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن التفسير الصحيح للمادة ٢٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل وصنوها من مواد الأخرى التي جاءت بعقوبات لها ورد بها من جرائم هو الذي يفرق بين المخالفات التي يترتب عليها الإجحاف بحق من حقوق العمال التي تمس مصالحهم كأفراد وبصفة ذاتية ومباشرة وبين تلك الخاصة بالأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسات وإلى ضمان مراقبة السلطات المختصة تنفيذ أحكام القانون - بما يحقق الغرض من إصداره وأوجب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في النوع الأول دون الثاني خاصة وأن عبارة النص بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة تشير في ذاتها إلى ضرورة مساس المخالفة بأفراد العمال وبحقوقهم المباشرة وأنه بتطبيق

هذه القاعدة السليمة على واقعة الدعوى تكون تلك التهم الثلاث المسندة الى المطعون ضده والتي قوامها أنه لم يعد سجلا لحصر عدد العمال ولم يعلق جدولاً بساعات العمل ولم يضع لأئحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة هي من قبيل المخالفات التنظيمية التي تمس صوالح العمال كمجموع بما لا يصح معه القضاء بالتعدد ويجعل الحكم وقد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال معيياً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصويبه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بأنه في يوم ٩ يونيه سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز فاقوس ( ١ ) لم يعد سجلا لحصر العمال وعددهم عند دخولهم الى العمل ونحروجهم منه ( ٢ ) لم يعلق جدولاً ببيان ساعات العمل وأوقات الراحة ( ٣ ) لم يعلق جدولاً ببيان الأوامر الخاصة بالسلامة العامة ٤ — لم يوفر وسائل الاسعاف اللازمة لكل عامل من عماله — وطلبت عقابه بالمواد ١٤١ و ١٤٨ و ١٥٠ و ٢٢٥ و ٢٢٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضت محكمة أول درجة في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ : أولاً — بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى وعلى أن تتعدد الغرامة بالنسبة لكل منها بقدر عدد العمال . ثانياً — بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الرابعة . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة الى جميع التهم باعتبار أن المتهم لم يأت بجديد يمكن أن يمس مقومات ذلك الحكم وباعتبار أن الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مردود بأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد قضت بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وأن أعمال هذا النص أولى من اهماله وأنه كذلك لا محل للقول بقصر التعدد على الجرائم التي تمس مصالح العمال المباشرة دون تلك التي تتعلق بالأحكام التنظيمية إذ أنه فضلاً عن أن النص لا يتسع لهذا التفسير فإن المشرع لم يبع من اصدار القانون سوى مصالح العمال وأن الاستفادة من حكم محكمة النقض الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٩ أن المسألة موضوعية متروكة أمرها لمحكمة الموضوع التي لها تقدير ما اذا كانت الجريمة المسندة الى رب العمل تمس مصالح العمال المباشرة فتجوز أحكام التعدد أم أنها تتعلق بالأحكام التنظيمية فلا تجزئها .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمل الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات — الأولى — وتتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقاتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجر واعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وتحديد ساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم المباشرة والذاتية وهي الحقوق التي حرص المشرع على أن يكفها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ ومثيلاتها من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجحت المخالفة بحق من حقوقهم الخاصة والذاتية . أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية دلف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ١٤٤ من الزام صاحب العمل بأن يعد سجلا أو نظاما خاصا لقيد وحصر العمال قبل دخولهم الى أماكن العمل وعند خروجهم منها وما توجبه المادة ١٤٨ من الزام صاحب العمل بتعليق جدول في أمكنة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة وما تقضي به المادة ١٥٠ من الزام رب العمل أو مديره المسئول بوضع لأئحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقا للقرار الذي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة وهو ما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ذلك أن الاخلال بالالتزامات الواردة بتلك المواد وهي موضوع التهم الثلاث الأولى الموجهة الى المذموم ضده ليس من شأنه أن يمس مصالح العمال أو عددا معيناً منهم بصفة مباشرة وكل ما قصده المشرع منها بحكم نصوصها ووضعها بالفصل الخامس من الباب الثالث من القانون المشتمل على الأحكام الخاصة بتنظيم العمل أن يكون العمال جميعا على بينة من أمر قيدهم في السجلات ووسيلته وساعات العمل وفترات الراحة والاشتراطات الموضوعية لضمان السلامة العامة لهم وأن لا تنفذ في حقهم هذه السجلات والجداول والاشتراطات إلا بعد استيفاء الأحكام المنصوص عليها في القانون واللوائح المنفذة له وأن يسير العمل بالمؤسسة على خير وجه ويضمن



مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون بما ليس فيه اضرار بمصالح الجماعة والعمال معا وبما يحقق المزيد من الانتاج والرفاهية العامة للشعب ومن ثم فإن الاخلال بتلك الالتزامات لا يتصل مباشرة وبالذات بمصالح أفراد العمال الذين كانوا يعملون بمنشأة المطعون ضده عند وقوع المخالفات المنسوبة اليه ولا يحذف بحقوقهم الخاصة المكتسبة بمقتضى أحكام القانون وهو ما كان يتعين معه ألا يقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في التهم الثلاث الأولى بقدر عدد هؤلاء العمال. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة المحكوم بها على المطعون ضده عن تلك التهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيما قضى به فيها والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائتي قرش عن كل تهمة منها .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٤ القضائية

اشتباه . "العود للاشتباه" . عود . جريمة .

جريمة العود للاشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بالمراقبة — من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى . بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها .

تحديد مدة هذا العود : الرجوع فيها الى قواعد العود العامة الواردة في قانون العقوبات .  
مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع وصونا للأمن بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها . وهذا العود إنما يرجع فى تحديد مدته إلى قواعد العود

العامّة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأتهما في ليلة ١٩٦٢/٥/٣ بدائرة مركز الفشن : أولا - شرعا في سرقة الغلال المبيّنة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لعلّ حسن محمد كريم وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبط المتهم الأول وفرار المتهم الثاني حال كون المتهم الأخير عائدا . ثانيا - المتهم الأول ( المطعون ضده ) عاد إلى حالة الاشتباه بأن اتهم في القضية ٥٠٠ سنة ١٩٦٢ الفشن بسرقة رغم سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لاشتباه في اللجنة رقم ٨٩١ لسنة ١٩٥٦ الفشن . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٩/٣ و ٤/٣١٧ - ٥ و ٣٢١ من قانون العقوبات و ٥ و ٢/٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الفشن الجزئية قضت بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الإتهام بحضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثاني بحبس المتهم الأول ( المطعون ضده ) ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وبحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من وقت إمكان التنفيذ عليه عن التهمة الثانية وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . ناستأنف المحكوم عليه هذا الحكم .



ومحكمة بنى سوييف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عن التهمة الثانية ومعاقبته بالحبس شهرا واحدا مع الشغل عن التهمة الأولى فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المطعون ضده من تهمة العود للاشتباه قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه أسس قضاءه على أن الجريمة غير متوافرة الأركان في حقه ، في حين أن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية الخاصة بالمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه في القضية ٨١١ لسنة ١٩٥٦ جنح الفشن بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٦ بحبسه شهرا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة للعود للاشتباه ثم اتهم في جريمة شروع في سرقة في ٣/٥/١٩٦٢ في القضية رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦٢ جنح الفشن وإذا كانت الجريمة الأخيرة قد ارتكبت قبل مضي خمس سنين من انقضاء عقوبة المراقبة المحكوم بها عليه وهي عقوبة مماثلة لعقوبة الحبس في تطبيق أحكام العود أخذا بأحكام المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد توافرت في حق المطعون ضده عملا بالمادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات .

وحيث إنه تبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه بتاريخ ٣/٥/١٩٦٢ شرع مع آخر في سرقة الغلال المملوكة لعلى حسين محمد كريم وأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في القضية رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦٢ جنح الفشن مع سبق الحكم بوضعه تحت مراقبة الشرطة للاشتباه في القضية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٦ جنح الفشن وطلبت النيابة عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧/٤ — ٥ و ٣٢١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات والمواد ٥ و ٢/٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا بحبسه ستة أشهر عن التهمة الأولى وبحبسه شهرا مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة

لمدة سنة عن التهمة الثانية فاستأنف هذا الحكم وقضى في الاستئناف بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من تهمة العود للاشتباه وبمعاقبته بالحبس شهراً مع الشغل عن التهمة الأولى — لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده تضمنت سابقة الحكم عليه في القضية رقم ٨١١ سنة ١٩٥٦ جنح الفشن بحبسه شهراً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة للعود للاشتباه . وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم توافر حالة العود للاشتباه في حق المطعون ضده على أنه قد انقضى بين تاريخ الحكم عليه في القضية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٦ جنح الفشن المحكوم عليه فيها بالحبس شهرامع الشغل وبوضعه تحت المراقبة لمدة سنة ، وبين اتهامه بارتكاب جريمة الشروع في السرقة في القضية رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦٢ جنح الفشن في ١٩٦٢/٥/٣ ، أكثر من خمس سنوات ، وهو أساس خاطيء قانوناً . ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع واصطياناً للأمن بصرف النظر عن مصير الإتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة ( كما هو الحال فى الدعوى ) أو كان قائماً على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاها وهذا العود إنما يرجع فى تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كان مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فان مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . لما كان ذلك ، فان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه

من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده بالمراقبة في القضية رقم ٨١١ لسنة ١٩٥٦ جنح الفشن وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة يجافى التطبيق الصحيح للقانون . ولما كان هذا التقرير القانوني الخاطئ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق مدى توافر أحكام العود محتسبة وفقا للفهم القانوني الصحيح . فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

---



## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

يرئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) هدم . بناء . نقض . "حالات الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" .

مناظرة العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ : هو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . صدور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء . قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص . انتهاء العقاب طبقاً للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مجانبية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(ب) إرتباط . محكمة الموضوع . هدم . بناء .

تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة . من شأن محكمة الموضوع وحدها . مادام تقديرها سائناً .

١ — إذا كان مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — الساري على واقعة الدعوى — وهو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون متفياً بصدر قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء . وكان العقاب في هذه الحالة وعلى ما تقضي به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦

لسنة ١٩٥٤ . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به في هذا الخصوص .

٢ — إن تفرق وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها ، فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وما دام ما ارتأته من ذلك سائغا — لا نعدم الصلة بين امتناع المتهم عن الحصول على ترخيص بالهدم وبين امتناعه عن الحصول على ترخيص بالبناء — فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦١/٨/٩ بدائرة مركز طلخا : أولا — أقام بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وثانيا — هدم بناء غير آيل للسقوط قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه الهدم والبناء . وطلبت عقابه بأقصى العقوبة المقررة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة طلخا الجزئية قضت غيابيا في ١٩٦٢/١/٢٥ عملا بمواد القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ التي طلبت النيابة العامة تطبيقها دون مواد القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتغريم المتهم مائة قرش وتصحيح وهدم الأعمال المخالفة في خلال شهر من تاريخ الحكم عن التهمة الأولى وتغريمه مائة قرش عن التهمة الثانية . فعارض ، وقضى في معارضته في ١٩٦٢/٥/٢١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٠ عملا بأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — الملغى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ — والقانون رقم ٦٥٦

لسنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم عن تهمة الهدم بغير موافقة اللجنة وتأيبده فيما عدا ذلك . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عاقب المطعون ضده عن تهمة هدم بناء غير آيل للسقوط بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم في حين أن الثابت بمحضر ضبط الواقعة أنه قد صدر قرار هندسى بالهدم ومن ثم يكون العقاب طبقا للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني . وإذا ما كان المطعون ضده هدم البناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة ثم قام ببناء طابق أرضى بدون ترخيص فإنه كان من المتعين عقابه عن هاتين التهمتين المسندتين إليه — وقد ارتكبتا لغرض واحد — بعقوبة واحدة عنهما عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه ( ١ ) أقام بناء بدون ترخيص ( ٢ ) هدم بناء غير آيل للسقوط قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم والبناء وطلبت النيابة العامة عقابه بأقصى العقوبة المقررة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وبالقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة أول درجة قضت غيابيا عملا بمواد القانون ٦٥٦ التي طلبت النيابة العامة تطبيقها — دون مواد القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى وتصحيح وهدم الأعمال المخالفة في خلال شهر من تاريخ الحكم وتغريمه مائة قرش عن التهمة الثانية . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفت النيابة العامة وانتهى الحكم المطعون فيه بإجماع الآراء إلى تعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم عن تهمة الهدم بغير موافقة اللجنة وتأيبده فيما عدا ذلك عملا بأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى بالقانون رقم ١٧٨



لسنة ١٩٦١ — في شأن تنظيم هدم المباني — والقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني الذي كان يحكم واقعة الهدم وقت حصولها قبل الغائه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن محرر المحضرين في صدر محضره أن المتهم ” هدم ملكه ... المحرر له قرار هندسي رقم ٣١٧/٦/٥ بالهدم وذلك بدون رخصة وأجرى بناء دور أرضي بالطوب الأحمر ... بدون رخصة وبدون أن يرتد بمباني الواجهة ... ” كما أفادت الإدارة الهندسية المختصة بكتابها — المودع ملف الدعوى — بأنه سبق صدور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء ولكن المتهم قام بتنفيذ الإزالة بالهدم بدون رخصة . لما كان ذلك ، وكان مناط العقاب طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — الساري على واقعة الدعوى — وهو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون متفيا بصدور القرار الهندسي بادی الذكر . وكان العقاب في هذه الحالة وعلى ما تقضى به المادة السابعة من القانون يقوم على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتغريم المطعون ضده بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به في هذا الخصوص — لما كان ذلك ، وكان تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة من شأن محكمة الموضوع وحدها فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وما دام ما ارتأته من ذلك سائغا — كما هو الحال في الدعوى لانعدام الصلة بين امتناع المتهم عن الحصول على ترخيص بالهدم وبين امتناعه عن الحصول على ترخيص بالبناء — فلا يصح أن يطلب الى محكمة النقض أن تتدخل فيه — لما كان ما تقدم ، فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد لا يكون سيديا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من الزام المطعون ضده بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصره ونختار رضوان ، وحسين ساح ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(١٤١)

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٤ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . "أركانها" .

جريمة اصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره . اعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الماحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسئولته الجنائية .

من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار إليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما أن محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسئولته الجنائية مادام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الأزبكية ضد المطعون ضده بعريضة قال فيها بأنه في ١٤/١/١٩٦٠ بدائرة الأزبكية أعطاه بسوء نية شيكا بمبلغ ١٦٠ ج و ١٥٠ م على البنك البلجيكي الدولي فرع شبرا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . كما طلب القضاء له قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد مع المصاريف المدنية ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بعدم قبولها . فاستأنف هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصاريفها المدنية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه فساد في الاستدلال - ذلك بأنه استدل على حسن نية المطعون ضده بكثرة قيامه بالاعمال التجارية وتكرار سحبته من رصيده في البنك ورتب على ذلك عدم علمه - وقت تحريره الشيك - بحجز رصيده عن الوفاء بمقابله - وهذا الاستدلال غير سديد إذ الثابت من كشف الحساب المقدم من المطعون ضده أنه في يوم إصداره الشيك لم يكن له رصيد كاف للوفاء بقيمته وليس في مجرد تعدد إصداره الشيكات ما يسوغ إعفاءه من المسؤولية بل



أنه كان ينبغي عليه الحرص على أن يكون لهذه الشيكات جميعا مقابل وفاء خاصة وأن اشتغاله بالتجارة يستلزم قيده حساباته بدفاتر توضح له مقدار رصيده في البنك وقت تحريره كل شيك .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المطعون ضده بأنه في يوم ١٤/١/١٩٦٠ بدائرة قسم الازبكية أعطى بسوء نية لعبد الله غناجه شيكا لايقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وقد قضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . وبالإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا واحدا مع المصاريف المدنية . فعارض المطعون ضده في هذا الحكم وقضى بعدم قبول المعارضة ثم استأنف وقضت محكمة ثاني درجة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها مصاريفها المدنية — واستندت في قضائها إلى عدم توافر القصد الجنائي في حق المطعون ضده وذلك بقولها ” أن الثابت مما قدمه المتهم من مستندات لهذه المحكمة ، أنه ما كان يعلم برصيده وقت إصداره ذلك الشيك إذ الثابت من كشف حسابه بالبنك المقدم بملف الدعوى الابتدائية أنه كان بين الصعود والهبوط نتيجة للسحب منه والإيداع فيه كما ثبت أيضا من المحاسبة المؤرخة ٢٩/٦/١٩٦٠ أنه تم الحساب على تلك الصورة الثابتة فيها وقد أعاد المجنى عليه الشيك . ومن حيث إن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مقابل وقابل للسحب تتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء ، والمستفاد من كشف الحساب المقدم من المتهم أنه يجهل عدم وجود رصيد له مقابل وفاء إذ أن عملياته التجارية وسحبها من رصيده تنفي عنه ركن العلم بهذا ولم يقم في الأوراق أو وقائع اللجنة ما يفيد هذا العلم حتى يتوافر في حق المتهم القصد الجنائي المطلوب لمساءلته عن التهمة المسندة إليه . ومن حيث إنه لما تقدم ، فانه ما كان يتعين مساءلة المتهم عن هذه التهمة فاذا عاقبته محكمة أول درجة كان عقابه على غير أساس من القانون لانعدام هذا الركن مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وبراءته من التهمة المسندة إليه “ .

وحيث إن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من تأسيس قضائه بالبراءة على سوء نية المطعون ضده لا يتفق وصواب القانون ، ذلك أنه من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ، ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه — ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار إليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده التجارية وتغير رصيده بين الصعود والهبوط ، كما أن محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر في مسؤوليته الجنائية ما دام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده استنادا إلى ما تقدم يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يعيبه ويستوجب نقضه .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومجد صبري ، وقطب فراج ، ومجد نور الدين عويس .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) ترصد .

ظرف الترصد : تحققه بمجرد تربص الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ، لينتقل بذلك الى مفاجاته بالاعتداء عليه . لا يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء .

(ب) ترصد . حكم . "تسببه . مالا يعيبه في نطاق التدليل" .

خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته المتهم مكانا لرقب المجنى عليه . لا يقدح في سلامته . طالما أنه غير موثر في منطقة أو النتيجة التي انتهى اليها .

(ج) ترصد . سبق إصرار . عقوبة . ظروف مشددة .

حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الإصرار . اثبات توافرها يلزم عن اثبات توافرها .

(د) حكم . "تسببه . تسببه غير معيب" .

تحديد الأشخاص للساعات . أمر تقديري . ليس من شأن الاختلاف فيه ما يهدر شهادة الشهود .



١ — يكفي لتحقيق ظرف الترصّد مجرد تربص الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالّت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصّد بغير استخفاء .

٢ — خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته الطاعنون مكاناً لترقبهم الجنى عليه لا يقدح في سلامته ، طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر في منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .

٣ — حكم ظرف الترصّد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار، وإثبات توفر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما .

٤ — تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى ، وليس من شأن الاختلاف في ذلك ما يهدر شهادة الشهود .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الثلاثة وثلاثة آخرين حكم ببراءتهم بأنهم في يوم ١٩٦٠/١٢/٢٥ بدائرة مركز منفلوط من أعمال محافظة أسيوط : أولاً — المتهمون الأربعة الأول : قتلوا أحمد عبد الله على وشرعوا في قتل على عبد الله على وعبد القادر موسى وعبد الغفار وعبد الرحمن صادق محمد عمداً مع سبق الإصرار والترصّد بأن عقدوا العزم المصمم على قتلهم وأعدوا لذلك أسلحة نارية من شأنها القتل "بنادق" وتربصوا لهم في طريق عودتهم الذي أيقنوا مرورهم فيه ولما ظفروا بهم أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بأولهم الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وأحدثوا بالثاني والثالث الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يصب الرابع وخاب أثر الجريمة بالنسبة إلى هؤلاء الجنى عليهم لسبب خارج عن إرادة المتهمين هو مداركة الجنى عليهما الثاني والثالث بالعلاج وعدم إحكام الرماية بالنسبة إلى الثالث . وثانياً — المتهمان الخامس والسادس : قتلوا رحيم محمد رحيم عمداً ومع سبق

الإصرار على ذلك بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك آلات ثقيلة راضية وتوجهها إلى الطريق الذي أيقنا مروره فيه ولما ظفروا به انها لا عليه ضربا بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثالثا - المتهمون الأربعة الأول أيضا ( ١ ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة بنادق ( ٢ ) أحرزوا ذخائر ( طلقات ) مما تستعمل في الأسلحة النارية سألقة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بمجازتها أو إحرازها . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦ و ٢ / ٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ ، لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضورها بتاريخ ١٩/١/١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات : أولا - بمعاينة الطاعن الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة لما أسند إليه . وثانيا - بمعاينة كل من الطاعن الثاني والثالث بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن الطاعنون بطريق النقض في هذا الحكم في اليوم التالي ليوم صدوره ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد وإحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في الاسناد . ذلك بأنه عول في الإدانة على أقوال الشهود بقوله إنها متطابقة والتفت بهذا عما أثاره الدفاع من اختلاف هذه الأقوال في بيان المسافة التي كانت بين الجناة وبين المجنى عليهم وقت وقوع الحادث ، كما أن ما أورده الحكم في معرض التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار قاصر عن تحديد الفترة التي سبقت وقوع الحادث الحالي وبدأت بها الضغينة بين الطرفين ، وما إذا كانت تسمح هذه الفترة بتدبر

الطاعنين في أمر ارتكاب جريمتهم في هدوء وروية أو لا . هذا فضلا عن أن الحكم يستند في قيام ظرف الترصد إلى تربص الطاعنين بالمجنى عليهم بين الحشائش وذلك بغير سند من مدوناته أو من ماديّات الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بينما كان المجنى عليهم عائدين من سوق ناحية بنى عدى يوم ١٩٦٠/١٢/٢٥ ظهرا ميممين شطر منازلهم بزمام ناحية العتامنة ، نخرج عليهم بغاة من جانب الطريق محمود رحيم ومحمد شاوش رحيم وحامد شاوش رحيم (الطاعنون) يحملون أسلحة نارية مششخنة (بنادق تطلق الرصاص) وكانوا يكمنون في هذا المكان متربصين للمجنى عليهم لحين عودتهم من السوق لقتلهم ، ردا على اعتداء إخوة المجنى عليهم على رحيم عم المتهمين وأطلقوا عليهم أعيرة نارية قاصدين قتلهم ، فأحدث أولهم محمود رحيم بالمجنى عليه أحمد عبد الله إصاباته المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، كما أحدث الثانى محمد شاوش رحيم بعبد القادر موسى عبد القادر إصاباته التي أسعف منها بالعلاج وأحدث المتهم الثالث حامد شاوش رحيم بعلى عبد الله إصاباته التي أسعف منها بالعلاج ، وقد فر المجنى عليه عبد الرحمن صادق متجها إلى عمدة البلدة حيث أبلغ بالحادث واعتداء المتهمين على المجنى عليهم بينما فر المتهمون عقب ارتكابهم جريمتهم وقد انتقل العمدة صحبة شيخ الخفراء لمحل الحادث حيث وجد المجنى عليه الأول قتيلا كما وجد المجنى عليهما الآخران مصابين وسألها عن اعتدى عليهما فأخبراه أنهم المتهمون الثلاثة فأبلغ بالحادث" وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه أدلة مستمدة من شهادة الشهود ومن التقارير الطبية والمعاينة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليهما وتتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنون بها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنون على الحكم من التفاته عما أثاره الدفاع من اختلاف أقوال الشهود في بيان المسافة التي كانت بينهم وبين المجنى عليهم وقت وقوع الحادث - على عكس ما ذهب إليه من تطابق أقوالهم - مردودا بأن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الاختلاف في ذلك ما يهدر شهادة الشهود . وكان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال الشهود استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه . وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذى يؤدي فيه شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه



من مطاعن وحام حوله من الشبهات — كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون إرقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة دفاع الطاعنين الموضوعي وأن ترد عليه في كل جزئية يثيرونها إذ القضاء بالإدانة استنادا إلى أقوال الشهود يفيد دلالة اطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص قيام ظرف الترصد مما ثبت لديه من ترصد الطاعنين للمجنى عليهم في طريق عودتهم من السوق وقيامهم بخافة بالاعتداء وهو استخلاص إله مأخذه الصحيح من الأوراق ، ويتوافر به قيام هذا الظرف الذي يكفي لتحقيقه مجرد ترصد الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون من خطأ الحكم في الإسناد حين نسب إلى الطاعنين ترصدهم للمجنى عليهم بين الحشائش ” الحلقا “ ، ما يثرونه من ذلك مردود بأنه على فرض خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته الطاعنون مكنا لترقبهم للمجنى عليهم فإنه خطأ غير مؤثر في منطق الحكم أو النتيجة التي انتهى إليها مما لا يقدح في سلامته . لما كان ما تقدم ، وكان لا جدوى للطاعنين من التمسك بعدم توافر ظرف سبق الاصرار إذ أن حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار وإثبات توافر أولهما يُغنى عن إثبات توافر ثانيهما فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، وحسين ساح ، ومحمود عزيز الدين .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٤ القضائية

عمل . عقوبة . "تعددتها" .

الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نومان :  
التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون .  
تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .

التزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأسامي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها  
الجهة الادارية المختصة ، وكذلك التزامه بقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص يدخل  
في النوع الثاني .

فرض القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على  
صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين  
من الالتزامات : الأولى — تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل  
وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم إلى آخر تلك  
الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة، وبالذات هذه الحقوق  
هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من  
المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد  
العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم . والثانية — فهي في واقع الأمر

أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره — ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٨ من إلزام صاحب العمل بوضع لأئحة النظام الأساسى للعمل فى مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها بالجهة الإدارية المختصة وما أوجبه فى المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التى توقع على العمال فى سجل خاص فهو مما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، إذ أن الإخلال بالالتزام الذى تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ولا يحجب بحقوقهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٣/٤/١٩٦٢ بدائرة قسم مصر القديمة: أولاً — لم يتم باستيفاء الملفات الخاصة بالعمال الميين عددهم بالمحضر. ثانياً — لم يتم بوضع لأئحة النظام الأساسى للعمل ولم يودع نسخة منها مكتب العمل. ثالثاً — لم يتم باعداد سجل قيد الغرامات للعمال الميين عددهم بالمحضر. وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩. ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش عن كل تهمة وعن كل عامل. فعارض وقضى فى معارضته بتاريخ ١٣/١٢/١٩٦٢ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييداً لحكم المعارض فيه. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٨/٥/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائتى قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال الواقع فى شأنهم المخالفة. فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١



من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما وقع من المطعون ضده من عدم وضعه لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وايداع صورة منها مكتب العمل وعدم اعداده سجلا لقيد الغرامات موضوع التهمتين الثانية والثالثة من التهم الثلاث التي أسندت اليه - ذلك أن ما فرض على صاحب العمل بمقتضى كل من المادتين ٦٨ و ٧٠ من القانون سالف الذكر هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وضمان مراقبة السلطات المختصة لتطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره ، وليس في هذه الأحكام ما يمس حقوق العمال مباشرة فلا يجوز الحكم عند مخالفتها بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة إلتزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الإلتزامات - الأولى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجروإعانة غلاء وما يكفله لهم إلى آخر تلك الإلتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم - أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره - ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وايداعها الجهة الادارية المختصة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد

الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص — مما كان محلا للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إلى المطعون ضده فهو مما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال . إذ أن الإخلال بالالتزام الذي تفرضه كل من هاتين المادتين لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بمؤسسة المطعون ضده عند وقوع المخالفة و يحذف بحقوقهم . وكان يتعين الا يقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في التهمتين سالفتي الذكر بقدر عدد هؤلاء العمال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد فعل ذلك ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فيما قضى به في التهمتين الثانية والثالثة والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائتي قرش عن كل تهمة منهما .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 حسين السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٣٤ القضائية

مستشار الإحالة .

على مستشار الإحالة إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات اذا رأى أن الواقعة جناية وأن الأدلة كافية . إن رأى عدم كفاية الأدلة فيصدر أمره بأن لاوجه لإقامة الدعوى . وجوب اشتغال أمره في الحالين على الأسباب التي بنى عليها .

المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة : أن تسمح بتقديم المتهم للحكمة مع رجحان الحكم بآدائه .

خضوع القرار الصادر منه بأن لاوجه لإقامة الدعوى — في تقديره — لرقابة محكمة النقض .  
 المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعلقة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

من المقرر قانونا وفقا للواد ١٧٣/١٧٦٤، ١٧٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — أن مستشار الإحالة — الذي خلف غرفة الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جناية وأن الأدلة على المتهم كافية، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى وفي الحالين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . والحكمة من إيجاب تسييب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة .



فمستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل ومن واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها — والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانتة وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية ، والقرار منه بأن لاوجه لإقامة الدعوى يخضع في تقديره وفقا للسادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦١/١/٢٢ بتأحية دراجيل مركز الشهداء محافظة المنوفية : حاز بغير ترخيص سلاحا قاريا غير مششخن "فرد خرطوش". وطلبت إحالته إلى حكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ الملحق به . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/١٧ قرر السيد مستشار الإحالة بالآوجه لإقامة الدعوى الجنائية مع مصادرة السلاح المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ خلص إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة إحراز المطعون ضده لسلاح نارى قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن القرار المطعون فيه استند إلى ما جاء بمحضر المعاينة من إمكان إلقاء السلاح من نافذة الحجرة التى ضبط بها دون أن يعرض إلى محل ضبطه وكيفية دسه مع أنه وجد لصيقا بجوار الغرفة خلف صندوق خشبي ولم تقطع المعاينة بإمكان القائه من النافذة فيستقر في محل ضبطه بالذات ، كما استند القرار أيضا إلى أسباب أمر النيابة

بمحافظة تهمة السرقة التي كانت مقيدة ضد المطعون ضده بالإضافة إلى تهمة إحراز السلاح قولاً منه بإنطباقها على جريمة إحراز السلاح دون أن يورد تلك الأسباب وبين مدى صلتها بإحراز السلاح على الرغم من مغايرة ظروف الضبط في الحالين ملتفتاً بذلك عما تبين من أن ضبط السلاح إنما كان بغرفة داخلية للمنزل ، ثم إن القرار خلص إلى إن الضابط قش منزل المطعون ضده في مدة أخرى لاحقة لتفتيش حظيرة مواشيه مما قوى لدى المحكمة احتمال دس السلاح في حين أن الثابت من الأوراق أن تفتيش المنزل تم عقب تفتيش الحظيرة مباشرة .

وحيث إنه لما كان من المقرر قانوناً وفقاً للواد ١٧٣/١٧٦، ١٧٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقرار بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة الذي خلف غرفة الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمراً بأن لاوجه لإقامة الدعوى وفي الحالين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . والحكمة من إيجاب تسيب الأمر على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في إسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة ، لما كان ذلك ، فإن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مداناً ، فإن من حتمه بل ومن واجبه وهو بسبيل إصدار قراره - أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسبباً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته وهو المعنى الذي يتفق ووظيفته ذلك القضاء كمرحلة في مراحل الدعوى الجنائية - والقرار الصادر منه بأن لاوجه لإقامة الدعوى ينحصر في تقديره وفقاً للمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد أعمل حكم القانون فأحاط بالدعوى ومحص أدلتها ووازن فيها وخلص - في تقدير سائغ له سنده من المفردات المضمومة - إلى أن الأدلة يحيطها الشك وليست كافية لإحالة المطعون ضده للمحاكمة ، فإن ماثيره الطاعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عز الدين سالم .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) نقض " الطعن بالنقض " .

الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . عدم قبوله  
إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .  
مثال .

( ب ) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ . محكمة الموضوع .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . تعلقه  
بموضوع الدعوى . مثال .

١ - تنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق  
المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . ومن ثم فإن ماثيره الطاعة  
( المسئولة عن الحقوق المدنية ) من أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص القانون  
الذي طاقب المتهم بموجبه لا يكون مقبولا لتعلق ذلك بالدعوى الجنائية مما لا شأن  
للطاعة به .

٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا  
مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة



السائفة التي أوردتها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعنة على مجاز شريط السكة الحديد قد أخطأ اذ لم يكن موجودا في مقر عمله ولم يقيم بالواجبات المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم اياها والتي تتمثل في وضع مصباح أحمر للتحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز المجاز وقد ترتب على هذا الخطأ وقوع حادث لقطار الدلتا وهو من وسائل النقل العامة البرية واصابة المجنى عليهم الأمر الذي يكون الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١٦٩ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس المذكور فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة حسن على محمود وعلى ابراهيم سيد أحمد : بأنهما في يوم ١٩٦٠/٩/٦ بدائرة مركز دمنهور : أولا - تسببا بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية "قطار الدلتا" من شأنه تعريض الأشخاص الذين به للخطر بأن قاد الأول السيارة ولم يستعمل آلة التنبيه كما لم يتخذ الحيلة لتأكد من خلو الطريق من القطارات ، كما لم يقيم الثاني باستعمال النور لمنع المرور أثناء اقتراب القطار فاصطدمت السيارة بالقطار وقد نشأ عن ذلك اصابة سائقه على أبو النجا سعيد . ثانيا - تسببا من غير قصد ولا تعمد في اصابة كلامن محمود شوقي محمد الفقي وأنور عبد الحميد أبو العلا ومحمد أبو العنين حسنين ورشيدة على سليمان فراج وبهية محمود وزهرة أحمد حسن وعلى النجا سعيد وذلك باهما لهما عدم احتياطهما بأن قادا الأول السيارة ولم يستعمل آلة التنبيه كما لم يتخذ الحيلة لخلو الطريق من القطارات ولم يقيم الثاني باستعمال النور لمنع المرور أثناء قدوم القطار فتسبب عن ذلك اصطدام السيارة بالقطار وحدوث اصابات المجنى عليهم الميمنة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابهما بالمادتين ١٦٩ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدنيا كل من أنور عبد الحميد أبو العلا ومحمد أبو العنين حنبش بمبلغ ٢٥٠ ج ورشيدته على سليمان بمبلغ ٢٠٠ ج وبهية محمد رمزي بمبلغ ٤٠٠ ج وزهرة أحمد حسين بمبلغ ٢٠٠ ج وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين ومدير شركة سيارات اسكندرية

للمدارس والرحلات ومدير عام الهيئة العامة للسكك الحديدية ومدير شركة الجمهورية للتأمين والمسئولين عن الحقوق المدنية بالمبالغ المذكورة على سبيل التعويض . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات : أولا - بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لایقاف التنفيذ . ثانيا - برفض الدعوى المدنية بالنسبة لشركة الجمهورية للتأمين . ثالثا - بالزام المتهمين والمسئولين عن الحق المدني الآخرين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني أنور عبد الحميد أبو العلا وبهية محمد رمزي مبلغ خمسون جنيها لكل منهما وللمدعين بالحق المدني محمد أبو العينين حنیش ورشیده علی سليمان وزهره أحمد حسين مبلغ ثلاثون جنيها مصرياً لكل منهم والمصاريف المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين وإدارة قضايا الحكومة عن المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين والمسئولة عن الحقوق المدنية المصاريف المدنية . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه دان المتهم الثاني وهو تابع الطاعنة بجريمتي التسبب بغير عمد في حصول حادث لآحدى وسائل النقل العامة البرية والاصابة الخطأ دون أن يبين الواقعة المنسوبة إليه ويورد نص القانون الذي عاقبه بموجبه واستند في إدانته إلى أنه كان غائبا عن محل عمله وقت وقوع الحادث وعول في ذلك على أقوال شهود الإثبات مع أنه هؤلاء الشهود قرروا أنهم رأوه يساهم في انقاذ المصابين كما استند إلى أنه لم يضع مصباحا أحمر لتحذير المارة عند مجاز السكة الحديد مع أن أوراق التحقيق قد خلت من دليل على التزامه بهذا الواجب فضلا عن أن هاتين الجريمتين قد نشأتا بفعل المتهم الأول

وحده ، واهمال المتهم الثانى على فرض حصوله لم يكن هو السبب المباشر فى وقوع الضرر ، كما أن الجريمة الأولى يلزم لتوافرها وقوع فعل إيجابى غير متعمد فى حين أن ما نسب الى المتهم الثانى هو غيابه عن مقر عمله وعدم استعمال النور لتحذير المارة وكلاهما عمل سلبى لا يتحقق به الركن المادى لهذه الجريمة .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخص فى أن المتهم الأول كان يقود فى مساء يوم الحادث إحدى السيارات فى طريق طنطا - الاسكندرية ، وحال عبوره شريط سكة حديد الدلتا الموصل بين دمنهور والدلتا عند مجاز الجناية تصادف مرور قطار الدلتا فصدم السيارة وانقلبت وأصيب بعض ركابها وبعد أن أورد الحكم أقوال شهود الحادث ومؤدى التقرير الطبى والمعاينة تحدث عن خطأ المتهمين فقال إن المتهم الأول كان يقود سيارته بسرعة تزيد عن المقرر ولم يتخذ الحيلة اللازمة للتأكد من خلو الطريق من القطارات وأن المتهم الثانى وهو حامل المجاز لم يكن موجودا بمكان الحادث لتنبيه السيارات المارة بمصباح طبقا لما تمليه عليه واجبات وظيفته وإنما حضر بعد وقوعه وهو ما أجمع عليه المجنى عليهم وخلص الحكم من ذلك إلى أن خطأ المتهم الأول قد أدى بتوافره مع خطأ المتهم الثانى إلى وقوع الحادث . كما عرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعة بانعدام رابطة السببية بين خطأ تابعها المتهم الثانى والضرر الناتج عن الجريمة ورد عليه بقوله إنه ثبت من الأوراق أن هيئة السكك الحديدية قد أقامت بالفعل المتهم الثانى حارسا للمجاز كما ثبت من شهادة المجنى عليهم الذين سمعهم محكمة أول درجة أن هذا المتهم لم يكن موجودا بمكان الحادث وأنه لم يكن هناك أى ضوء ينبه إلى الخطر الداهم المترتب على قدوم قاطرة السكة الحديد وبذلك يكون قد ثبت للمحكمة أن المتهم المذكور بالرغم من عدم وجوده فى مقر عمله فإنه لم يقيم بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكها وتمثل فى وضع مصباح أحمر التحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز المجاز وهو ما قصر الحارس عنه الأمر الذى يؤيد التهمتين قبله بما يستتبع مسئولية هيئة السكك الحديدية عما ينشأ عن ذلك من الضرر للدعين بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قديين واقعه الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية



للمرئيتين اللتين دان بهما المتهم الثاني وهو تابع الطاعنة وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات من أن هذا المتهم كان غائبا عن مقر عمله ولم يستعمل الإشارة الضوئية لتحذير السيارة من عبور المجاز عند قدوم القطار وأنه لم يحضر إلا بعد وقوع الحادث ، وكان ما انتهى إليه الحكم سائغا وصحيحا في القانون ويتضمن الرد على ما اثارته الطاعنة في خصوص نفي الخطأ عن تابعها وله أساس من الأوراق فقد أقر المتهم أمام محكمة ثاني درجة بأن واجباته تقضى عليه بأن يضع مصباحا أحمر للتحذير عند قدوم قطار السكة الحديد . وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها أن الخفير المعين من الطاعنة على المجاز قد أخطأ إذ لم يكن موجودا في مقر عمله ولم يقم بالواجبات المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل في وضع مصباح أحمر للتحذير كلما كان هناك خطر من اجتياز المجاز وقد ترتب على هذا الخطأ وقوع حادث لقطار الدلتا وهو من وسائل النقل العامة البرية وإصابة المجنى عليهم الأمر الذي يكون الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١٦٩ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس المذكور فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة هي المسئولة عن الحقوق المدنية وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فإن ما تثيره الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص القانون الذي عاقب المتهم بموجبه لا يكون مقبولا لتعلق ذلك بالدعوى الجنائية مما لا شأن للطاعنة به . هذا فضلا عن أن الحكم الابتدائي قد أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة المتهم طبقا لها وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وهو ما يكفي بيانا لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

## جاسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق اتاشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونور الدين عويس .

( ١٤٦ )

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ القضائية

وصف التهمة . محكمة استئنافية . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” .  
” الخطأ فى تطبيق القانون ” . استئناف .

المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ومراعات الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات ، وألا يترتب على ذلك أساءة بمركز المتهم — بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدائياً — إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك أساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن المطعون ضدهما حرستا الغير على ارتكاب الدعارة — وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديداً أشد ، أن تنبه المطعون ضدهما لهذا الوصف وتوقع عليها العقاب بشرط ألا يزيد فى مقداره عن العقوبة المقضى بها ابتدائياً ، أما وهى لم تفعل وبرأتها بقولة انها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ فى القانون مستوجباً نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما وأخرى بأنهن في يوم ١٣/٨/١٩٦١ بدائرة قسم الأربكية : اعتدن ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت عقابهن بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مع توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة الأربكية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٢/١/٣١ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمات الثلاثة ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبتعريم كل منهن ٢٥ ج وبوضعهن تحت مراقبة البوليس لمدة مماثلة لمدة العقوبة في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية عقب تنفيذ العقوبة عليهن بلا مصروفات جنائية . فعارضن في هذا الحكم وقضى في معارضتهن بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . استأنفت المتهمتان الثانية والثالثة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١/١٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمتين مما أسند إليهما وبلا مصاريف جنائية . فطعنَت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

وحيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ برأ المطعون ضدهما من جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المرفوعة بها الدعوى الجنائية عليهما ، قولا منه أنه وقد بان للمحكمة أن الوصف الصحيح للواقعة هو أن المطعون ضدهما حرستا الغير على ارتكاب الدعارة ، وهى جريمة يزيد الحد الأدنى للعقوبة المقررة لها عن العقوبة المقررة بها ابتدائيا مما لا تستطيع معه المحكمة توقيع العقوبة عن الجريمة بوصفها الجديدا لأن في ذلك إساءة لمركز المطعون ضدهما المستأنفتين وحدهما دون النيابة — قد أخطأ في القانون ، ذلك بأنه ليس من مقتضى قاعدة أن المستأنف لا يضار باستئنافه أن يقضى الحكم بالبراءة بل كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعدل وصف التهمة على النحو الذى ارتأته ثم تبقى على العقوبة الموقعة .



وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه إذ تناهى لمكتب آداب القاهرة أن بعض النسوة اتخذن من بيع المياه الغازية بجوار سور حديقة الأزبكية ستارا يحجب به عملهن الأصيل وهو تسهيل دعارة الغير — فقد قام واحد من ضباط المكتب بالمرور على المنطقة فتكشف له أن رجلا التقى بالمطعون ضدهما ، وبعد أن حادثهما بعض الوقت انتظر بالجانب الآخر من الطريق فترة حتى وافته بامرأة ثالثة ، وما كاد الرجل يناول واحدة من المطعون ضدهما شيئا وينصرف مع المرأة حتى قبض عليهم الضابط . وإذ سأل الرجل فقد أنهى إليه بما كان من أمر اتفاقه مع المطعون ضدهما على إحضار امرأة يرتكب معها الفحشاء لقاء أجر مقداره مائة قرش ، وأنه سبق أن تردد من قبل على المطعون ضدهما . وبعد أن عرض الحكم لدفاع المطعون ضدها الثانية ببطلان القبض ورفض هذا الدفع ، خلص إلى تبرئة المطعون ضدهما على سند من قوله : ” ومن حيث إنه بالنسبة لموضوع الاتهام فإن الثابت أن النيابة العامة وجهت إليهن تهمة الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة وطلبت عقابهن بالمادة ٩/ح و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ إلا أن الثابت من وقائع هذا الاتهام أن المتهمتين — المطعون ضدهما — لم تعتادا ممارسة الدعارة إذ لم يقيم في الأوراق أو أقوال الشاهد أحمد جاد بشير أنه اتفق معهما على ارتكاب الفحشاء معهما بل كان الاتفاق على أن يرتكب الفحشاء مع المتهمثة الثالثة وكان فعل المتهمتان أنهما عرضتا المتهمثة الثالثة ” غير مستأنفة“ على ارتكاب الدعارة وساعدتاها على ذلك فتكون المادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ هي الواجبة التطبيق وليست المادة التاسعة وتكون التهمة المسندة إليهما لم يقيم عليها أى دليل في الأوراق ولا محل لمحاسبتهم على ما ظهر من صحيفة الحالة الجنائية إذ أنهما عوقبتا بشأن ما ارتكبتاه في ذلك الحين . ومن حيث إن المحكمة أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع ما دامت الوقائع المادية التي اتخذتها أساسا للوصف الجديده نفس الأفعال المبينة بالتحقيقات إلا أن العقوبة المقررة به من المتهمتين — دون الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من ذلك القانون . ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف على غير أساس متعينا لإلغاء والقضاء ببراءة المتهمتين عملا بالمادة ١/٣٠٤ ح .“

وهذا الذى ذهب إليه الحكم غير سديد ، ذلك بأنه لما كان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده فإنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو أن المطعون ضدهما حرضتا الغير على ارتكاب الدعارة — وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديداً أشد ، أن تنبه المطعون ضدهما لهذا الوصف وتوقع عليهما العقاب بشرط ألا يزيد فى مقداره عن العقوبة المقضى بها ابتدائياً ، أما وهى لم تفعل وبرأتها بقوله إنها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ فى القانون مستوجباً نقضه .

وحيث إنه لما كان يجب — عند تغيير الوصف على النحو السالف إرادته أن تنبه المحكمة المطعون ضدهما إلى هذا الوصف فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٧ )

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ القضائية

(١) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ” . ” ما يوفره ” . حكم ” تسببيه .  
تسبيب معيب ” .

طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه ضم جناية تثبت  
في قوله اتهام آخرين غيره في قتل المجنى عليه . هو طلب جوهرى . على المحكمة  
اجابته أو الرد عليه ردا سائغا .

ثبوت أن تحقيقات الجناية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن  
تحت نظرها . اطراحها طلب الدفاع وردها عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت في  
أوراق الدعوى . صدور حكمها معيبا .

(ب) حكم . ” تسببيه . تسبيب معيب ” . دعوى مدنية . مسئولية  
مدنية .

بيان علاقة المدعى المدنى بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية واستظهار أساس  
المسئولية المدنية من الأمور الجوهرية التى يتعين على المحكمة ذكرها فى الحكم وإلا  
كان معيبا بالقصور .

١ — إن طلب الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه —  
ضم جناية تثبت في قوله اتهام آخرين غيره في قتل المجنى عليه — هو طلب جوهرى  
يتعين على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه ردا سائغا فاذا كانت تحقيقات الجناية  
المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها ، وكانت قد أطرحت .



طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت في أوراق الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تتمحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو أنها اطلعت عليها .

٢ - إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنياً - بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١/٦/١٩٦٢ بناحية كفر بنى غريان مركز قويسنا محافظة المنوفية : قتلا عبد المقصود عبد العال شرود عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن طعنه المتهم الأول في جنبه الايسر وضربه المتهم الثاني بفأس على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وكان الفعل الذي قارفه كل منهما على انفراد من شأنه أن يحدث الموت . وطلبت من السيد مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقدادعى عبد العال عبد المقصود شرود بحق مدنى قدره ١٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامين . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٤ عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول وبالمادة ١/٢٤٢ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الثانى : أولاً - بمعاقة الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . ثانياً - بمعاقة الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . ثالثاً - إلزام المتهمين المذكورين بأن يدفعوا متضامين للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن الأول — نفيا للاتهام الموجه اليه — طلب ضم الجناية رقم ١٤٠٥ سنة ١٩٦٢ قويسنا التي وقعت بعد الدعوى الحالية بشهرين وقتل فيها المدعو لطفى جمعه إذ ورد في تحقيقاتها أن سبب قتله هو أنه القاتل للمجنى عليه في الدعوى المطروحة ، غير أن المحكمة رفضت هذا الطلب وكونت عقيدتها بعدم صحة هذا الدفاع من جانب الطاعنين أخذا بأوجه الاستدلال التي استمدتها من ذات الدعوى المطلوب ضمها دون أن تطلع عليها أو أن تكون مطروحة على بساط البحث — هذا الى قصور الحكم لخلوه من بيان صفة المدعى المدني وصلته بالمجنى عليه ومدى الأضرار التي لحقت به .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بأنهما قتلا عبد المقصود عبد العال شرود عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد بأن طعنه المتهم الأول في جنبه الأيسر وضربه المتهم الثاني بفأس على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان الفعل الذي قارفه كل منهما على انفراد من شأنه أن يحدث الموت ، وادعى عبد المقصود عبد العال شرود مدنيا بمبلغ ١٠٠ ج تعويضا مؤقتا قبل المتهمين متضامين — ومحكمة الجنايات دانت الطاعن الأول بجريمة القتل ودانت الطاعن الثاني بجريمة الضرب الذي أحدث اصابات تحتاج الى علاج مدة لا تزيد على عشرين يوما وألزمت الطاعنين بأن يدفعوا الى المدعى المدني مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الأول طلب ”ضم الجناية المقال عنها بصحيفة ٨٥ من التحقيقات وهي الجناية ١٤٠٥ التي قتل فيها لطفى جمعه وأن آل شرود هم الذين اتهموا فيها“ — كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الطلب ورد عليه في قوله : ”وبما أن المحكمة

لا تعول على ما حاول الدفاع في الجلسة من نسبة قتل القتيل الحالى إلى لطفى شاكر جمعة ابن عم المتهم عبد الفتاح عبد الرحمن جمعه إذ كل ما استدل به الدفاع على مذهبه هذا هو طلب ضم القضية ٤٠٥ سنة ١٩٦٢ جنایات قویسنا الخاصة بمقتل لطفى شاكر بعد الحادث الحالى ولما استوضحت المحكمة الدفاع عن وجه استدلاله بهذه القضية وذلك لتعرف المحكمة توافر شرائط اجابة الطلب من عدمه تبين لها من شرح الدفاع أن القضية المذكورة انتهت بالحفظ وأن أحدا من الشهود لم يشهد فيها بأن مقتل لطفى شاكر كان سببه هو أنه القاتل الحقيقى لقتيل القضية الحالية، كما تبين من المناقشة أن كل ما فى الأمر أن ضابط المباحث أشار فى محضر تحقيقاته المرفق بتلك القضية بأن لطفى شاكر قتل بسبب كونه قاتل القتيل فى القضية الحالية فاذا كان ذلك، وكان الدفاع مسلما من وجهة نظره بأن أحدا لم يشهد بذلك وأن الأمر لا يعدو عبارة وردت فى ثنايا محضر تحقيقات وأن النيابة لم تلق بالآلهة العبارة لعدم اسنادها إلى دليل يظاهرها وانتهت إلى حفظ القضية، إذا كان ذلك كله، وكان القانون يشترط لتحقيق الطلب أن ينتهى إلى حسم فى عقيدة المحكمة فان الطلب بصورته المتقدمة غير مستوفى شروط اجابته وترى المحكمة أن المقصود به تعويق الفصل فى القضية مما يوجب اطراحه وعدم اجابته لانعدام جدواه" — لما كان ذلك، وكان ما طلبه الدفاع عن الطاعن الأول تأييدا لوجهة نظره فى نفى الاتهام عنه — من ضم جنایة تثبت فى قوله اتهام آخرين غيره فى قتل المجنى عليه — هو طلب جوهرى يتعين على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه ردا سائغا، ولما كانت تحقيقات الحناية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها، وكانت قد أطرحت طلب الدفاع وردت عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت فى أوراق الدعوى. فإنها بذلك تكون قد سبقت إلى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تحصرها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو أنها اطلعت عليها — لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض



المؤقت دون أن يبين علاقة المدعى المذكور مدنيا بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية كما خلا من استظهار أساس المسؤولية المدنية وهي من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم — أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم ودون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٤٨ )

### الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) محكمة الجنايات . "تشكيلها . اختصاصها" . مستشار فرد .  
دفع . سلاح . ارتباط . اختصاص .

محكمة الجنايات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار  
فرد لنظر أى جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٣٤ عقوبات  
وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجناية  
مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات  
المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجناية بجنة .  
انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال .

(ب) مستشار الإحالة . أمر الإحالة . تحقيق . إجراءات المحاكمة .

الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا  
الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداه أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من  
اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد  
إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم  
من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .

(ج) جريمة . "أركانها" . سلاح .

جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة العرضية  
طالت أو قصرت . وأيا كان الباعث عليها . ولو كانت لأمر عارض أو طارئ .  
علة ذلك : قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي  
يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراك . مثال .

١ — استحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيماً خاصاً بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور انعقادها الجاري وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل في ذات الدور . فإذا كانت جناية إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وإحراز الذخائر المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦ سألقة البيان بل أنها أحيلت إلى المستشار الفرد بأمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة بها ، فإن الاختصاص ينعقد للمستشار الفرد لإقتصاص الإرتباط على جنحة ويتعين عليه تبعا لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط .

٢ — الأصل هو تخصص أمر الإحالة بكل جريمة على حده إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور — تنص على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعا بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . ومتى كانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانوناً بنظر جناية إحراز السلاح والذخيرة التي أسندت إلى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة إلى جنحة القتل الخطأ التي أحيلت إليه بوصف أنها مرتبطة بالجناية المذكورة ،



فان الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى لا يكون له محل .

٣ — يكفي لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة العرضية طالت أو قصرت وأيا ما كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص عن علم وإدراك . وإذا ما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على البندقية موضوع التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عيارا فى حفل العرس دون أن يكون مرخصا له بحيازتها فإن جريمة إحراز هذا السلاح النارى بغير ترخيص تكون قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحا فى القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ١٥/١١/١٩٥٩ بدائرة مركز إمبابه محافظة البحيرة : المتهم الاول " الطاعن " ( ١ ) أحرز سلاحا ناريا غير مششخن " بندقية " من غير ترخيص ( ٢ ) أحرز ذخائر ( طلقات ) مما تستعمل فى سلاح نارى غير مصرح له بإحرازه ( ٣ ) تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل حسين عبد الفتاح مجذو كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق عيارا ناريا فى حفل عرس دون أن يتخذ الحيطة الكافية لعدم إصابة أحد فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . المتهم الثانى ( ١ ) أحرز السلاح النارى سالف الذكر بغير ترخيص ( ٢ ) أحرز الطلقات سالفه الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمل السلاح . وطلبت حالتها الى محكمة جنايات البحيرة لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٢٦/١-٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات البحيرة دفع الحاضر مع المتهم الاول بسقوط دعوى اللجنة بالتقادم عملا بالمادة ١٦ من

قانون الإجراءات الجنائية . كما توفي المتهم الثانى . ومحكمة جنائيات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثالثة للمتهم الأول والمادة ١٤ بالنسبة للمتهم الثانى و٣٢ و١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الأول (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة جنيا عن التهمتين الأولى والثانية وبإتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة بالنسبة للتهمة الثالثة وبمصادرة السلاح المضبوط — ثانيا — بإتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثانى لوفاته . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور فى التسييب . ذلك بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على الدفع المقدم من الطاعن بعدم اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى إعمالا لنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ أن النيابة العامة أسندت إليه ارتكاب جناية من الجنائيات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والذخائر وجنحة قتل خطأ مما يخرج عن ولاية المستشار الفرد ويدخل فى اختصاص محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة من المستشارين .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن فى ٢ من يناير سنة ١٩٦٠ بطريق التكليف بالحضور مباشرة أمام محكمة الجنائيات لأنه فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز امبابه محافظة الجيزة ( ١ ) أحرز سلاحا ناريا غير مششخن ( بندقية ) بغير ترخيص ( ٢ ) أحرز ذخائر ( طلقات ) مما تستعمل فى سلاح نارى غير مصرح له بإحرازه ( ٣ ) تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل حسين عبد الفتاح محمد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أطلق عيارا ناريا فى حفل عرس دون أن يتخذ الحيطة الكافية لعدم إصابة أحد فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد عرضت هذه الدعوى على محكمة جنائيات الجيزة المشكلة من

مستشار فرد في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤ فأصدرت حكما المطعون فيه بمعاقة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية وبإتضاء الدعوى العمومية بمضى المدة بالنسبة إلى التهمة الثالثة وبمصادرة السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى مما لا محل معه للنعي على الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع ، ومع ذلك فانه وإن كان من الدفوع التي يصح إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي هي من النظام العام ، إلا أنه مردود بأن النيابة العامة قد رفعت الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنايات في حدود حقها المخول لها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ والتي كانت تنص في فقرتها الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه ”إذا كانت الجناية من الجنايات المنصوص عليها في . . . . والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٤٥ رفعت النيابة العامة الدعوى عنها وعمما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . . . “ ثم صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي استحدث في المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيما خاصا بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن ”تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر في جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها “ ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن ”تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور انعقادها الجاري وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل في ذات الدور “ . لما كان ذلك ، وكانت جناية إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وإحراز الذخائر المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٣٦٦



سألقة البيان بل انها أحييت إلى المستشار الفرد بأمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على اعتبار أنها مرتبطة بها ، ومن ثم ينعتد الاختصاص للمستشار الفرد لاقتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه تبعاً لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط اذ الأصل هو تخصص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة الا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل مراعاة لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة تضمنتها المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي وردت في الفصل الثالث عشر من الباب الثالث من الكتاب الأول من القانون المذكور — تنص على أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ، تحال جميعها بأمر إحالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة ، تحال الى المحكمة الأعلى درجة . لما كان ذلك ، وكانت دائرة المستشار الفرد المختصة قانونا بنظر جنائية احرار السلاح والذخيرة التي أسندت الى الطاعن هي المحكمة الأعلى درجة بالنسبة الى جنحة القتل الخطأ التي أحيات اليه بوصف أنها مرتبطة — بالجنائية المذكورة ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة احرار السلاح الناري بغير ترخيص على الرغم من انعدام ركن الإحراز في حقه إذ أنه أخذ البندقية من آخر عندما تعذر عليه استعمالها ليفحصها ولم يمسك بها إلا لحظة وجيزة وهو مالا يتوافر به ركن الإحراز الذى يتطلب نوعاً من السيطرة على السلاح .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله انها ”تتحصل في أنه أثناء قيام حفل عرس حصل محمد عبد السلام الحمري ( الطاعن ) على بندقية غير مششخنة من ابراهيم شعيب الحمري وأطلق منها عياراً للتفريخ دون احتياط فأصاب حسين عبد الفتاح محمود بالإصابة الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته على الأثر“ . وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال المجنى عليه في التحقيقات قبل وفاته ومن اعتراف المتهم الثانى في الدعوى ومن التقرير الطبي . لما كان

ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة مستقرا على أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح نارى بغير ترخيص بمجرد الحيازة العرضية طالت أو قصرت وأيا ما كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ — لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص عن علم وادراك . وإذا ما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على البندقية موضوع التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عيارا فى حفل العرس دون أن يكون مرخصا له بحيازتها ، فإن جريمة احراز هذا السلاح النارى بغير ترخيص تكون قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ما قضى بإدانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحا فى القانون ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه بدوره غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: أديب نصر، ومختار رضوان، ومحمد عبد الوهاب خليل، ومحمود عزيز الدين سالم.

( ١٤٩ )

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١) سرقة . "أركانها" .

المنقول في جريمة السرقة . ماهيته : هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله .  
بصرف النظر عن ضالة قيمته . مادام ليس مجردا من كل قيمة . فتأهله الشيء المسروق لا تأثير لها .  
مادام هو في نظر القانون مال . طوابع الدمغة المستعملة . جواز أن تكون محلا للسرقة .

(ب) دعوى جنائية . "تحريكها" .

تهمة بيع طوابع الدمغة المستعملة ، عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بشأنها إلا بناء على طلب مصلحة الضرائب وإلا كانت الدعوى غير مقبولة ،

(ج) دعوى جنائية . "تحريكها" . نيابة عامة . إرتباط . نقض "المصلحة في الطعن" . اختلاس . دمغة .

قد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره .  
وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم — دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . مثال .

١ — نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق . والمنقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته مادام ليس مجردا



من كل قيمة لأن تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون مالا . ومن ثم فإن طوابع الدمغة المستعملة يصبح أن تكون محلا للسرقة ، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد إزالة ما عليها من آثار . وقد اعتبرها المشرع أوراقا جدية وأثم العبث بحرماتها فنص في المادة ٣٧/٣ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم للدمغة على عقاب " كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك " كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه " لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه " . وذلك تقديرا بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في استعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام مما لا ينبغي معه لمصلحة الضرائب التغاضي عنه أو التصالح بشأنه .

٢ — من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانونا لإمكان رفع الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدمغة المستعملة وإلا كانت غير مقبولة .

٣ — الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم — دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذي يستلزمه القانون بالنسبة إلى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالا متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانوني مستقل ، وإذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة إلى أحد هذه الأفعال وهي جريمة بيع الطوابع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة إلى جريمة الاختلاس التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحا . كما أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم

قبول الدعوى بالنسبة إلى التهمة الثانية ما دامت المحكمة قد دانت به بجرمة الاختلاس وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٢/١/٦ بدائرة قسمى الأزبكية والجيزة : المتهم الأول : ( الطاعن الأول ) - ١ - اختلس أوراق التمغة الميينة بالمحضر حالة كونه الحافظ لها . ٢ - باع طوابع تمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك - المتهمان الثانى ( الطاعن الثانى ) والثالث : ١ - إشتراكا مع المتهم الأول فى ارتكاب الاختلاس سالف الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة مع علمهما بصفته ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ٢ - باعا طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمهما بذلك . المتهمون من الرابع إلى العاشر أخفوا طوابع الدمغة سألقة الذكر والمتحصلة من جنائية مع علمهم بذلك - المتهم الحادى عشر - باع طوابع دمغة سبق إستعمالها مع علمه بذلك . وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١٥١ و ٢/١٥٢ عقوبات و ١/٢٧ - ٢ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة بالنسبة للمتهم الأول و ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١٥١ و ٢/٢٥٢ عقوبات و ١/٢٧ - ٢ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث والمواد ١/٤٤ مكرر عقوبات و ١/٢٧ - ٢ من القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ بالنسبة للمتهمين من الرابع إلى العاشر . وبجلسة ١٩٦٢/١٢/١٣ أمر السيد مستشار الإحالة بتعديل وصف التهمة بالنسبة للمتهم الأول على الوجه الآتى :- تقييد الواقعة جنائية بالمادتين ١٥١ و ٢/١٥٢ عقوبات وجنحة بالمادة ١/٢٧ - ٢ من القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ لأنه فى يوم ١٩٦٢/١/٦ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : ١ - اختلس أوراق التمغة الميينة بالمحضر حالة كونه الحافظ لها - ٢ - باع طوابع تمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك . وبالنسبة للمتهم الثانى - تقييد الواقعة جنائية بالمادتين ١٥١ و ١/١٥٢ عقوبات وجنحة بالمادة ١/٢٧ - ٢ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لأنه فى الزمان

والمكان سالفى الذكر - ١ - اختلاس أوراق التمغة المبينة بالمحضر - ٢ - باع طوابع تمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك . وبالنسبة للمتهمين من الثالث إلى العاشر تقيد الواقعة جنة بالمواد ١٥١ و ١/١٥٢ و ٤٤ مكرر عقوبات والمواد ٢٧/١ - ٢ من القانون ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ لأنهم فى يوم ١٩٦٢/١/٦ بدائرة قسمى الأزبكية والجزيرة : أخفوا طوابع الدمغة سالفة الذكر المتحصلة من جنة مع علمهم بذلك . وبالنسبة للحادى عشر بالقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . وأمر بأحالة الدعوى إلى محكمة جنايات القاهرة لمحكمة المتهمين بالقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٦٤ عملا بالمادتين ١٥١ و ٢/١٥٢ من قانون العقوبات للأول والثانى والمادة ٤٤ مكرر من القانون المذكور للمتهم الخامس مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول والخامس والمادة ٣٠ من القانون نفسه بالنسبة لمصادرة المضبوطات : أولا - بمعاينة كل من المتهمين الأول والثانى والخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة - ثانيا - ببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم ، ثالثا - بمصادرة طوابع الدمغة المستعملة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن المتهمين الأول والثانى والخامس فى الزمان والمكان سالفى الذكر : أولا - المتهم الأول اختلس طوابع التمغة التى كانت ملصقة على حوافظ تصدير البضائع الموجودة فى عهده وذلك باعتباره الحافظ لها . ثانيا - المتهم الثانى اختلس طوابع التمغة التى كانت ملصقة على حوافظ تصدير البضائع الموجودة فى عهده المتهم الأول . ثالثا - المتهم الخامس - أخفى هذه الطوابع مع علمه بأنها متحصلة من جريمة الاختلاس سالفة البيان . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى ( أحمد عبد العاطى مرسى ) قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .



وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بجرime اختلاس طوابع دمغة مستعملة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لعدم صدور إذن من مصلحة الضرائب بتحريرها وفقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة قولا بأن المتهم الرابع في الدعوى هو الذى أبدى هذا الدفع وأنه لا مصلحة للطاعن في التمسك به مع أن الثابت بحضور الجلسة أن هذا الدفع قد أثير ممن أبداه بصيغة الجمع على نحو يتصل بكل المتهمين ، هذا فضلا عن أنه دنع متعلق بالنظام العام يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . كما أخطأ الحكم حين قضى بادانته باختلاس تلك الطوابع على الرغم من أنه ليست لها أية قيمة مادية أو ذاتية مما يفقد تلك الجريمة أحد أركانها الجوهرية .

وحيث إن الدعوى الجنائية أحيلت إلى محكمة الموضوع ضد الطاعن وآخرين بوصف أنه — ١ — اختلس أوراق الدمغة المينة بالمحضر — ٢ — باع طوابع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك - بالتطبيق للمواد ١٥١ ، ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات و ٢٧ / ١ ، ٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . وقد حصل الحكم واقعة الدعوى فيما يتصل بالطاعن فيما يجمل بأنه نعى إلى — لم رئيس مباحث السكة الحديدية ورئيس قسم مباحث البريد أنه توجد عصابة تقوم بتزاع طوابع الدمغة المستعملة ومعالجتها بمواد كيمياوية لمحو ما عسى أن يكون عليها من آثار تفيد سبق استعمالها ثم تعيد بيعها للجمهور فكلفا ضابط مباحث هيئة البريد بتحري هذا الأمر فتكرر في زى كاتب عمومي واتصل بالطاعن وهو موظف بهيئة السكة الحديدية فباعه أوراق دمغة من فئات مختلفة وقبض ثمنها منه ثم اتفق الضابط معه على مقابله مرة أخرى ، وفي الموعد المحدد لتلك المقابلة اتصل الضابط تليفونيا بالطاعن الذى أفهمه أنه أعد له كمية كبيرة من هذه الطوابع . فخرر الضابط محضرا بذلك واستأذن النيابة في ضبط وتفتيش الطاعن وباقي الأشخاص الذين أثبت أسماءهم في محضره وتفتيش مكاتبهم ومساكنهم وذهب ضابط المباحث وزميلان له إلى حيث تقابلوا مع الطاعن وإذا توجه إلى مبنى خاص بالأوقاف ليحضر لهم الطوابع بعد أن قبض من ضابط

المباحث ثلاثة جنيهاً ثمناً لها قاموا بتعقبه حيث رأوه يدخل ذلك المبنى وفي حجرة صغيرة يشغلها المتهم الرابع وهو خفير الأوقاف قام الطاعن بتسليم الثلاثة جنيهاً للمتهم الثالث الذي أخرج من جيبه مظاروفاً تمكن رجال المباحث من ضبطه وكان يحتوي على عدد كبير من طوابع الدمغة المستعملة من فئة الخمسة قروش فواجه رجال القوة الطاعن بتحرياتهم وبما ضبط معه فاعترف لهم بأنه يحضر تلك الطوابع من المتهم الخامس الذي يقوم بمعالجتها بالمواد الكيماوية ثم غسلها وكما لإزالة ما عليها من آثار تدل على سابقة استعمالها وأن المتهم الأول وهو موظف في هيئة السكة الحديدية يورده تلك الطوابع المنزوعة من أوراق في عهده . وقد استدل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بأقوال رجال المباحث واعتراف الطاعن بالتحقيقات وبالتقرير الطبي الشرعي الخاص بفحص الطوابع المضبوطة ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة اختلاس طوابع الدمغة المستعملة التي دان الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن والمتهم الأول في الدعوى من أن هذه الطوابع أصبحت بعد لصقها على حوافظ تصدير البضائع المنزوعة منها لا قيمة لها لأن تلك الحوافظ وما عليها من طوابع دمغة مصيرها إلى الحرق مما يجعل تلك الطوابع عديمة القيمة ويكون اختلاسها على هذا النحو لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون . ورد عليه في قوله: "إن هذا الدفاع مردود بأن العبرة في هذا المجال ليست بالقيمة المادية لطابع الدمغة بل بالقيمة الذاتية له فإن هذا الطابع الذي هو عبارة عن ورقة صغيرة له قيمة ذاتية في حد نفسه تمثل في أنه وسيلة لتنفيذ قانون الدمغة ومن ثم فلا يجوز نزعها من هذه الورقة بعد لصقه عليها حتى ولو كانت هذه الورقة مصيرها الإعدام بدليل أن القانون حرم إعادة استعمال هذا الطابع بعد ذلك وجعل هذا الفعل جريمة يعاقب عليها". وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ذلك بأن المادة ٣١١ من قانون العقوبات قد نصت على أن كل من اختلس متقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق ، والمتقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته مادام ليس مجرداً من كل قيمة لأن تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون مالا ومن ثم فإن طوابع الدمغة المستعملة يصح أن تكون محلاً للسرقة ذلك لأن لها قيمة



ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد إزالة ما عليها من آثار كما هو الحال في الدعوى وقد اعتبرها المشرع أوراقا جدية وأثم العبث بحرماتها فنص في المادة ٣/٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة على عقاب "كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دفعة سبق استعمالها مع علمه بذلك" كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه "لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه". وذلك تقديرا بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في استعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام ما لا ينبغي معه لمصلحة الضرائب التغاضي عنه أو التصالح بشأنه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الدفاع عن الطاعن والمتهم الأول من عدم قبول الدعوى بالنسبة إلى التهمة الثانية التي أسندت إليهما وهي بيع طوابع دفعة سبق استعمالها مع علمهما بذلك استنادا إلى المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة التي نصت على أنه لا تقام الدعوى إلا بموافقة مصلحة الضرائب فرد على هذا الدفع بقوله: "أنه لا مصلحة للمتهمين في التمسك بمثل هذا الدفع لأن هذه التهمة الثانية مرتبطة بالتهمة الأولى ارتباطا لا يقبل التجزئة لوحدة الغرض الإجرامي لأن هذين المتهمين ما اختلسا طوابع الدفعة المستعملة إلا ليستفيدا من بيعها ومن ثم فإن المادة ٣٢ من قانون العقوبات تكون واجبة التطبيق ومن مقتضى ذلك وجوب توقيع عقوبة واحدة على هذين المتهمين هي عقوبة الجريمة الأشد التي تمثل في الجريمة موضوع التهمة الأولى" وخلص الحكم إلى مساءلة الطاعن عن تهمة اختلاس الطوابع التي كانت ملصقة على حواظ تصدير البضائع الموجودة في عهدة المتهم الأول وأوقع عليه عقوبتها طبقا للمادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات. وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم يستقيم به الرد على ذلك الدفع إذ أنه وإن كان من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لا زم قانونا لإمكان رفع الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدفعة المستعملة وهو ما خلت منه إجراءات الدعوى—مما كان يستتبع ابتداء عدم قبولها، إلا أنه لا جدوى للطاعن من إثارة هذا الدفع في خصوص الدعوى المطروحة. ذلك لأن الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى



الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المأدى عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلاضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها دون بحث الطلب الذي يستلزمه القانون بالنسبة إلى التهمة الثانية ذلك لأن واقعة الدعوى تتضمن أفعالا متعددة يندرج كل منها تحت وصف قانوني مستقل ، وإذا كان القانون يقيد حرية النيابة بالنسبة إلى أحد هذه الأفعال وهي جريمة بيع الطوابع المستعملة فإنه لا يسلبها حقها بالنسبة إلى جريمة الاختلاس التي تم تحريك الدعوى الجنائية فيها صحيحا . كما أنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى التهمة الثانية ما دامت المحكمة قد دانتته بجريمة الاختلاس وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس منعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، وفختر رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح .

( ١٥٠ )

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٤ القضائية

إجراءات المحاكمة . حكم . بطلان .

المحاكمة : الأصل فيها أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت إجراءات التحقيق قبله .  
هدم جواز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى وإلا بطلت إجراءات المحاكمة والحكم الذي  
بني عليها . المادة ٣٠٧ إجراءات .

الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الإجراءات  
قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقا لحكم المادة ٣٠٧  
من قانون الإجراءات الجنائية . فإذا كان المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت  
ضده إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فإن إجراءات المحاكمة  
التي تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذي بني عليها ، مما يتعين معه نقض  
الحكم المطعون فيه وإعادة المحاكمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٠/١/٤ بدائرة قسم الأربكية  
محافظة القاهرة : سرق مع آخر مبلغ خمسة جنيهات من رسلان محمد خليفة حالة  
كون الآخر يحمل مسدسا ، وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن ثنى المتهم  
يده عنوة معطلا بذلك مقاومته وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من السرقة .

وطلبت إحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته بالمادتين ١/٣١٤ و ٣١٦ من قانون العقوبات . و محكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة سنوات . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده قد انطوى على بطلان في الإجراءات ذلك بأن المتهم الذى حضر جلسة المحاكمة وصدر عليه الحكم ليس هو المتهم الحقيقى الذى اتخذت ضده إجراءات التحقيق ورفعت عليه الدعوى الجنائية بل سعى له فقد ثبت من التحقيق الذى أجرته النيابة العامة بعد صدور الحكم أن المتهم الذى حوكم كان مقبوضا عليه على ذمة قضية أخرى وأن المتهم المقامة عليه الدعوى كان نزىل مستشفى السجن فى يوم المحاكمة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت " محمد حسن محمد " بأنه سرق مع آخر مبلغ خمسة جنيهات من رسلان محمد خليفه بطريق الاكراه الواقع عليه حالة كون المتهم الآخر يحمل سلاحا . وبجلسة ٣ مارس سنة ١٩٦٣ تخلف المتهم عن الحضور وقالت النيابة العامة أنه بسجن الاسكندرية وطلبت التأجيل لاعلانه واحضاره من السجن واعلان الشهود ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٣ مارس سنة ١٩٦٣ لإعلان المتهم واحضاره من السجن ، وفى هذه الجلسة أثبت أن المتهم حضر وسئل عن اسمه فأجاب كالوارد بصدر المحضر وسئل عن التهمة فقال " هية فين الطبنجة وأنا قاعد جم اثنين مخبرين خدونى من القهوة فى رمضان ورمضان حافظ كان يفرق نجمه " . وبعد أن سمعت المحكمة شهادة ضابط المباحث الذى سئل عما اذا كان المتهم المائل بالجلسة هو الذى قبض عليه فى القضية أجاب بأنه يعتقد بأنه هو ، أمرت بتلاوة أقوال الشهود الغائبين فتليت بموافقة النيابة والدفاع ثم سمعت المرافعة وأصدرت حكما المطعون فيه . ولما كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه اتضح للنياية



العامة في أثناء اجراءات التنفيذ أن المتهم الذي حضر جلسة المحاكمة وصدر عليه الحكم ليس هو المتهم الحقيقي في الدعوى بل هو سمى له منهم في قضية أخرى وأن المتهم الحقيقي كان موجودا بمستشفى سجن القاهرة في يوم صدور الحكم لاصابته في ساقه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سهت عن التثبت من اسم المتهم وسائر البيانات التي تعين شخصيته وذلك في جلسة المحاكمة . وكان الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامه عليه الدعوى طبقا لحكم المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية . وكان المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت ضده اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه مما يبطل اجراءات المحاكمة التي تمت وبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه واعادة المحاكمة .

## جاسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ” . ” ما يوفره ” . حكم . ” تسببه ”  
” تسبب معيب ” .

الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها تتمتع للدفاع الشفوي المبدي بجلسة  
المرافعة . اللهم أن يضمن هذه المذكرة ما يشاء من أوجه الدفاع . له اذا لم  
يسبقها استيفاء دفاعه الشفهي اثاره ما يعن له من طلبات التحقيق المتبعة في الدعوى  
والمتعلقة بها . مثال .

(ب) محكمة استئنافية . اجراءات المحاكمة . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع ”  
” ما يوفره ” .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا  
النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود  
الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستيفاء كل نقص آخر في  
اجراءات التحقيق . المادة ١٣٤/١ اجراءات .

١ — من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتمتع للدفاع  
الشفوي المبدي بجلسة المرافعة ومن ثم يكون للتمهم أن يضمها ما شاء من أوجه  
الدفاع بل إن له — اذا لم يسبقها استيفاء دفاعه الشفهي — أن يثير ما يعن له

من طلبات التحقيق المتتجه في الدعوى والمتعلقة بها ولا يعترض عليه عندئذ بأن المحكمة متى حجزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة بإعادتها للرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفها . واذ كانت منازعة الطاعن في صحة التوقيع المسند إليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه — محل جريمة خيانة الأمانة — الذي اتخذ منه الحكم ركازا للقضاء بإدانتة ، واصراره على انقطاع صلته به يعد دفاعا جوهريا لمسأسته بالمسؤولية الجنائية ، مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع أن تحصى عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت الالتفات عنه . أما لو قد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم .

١ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/٣/٢١ بدائرة قسم المنتزه: بدد عداد المياه المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لشركة المياه وكان قد سلم إليه على سبيل عارية الاستعمال فاختمه لنفسه إضرارا بالشركة المجنى عليها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة المنتزه الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا فعارض



المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فأستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريق . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضي بادانته في جريمة تبديد عداد مياه قد انطوى على قصور في التسيب واختلال بحق الدفاع ذلك بأنه اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي دون أن يرد على ما تمسك به الطاعن في مذكرة دفاعه المقدمة بمحكمة الدرجة الثانية من انكاره - التوقيع المنسوب إليه في عقد الاشتراك الذي قدمته شركة مياه الاسكندرية بمحكمة الدرجة الأولى واستوى على أساسه قضاءها بادانته مؤيدا دفاعه بما تضمنته بطاقته العائلية من توقيع صحيح له يغير التوقيع المطعون عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أنها تجل فيما أبلغ به وقرره عمر داود طه كردى رئيس قسم الهندسة بشركة مياه الاسكندرية من أن المتهم " الطاعن " قد قام بتبديد عداد المياه المملوك للشركة والذي كان قد سلم إليه على سبيل عارية الاستعمال فاختلفه لنفسه اضراهاها وقدم بالجلسة عقد اشتراك بعداد موقعا عليه من المتهم يفيد تسليمه عدادا من عدادات الشركة واتهمه بالتبديد وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال الشاهد المبلغ ومن الاطلاع على عقد الاشتراك . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن .

أن الطاعن مثل بجلسة ٨ أبريل سنة ١٩٦٣ وهى أولى جلسات المحاكمة وأعلن أن صحة اسمه " محمد رشاد سلام " وطلب المدافع عنه التأجيل للاطلاع فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم أسبوعين دون أن يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع الطاعن شفها وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه فى الأسبوع الأول وفى الأجل المحدد قدم المدافع عن الطاعن مذكرة بدفاعه ضمنها انكار الطاعن التوقيع المنسوب إليه فى عقد الاشتراك السوارى باسم " محمد راشد سلام " وتمسك بأنه مزور عليه تزويرا يكفى لإكتشافه مجرد مقارنته بامضائه الصحيح الممهور به بطاقته العائلية التى حوتها حافظة مستنداته المرفقة بتلك المذكرة . ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعن من أوجه الدفاع التى فصلتها مذكرته سالفه الذكر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرته مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة ومن ثم يكون لاتهم أن يضمها ما شاء من أوجه الدفاع بل ان له — إذا لم يسبقها — استيفاء دفاعه الشفهى أن يثير ما يعن له من طلبات التحقيق المنجبة فى الدعوى والمتعلقة بها ولا يعترض عليه عندئذ بأن المحكمة متى حجزت الدعوى للحكم لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة إذ محل هذا أن يكون المتهم قد سبق له أن أبدى دفاعه شفها . وإذا ما كانت منازعة الطاعن فى صحة التوقيع المسند إليه بعقد الاشتراك الخاص بتركيب عداد المياه — محل جريمة خيانة الأمانة — الذى اتخذ منه الحكم ركازا للقضاء بادانته واصراره على انقطاع صلته به يعد فى خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لمسأسه بالمسئولية الجنائية مما كان من المتعين معه على محكمة الموضوع أن تمحص عناصر ذلك الدفاع وأن تستظهر مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت الالتفات عنه . أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم ولا يعترض على هذا بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم

وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ذلك بأن حقها في هذا النطاق مقيد  
بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص  
المادة ١٣٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد  
القضاة تنديبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة  
وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى  
بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .



## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(١٥٢)

### الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٤ التقضائية

بناء . تقسيم . تقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقاً للأدتين ٢/١٠ و ٢٠٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش . مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملاً بالمادة ٢/٢٠ من ذات القانون .

القضاء ببراءة المتهم من تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم استناداً إلى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقوم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . خطأ في تطبيق القانون . إنشاء التقسيم أو عدم القيام بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالإزالة في تلك التهمة .

نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المشار إليه في الفقرة الأولى . ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ، وأوجبت في فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة

بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام هذا القانون أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول — أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون. و ( الثاني ) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت إقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وتأيد الحكم الاستثنائي المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة وإلغاؤه بالنسبة إلى الإزالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٦١/٧/١ بدائرة مركز طنطا : الأول — ( ١ ) أنشأ تقسيميا دون أن يكون حاصلا على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . ( ٢ ) أنشأ تقسيميا معدا لإقامة بناء للسكنى دون أن يحدد كل مقطع فيه طريق بدون جانب واحد . الثانية — أقامت بناء على أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على تقسيمه . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ١٠٠ قرش والإزالة على نفقتهما بلامصاريف جنائية . فعارض المتهمان في هذا الحكم وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٥ باعتبارها كأن لم تكن بلامصاريف جنائية . استأنفت المتهمتان الثانية هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فعارضت المتهمتان في هذا الحكم وقضى ( ٢ - ٨ - ج )

في معارضتهما بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ بقبولها شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهمه مما نسب إليها بلا مصاريف جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ استنادا الى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في القانون، ذلك بأن ما وقع من المطعون ضدها ينطوي على مخالفة حكم المادة العاشرة فقرة ثانية من ذلك القانون ويعاقب عليه وفقا للفقرة الثانية من المادة عشرين . أما توافر أحد الأمرين اللذين أشار إليهما الحكم فهو شرط لصحة القضاء بالإزالة طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مهندس التنظيم أثبت في محضره أن المتهمه "المطعون ضدها" أقامت مبان على أرض لم يصدر بتقسيمها قرار وزاري ولا تطل على طريق قائم انتهى الى القضاء ببراءتها تأسيسا على أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في القانون . وما انتهى اليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ذلك بأن الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء قد نصت على أنه يحظر اقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور "المرسوم" المشار اليه في الفقرة الأولى . ونصت المادة عشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش ، وأوجبت في فقرتها الثانية الحكم باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٣ . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة اقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام هذا القانون



أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين: الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون. والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت اقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وتأيد الحكم الاستدنا في المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة والغاؤه بالنسبة الى الإزالة .

---

## جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ،  
ومحمد عبدالوهاب خليل ، ومحمد عبد المنعم حزاوي ، ومحمود عزيز الدين سام .

( ١٥٣ )

### الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٣٤ القضائية

قانون . "سريانه من حيث الزمان" . "قانون أصلح" . طعن . استئناف .  
"ما يجوز استئنافه من الأحكام" . حكم .

قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية . وجوب الرجوع إليه  
لعدم ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . خلو  
قانون الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه .  
خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه وعده إلى القانون الساري وقت صدوره فيما عدا  
الاستثناءات التي يبتها المادة الأولى من قانون المرافعات .

طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تفيد حق الاستئناف  
بقيود أوردتها . صدور الحكم المستأنف في ظلها . هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف  
في ذلك الحكم . التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) .  
لا محل له . علة ذلك : مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية . سريان  
القواعد الإجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم  
ينص القانون على خلاف ذلك .

إجازة المادة ٤٠٢ إجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف  
بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ الحالات الثلاث  
المنصوص عليها في المادة ٢٠ إجراءات ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) .

استيفاء الحكم اليبانات التي أوجبها المادة ٣١٠ إجراءات . لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد وغيرها مما يحل بضمائانات تسبب الأحكام .

من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية ويتعين الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون الساري وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصا على تقرير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ؛ ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك : ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق " . وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فإنها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصح ( أي القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الطاعن قد بني استئنافه على جميع الأوجه التي ضمنها



تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها مانعاه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ — وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف — تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن . في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن الى بعضها ، وهي بذاتها إن صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه . ولا يقدح في ذلك ما أشارت إليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن اشمال الحكم عليها على فرض صحته لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وغيرها مما يخل بضمانات تسييب الأحكام .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم مصر القديمة : امتنع عن أداء الأجر المستحق ليوסף حمدان ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٦٠ . وطلبت عقابه بالمادتين ٤٧ ( ١ ) و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر القديمة الجزئية ادعى المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى مدنيا الحاضر مع المتهم وطلب الحكم له قبل المجنى عليه بمبلغ واحد وخمسين جنيها لما أصاب المتهم من ضرر نتيجة اتهامه ، كما دفع بعدم قبول

الدعوى المدنية لأنها تعطل الفصل في الدعوى الجنائية و بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وطعنه في محضر جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ بالتزوير . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ١٤ يونيه سنة ١٩٦٢ عملا بمبادئ الاتهام سالفتي الذكر : أولا - بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمة المنسوبة إليه . وثانيا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لأنها تعطل الفصل في الدعوى العمومية . وثالثا - برفض طلب وقف الدعوى لحين الفصل في الطعن بالتزوير ورابعا - بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم وإلزامه بالمصروفات المدنية . وخامسا - بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه بالمصروفات المدنية وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة والنفاذ . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٦ مارس سنة ١٩٦٣ بعدم جواز الاستئناف وألزمت المستأنف بالمصروفات المدنية الاستئنافية ومائتي قرش أتعابا للمحاماة . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف وإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية الاستئنافية قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المستأنف قضى بتغريمه خمسة جنهيات وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض ، وقد بنت محكمة الاستئناف قضاءها بعدم جواز الاستئناف المرفوع منه عن هذا الحكم على أساس أن الغرامة المحكوم بها عليه لا تزيد على خمسة جنهيات وذلك عملا بحكم المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات . ولما كان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي صدر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد ١٣٦ في ١٧/٦/١٩٦٢ قد أطلق حق الاستئناف في الجنب تحقيقا للعدالة وكان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٢

وقرر الطاعن باستئنافه بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٠ أى بعد نشر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وقبل انقضاء ميعاد الاستئناف فقد كان يتعين على محكمة الموضوع إعمال النص المعدل وهو أصح للطاعن وذلك تطبيقاً للمادة ٥ من قانون العقوبات الذى يقرر قاعدة عامة يجب اتباعها كلما كان للتهم مصلحة فى تطبيقها حتى على التواعد الاجرائية وإن لم ينص على ذلك فى قانون الاجراءات الجنائية لما فيه من تحقيق للعدالة . كذلك فان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تفسير المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها ذلك أن الطاعن أسس استئنافه على ما يبين من المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف على الخطأ فى تطبيق القانون وقال إنه يشمل على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض كافة الحالات التى يجوز فيها الطعن بطريق النقض . وكان مما نعاه فيها على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع والقصور والتناقض فى التسيب وأرجع ذلك إلى أن الحكم المستأنف رفض طلب وقف الدعوى الجنائية لحين الفصل فى الطعن بالتزوير على محضر جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ قسولاً بأن العبارة الواردة فيه والمطعون عليها بالتزوير لا يترتب عليها الفصل فى الدعوى ولا أثر لها فى تكوين عقيدة المحكمة فى حين أن الطعن بالتزوير امتد إلى عدة مواضع من المحضر على ما يبين من تقرير الطعن بالتزوير وأنه على الرغم من هذا التسيب الذى يشوبه القصور فقد استند الحكم إلى هذا المحضر ذاته عندما قال إن الطاعن قدم مذكرة شرح فيها الدفع التى أبدأها بجلسته ١٩٦٢/٢/١٩ مع أن هذا المحضر لم يكن بين أوراق الدعوى حين اصدار الحكم فيها إذ كان محرراً للطعن عليه بالتزوير . كما قال إن الحكم المستأنف أغفل الرد على ما جاء بالمذكرة من أن حافظة مستنداته المقدمة بجلسته ٥ مارس سنة ١٩٦٢ غير مرفقة بملف الدعوى مع أنها تحتوى على مستندات رسمية وثابتة التاريخ تقطع ببراءته وأن هذا الحكم قد شابه القصور فى التسيب إذ استند فى إدانته إلى الدليل المستمد من محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مؤداه كما أخطأ إذ أسند إلى الطاعن أنه أصدر عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٤٣/١٠/١٦ المقدم من المجنى عليه والذى اعتمدت عليه المحكمة فى إدانته لأن واقع الحال أنه أنكر توقيع عليه أصلاً وقد قرر المجنى عليه أن هذا العقد موقع عليه من صالح عيد ممثل الشركة كما أن أسباب الحكم المستأنف لم تحط بالبيانات الجوهرية للدعوى المدنية وجاء الحكم باطلاً



إذ أدخلت عليه محكمة أول درجة تغييرا بعد النطق به بإضافة بعض العبارات التي لم تكن موجودة في صيغة المنطوق وأيد ذلك بأوراق رسمية أشار إليها في مذكرته . وقد دفع الطاعن في تلك المذكرة بعدم توافر أركان الجريمة وثبوت أن المطعون ضده أدبى للطاعن أو للشركة عملا في شهر فبراير سنة ١٩٦١ الذي يطالب بأجره عنه ولكن الحكم المطعون فيه عندما عرض لما أبداه الطاعن من أوجه الدفاع القانونية لم يتناول إلا وجهين فقط أحدهما خاص بعدم ذكر المواد التي طبقتها المحكمة والثاني بعدم انطباق التعديل الذي طرأ على المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات وقال في عبارة مجملة إنه لا أساس لما أثاره الطاعن عن اشتغال الحكم على خطأ وبطلان لأنه احتوى على البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في حين أن الطاعن لم يعترض على صياغة الحكم أو على البيانات التي تضمنها مما أوجبه تلك المادة ولأنه من الجائز مع اشتغال الحكم على تلك البيانات أن يكون مشوبا بالقصور أو بالخطأ في الإسناد أو الفساد في الاستدلال أو بالتخاذل أو ببطلان الإجراءات . والحكم المطعون فيه فضلا عن ذلك لم يتناول في عبارته الم جملة كل الأسباب التي بنى عليها الاستئناف ومن أهمها بطلان الحكم لحصول تغيير في منطوقه بعد إصداره مع أن هذا السبب وحده كان كافيا بذاته لجواز الاستئناف . وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف قد صدر في ١٤/٦/١٩٦٢ قبل تاريخ نشر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بالجريدة الرسمية في ١٧/٦/١٩٦٢ بتعديل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بما يطلق حق الاستئناف في الجرح . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية ويتعين الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه . وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون السارى وقت صدوره وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع

حريصا على تفسيره هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك (١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى . (٢) القوانين المعدلة للواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها . (٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق" . وقد جرى قضاء هذه المحكمة تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فإنها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة مريان القانون الأصح ( أي القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك كما هو بالنسبة إلى الاستثناء السابق الإشارة إليه من أن طرق الطعن في الأحكام ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن ومن مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسته ١٤/١١/١٩٦٢ أنه بنى استئنافه على جميع الأوجه التي ضمنها تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها ما نعه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . ولما كانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف تميز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها وكان هذا الخطأ على ما أولته هذه المحكمة يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ( لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تغير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي أشار في أسباب الطعن إلى بعضها . وهي بذاتها إن صحت تجعل استئناف المحكوم عليه جائزا ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه، ولا يقدح في ذلك ما أشارت إليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها على فرض صحته لا يعصمه مما قد يعيبه من قولة البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد وغيرها مما يخل بضمانات تسبب الأحكام . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق ما يشوبه من الخطأ في تفسير القانون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى .

( ١٥٤ )

### الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٣٤ القضائية

إثبات . " اثبات بوجه عام " . شهود .

تفيد القاضى الجنائى بقواعد الإثبات العامة كلما توقف قضاؤه فى الواقعة الجنائية على الفصل فى مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التى يفصل فيها .

إعتبار كل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات عملا تجاريا . المادة ٢ من قانون التجارة .  
عدم انضباط هذا الوصف ولا تحققه إلا فى شأن الصانع رب العمل وحده وعدم تعديه إلى غيره ممن يتعاملون معه . إعتبار هذا العمل تجاريا من جانب واحد وعدم جريان الوصف نفسه عليه بالنسبة إلى الجانب الآخر . اختلاف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر .  
كون العمل تجاريا بالنسبة إلى أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة إلى الطرف الآخر . اتباع وسائل الإثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة إليه .

إن المادة الثانية من قانون التجارة تعتبر كل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات عملا تجاريا ، وهذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا فى شأن الصانع رب العمل وحده ولا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه — ومن ثم فإن مثل هذا العمل يعتبر تجاريا من جانب واحد ولا يجرى عليه الوصف نفسه بالنسبة إلى الجانب الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر . ومن المقرر أن القاضى الجنائى مقيّد بقواعد الإثبات العامة كلما توقف قضاؤه فى الواقعة الجنائية على الفصل فى مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التى يفصل فيها . ومقتضى

هذه القواعد أنه متى كان العمل تجاريا بالنسبة إلى أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة إلى الطرف الآخر اتبعت في إثباته وسائل الإثبات التجارية — مع من كان العمل تجاريا بالنسبة إليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بما له من سلطة تقديرية اشتغال الطاعن بالتجارة لما يقوم به من أعمال من بينها إصلاح النجف وهو صاحب ( ورشة ) بها عدد من العمال يضارب على عملهم الأمر الذي يندرج تحت نص المادة الثانية من قانون التجارة . فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى جواز إثبات التعامل بالنسبة إلى الطاعن بشهادة الشهود لا يكون قد خالف القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥/٤/١٩٦١ بدائرة قسم اللبان : "بدد النجفة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لروحية حسين صالح" . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم وطلبت القضاء لها بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة اللبان الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحق المدني مصروفات دعواها . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل مع وقف التنفيذ وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحق المدني ثلاثين جنيا والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ودان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة استنادا إلى أقوال الشهود ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر واقعة استسلام الطاعن للنجفة — موضوع الجريمة لتنظيفها وطلائها من قيل الأعمال التجارية المختلطة وأجاز إثباتها بشهادة الشهود بالنسبة إليه بوصفه تاجرا في حين أن العبرة في قواعد الإثبات هي بالتكليف القانوني للواقعة في ذاتها بصرف النظر عن صفة الطرفين ، ما كان يتعين معه والتعامل مدني بطبيعة قبول دفع الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبيئة ما دامت قيمته تزيد على ألف قرش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وهو صاحب ورشة كبيرة لطلاء المعادن وأعمال الخراطة وصناعة النجف قد استلم من المطعون ضدها نجفة كريستال لإصلاحها وإعادة تلميعها إلا أنه اختلس ما بها من قطع كريستال نادرة ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه أدلة مستفادة من شهادة الشهود من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة خيانة الأمانة التي دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من عدم جواز إثبات التعامل بالبيئة في قوله "إن المادة ٤٠٠ من القانون المدني تستثنى المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنيهات ، والتصرف القانوني التجاري أيا كانت قيمته يجوز إثباته بالبيئة والقرائن ، والقانون التجاري هو الذي يبين متى يعتبر التصرف القانوني تجاريا وهو في ذلك ينظر إلى نوع التعامل وصفة الخصوم ، فالتصرف القانوني قد يقع بين شخصين ويعتبر بالنسبة لكل منهما



مدنيا فلا يجوز إثباته بالبيئة والقرائن إلا فيما لا يجاوز النصاب، وقد يقع التصرف بين شخصين يعتبر بالنسبة لكل منهما تجاريا فيجوز إثباته بالبيئة والقرائن أيا كانت قيمته، وقد يقع التصرف بين شخصين فيكون بالنسبة لأحدهما تصرفا مدنيا وبالنسبة للآخر تصرفا تجاريا كالمستهلك يشتري من تاجر التجزئة وكعقد النقل بين المسافرين أو صاحب البضاعة وأمين النقل ففي هذه الحالة تسرى القواعد المدنية في الإثبات على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له وتسرى القواعد التجارية في الإثبات على من كان التصرف تجاريا بالنسبة له فيمكن إثبات تسليم الثمن لتاجر التجزئة وتسليم البضاعة لأمين النقل بالبيئة والقرائن أيا كانت قيمة الالتزام ومتى ثبت للتصرف الصفة التجارية جاز إثباته بالبيئة والقرائن أيا كانت قيمته حتى ولو كان الأمر يتعلق بجريمة تنطوي على عقد مدني بجريمة التبيد، ولما كان المتهم كما هو واضح من أقوال شاهده يقوم بواسطة عماله بطلاء المعادن والحراطة وصناعة النجف سواء للزينة أو لتوريدها للمحلات وقد سلمته المجنى عليها النجفة بهذا الوصف فذلك التصرف يعتبر مختلطا إذ هو مدني بالنسبة للمجنى عليها وتجاريا بالنسبة للتهمة وبالتالي فتسرى القواعد التجارية في الإثبات عليه لكون التصرف تجاريا بالنسبة له ويجوز للمجنى عليها إثباته بالبيئة والقرائن أيا كانت قيمة ومن ثم فالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة في غير محله ويتعين رفضه. وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق وصحيح في القانون ذلك بأن المادة الثانية من قانون التجارة تعتبر كل مقابلة أو عمل متعلق بالمصنوعات عملا تجاريا وهذا الوصف لا ينضبط ولا يتحقق إلا في شأن الصانع رب العمل وحده ولا يتعداه إلى غيره ممن قد يتعاملون معه ومن ثم فإن مثل هذا العمل يعتبر تجاريا من جانب واحد ولا يجري عليه الوصف نفسه بالنسبة إلى الجانب الآخر وإنما يختلف الوضع فيه باختلاف ما إذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر ولما كان المقرر أن القاضي الجنائي مقيد بقواعد الإثبات العامة كلما توقف قضاؤه في الواقعة الجنائية على الفصل في مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة

التي يفصل فيها وكان من مقتضى هذه القواعد أنه متى كان العمل تجاريا بالنسبة الى أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة الى الطرف الآخر أتبع في اثباته وسائل الاثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة إليه . ولما كان الحكم المداينون فيه قد أثبت بماله من سلطة تقديرية اشتغال الطاعن بالتجارة لما يقوم به من أعمال من بينها اصلاح النجف وهو صاحب ( ورشة ) بها عدد من العمال يضارب على عملهم الأمر الذي يندرج تحت نص المادة الثانية من قانون التجارة . لما كان ما تقدم . فان الحكم المطعون فيه اذا انتهى الى جواز اثبات التعامل بالنسبة الى الطاعن بشهادة الشهود لا يكون قد خالف القانون .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، وحسين ساح ، ومحمود عزيز الدين سالم .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٣٤ القضائية

دعارة . حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

دلالة عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن المشرع قصد من وضعها امتداد العقاب الى طائفة المشتغلين بالبغاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأى فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . تنازلها بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما اذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .

لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة .

نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافأة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات " كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره " وهذا النص هو بذاته النص الذى تضمنته المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التى كانت تعاقب بالحبس " كل من يعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة " ويبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب الى طائفة المشتغلين



للبغاء وانفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . واذ كان ورود عبارة "التعويل في المعيشة على كسب المرأة" بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملقاة قد ترتب عليه جعل النص قاصرا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد رأى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة "كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة" ، فقد رأى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة "كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره" لتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه الفحشاء مع البغى مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية — وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقوله التناقض في التسبيب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرى بأنهما في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الأزبكية : الأول : أولا - أدار محلا للدعارة - ثانيا - حرض الثانية على ارتكاب الدعارة . ثالثا - استغل بغاها الثانية : إصادت ممارسة الدعارة وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٥/٦ و ٢/٨ - ٩ ج من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائتي جنيه وبحبس المتهم الثانية أربعة شهور مع الشغل والنفاذ وتغريمها خمسة وعشرين جنيها . فأستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى والإكتفاء بحبسه سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه ورفضه وتأيينه بالنسبة للتهمة الثانية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة الأخيرة قضت حضوريا بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم عن التهمتين الأولى والثانية وبرأته من هاتين التهمتين وحبسه ستة شهور مع الشغل ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة العقوبة في المكان الذى يحدده وزير الداخلية عن التهمة الثالثة . فطعن الطاعن في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو التناقض في التسيب والخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن تهمة استغلال بغاء المتهم الثانية استنادا إلى أقوالها وأقوال الشاهد محمد عبد الحميد متولى فقد انتهى في الوقت عينه إلى الحكم ببرأته من تهمة إدارة المحل للدعارة وتحريض المتهم المذكورة على ارتكاب الدعارة مما يصح به بالتناقض والخطأ في القانون إذ لا عقاب على استغلال البغاء ما لم يصحبه تحريض عليه . ومن ثم فالقضاء ببرأة الطاعن من تهمة التحريض على ارتكاب الدعارة يستتبع الحكم ببرأته من تهمة استغلال البغاء .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأداتها خلص الى براءة الطاعن من تهمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية ودانته بجرمة استغلال بغاء المتهم الثانية استنادا الى قوله : " وحيث انه بالنسبة للتهمة الثالثة ( وهي جرمة استغلال البغاء ) فهذه الجريمة تتضمن الأحوال التي يحصل فيها المستغل على المال من مرتكب البغاء دون أن يكون هناك مبرر سوى غرض أقتسام هذا الكسب ولم تصبح هناك أهمية اطلاقا لأية صلة أو علاقة تقوم بين المستغل ومرتكب البغاء بل يكفي لوقوعها أن يكون المتهم قد حصل من كسب البغاء على قود كائنا ما كان مقدارها . وحيث انه يباينزال هذه الأصول القانونية على واقعة الدعوى يبين أن المتهم يوسف محمد قد استغل بغاء المتهم كريمة محمد طلب بأن حصل على كسب بغائها وقصد المشاركة في المبلغ المدفوع من العميل بأن حصل على نصيب له مما دفعه مرتكب البغاء نفسه . وبذلك توافرت أركان جرمة الاستغلال وثبتت في حقه من الدليل المستمد من أقوال المتهم كريمة محمد طلب والشاهد محمد عبد الحميد " وما انتهى اليه الحكم فيما تقدم سديد ويتفق وصحيح القانون . فقد نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ( ١ ) . . (ب) كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو بفجوره . وهذا النص هو بذاته النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة "ب" من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات الملغاة التي كانت تعاقب بالحبس " كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة " ويبين من عبارة الفقرة "ب" من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . وإذا كان ورود عبارة " التعويل في المعيشة على كسب المرأة " بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملغاة قد ترتب عليه جعل النص إقصرا على عقاب كل من يستغل النساء الساقيات عن طريق التظاهر بمهايتن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة ، فقد رأى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم



فقد أبدلت بعبارة "كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو بخوره" لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه الفحشاء مع البغى مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها في الفقرة "ب" من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية — وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقوله التناقض في السبب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا . ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت المركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ القضائية

(أ و ب) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . حكم . ” الحكم الغيابي “.

( أ ) حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة .  
أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى . هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة . القبض عليه وفراره قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها . الحكم بسقوط الحكم الأول . لا معنى له . وجوب القضاء بعدم انقضاء الحكم الأول واستمراره قائما . التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم . غير سليم .

( ب ) إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ إجراءات . ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه . هي بمثابة محاكمة مبتدأة . لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي . لها أن تشدد العقوبة أو تخففها .

١ — تنص المادة ٣٩٥ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ” اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة “ . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى —

أما اذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة وإمكن لم يحضرها ، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة — أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما . ومن ثم كان التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد .

٢ — إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه — وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — يكون لمحاكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكما في كلا الحالتين صحيح قانونا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١/١/١٩٥٩ بدائرة مركز الصف محافظة البحيرة : أولا — أحرز سلاحا ناريا "مسدسا" بدون ترخيص . ثانيا — أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في السلاح سالف الذكر بدون ترخيص . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق . ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز سلاح نارى مششخن وذخيرته بدون ترخيص قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه قضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل والمصادرة على الرغم



من سبق إعادة الاجراءات في الدعوى والقضاء باعتبار الحكم الذي صدر في غيبته من محكمة الجنايات الذي قضى بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه ثلاثة جنيهات والمصادرة مع وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة - قائما - ووجه الخطأ هو أن مؤدى نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن البطلان المنصوص عليه فيها قاصر على الأحكام التي تصدر في الغيبة فإذا انفكت عنها هذه الصفة وحكم باعتبارها قائمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه يتعين تنفيذها وفق منطوقها ، لا أن تعاد الاجراءات مرة أخرى إذ يضحى الحكم باعتبارها قائمة نهائيا لا يجوز تغييره أو تشديده إذ لا يضار طاعن بطعنه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لحرمتي إحراز السلاح والذخيرة التي دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن مردودا في حمله ذلك بأن المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى - أما اذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه مترائبا بأنه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها . فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ، بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة ، أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما ، ومن ثم كان التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - يكون لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومختار رضوان ، ومجد مجد محفوظ ، ، ومجد عبد الوهاب خليل .

(١٥٧)

### الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ القضائية

( ا و ب ) تعريف . تقليد . ترويح . نقض . ”أحوال الطعن بالنقض .  
الخطأ في تطبيق القانون“ . شروع .

( ا ) تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتريف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

( ب ) استقلال جريمة الترويح عن جريمة التقليد .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتريف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الزواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعم ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتريف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التريف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التريف أمر المطعم ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فإنهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعم ضدهم إستنادا إلى أن الواقعة

لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض  
قد أخطأ في القانون .

٢ — جريمة تزويج العملة مستقلة عن جريمة تقليدها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٩٥٩/٧/٢ بناحية قسم  
الأربعين محافظة السويس : أولا — قلدوا ضرب العملات المعدنية المتداولة  
قانونا في بلاد الجمهورية المصرية بأن اصطنعوا بطريق الصب قطعاً معدنية من  
ذات العشرة قروش والخمسة والعشرين قرشا على غرار القطع الصحيحة . ثانيا —  
روجوا القطع المعدنية المزيفة السالفة الذكر مع علمهم بتزييفها بأن اتفقوا مع  
نيقولا جاتريس على التعامل . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة  
جنايات السويس لمحاكمتهم بالمواد ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات . فقررت  
الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢  
عملا بالمواد ٣٠/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات والمادة ٣٠ من قانون العقوبات  
حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول وغيايبيا بالنسبة إلى المتهم الأخير  
ببراءة جميع المتهمين مما أسند إليهم وبمصادرة الأدوات المضبوطة وقدرت لكل  
من المحامين المتدعين ثلاثة جنيهاً أتعاباً . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق  
التقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون  
إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم على أساس أن وضوح التقليد بما لا يخضع به  
الناس — يتخلف به الركن المادي في جريمة تقليد نقود معدنية في حين أن البدء  
في استخدام الأدوات والمواد المعدة للتقليد يعتبر شروعا في التقليد معاقبا عليه  
ولولم يصل إلى درجة الاتقان التي تكفل الرواج في التعامل وكان يتعين على



المحكمة أن تعاقب المطعون ضدهم على هذا الأساس — كما أن ما أورده الحكم من أن تهمة الترويح مرتبطة بتهمة التقليد جاء قاصرا أو غامضا عن بيان مراده من ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم عن تهمة تقليد المسكوكات المعدنية على ما أورده في قوله ” ومن حيث إن الركن المادى للجرمة تقليد المسكوكات هو التقليد الذى هو صنع عملة معدنية تشبه العملة القانونية الصحيحة دون تفريق بين التقليد المتقن وغير المتقن ودون أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحق ، إلا أنه يشترط لقيام هذا الركن من أركان الجريمة أن يكون مظهر القطعة المقلدة مشابها للعملة الصحيحة وأن يكون التقليد على نحو يمكن به خدع الناس فيقبلون المسكوكات المقلدة في التعامل ويسهل تداولها بحسبانها عملة صحيحة الأمر الذى نقاه في واقعة الدعوى الماثلة ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى عن القطع المعدنية محل الجريمة من أنها تبدو غير مهذبة وأنها بحالتها الراهنة لا يخدع فيها الشخص العادى ويسهل عليه تبين تزييفها — هذا وقد يثار أن الواقعة وإن عجزت عن تكوين الجريمة التامة فإنها قد تكون شروعا معاقبا عليه والمحكمة ملزمة بإعطاء الواقعة التكييف القانونى الصحيح إلا أن هذه المحكمة ترى أن الشروع فى جريمة التقليد يتحقق بكل فعل يعتبر بدءا فى التنفيذ كأن يكون الجانى قد أعد القطع المعدنية على مثال القطع الأصلية وأخذ فى طبع النقوش المزيفة عليها ولم يتم جرمته لسبب خارج عن إرادته الأمر الذى يغير ما تم فى الدعوى الماثلة إذ أن الفعل الذى قيل بتأثيره قد تم من جانب الجناة وبذلك يكون الفعل قد تجاوز مرحلة الشروع أى بدء التنفيذ ويكون الصواب هو النظر إلى هذا الفعل التام وإنزال حكم القانون عليه وإن كان هذا قد يؤدي إلى نتيجة لا تخلو من غرابة إذ أنه لو ضبط الجانى أثناء مقارفته للفعل أى بعد أن بدأ فى تنفيذه ودون أن يتم لحقه العقاب وإن أتمه دون توافر لازمة التقليد أفلت من العقاب إلا أن هذا لا يمنع من تطبيق القانون على الوجه الصحيح“. ولما كان يبين من المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثانى قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية

المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة. وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً، إذ أن المطعون ضدهم قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم إستناداً إلى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض يكون قد أخطأ في القانون ويكون الحكم إذ وب على ما تقدم قوله إن تهمة الترويج فوق ارتباطها بتهمة التقليد إذ أن موضوع الأولى هو المسكوكات المزيفة الأمر الذي انتفى — كما سبق البيان — قد استند أيضا على أساس خاطيء في القانون — ذلك لأن كل جريمة منهما مستقلة عن الأخرى وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه برمته معينا نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى فإنه يتعين مع النقض الإحالة .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر : وبحضور السادة المستشارين : حسين المركي ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، محمود عزيز الدين .

( ١٥٨ )

### الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) دخان . غش . تهريب جمركي . عقوبة . دفعوع . دعوى مدنية .

الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدني للخرقة عن الضرر الذي يصيبها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات .

(ب) دخان . غش . تهريب جمركي . عقوبة .

المقصود بالدخان المخلوط : الذي تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأي نسبة كانت . المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ .

اعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً . وجوب القضاء بمصادرته وبغرامة مقداره عشرة جنيهات عن كل كيلوجرام أو جزء منه . المادة الثانية من الأمر العالي المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .

ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معا . اعتباره خلطاً مؤثماً . لا يقدح في ذلك أن يكون خلطه بالعسل في حدود النسب القانونية . حلة ذلك : العبرة هي بجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا استدله من القانون .



## (ج) دخان . عش . جريمة . قصد جائى .

جعل الشارع مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها .  
تسويته في توافر الركن المادى لهذه الجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة  
أو ضئيلة . أساس هذه المسؤولية : افتراض قانونى لتوافر القصد الجنائى لدى  
الفاعل — إذا كان صاعقا — فلا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الفش أو الخلط  
وقعوده عن واجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .

١ — من المقرر أن الجزء الذى ربطه الشارع في الأمر العالى الصادر في ٢٢  
يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ — المنطبق على واقعة الدعوى  
والتي أقيمت على أساسه — هو بمثابة تعويض مدنى للخرانة العامة عن الضرر  
الذى أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش  
أو المخلوط باعتبارها تهريبا بحركيا وما يقضى به من غرامه ومصادرة لا يعتبر  
من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم  
المطعون فيه إذ قضى برفض الدفعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفقتها  
مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قدأ صاب .

٢ — بينت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١  
المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ — أن المقصود بعبارة "الدخان المخلوط"  
الدخان الذى تخلط به أو تدمس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان  
الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت  
وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه  
بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالى المعدلة بالقانون  
رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريبا وبمصادرة  
هذا الدخان فضلا عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلوجرام  
أو جزء من الكيلوجرام ، وكان الدخان المضبوط — مخلوطا بالرمل وبالعسل  
معا — يعتبر من وجهة نظر القانون دخانا مخلوطا خلطا مؤثما ولا يقدح  
في ذلك أن يكون خلطه بالعسل في حدود النسبة المقررة بالقانون . إذ العبرة  
بالدخان المخلوط هي مجموعه كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون

القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة الى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها ، وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل — اذا كان صانعا — الذي لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط وقعوده عن واجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه ، والتزام أحكام القانون في هذا الصدد يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن ارادته اتجهت الى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقوم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية ، وبذلك يكون نعي الطاعن على الحكم اقامة قضائه على أساس المسؤولية الفرضية في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٥٢ بدائرة قسم المنصورة: بصفته تاجرا وصانعا أحرز دخانا مخلوطا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ . وقد ادعت مصاحبة الجمارك بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . ومحكمة بنسدر المنصورة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية: أولا - ببراءة المتهم مما نسب إليه . ثانيا - رفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية المصارييف المدنية . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف - شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت المدعية بالحقوق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٢ قضت محكمة

التقضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية ، وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف . والمحكمة المذكورة بهيئة أخرى سمعت الدعوى من جديد ثم قضت فيها بحضور يا بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع لمصاحبة الجمارك تعويضا قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقضى ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أذ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع لمصاحبة الجمارك مبلغ ٣٠٠٠ ج على سبيل التعويض قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور كما أخل بحق الدفاع ذلك بأن ما يقضى به من مبالغ بالتطبيق للأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانونين رقمى ٧٢ لسنة ١٩٣٣ و ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ، هو عقوبة جنائية أصلية من قبيل الغرامات النسبية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات وليس تعويضا مدنيا تملك مصلحة الجمارك المطالبة به ، وإذ كانت الدعوى الجنائية المقامة ضد الطاعن قد فصل فيها نهائيا بالبراءة ، فكان متعينا قبول الدفيعين والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة ، هذا إلى قضاء الحكم بأكثر مما هو مقرر بالقانون من الغرامة النسبية وذلك بإلزام الطاعن بها منسوبة إلى كمية الدخان مخلوطا بالعلس ، مع أنها لا تنصب إلا على كمية الدخان وحده ، كما أقام الحكم قضاءه بالإلزام على أساس المسئولية الفرضية مع أن هذه لا تؤثر فى وجوب ارتكاب فعل إجبارى سواء بالخلط أو بالغش مقترنا بإتجاه الإرادة إلى التهرب من دفع الرسوم الجمركية وهو ما لم يثبت فى حق الطاعن ، فضلا عن خلو الأوراق من تحديد نسبة الرمال الموجودة فى الدخان وكذا النسبة المسحوح بها وهو ما طلب الطاعن تحقيقه بمناقشة المحلل ومفتش الإنتاج غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ولم تعن بالرد عليه .



وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بأنه بصفته تاجرا وصانعا  
أحرز دخانا مخلوطا مع علمه بذلك بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٦ مكرر و ٧ و ٨  
من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٣ ، وادعت  
مصلحة الجمارك قبله بتعويض قدره ٣٠٠٠ ج طبقا للمادة الثانية من الأمر  
العالي الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨  
ومحكمة أول درجة قضت بحضورها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت  
النيابة العامة كما استأنفت مصلحة الجمارك وقضت المحكمة الاستئنافية بالرفض  
فطعننت مصلحة الجمارك بالنقض وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه  
بالنسبة للدعوى المدنية والإحالة — وقضت المحكمة الاستئنافية — مشكلة  
من دائرة أخرى — حضوريا و باجماع الآراء بالزام المستأنف عليه —  
الطاعن — بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ٣٠٠٠ ج . لما كان ذلك  
وكان من المقرر أن الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الرقم ٢٢ من يونيو  
سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت  
على أساسه هو بمثابة تعويض مدني للخرانة العامة عن الضرر الذي أصابها من  
إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها  
تهريبا جرميا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية  
بالمعنى المقصود في قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى  
برفض الدفيعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفقتها مدعية بالحقوق المدنية  
وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب ، ويكون ما ينعاه الطاعن  
من ذلك غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من الأمر العالي  
الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد  
بينت أن المقصود بعبارة ”الدخان المخلوط“ الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه  
مواد غريبة بأي نسبة كانت ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن  
الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة  
غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط ، ولما كانت المادة  
الثانية من هذا الأمر العالي المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى بإعتبار  
حرارة الدخان المخلوط تهريبا وبمصادرة هذا الدخان فضلا عن توقيع غرامة  
قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان

المضبوط — مخلوطا بالرمل و بالعسل معا — يعتبر من وجهة نظر القانون دخانا مخلوطا خلطا مؤثما ، ولا يقدح في ذلك أن يكون خلطه بالعسل في حدود النسبة المقررة بالقانون إذ العبرة بالدخان المخلوط هي مجموعة كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لاسند له من القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا محل له — لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغمشوش جريمة معاقبا عليها ، وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانونى لتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل — إذا كان صانعا — الذى لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، وقعوده عن واجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا الصدد يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقيم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية ، وبذلك يكون نعى الطاعن على الحكم إقامة قضائه على أساس المسؤولية الفرضية في غير محله ، لما كان ذلك وكان طلب مناقشة المحلل الكيماوى ومفتش الإنتاج في خصوص نسبة الرمل الموجودة بالدخان المضبوط والنسبة المسموح بها لحلول الأوراق من بيانها ، فضلا عن أن القانون لم يحدد نسبة الخلط المؤثم بل جرمه أيا كانت نسبته ، فانه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عني بتحديد نسبة الرمل التى تكشف وجودها في الدخان من تحليل العينات الثلاث التى جرى تحليلها ، كما برر إلتفاته عن إجابة طلب المناقشة بسابقة إجراءاتها تفصيلا أمام محكمة أول درجة ، الأمر الذى يتفق مع ما هو ثابت في محضر جلسة تلك المحكمة ويسوغ به اطراح هذا الطلب ، ومن ثم يكون نعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد نور الدين عويس .

( ١٥٩ )

### الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١) استعمال قسوة . قبض وحبس بدون وجه حق .

المادة ١٢٩ عقوبات لم تمن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم . ورود المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقوبات ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق . اعتبار المشرع المصري الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو التجز من الجرائم التي تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف .

(ب) هتك عرض . قصد جنائي .

جريمة هتك العرض . توافرها : يكفي أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش .

القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته . لا عبء بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ انقبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجناح المضرة بالمصاحبة العمومية ، أما المادتان ٢٨٠ ، ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم



القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس ، وفي هذه المفارقة بين العناوين التي إندرجت تحتها هذه المواد ما ترتسم به فكرة المشرع المصرى من أنه عد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو التجز من الجرائم التي تقع اطلاقا من موظف أو غير موظف .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل انسان وكيانه الفطري . فانه لا يجسدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، ذلك أن الأصل أن القصد الجناي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يومى ١٤ و ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة : أولا - هتكوا بالقوة عرض كل من حسنين على عليان وأحمد أحمد خليل صالح ومبروك أحمد خليل صالح وقرنى محمود شطر وفضل حفى الحنبلى وهلال عطيه عليان وحبيده حسن عليان وروحيه عطيه عليان وهناء عطيه عليان بأن مزقوا عنهم كرها كل ما يغطى عوراتهم من ملابس وأبقوهم عراة لا يسترهم شيئا على مرآى من الناس . ثانيا - قبضوا على المجنى عليهم سائى الذكر ومعهم عطيه أحمد عليان وبيومى بنيت السودانى بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح القبض على ذوى الشبهة وقاموا بمعجزهم وأحدثوا بهم الإصابات العديدة الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية ثم أنزلوهم قسرا إلى مياه الترعة في جو غير ملائم فاذا ما هم أحدهم

بالخروج ضربه حتى يرغم على البقاء تحت الماء وكان ذلك على مرأى من الناس .  
 وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٦٨ و ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة  
 جنايات البحيرة قضت حضوريا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٦٨ و ٢٨٠ و ٢٨٢ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والمادة ١٧  
 من القانون المذكور للمتهمين من الثانى إلى التاسع . أولا - بمعاينة المتهم الأول  
 بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . ثانيا - بمعاينة كل من المتهمين الباقين  
 بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق  
 النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين عدا الأول وإن قرروا بالطعن فى الميعاد إلا أنهم  
 لم يقدموا أسبابا لطعنهم فىكون طعنهم غير مقبول شكلا .  
 وحيث إن الطاعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر  
 فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بمجرمتى القبض  
 المقترن بتعذيبات بدنية وهتك العرض بالقوة قد شابه قصور فى التسبب  
 وانطوى على فساد فى الاستدلال كما أخطأ فى القانون ذلك بأنه أغفل بعض  
 العناصر الهامة التى أثارها الطاعن فى دفاعه بشأن الإجراءات التى ثبت قيامه بها  
 واقتضتها وظيفته فور إبلاغه بحادث السرقة وهى أنه عرض بلاغ السرقة على مأمور  
 المركز تليفونيا فأرسل إليه سيارة انتقل بها إلى حيث أحضر المقبوض عليهم إلى  
 النقطة وهناك عرضهم على المجنى عليه فتعرف على اثنين منهم ثم انتقل ورفقته  
 شقيقة المتهم فى السرقة إلى المكان الذى ادعت بوجود شقيقها فيه وقد أثبت  
 كل هذه الإجراءات فى دفتر أحوال النقطة وأن شهود الإثبات من أهل المتهم  
 ادعوا بحصول عدوان عليهم عقب وصولهم إلى النقطة مباشرة وقد ذهب الحكم  
 فى رده على دفاع الطاعن إلى أن القبض والاعتداء على المجنى عليهم وقعا بعد إنتهاء

بلاغ السرقة وإنصراف المجنى عليه فيها أثر تدخل شيخ البلد وتحريره سنداً بمبلغ خمسين جنيهاً وهذا يخالف ما هو ثابت على لسان الشهود وشيخ البلد من أن الاعتداء وقع عقب إحضار المقبوض عليهم إلى النقطة وامتناعهم عن الإرشاد عن مكان المتهم في السرقة وأن توقيع السند تم بعد ذلك كما أن ماقاله الحكم من أن الضابط توجه إلى البلدة بغية العثور على المتهم في السرقة بأية طريقة إرضاء لشهوة جبروته وتعسفه في استعمال سلطته يدل على أن ماقع من الطاعن كان أثناء قيامه بعمله الرسمي في تحقيق جناية السرقة . أما ماقاله الحكم من أن الطاعن كان يعمل لحسابه الشخصي وبياعث الطيش والانتقام فهو قول لأصل له في الأوراق ويتناقض والثابت فيها . هذا إلى أن المادة ٢٨٠ وما بعدها من قانون العقوبات التي طبقها الحكم لا تنطبق على تجاوز مأموري الضبط القضائي سلطاتهم في القبض فقد وردت في باب جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وهو الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجنح التي تحصل لأفراد الناس وجميعها من الجرائم التي يرتكبها الأفراد العاديون على آحاد الناس . بينما عقد قانون العقوبات الكتاب الثاني منه للجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العامة وأورد في الباين الخامس والسادس منه جرائم تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وجرائم الإكراه وإساءة المعاملة من الموظفين لأفراد الناس فضلاً عن أن عبارة المادة ٢٨٠ نفيده أن شرط انطباقها هو أن يحصل القبض من غير ذي سلطة وفي غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح وبذلك يخرج القبض من حاكم عن نطاق تطبيقها ويخضع في تجاوز سلطته في القبض للمواد ١٢٦ وما بعدها من قانون العقوبات وهو ما أجمع عليه الفقه الفرنسي بالنسبة إلى قانون العقوبات الفرنسي الذي كان مصدراً لهذه المواد . كما أن جريمة هتك العرض التي دان الحكم الطاعن بها تتطلب لقيامها توافر عنصرين هما تركيز الانتباه إلى ما يعد عورة وفقاً للعرف وتوجيه الإرادة في ظل هذا الالتفات إلى المساس بهذه العورات فإذا ما انصرف الالتفات إلى جسم المجنى عليه عموماً لتعريضه للبرد أو برودة الماء - كما هو الحال في الدعوى - فإن جريمة هتك العرض لا تقوم خصوصاً وأن عرف الفلاحين قد جرى على الترخص في نزع الملابس دون أن يكون في ذلك ما يندش حياتهم وقد قال الحكم في الرد على دفاع الطاعن بشأن هتك عرض النساء أن دفع ملابسهن الخارجية ونزعها قسراً هنن وتعريضهن بالقميص الداخلي وإنزاهن



إلى مياه التربة دون أن يكون بينهم وبين المتهمين ألفة يعد في القانون من قبيل هتك العرض دون أن يعرض بالرد لأقوال شاهد الإثبات فيفضل الحنبلي من أنهم نزلن التربة بملايسهن كاملة وهو ما يتمسك به الطاعن في دفاعه . كما لم يبين الحكم أن القميص الداخلى يكشف عن أجسادهن فضلا عن أن ما أورده في هذا الشأن يتناقض مع ما قرره في موضع آخر منه من أن النساء نزلن التربة وهن عرايا أخذا بأقوال أهل المتهم في السرقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه في ليلة ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ حضر إلى نقطة شرطة الاختصاص التابعة لمركز الصف مديرية الجيزة ، محمود على عطيه شعبان وأبلغ بأن شخصين اعترضاه طريقه أثناء عودته إلى منزله واعتديا عليه بالضرب وسرقاه فتلقى منه البلاغ الجاويش النوبتجي ومكث المجنى عليه بالنقطة حتى الصباح فلما حضر ضابط النقطة محمد فتحى صالح المتهم الأول ( الطاعن ) في صباح يوم ١٤/٢/١٩٥٨ ، قص المجنى عليه له ما حدث له وأضاف أنه استعرف على أحد المعتدين عليه وهو عبد الحكيم عطيه عليان من بلدة العطيات فأمر الضابط الأومباشى على عويس محمد ( المتهم الرابع ) بإحضار المذكور إلى النقطة فتوجه إلى بلدة العطيات لإحضاره فلم يجده وأحضر والده عطيه أحمد عليان ، وأراد الضابط أن يعرف منه المكان الذى يوجد فيه ابنه المتهم فلم يوفق فى ذلك ، فحجزه فى النقطة ثم استقل سيارة الشرطة ورفقته العسكريين فؤاد عوض النجار وأحمد منير خيرى ( المتهمان الخامس والسابع ) وتوجه إلى بلدة العطيات وقصده العثور على عبد الحكيم عطيه عليان ، بأية طريقة وبأى ثمن إرضاء لشهوة جبروته وتعسفه فى استعمال سلطته ، فلما وصل إلى البلدة شاهد شيخها حسنين على على عليان فاستدعاه ، وقذفه بالسباب ولطمه على وجهه ، ثم طلب منه أن يرافقه ويرشده عن مسكن عطيه أحمد عليان فصاحبه إلى المنزل وهناك وجد حميدة حسن عليان زوجة عطيه وأولادها هلال وروحية وهناك تصادف وجود كل من قرنى محمود شاطر وفضل حنفى الحنبلى بالمنزل فقبض عليهم جميعا واقتادهم معهم شيخ البلد حسنين على على عليان إلى السيارة وفى الطريق مر بمحل مبروك أحمد خليل صالح البقال وكان موجودا بمحله ومعه شقيقه أحمد أحمد خليل صالح فقبض عليهما أيضا ونقلهم جميعا إلى نقطة

الاخصاص . وهناك طلب منهم أن يرشدوه عن مكان وجود عبد الحكيم عطيه عليان المتهم بالسرقة ، فلما ذكروا له أنهم لا يعلمون بمكانه قام بتنفيذ ما كان يحول بخاطره من الانتقام من هؤلاء فاحضر مقصدا وقص به ناحية من شارب شيخ البلد حسنين ثم مزق ملابسه واشترك معه في ذلك عساكر النقطة جميعا وهم المتهمون من الثانى إلى التاسع في تمزيق ملابس جميع من قبض عليهم رجالا ونساء على السواء حتى جردوهم من الملابس فيما عدا المجنى عليه عطيه أحمد عليان وانهال المتهمون جميعا عليهم بالسياط وقيد كل من شيخ البلد حسنين والمجنى عليه فضل حفى الحنبلى فى (فلقه) وضربهما المتهم الأول بالسوط ثم أمرهم وأجبرهم جميعا أن ينزلوا إلى مياه الترعة المجاورة للنقطة وهم عراة ونزل خلفهم العسكرى فؤاد عوض النجار المتهم الخامس ، وبيده سوط يضربهم به ليضطربهم إلى أن يغطسوا برؤوسهم فى المياه ويدفعهم بسوطه ناحية الضابط الذى كان يقف على قنطرة وكلما اقترب أحدهم منه ألحبه بسوطه كما وقف بقية المتهمين من العساكر على جانبي الترعة يقذفون المجنى عليهم بالحجارة حتى يمنعونهم من الخروج وبعد فترة من الزمن أمر المتهم الأول أن يخرج المجنى عليهم من الترعة ثم كرر هذا التعذيب مرة أخرى وبالصورة نفسها على مرأى من العساكر والمارة وأهل البلدة ثم أمر للمرة الثانية أن يخرجوا من الترعة واقتاد المتهمون المجنى عليهم جميعا إلى داخل النقطة ودهنت أجسام الرجال العراة بأمر المتهم الأول بالمداد الذى يستعمل فى عمل الفيش والتشبيه لإخفاء معالم إصابتهم الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية ثم حجزهم جميعا رجالا ونساء فى النقطة إلى اليوم التالى الموافق ١٥/٢/١٩٥٨ ولم يفرج عنهم إلا بعد أن وقع شيخ البلد حسنين على عليان على كمياله على بياض بتأثير الضغط والإهانة وبعد أن أقسم هو وغيره من الرجال المجنى عليهم بأن لا يتقدموا بشكايتهم وفى اليوم ذاته الذى قبض فيه على هؤلاء وعذبهم التعذيبات البدنية السالفة الذكر توجه الضابط — المتهم الأول — إلى بلدة البتين ومعه فؤاد عوض النجار وأحمد محمد عيسى (المتهمان الثالث والخامس) وهناك قابل الخفير النظامى بيومى بنحيت السودانى وسأله عن شيخ الخفراء فلما أجابه أنه غير موجود اعتدى عليه بالضرب ثم سأله عن شخص يدعى راشد فلم يتمكن من الإرشاد عنه فاعتدى عليه بالضرب بخرى منه الخفير خشية بطشه ولكن العسكرين المرافقين للمتهم الأول لحقاه وضرباه وقبضا عليه واقتاده المتهمون الثلاثة إلى السيارة



ثم إلى نقطة الاختصاص فلما وصلوا إلى هناك حمله كل من فؤاد عوض النجار وأحمد محمد عيسى من السيارة وألقيا به في مياه التربة وكاد يغرق من شدة الإعياء ، فلما خرج منها اقتيد إلى داخل النقطة وقيد في "الفلة" من عساكر النقطة وضربه المتهم الأول بالسوط ، فأصيب المجنى عليه بالإصابات الممينة بالتقرير الابتدائي والشرعي وبعد فترة أخلى سبيله في اليوم نفسه . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهمين الثاني والثالث والرابع والخامس والتقارير الطبية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن القبض على المجنى عليهم إنما اتخذه طبقا للحق المخول له في المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ كان بصدد تحقيق جناية سرقة بأكراه مما يترتب عليه انطباق المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى التي إنما تندرج تحت حكم المادة ١٢٩ منه ورد عليه بما مجمله - أنه بينما كان المجنى عليه في السرقة يسير في الطريق الزراعي خرج عليه شخصان وسرقاه بالإكراه وقد تعرف على أحدهما ثم ذهب إلى ديوان العمدة حيث حرر بلاغا بما حدث وأحيل إلى نقطة الاختصاص حيث سلم البلاغ إلى العسكري النوبة تجي ولعدم وجود الضابط بالنقطة مكث بها حتى صباح اليوم التالي في انتظاره وقد حضر إليه حسين أبو عون شيخ بلدة العطيات وعرض عليه إنهاء الموضوع في مجلس عرف في وحرر على نفسه كيبالة بخمسين جنيتها ضمنا لحق المجنى عليه وعند ما حضر الضابط سلمه العسكري البلاغ فاطلع عليه وعلى تفصيلات الحادث ولما أخبره شيخ البلد بتسوية الموضوع أعاد الضابط إليه البلاغ فأنصرف ومزق البلاغ وهو في طريق عودته . ثم خلص الحكم إلى طرح دفاع الطاعن في خصوص عدم انطباق المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى وتطبيق المادة ١٢٩ عليها وذلك في قوله "ومن حيث إنه لما كان ذلك ، فإن موضوع البلاغ لم يكن له وجود أمام الضابط ولم يكن المتهم الأول في مجرى تحقيق جناية كما قال الدفاع إذ لم يكن هناك ما يبرر الإجراءات التي قام بها الضابط إذ لم يكن متصلا بالجناية المقول عنها إذ لو كان حسن النية وكان قصده منصرفا كما يقول الدفاع خدمة مصلحة الأمن العام لأثبت البلاغ وسأل المجنى عليه في محضره ولأثبت الإجراءات التي قام بها إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤



من قانون الإجراءات الجنائية التي تلزم بإثبات جميع الإجراءات التي يقوم بها وإثما فضل الضابط المتهم العمل لحسابه الشخصي بباعث الطيش والانتقام لالحساب القانون والعدالة فقبض على عشرة أشخاص من بلدة العطيات بعضهم من أهل المتهم والبعض الآخر لا يمت إليه بأية صلة ومن بلدة أخرى ولم يكن القصد من ذلك عرضهم على المجنى عليه في السرقة وإنما كان القصد الحصول منهم على معلومات عن مكان المتهم وتأديبهم لإظهار جبروته وسلطانه مخالفاً بذلك ما نصت عليه المادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فقبض عليهم في غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح متجاهلاً أيضاً ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٤ من قانون العقوبات من أن الأبوين لا عقاب عليهما حتى ولو ثبت أنهما أعانا ولدهما على الفرار — وقبض على هؤلاء جميعاً وعلى الخفير بيومي بنحيت السوداني بدون أية جريمة ارتكبتها سوى أنه عجز عن إرشاده عن شخص طلبه وساق الجميع إلى النقطة وحجزهم فيما عدا الخفير إلى اليوم التالي وهو يعلم أنه يحرمهم من حرياتهم بدون وجه حق بصرف النظر عن البواعث التي دفعت إلى ذلك فتحقق بهذا جريمة القبض والحجز المنسوبتين إلى المتهم الأول “ . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وكانت المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى المطروحة عليها الأدلة القائمة فيها — وبما لها من سلطة التقدير — أن جريمة القبض المقترن بتعذيبات بدنية متقطعة الصلة بحادث السرقة وأن الطاعن إنما كان يعمل لحسابه الشخصي بباعث من الطيش والانتقام وفي غير الأحوال التي تصرح بها القوانين واللوائح وأنه لم يكن بصدده تحقيق جنائي ، وهو استخلاص لا يتنافر عقلاً مع موجب العناصر المطروحة في الدعوى ويتضمن الرد على دفاع الطاعن بشأن الإجراءات التي يقول أنه باشرها في الحادث . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن من قصور الحكم في تحصيل بعض عناصر دفاعه وفساده في الرد على سائر عناصره الأخرى لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لم يعن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم فقد وردت هذه المادة ضمن جرائم الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس في الباب السادس من الكتاب الثاني

الخاص بالجنايات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية، أما المادتان ٢٨٠ و ٢٨٢ من هذا القانون فقد وردتا ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق في الباب الخامس من الكتاب الثالث الخاص بالجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس ، وفي هذه المفارقة بين العناوين التي اندرجت تحتها هذه المواد ما ترسم به فكرة المشرع المصرى من أنه حد الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو التجز من الجرائم التي تقع إطلاقاً من موظف أو غير موظف .

لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى يكون صحيحاً في القانون ويكون ما ينهيه عليه الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت مفارقة الطاعن وسائر المتهمين جريمة هتك العرض بالقوة بركنيتها المادية والمعنوية فيما أورده من اجترائهم على إرغام المجنى عليهم فيها — على خلع ملابسهم كرها حتى أصبحوا عراة الأجسام وبذلك استطالوا إلى أجسامهم بأن كشفوا على الرغم منهم عن عوراتهم أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضهم بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولولم يقتصر ذلك يفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري — فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته وهو ما استخلصه الحكم في منطق سليم في حق الطاعن ولا مبرر بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها — كما لا يجدى الطاعن ما يثيره بشأن عدم الكشف عن عورات النساء

ما دام أن جريمة هتك عرض الرجال التي ثبتت في حقه تكفي لحمل الحكم بالإدانة، وطالما أن الحكم قد أوقع على الطاعن العقوبة المقررة للجريمة الأشد المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من ذات القانون. لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة والقبض المقترن بتعذيبات بدنية اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومجد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خليل .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١) بلاغ كاذب . حكم . "حجية الحكم الجنائي" .

الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم . تقيده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .

(ب) بلاغ كاذب .

جريمة البلاغ الكاذب : لا يشترط فيها أن يكون البلاغ كله كاذبا . يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسحا يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده . مثال .

١ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . ومن ثم فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما نصه في الحكم الصادر في جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الإتهام المسند فيها إلى الطاعن .

٢ - لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسحا يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده . ومن ثم فإن ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بلاغ المطعون ضدهما قبل الطاعن لم يكن مكذوبا من أساسه بدلالة الحكم بإدانة المطعون ضدها الثانية ينطوي على تقرير قانوني خاطيء مما يعيبه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

أقام الطاعن هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قسم الأربعين ضد المطعون ضدهما وآخرين بوصف أنهم في يوم ١٩٦٠/٧/٢٧ بدائرة قسم الأربعين : المتهمان الأول والثانية : أبلغا ضده كذبا ومع سوء القصد بالجريمة الميينة بمحضر اللجنة رقم ٤١٧٦ سنة ١٩٦٠ الأربعين . والثالثة والرابعة : شهدتا زورا ضده في اللجنة المشار إليها — وطلبت عقابهم بالمواد ٢٩٦ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامهم متضامين بمبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . والمحكمة المذكورة قضت في ١٩٦٢/١٢/٢٧ حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثانية عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية : أولا- براءة المتهمين الثالثة والرابعة مما نسب إليهما : وثانيا- بتغريم كل من المتهمين الأول والثانية ( المطعون ضدهما ) عشرين جنيا وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني تعويضا قدره عشرة جنيهات والمصروفات المناسبة . فاستأنف كل من المطعون ضدهما والمدعى بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٣/٢/١٦ بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمت المدعى بالحق المدني المصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما عن جريمة البلاغ الكاذب التي اتهمهما بارتكابها في حقه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد ذلك أنه أسس هذا القضاء على انتفاء أركان تلك الجريمة مع أن الثابت أنهما أبلغا النيابة ضده عن أمر نسباه إليه ويستوجب عقابه لو صح . وقد قيدت الواقعة المبلغ عنها جنحة ضده هو وأخرى وقضى فيها ببراءته استنادا إلى عدم صحة الاتهام وقد اقترن هذا الإبلاغ بسوء

القصد لوجود خلافات عديدة بينهما وبينه . وثبت صحة البلاغ في حق المتهمه الأخرى وإدانتها فيها لا ينفي كونه كاذبا بالنسبة له . كذلك فإن الحكم قد استند في هذا القضاء على أن الحكم الصادر ببراءة الطاعن من الاتهام الذي نسبته إليه المطعون ضدهما مبناه الشك الذي راود تلك المحكمة في صحة الاتهام المسند إليه في حين أن الثابت من ذلك الحكم أنه قطع بعدم صحة هذا الاتهام الأمر الذي يوفر أركان جريمة البلاغ الكاذب في حق المطعون ضدهما ، ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن أقام دعواه بالطريق المباشر على المطعون ضدهما واتهمهما بأنهما أبلغا ضده كذبا ومع سوء القصد بارتكابه الجريمة الميئة بمحضر اللجنة ٤١٧٦ سنة ١٩٦٠ الأربعين وقد قضت محكمة أول درجة بتغريم كل من المطعون ضدهما عشرين جنيتها وبالزامهما متضامين بأن يدفعوا للطاعن تعويضا قدره عشرة جنيهات فاستأنف الحكم كل من المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن ) والمطعون ضدهما وقضت محكمة الدرجة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية وقد استظهر الحكم واقعة دعوى البلاغ الكاذب في أنه تبين من الاطلاع على اللجنة ٤١٧٦ سنة ١٩٦٠ الأربعين أن المتهمين ( المطعون ضدهما ) كانا قد اسندا إلى المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن ) ونعيمة عبد الوهاب أنهما أحدثا عمدا بسعاد على رسلان ( المطعون ضدها الثانية ) الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وأنه حكم في هذه القضية ببراءة المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن ) وبتغريم المتهمه الأخرى خمسين قرشا وانتهى الحكم المطعون فيه الى القول "أنه يبين مما سبق أن التهمة التي كانت مسندة الى يوسف كارمو بلدا كينو ( الطاعن ) ونعيمة عبد الوهاب في اللجنة ٤١٧٦ لسنة ١٩٦٠ الأربعين لم تكن مكذوبة من أساسها بدليل تغريم نعيمة عبد الوهاب أما الحكم ببراءة المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن ) من تهمة الضرب فليس مفاده أن التهمة المبلغ عنها ضده مكذوبة بل كانت نتيجة شك راود ضمير المحكمة فلم تطمئن الى ثبوت التهمة المسندة إليه مما دعاه الى تبرئته وبالتالي فإن أركان جريمة البلاغ الكاذب تكون غير متوافرة في هذه القضية" - وقد تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا



للطعن ان المحكمة أسست قضائها ببراءة الطاعن من تهمة الضرب التي أبلغ المطعون ضدهما بارتكابها في حقهما على القول " أنه يبين من أقوال الشاهدين اللتين استشهدت بهما المجنى عليها أنهما لا تعرفان المتهمين وقررت الشاهدة الثانية أن المتهم الأول ( الطاعن ) لم يشترك في الاعتداء على المجنى عليها (المطعون ضدها الثانية ) كما أن التقرير الطبي كذب ما إدعته الأخيرة من أنه ركلها في بطنها وأجهضها ومن ثم تكون أقوال المجنى عليها قبل المتهم الأول ( الطاعن ) على غير أساس وتكون ما تضمنته العريضة الخاصة ببلاغ الواقعة المقدمة بمعرفة مسعد على رسلان ( المطعون ضده الأول ) قبل المتهم الأول ( الطاعن ) لاسند لها من الصحة اذ استشهد بشاهدين أبديا أقوالا متناقضة قبل المتهم الأول لا يمكن الإطمئنان إليها كما لم يثبت بدليل قاطع تواجد هذا المتهم بمكان الواقعة أثناء اعتداء المتهم الثانية على المجنى عليها بالضرب وتكون التهمة المنسوبة اليه ( الطاعن ) غير صحيحة " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكمة قضت ، ببراءة الطاعن في اللجنة رقم ٤١٧٦ سنة ١٩٦٠ الأربعين نتيجة شك راود ضميرها يخالف الثابت بالأوراق إذ قطع الحكم فيها بأن تهمة الضرب التي أبلغ المطعون ضدهما بأن الطاعن قد ارتكبها على غير أساس وغير صحيحة . وكان من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه . فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزم ما فصل فيه الحكم الصادر في جنحة الضرب محل جريمة البلاغ الكاذب من ثبوت عدم صحة الإتهام المستند فيها الى الطاعن . لما كان ما تقدم ، وكان ما قاله الحكم المطعون فيه من أن بلاغ المطعون ضدهما قبل الطاعن لم يكن مكذوبا من أساسه بدلالة الحكم بإدانة المطعون ضدها الثانية ينطوي على تقرير قانوني خاطيء ذلك أنه لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذبا بل يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تمسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يؤدي الى الإيقاع بالمبلغ

ضده وهو ما انتهى اليه الحكم الصادر في جنحة الضرب . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن النيابة طابت في مذكرتها المؤرخة في ١٩٦٤/١٠/٢٤ على الحكم المطعون فيه أنه لا يحمل تاريخ إصداره . ولما كان الحكم المذكور قد خلا فعلا من بيان تاريخه وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدتها نصرا من مقومات وجودها قانونا وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان من النظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو لم يثره الطاعن عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب ، وحسين سامح .

( ١٦١ )

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ القضائية

(أوب) مناجم ومحاجر . جريمة .

(١) مفاد المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن جميع الأراضي التي تحتوي على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر .

جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها .  
طبيعتها : جريمة من نوع خاص قوامها العبث بذلك المحاجر واستغلالها خفية .

عدم تفريق القانون المذكور — بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال — يبين مالك الأرض وغيره (١) .

(ب) استخراج مواد المناجم والمحاجر . متى يكون مؤثماً ؟ إذا كان بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص (٢) .

١ — نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة "خامات المحاجر" على مواد البناء وغيرها مما ورد

(١) و(٢) هذا المبدأ مقدر في الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٤



ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال ... وتطلق كلمة "المحاجر" على الأمكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر — كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه : " يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل " . ومفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . ولم يفرق القانون في المادة ٣٢ منه — بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال — بين مالك الأرض وغيره . مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وقفاً لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة طبقاً للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الاستفادة مما ورد في نصوص المواد ٣/١ ، ٣ ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن المشرع لا يعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهناً بالحصول على ترخيص — وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها فى الأرض . ولما كانت مدونات الحكم لا يبين منها إن كان المطعون ضده ( المتهم ) قد اقتصر فعله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها فى حيز الأرض أو أنه استخرجها بقصد استعمالها استعمالاً مغايراً لمجرد بقائها فى الأرض بغية استغلالها وهل استكملت الجريمة عناصرها أو أنها كانت فى مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨/٩/١٩٦٠ بدائرة مركز طوخ : قام برفع مادة من مواد المحاجر (رمال) بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمحاجر . وطلبت عقابه بالمواد ٣١٨ من قانون العقوبات و ١ و ٣ و ٤ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة طوخ الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيات . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الغرامة طبقا للمادة ٤٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر فيما وقع منه من استخراج مادة من مواد المحاجر (رمال) بدون تصريح من مصلحة المناجم والمحاجر — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه ذهب إلى أن المطعون ضده لا يعاقب بعقوبة السرقة طالما أنه قد استخرج الرمال من أرض مملوكة له — في حين أن الشارع لم يفرق في خصوص وجوب الحصول على الترخيص بالاستغلال بين مالك الأرض وغيره — مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وفقا لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون لا بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٤٤ منه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه قام برفع مادة من مواد المحاجر (رمال) بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمحاجر — وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمحاجر والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بحبسه شهرين مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المطعون ضده ، وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم المتهم ( المطعون ضده ) عشرة جنيهات .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى قد حصل هذه الواقعة بما مؤداه أن ملاحظ المحاجر شاهد المطعون ضده يقوم برفع رمال من أرض مملوكة له كائنة بناحية ميت كنانة بدون تصريح من مصلحة المناجم على الرغم من سبق التنبيه عليه بالامتناع عن ذلك ، وبسؤاله في محضر ضبط الواقعة قرر أنه لم يستخرج رمالا من أرضه وإنما استخرج الرمال من محجر مرخص باستغلاله — اشتراه ممن يدعى عبده سليمان — وبالاستعلام من قسم تفتيش محاجر القاهرة بمصلحة المناجم والمحاجر عن صحة دفاع الطاعن أجاب بأنه قام باستخراج الرمال من الأرض المملوكة له بدون تصريح — وبعد أن استعرض الحكم نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ تحدث عن مدى انطباقها على واقعة الدعوى بقوله : ” وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم فما دام أن الثابت من وقائع الدعوى وأقوال ملاحظ المحاجر وشهادته أمام محكمة أول درجة أن المتهم ( المطعون ضده ) استولى على رمال من أرضه المملوكة له . ولما كان ذلك ، فإن هذه الرمال لا تعتبر مملوكة للدولة إعمالا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ومن ثم فلا يمكن عد المتهم سارقا لها ومعاقبته بعقوبة السرقة إذا ما استولى عليها رغم عدم حصوله على ترخيص من الجهة المختصة وبالتالي تكون التهمة المسندة إليه معاقب عليها طبقا للمادة ٤٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بالغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه ويتعين لذلك تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس “ . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر قد نص في مادته الأولى على أن تطلق عبارة ” خامات المحاجر “ على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها — ومن هذه المواد الرمال — وتطلق كلمة ” المحاجر “ على الأمكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر — كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه ” يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج



أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل". وكان مفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التى تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التى نصت عليها تعتبر فى حكم هذا القانون محاجر — وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها كما أنه قد دل بما جاء فى نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية — ولم يفرق القانون فى المادة ٣٢ منه — بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال — بين مالك الأرض وغيره ، مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وفقا لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة طبقا للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاستفادة مما ورد فى نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص — وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوى ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض . وكانت مدونات الحكم لا يبين منها إن كان المطعون ضده ( المتهم ) قد اقتصر فعله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها فى حيز الأرض أو أنه استخرجها بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض بغية استغلالها ، وهل استكملت الجريمة عناصرها أو أنها كانت فى مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم وهو ما يتعين معه أن يكون مع النقص الإحالة .

## جاسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برياسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ونور الدين عويس .

( ١٦٢ )

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ قضائية

(١) تقسيم . بناء . قانون .

مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء : بالنسبة  
للبانى التى تقام على الأرض . لا انطباق له على المباني البعيدة عن الطابق الأرضى .

(ب) وصف التهمة . بناء . عقوبة . ”عقوبة نوعية“ .

عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند الى  
المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأرمافها . طالما  
أن الواقعة المادية التى رفعت بها الدعوى لم تتغير .

إقامة بناء بدون ترخيص . ثبوت أن هذا البناء لم تخالف فيه الاشتراطات التى  
فرضها القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وجوب الحكم على المخالف بالغرامة وسداد  
رسوم الترخيص . عقوبة سداد رسوم الترخيص نوعيه لا زمة عن طبيعة الجريمة .

١ — مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — بشأن تقسيم الأراضى  
المعدة للبناء بحسب ما يشير إليه عنوانه وذات نصوصه قاصر — بالنسبة للبانى —  
على المباني التى تقام على الأرض — أى حين إقامة الطابق الأول الأرضى —  
فلا انطباق له على واقعة الدعوى طالما أن مدار المحاكمة فيها قاصر على مبان  
بعيدة عن الطابق الأرضى وفى دور تال له .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . ولما كان الثابت أن المطعون ضده قد أقام حجرتين بالطابق الأول العلوى بغير ترخيص ، فإنه كان على المحكمة أن تقضى في الدعوى على هذا الأساس طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى وهى "إقامة البناء" لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بغير ترخيص . ولما كانت المخالفة قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ٣٠ و ١ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكان لا يبين من الأوراق أن البناء في ذاته قد خولفت فيه الاشتراطات التي فرضها القانون المشار إليه فإنه يتعين مع الحكم بتأييد الغرامة المقررة بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملا بما تقضى به المادة ٣٠ سالفة الذكر ، إذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤/٧/١٩٥٨ بدائرة قلوب : أقام بناء على أرض غير مقسمة ولا تطل على طريق قائم دون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ومحكمة قلوب الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٨ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والإزالة على مصاريفه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو خطؤه في تطبيق القانون فيما قضى به من تأييد عقوبة الإزالة المحكوم بها من محكمة أول درجة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . ذلك أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده لا تخرج عن كونها إقامة بناء بدون ترخيص مما ينطوي على مخالفة لأحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم المباني والعقاب طبقاً له غرامة لا تقل عن جنيها ولا تتجاوز عشرة جنيهات وسداد رسوم الترخيص . إلا أنه وقد كان الاستئناف من المتهم وحده فلا يحكم بعقوبة سداد رسوم الترخيص إذ لم يقض بها الحكم المستأنف وحتى لا يضار الطاعن من طعنه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه أقام بناء في أرض غير مقسمة ولا تطل على طريق قائم دون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت النيابة العامة معاقبته بأقصى العقوبة المقررة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء ومحكمة أول درجة قضت غيابياً عملاً بمواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها بتغريمه جنيهاً واحداً والإزالة . فاستأنف مباشرة وانتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن مهندس التنظيم خلص في محضره إلى أن المتهم "تجارى على إقامة حجرتين بالدور الأول العلوى مخالفاً بذلك نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وطلب الحكم عليه بالغرامة والإزالة لغاية سطح الدور الأول العلوى" مما مؤداه أن المخالفة موضوع المحاكمة خاصة بما أقيم من بناء فوق الدور الأول . لما كان ذلك ، وكان مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء بحسب ما يشير إليه عنوانه وذات نصوصه قاصر بالنسبة للمباني — على المباني التي تقام على الأرض — أى حين إقامة الطابق الأول الأرضى — فلا إنطباق له على واقعة الدعوى إذ مدار المحاكمة فيها قاصر على مبان

بعيدة عن الطابق الأرضي وفي دور تال له . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم أن المطعون ضده قد أقام حجرتين بالدور الأول العلوى بغير ترخيص فانه كان على المحكمة أن تقضى فى الدعوى على هذا الأساس طالما أن الواقعة المادية التى رفعت بها الدعوى وهى "إقامة البناء" لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بغير ترخيص . لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . لما كان ذلك ، وكانت المخالفة قد انحصرت فى إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المادتين ١ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وكان لا يبين من الأوراق أن البناء فى ذاته قد خولفت فيه الاشتراطات التى فرضها القانون المشار اليه فانه يتعين مع الحكم بتأييد الغرامة المقضى بها وجوب الحكم بسداد الرسوم المستحقة عن الترخيص عملاً بما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ إذ الحكم بسداد الرسوم عقوبة نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الإزالة والزام المطعون ضده الرسوم المستحقة عن الترخيص .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين  
المركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ونصر الدين عزام .

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) استئناف. "ميعاده. بدء سريانه". حكم. محلات صناعية وتجارية .  
معارضة .

تفريق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف :  
(الحكم الحضورى) من تاريخ النطق به . (الحكم الغيابى) من تاريخ الحكم فى المعارضة  
أو الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة .  
المادة ٤٠٦ إجراءات . (الحكم المعتبر حضوريا) من تاريخ إعلان المتهم به .  
المادة ٤٠٧ إجراءات .

الحكم الغيابى الصادر تطبيقا لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون  
٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ — فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة  
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وإن جاز  
استئنافه . خروجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ إجراءات .  
بدء ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ .  
إجراءات بشأن الحكم الصادر فى الغيبة والمعتبر حضوريا . لا يغنى عن ذلك علم المتهم  
بصدوره عن طريق المعارضة فيه . علة ذلك : متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء  
معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الإجراء . عدم جواز  
الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه .



(ب) محلات صناعية وتجارية . نقض . ”أحوال الطعن بالنقض“ .  
”الخطأ في تطبيق القانون“ . ”سلطة محكمة النقض“ .

عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه . نزول  
المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض  
الحكم جزئيا وتصحيحه بإزالة حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها .

١ — فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد  
الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية  
والأحكام الغيابية التي يجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ  
النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة  
كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى ،  
ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر  
بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها . ذلك بأن هذه الأحكام  
على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات  
الجنائية — غيابية فى حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب  
القانون أن يكون بدء ميعادها من تاريخ اعلان المتهم بها . ولما كان القانون  
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال  
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطورة  
قد نص فى المادة ٢١ على أنه ”لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم  
التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة“  
وإذا كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يقبل  
المعارضة وإن جاز استئنافه فإنه يخرج من عداد الأحكام الغيابية المنصوص  
عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز  
المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة  
أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن  
وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه

في المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في شية المتهم والمعتبر حضوريا، إذ أن كلا من هذين الحكمين غيابي في حقيقة لا يقبل المعارضة وإن جاز استثنائه إطلاقا في مواد الجرح . ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضدها لم يعلن إليها بعد فإن استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم — وإن كانت قد قررت به قبل سريان مواعيد استئنافه بالإعلان — يكون صحيحا وفي مواعده القانوني . ولا يغير من الأمر أن تكون المطعون ضدها قد علمت بصدر الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا يكون صحيحا في القانون .

٢ — نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه ” كل من أدار محلا محكوما بإغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري “ ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقررة بها ابتدائيا من عشرة جنيهاً إلى مائتي قرش ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهاً مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإزالة حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي المستأنف الذي صادف صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١/٩/١٩٦٢ بدائرة بندر شبرا :  
أدارت محلا حكم باغلاقه . وطلبت عقابها بأقصى العقوبة المنصوص عليها في  
المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩  
لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة بندر شبرا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢  
عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنميات واعادة الغلق على نفقتها . فعارضت  
المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضتها بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ بقبولها  
شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف  
جنائية . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة  
استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم بالنسبة لعقوبة الغرامة والاكتفاء بتغريم  
المتهم ٢٠ قرش وتأييده فيما عدا ذلك بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة في  
هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة المحكوم بها والاكتفاء  
بتغريم المطعون ضدها مائتي قرش وتأييده فيما عدا ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون  
ذلك بأن المطعون ضدها عارضت في الحكم الغيابي الصادر ضدها مع أن المعارضة  
غير جائزة وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ — المنطبق على  
واقعة الدعوى — ومادام قد ثبت أن المطعون ضدها قد علمت بالحكم على الأقل  
من تاريخ تقريرها بالمعارضة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وكانت قد استأنفته في  
٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ أى بعد الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ التقرير بالمعارضة  
فكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه  
بعد الميعاد ، ومن ناحية أخرى فقد أخطأ الحكم في تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة



الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها في المادة ٤٠ من القانون المطبق وهو عشرة جنميات .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضدها لأنها أدارت محلا حكم بإغلاقه — وطلبت عقابها بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المطعون ضدها عشرة جنميات وإعادة الغلق على نفقتها فعارضت في هذا الحكم وقضى في المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنفته ومحكمة ثاني درجة حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة والاكتفاء بتغريم المتهمه مائتي قرش وتأيده فيما عدا ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أن الشرطي السري فريد عبد الخالق قدم تقريراً مؤرخاً ١٩٦٢/٦/٢٤ تضمن أنه راقب المخبز السابق الحكم بإغلاقه فتبين أن المطعون ضدها قد أدارته وبسؤال الأخيرة في محضر ضبط الواقعة اعترفت بأن المخبز سبق أن حكم بإغلاقه في القضية رقم ٩٦٩ سنة ١٩٦٠ جنح مستأنفة بنها ثم صدر لصالحها حكم بالطرده ضد دسوقي على دسوقي في القضية رقم ١٩٥ سنة ١٩٦١ مدني قلوب واستأنفته في ١٣/٤/١٩٦١ واستند الحكم في قضائه بالإدانة إلى تقرير الشرطي السري فريد عبد الخالق وإلى اعتراف المطعون ضدها . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد فرق بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التي يجوز المعارضة فهم واعتبر هذا الميعاد سارياً من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي ، ونص في المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورياً واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها ذلك بأن هذه الأحكام على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية — غيابيه في حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون بدء ميعادها من تاريخ إعلان المتهم بها . لما كان ذلك ،

وكان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة الخطرة — المطبق على واقعة الدعوى — قد نص في المادة ٢١ على أنه "لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة" وإذا كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لأحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وإن جاز استثنائه ، فإنه يخرج من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا إذ أن كلا من هذين الحكمين غيابي في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه إطلاقا في مواد الجرح . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بادانة المطعون ضدها لم يعلن إليها بعد ، فإن استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم — وإن كانت قد قررت به قبل مريان مواعيد استئنافه بالإعلان — يكون صحيحا وفي مواعده القانوني ، ولا ينير من الأمر أن تكون المطعون ضدها قد علمت بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا يكون صحيحا في القانون ، ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩

لسنة ١٩٥٦ — التي دُنت المطعون ضدها وفقاً له — قد نصت على ” كل من أدار محلاً محكوماً بأغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري“. ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقررة بها ابتدائياً من عشرة جنيهاً إلى مائتي قرش فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهاً مما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي المستأنف الذي صادف صحيح القانون .



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) حكم . "الحكم الحضورى الاعتبارى" . معارضة .

الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك : إذا أثبت  
المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(ب) نقض . "الطعن بالنقض" "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .  
صدور الحكم حضوريا نهائيا بالنسبة إلى متهم . عدم توقف قبول طعنه بالنقض  
فى هذا الحكم على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم  
عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة .

صدور الحكم غيابيا أو بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى  
بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . على المدعى المدنى أو المسئول عن الحق المدنى أن  
يترصد حتى فوات ميعاد المعارضة فى الحكم قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض  
وإلا كان طعنه غير جائز .

١ — الحكم الحضورى الاعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت  
المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

٢ — الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة إلى  
الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم

فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا — أو بحكم قابل للمعارضة — إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما ينبى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض. ومن ثم فإن الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) وقد قرر بالنقض في وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحا أمام المحكوم عليه يكون قد خالف نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقضى بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا — إذ كان من المتعين عليه أن يترصد حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون فيه قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض ويتعين الحكم بعدم جواز طعنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة أبو العلا عبد الرحمن أحمد بأنه في يوم ١٩٦١/١١/٢٠ بدائرة قسم ثان الجيزة : تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل "عبد الفتاح محمد يوسف" وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قام بإلغاء دائرة الباب الداخلي للمصعد وذلك بإبطال عملية قفل الباب للدورين الخامس والسادس مما أفقد المصعد خاصة الأمان فلما هم المجنى عليه بالدخول هبط بجأة فأحدث صدام برأسه بالمصعد فحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدنيا كل من فتحية عبد الباسط (زوجة المجنى عليه) عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين عادل وعنايات والسيدة / زينب شحاته (والدة المجنى عليه)

ومحمد يوسف عمر ( والده ) وطلبوا القضاء لهم بمبلغ ٥٠٠٠ ج تعويضا قبل المتهم ومحمد سيد عثمان بصفته حارسا قضائيا على تركة سيد عثمان صاحب العمارة المركب بها المصعد ووزير التربية والتعليم بصفته المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٣ عملا بمادة الإتهام : أولا — بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لإيقاف التنفيذ وثانياً — بالزامه والسيد وزير التربية والتعليم متضامين بأن يدفع للمدعين بالحق المدني ٣٠٠٠ ج والمصروفات المدنية ومبلغ ٢ ج مقابل أتعاب المحاماة . وثالثاً — رفض الدعوى المدنية قبل محمد سيد عثمان . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا . وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين متضامين بالمصاريف المناسبة . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للمحكوم عليه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٤ بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبسه ثلاثة أشهر وبالزامه والسيد وزير التربية والتعليم متضامين بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية ٣٠٠٠ ج والمصروفات المدنية . وإذا ما كان الحكم قد صدر حضوريا بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية فقد طعن عليه بالطعن الحالي بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضي بأنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا وكان الثابت من إفادة النيابة العامة المؤرخة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ أن المحكوم عليه عارض في الحكم المطعون فيه وحكم في معارضته بجلسته ٣ يونيو سنة ١٩٦٤ . وكان الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن



مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا — أو بحكم قابل للمعارضة — إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما ينبغي عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، فإن الطاعن وقد قرر بالنقض في ۹ فبراير سنة ۱۹۶۴، وهو وقت كان فيه باب المعارضة لا يزال مفتوحا أمام المحكوم عليه، يكون قد خالف نص المادة السابقة إذا كان من المتعين عليه أن يترصد حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم المطعون فيه قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز طعنه مع الزامه المصاريف المدنية.

## جاسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برياسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت المركي ، ومحمد مبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين عويس .

( ١٦٥ )

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ القضائية

(١) اجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “.

سقوط حق الطاعن في التمسك ببطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم أداء محوره  
انمين القانونية . طالما أن الثابت أن محاميه لم يدفع بهذا البطلان أمام محكمة  
الموضوع . المادة ٣٣٣ إجراءات .

(ب) إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “.  
حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “.

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه عند رفضه : هو الطلب  
الحازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه . مثال .

(ج) قتل عمد . ” نية القتل “ . شروع في قتل . حكم . ” تسببه .  
تسبب معيب “.

نية القتل . مثال في عدم توافرها .

(د، هـ، و) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “.

(د) ليس بلام أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني .  
يكفى أن يكون جماع الدليل القسولي غير متناقض مع الدليل  
الفني تناقضا يستعصى على المروامة والتوفيق . مثال .

( هـ ) اغفال الحكم تحديد مسافة الاطلاق كما ذكرها الشهود .  
لا ينال من سلامته . علة ذلك : المحكمة إنما تورد من أقوال  
الشهود ما تقيم عليه قضاؤها . عدم إيرادها لبعض تفاصيل  
معينة يفيد أطرافها .

( و ) تحديد الأشخاص للسافات . أمر تقديري . ليس من شأن  
الخلاف فيه إهدار شهادة الشهود . ما دامت المحكمة قد اطمأنت  
إلى صحتها .

١ - لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الإبتدائي لعدم  
أداء محرره اليمين القانونية طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه  
لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ومن ثم فيسقط حقه في التمسك  
ببطلان هذا الإجراء وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع باجابهة أو الرد عليه عند  
رفضه هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى اليه مقدمه . ومن ثم فانه  
لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى للمناقشة أو  
عرض الأوراق عليه ما دام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان  
دفاعه خلوا من أى مطعن على التقرير الطبي المقدم فى الدعوى .

٣ - لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد استندت - ضمن  
ما استندت اليه - فى اثبات القصد الخاص لجريمة الشروع فى القتل الى اصابة  
المجنى عليه ، فى حين أن الثابت من الحكم أن الطاعن أطلق العيار على المجنى  
عليه فأصابه فى فخذه الأيمن ونفذ منه الى فخذه الأيسر وهى أجزاء من الجسم ليست  
من المقاتل ، كما جاء بالتقرير الطبي - حسبما حصله الحكم - خلوا من إثبات  
أن إصابات المجنى عليه فى مقتل . ولما كان اطلاق العيار النارى صوب المجنى  
عليه لا يفيد حتما أن الجانى انتوى ازهاق روحه ، وكانت الاصابة فى مقتل  
لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل الا اذا ثبت أن الجانى صوب العيار الى  
المجنى عليه متعمدا اصابته فى الموضع الذى يعد مقتلا من جسمه وهو ما لم يدلل  
عليه الحكم ، فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان .



٤ — من المقرر أنه ليس بلامزم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد من أقوال شهود الإثبات تحديدا معينا لمسافة الاطلاق ، وإنما أورد بيان هذه المسافة نقلا عن التقرير الطبي الذي حددها بما لا يقل عن مترين ، فليس إذن ثمة تعارض بين ما أورده الحكم من مؤدى هذين الدليلين .

٥ — الأصل أن محكمة الموضوع إنما تورد من أقوال الشهود ما تقيم عليه قضائها وفي عدم إيرادها لبعض تفصيلات معينة ما يفيد إطراحها . فلا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أغفل تحديد مسافة الاطلاق كما ذكرها الشهود .

٦ — تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الخلاف فيه بفرض قيامه بين أقوال الشهود والتقرير الطبي أن يهدر شهادة الشهود ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحتها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣/٨/١٩٦٠ بدائرة مركز البدارى محافظة أسيوط : ١ — شرع في قتل أحمد محمد أحمد عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو مداركة المجنى عليه بالعلاج — ٢ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا بندقية — ٣ — أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بمحارزته أو احرازه . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات وبالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٤ — ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنديب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . وقد إدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم وطلب القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنابات أسيوط قضت حضوريا بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام  
هذا المادة ٣٠ - من قانون الأسلحة المذكور - بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة  
لمدة ثلاث سنوات والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد  
على سبيل التعويض المدني والمصروفات المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الشروع  
في قتل وإحراز سلاح ناري مششخن وذخيرة بدون ترخيص قد شابه قصور  
وتناقض في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول في إدانة  
الطاعن على أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي معا على ما بينهما من تعارض إذ  
أجمع الشهود بأن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه من مسافة لا تقل عن خمسة  
أمتار وقد تصل إلى عشرين مترا بيد أن التقرير الطبي أثبت أن مسافة الإطلاق  
تقل عن المترين ولم يعرض الحكم لهذا الخلاف الجوهرى بما يرفعه . كما أن  
الدفاع تمسك بعرض التقرير الطبي على الطبيب الشرعى أو استدعاه لمناقشته لأن  
التقرير المقدم صدر عن طبيب المستشفى وهو لا يعد من ذوى الخبرة التامة فيما قدم  
التقرير بشأنه لبعده عن اختصاصه فضلا عن عدم أدائه اليمين القانونية إلا أن  
المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تعن بالرد عليه . هذا الى أن الحكم جاء قاصرا  
في التدليل على القصد الجنائي لجريمة الشروع في القتل التي دان الطاعن بها مما يعيبه  
وليسنوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٢٣/٨/١٩٦٠ بدائرة مركز  
البدارى محافظة أسيوط : أولا - شرع في قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه عيارا  
ناريا من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو مداركة المجنى عليه  
بالعلاج . ثانيا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية" . ثالثا -  
أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري صالف الذكر دون أن يكون مرخصا

له بمجازته أو احرازه . وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وبالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ( ب ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . وإدعى المجنى عليه قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المدني المؤقت . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاقة الطاعن بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات عن التهم الثلاث والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه يوجد حائط مشترك بين المجنى عليه أحمد محمد أحمد وبين المتهم أحمد الحسيني عثمان الشهير بفاروق - الطاعن - وعمه مصطفى عثمان وحوالي الساعة ٤ من مساء يوم الحادث الموافق ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٠ بينما كان المجنى عليه بحمله مع أخيه عبد الله محمد أحمد إذ سمع صوت إطلاق أعيرة نارية فتوجه صوبها فوجد المتهم وعمه مصطفى الحسيني ومع الأول بندقية هندی ومع الثاني فأسا يهدم بها الحائط المشترك بينهما فعاتب المتهم على ذلك فأطلق عليه عيارا ناريا واحدا فأصابه في فخذه الأيمن ونفذت منه إلى فخذه الأيسر وحضر على أثر ذلك عبد الله محمد أحمد وعلم بالحادث واحتضن المجنى عليه ثم تركه وجرى خلف المتهم فلم يلحق به وعلم بالحادث أخو المجنى عليه عبد العليم محمد أحمد فأبلغه لما مورس مركز البداري الذي أبلغه بدوره لجهة الاختصاص وبوشر التحقيق وتبين في التقرير الطبي الإبتدائي أن إصابات المجنى عليه حدثت نتيجة عيار نارى من بندقية مششخنة “ واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وباقي شهود الواقعة عبد العليم محمد أحمد ومحمد أحمد مصطفى وعبد الله محمد أحمد وإلى التقرير الطبي الإبتدائي . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال المجنى عليه بأنه في وقت العصر من يوم الحادث كان بحمله مع أخيه عبد الله محمد أحمد وسمع إطلاق أعيرة نارية فتوجه صوبها فوجد المتهم - الطاعن - وعمه مصطفى الحسيني وكان الأول يحمل بندقية هندی والثاني يحمل فأسا ويهدم بها حائطا مشترك بينهما فعاتب المتهم على ذلك فأطلق عليه الأخير عيارا ناريا أصابه في فخذه الأيمن ونفذ منه إلى فخذه الأيسر فسقط على الأرض وحضر إليه



أخوه عبد الله محمد أحمد واحتضنه ثم علم بالحادث أخوه عبد العليم محمد أحمد وأبلغه لما مور مركز البدارى واستطرد الشاهد يقول أن سبب الحادث هو نزاع على حائط مشترك بينه وبين المتهم وعمه . وبعد أن حصل الحكم أقوال باقي الشهود بما يتفق ورواية المجنى عليه أورد مؤدى التقرير الطبي بقوله " وتبين من التقرير الطبي الإبتدائى أن إصابات المجنى عليه هو جرح نارى فتحه دخول مستديرة بأوسط مقدم الفخذ اليمنى وجرح فتحه خروج العيار النارى شديدة التهتك مع بروز العضلات خارج بالجرح على أوسط أنسية الفخذ اليمنى وجرحان كبيران شديدا التهتك على أنسية ووحشية الفخذ اليسرى مع تهتك شديد بالعضلات والأوتار وبروز العضلات من الجرحين مع كسر كامل بأوسط عظمة الفخذ الأيسر وهما نتيجة دخول وخروج نفس العيار النارى الذى أطلق على المصاب وأصاب الفخذ اليمنى وتحدثت هذه الإصابات من عيار نارى والآلة المستعملة بندقية مششخنة والمسافة بين الضارب والمضروب تقل عن مترين والضارب كان فى مستوى أعلا من المضروب قليلا وعلى يمين المضروب وأمامه " لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من تعويله فى إدانته على أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي معا على الرغم من اختلافهما فى تقدير مسافة الإطلاق مردودا بما هو مقرر من أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد من أقوال شهود الإثبات تحديدا معينا لمسافة الإطلاق ، وإنما أورد بيان هذه المسافة نقلا عن التقرير الطبي الذى حددها بما لا يقل عن مترين ، فليس إذن ثمة تعارض بين ما أورده الحكم من مؤدى هذين الدليلين ، ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أغفل تحديد مسافة الإطلاق كما ذكرها الشهود إذ الأصل أن محكمة الموضوع إنما تورد من أقوال الشهود ما تقيم عليه قضاءها وفى عدم إيرادها لبعض تفاصيل معينة ما يفيد اطراحها لها ، فضلا عن أن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الخلاف فيه ، بفرض قيامه بين أقوال الشهود والتقرير الطبي ، أن يهدر شهادة الشهود ما دامت المحكمة قد أطمأنت الى صحتها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن اجابة طلب عرض الأوراق على الطبيب الشرعى أو استدعاءه

لمناقشته مردودا بأنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن تمسك بهذا الطلب إلا أنه لم يفصح عن مراده منه ، ولما كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ، فانه لا ثريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب إستدعاء الطبيب الشرعى للمناقشة أو عرض الأوراق عليه ما دام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوا من أى مطعن على التقرير الطبي المقدم فى الدعوى ، ولا محل لما يشير الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الإبتدائى لعدم أداء محره اليمين القانونية إذ الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ومن ثم فقد سقط حقه فى التمسك ببطلان هذا الإجراء وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله ” وحيث إن نية القتل متوافرة لدى المتهم والقصد الجنائى ثابت من ظروف الحادث وملابساته إذ ثبت أن المتهم أعد بندقية كان يحملها وهى أداة قتل وصالحة بطبيعتها للقتل وازهاق الروح وقد أطلق منها المتهم عيارا صوب المجنى عليه فأصابه العيار النارى فى نخذه الأيمن وتقدت إلى نخذه الأيسر وأحدث إصاباته وهى فى مقتل وكان يقصد من ذلك قتل المجنى عليه وازهاق روحه لما بينها من خلاف على حائط مشترك بينهما وقد خاب أثرا الجريمة لسبب خارج عن إرادة المتهم هو مداركة المجنى عليه بالعلاج “ وما أورده الحكم فيما تقدم يفيد أن المحكمة قد استندت — ضمن ما استندت إليه — فى إثبات القصد الخاص بالجريمة الشروع فى القتل الى إصابة المجنى عليه فى مقتل ، فى حين أن الثابت من الحكم أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه فى نخذه الأيمن وتقدمته إلى نخذه الأيسر وهى أجزاء من الجسم ليست من المقاتل ، كما جاء التقرير الطبي — حسبما حصل الحكم — خلوا من إثبات أن إصابات المجنى عليه فى مقتل ، ولما كان إطلاق العيار النارى صوب المجنى عليه لا يفيد حتما أن الجانى انتوى ازهاق روحه

وكانت الإصابة في مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متعمدا إصابته في الموضع الذي يعد مقتلا من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فانه يكون معينا بالقصور في البيان ، على أنه لا جدوى من النعي على الحكم بالقصور في التدليل على قصد القتل ما دامت المحكمة قد أعملت في حق الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التي دانت به وكانت العقوبة المقررة لها وهي الأشغال الشاقة ثلاث سنوات تدخل في حدود العقوبة المقررة لإحداها وهي جريمة إحراز سلاح ناري مششخن بدون ترخيص التي دين الطاعن بها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين رفض الطعن موضوعا .

---



## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومجد صبري ، ومجد عبد المنعم حمزاوي ، ومجد نور الدين عويس .

( ١٦٦ )

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ القضائية

( أ ) سرقة باكراه . ظروف مشددة . جريمة .

ظرف الإكراه في السرقة . طبيعته : ظرف عيني . تعلقة بالأركان المادية المكونة للجريمة . صريانه على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

( ب ، ج ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

( ب ) لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة . لها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالتقدير الذي رواه كل منهم فتأخذ بما تطمئن إليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه . إختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقص . مادام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه .

( ج ) لمحكمة الموضوع الأخذ باستعراف المجنى عليه على المتهم . متى أطمأت إليه ولو كان يعرفه من قبل .

١ - من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فلها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر الذي رواه كل منهم ، فتأخذ بما تطمئن إليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه مما يكون قد شهد به . واختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقض مادام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لاتناقض فيه .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراف المجنى عليه على المتهم — كما هو الشأن في أدلة الإثبات كافة — متى اطمأنت إليه ولو كان يعرفه من قبل ، فلا على المحكمة إن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن مع سابقة معرفته إياه مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ١٩٦٢/٩/٢٣ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : سرقوا الأشياء المبينة بالمحضر لأمين محمد عبد الله البسيوني وزوجته عزيزة على الدشاش وكان ذلك من منزلها المسكون بواسطة تسليق الجدار ومع حمل سلاح ظاهر ( سكين ) وبطريق الإكراه الواقع على المجنى عليهما بأن قام المتهم الأول بوضع منديل به آثار لمسود مخدرة على أنفها أثناء نومها ولما أحسا بذلك طعنهما المتهمان الثاني والثالث بسكين كانا يحملانها قاصدين من ذلك تعطيل مقاومتهما فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على المسروقات وقد ترك الإكراه بالمجنى عليهما الجروح والإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى أمين محمد عبد الله البسيوني ( المجنى عليه ) مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات مع إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصروفات المدنية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون . "عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني" .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة باكرهه قد شابه القصور في التسيب وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في الإدانة — ضمن ما عول عليه — على أقوال الغلام صابر أمين محمد عبد الله ، ابن المجنى عليه ، من أنه تعرف على المتهمين دون أن يعرض لما آثاره الدفاع من عدم مساندة الواقع لهذا القول بدلالة سكوته وعدم إفضاؤه بأسمائهم إلى أحد الشحات وهو أول من توجه إلى مكان الحادث . كما لم يفتن الحكم إلى ما يصاحب تخدير المجنى عليه من أثر لا يستطيع معه الوقوف على شخصية المتهمين ، وعول على ما رواه من أنهم رفعوا ضوء المصباح مما مكنه من التعرف عليهم ، مع مخالفة هذا القول لطبائع الأمور إذ كان الحرص يقتضيهم خفض الضوء ، بل وإخفاء وجودهم وهو ما لم يلتفت الحكم إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المجنى عليه وزوجته ولديهما صابر كانوا ينامون في حجرة نومهم وأستيقظ أولهم على إحساس برور جسم على أنفه ورأى ضوء المصباح البترولى عاليا كما شعر بتخدير جسمه وشاهد شخصا قصيرا ممتلئ الجسم ( الطاعن الأول ) يمر بمنديل به رائحة مخدر فوق أنفه ، كما شاهد محمود بدوي رمضان وإبراهيم محمد الفالوجي — الطاعنين الثاني والثالث — وكان يعرفهم من قبل — ويبد كل منهما سكينا ، فمد المجنى عليه يده إلى حيث كان يضع مفتاح باب المنزل الخارجي وضرب به الشخص الأول الواقف إلى جواره فأصابه في وجهه فأسرع الطاعن الثاني وطعن المجنى عليه بالسكين عدة مرات فأصابه في وجهه فأغشى عليه ، وكان الغلام صابر أمين



محمد عبد الله قد استيقظ وقت وقوع الحادث وظل في مكانه حتى إنصرف المتهمون حاملين ما وصلت إليه أيديهم من ملابس وأوان نحاسية وحلى ، وإذ سمع طرقاً على الباب ناول الطارق — أحمد الشحات غنيم — مفتاح المنزل من النافذة ، ولما أن دخل هذا الشاهد وجد المجنى عليه وزوجته مصابين وفي غير وعيهم . وقد شاهد المصباح أحمد مصطفى الذي كان يروى أرضه ، الطاعن الأول وهو يعود من ناحية مساكن البلدة حاملاً "قفلة" فلما سأله عن سبب عدوه في هذا الوقت المبكر ، ألقى بحمله ودلف إلى زراعة قصب مجاورة ينبغي الفرار فلحق به وأمسكه فعرضه المتهم وضربه بقبضة يده ولحق بهما أهالي البلدة وتبين أن "القفلة" تحوى الأشياء المسروقة كما ثبت أن زوجة المجنى عليه مصابة في وجهها من سكين وليس بأذنيها قرطها الذهبي . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وزوجته وولدهما صابر محمد أمين وسائر الشهود ومن عملية عرض المتهمين ومن المعاينة والتقارير الطبية وهي أدلة سائغة وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان النعى ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي . وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد في حكمها رداً صريحاً على كل جزئية من وجوه دفاع المتهم الموضوعية ، إذ يستفاد الرد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

### عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث .

وحيث إن الطاعن الثالث ينعى على الحكم المطعون فيه التناقض في النسب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه حول في قضائه على شهادة كل من المجنى عليه وولده صابر على ما بينهما من تعارض ، فقد أورد في بيان واقعة الدعوى وفيما حصله من شهادة المجنى عليه أن يد الطاعن لم تمتد إلى هذا الأخير ، وأن الطاعن الثاني هو الذي طعنه بالسكين ، بينما ذكر في معرض تحصيله لأقوال الغلام صابر أن الطاعن الثالث هو الذي طعن المجنى عليه — كما اعتمد الحكم على عملية عرض المتهمين على المجنى عليه وتعرفه عليهم وذلك على الرغم من إقراره بسابقة معرفته لهم مما يفسد الاستدلال بها واتخاذها دليلاً ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في بيان واقعة الدعوى وفي تحصيله لمؤدى شهادة المجنى عليه أن الطاعن الثانى طعن المجنى عليه بالسكين فى وجهه ، وأورد فى تحصيله لمؤدى أقوال الغلام صابر أمين محمد عبد الله أنه شاهد الطاعن الثالث يمسك بأبيه ويضربه بسكين ولما تركه ضربه أيضا الطاعن الثانى بسكين . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة ، فإنه يكون لها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر الذى رواه كل منهم ، فتأخذ بما تطمئن إليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه مما يكون قد شهد به . وكان إختلاف أقوال الشهود - بعرض وجوده - لا يورث التناقض فى الحكم ما دام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تتناقض فيه . هذا فضلا عن عدم جدوى هذا النعى ذلك بأن الحكم إذ دان الطاعنين جميعا بوصف كونهم فاعلين أصليين فى جناية سرقة بإكراه تخلف عنه جروح بالمجنى عليهما ، فإن بسط يد الطاعن الى جسم أيهما أو غاها ، غير ذى أثر فى مسئوليته الجنائية فى صورة الدعوى لما هو مقرر من أن ظرف الإكراه فى السرقة عني متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين . ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا السبب لا محل له . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ باستعراف المجنى عليه على المتهم - كما هو الشأن فى أدلة الإثبات كافة - متى اطمأنت اليه ولو كان يعرفه من قبل ، فلا على المحكمة إن هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن مع سابقة معرفته إياه مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة فى هذا الخصوص غير مقبولة - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحسن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر، ومختار مصطفى رضوان، ومحمود عزيز الدين . وحسين سامح .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره“ . حكم .  
”تسببه . تسبب معيب“ .

الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه  
الشهود . مادام سماعهم ممكناً . تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد . رفض المحكمة طلبه  
استناداً إلى أن الطاعن لن يعجز عن تسخيره لتأييده في دفاعه . غير سائغ . وفيه إخلال بحقه  
في الدفاع .

الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة  
وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . ولما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك  
بسماع شهادة الشاهد ، فإن رفض المحكمة طلبه تأسيساً على أن الطاعن لن يعجز عن  
تسخيره لتأييده في دفاعه يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن  
القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ماتراه  
في شهادته لجواز أن يقنعها الشاهد بصدق روايته في شأن ما شاهدته هو بحواسه  
على الرغم من طول الزمن فتجىء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها  
بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١/٥/١٩٦٢ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : حاز بقصد الإتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢ من الجدول الملحق به . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه سبعة آلاف جنيه لما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدرات في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أن المدافع عنه دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره بعد ضبطه وتفتيشه وتمسك بطلب سماع أقوال شرطى نقطة مرور أشخاص لتحقيق دفاعه عن طريق معرفة وقت مرور السيارة التي كان يركبها عند التفتيش بهذه النقطة ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وحكمت في الدعوى دون سماع أقوال هذا الشاهد وقالت إنها لا ترى محلا لذلك لأنه لن يعجز عن تسخير له شهادته وهو مالا يصلح ردا على طلبه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن واقعة الدعوى كما أوردها الحكم في مدوناته تخلص في أن وكيل مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق علم من تحرياته أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة فحرر محضرا بتحرياته في الساعة السادسة من صباح يوم الحادث . وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم

ذاته صدر له إذن النيابة بتفتيش الطاعن ووسيلة النقل التي يستعملها . فأعد له كميناً عند نقطة مرور أنشاص وفي الساعة ٤,٥٩ صباحاً تمكن الضابط من ضبط الطاعن بإحدى سيارات الأجرة وقتشه وعثر معه على الحشيش المضبوط وقد انكر الطاعن حيازة هذا المخدر وأشهد بالجلسة سكرتير نيابة الشئون المالية والتجارية فقرر أنه ركب مع الطاعن ذات يوم سيارة أجرة غادرت الزقازيق في الساعة السادسة صباحاً ووصلت نقطة أنشاص الساعة ٤,٥٦ صباحاً حيث حضر شخص يلبس ملابس مدنية وأنزل الركاب من السيارة لتفتيشهم فاحتج الطاعن على ذلك فضربه هذا الشخص ثم هجره وسمح للسيارة بالمسير وأضاف أن الطاعن لم يكن معه شيء وقت نزوله من السيارة للتفتيش . وأنه إذ قابله منذ شهرين استوضحه عما إذا كان هو أحد ركاب تلك السيارة يوم تفتيشه ، وأنهى إليه أنه لفقت ضده تهمة إحراز مخدرات وسأله عما إذا كان يعرف رقم هذه السيارة فأخبره بأن رقمها ٥٩٨ أجرة شرقية وأنه مستعد للشهادة بذلك . وقد تمسك الدفاع عن الطاعن ببطلان إذن التفتيش لأنه صدر بعد ضبطه كما تمسك بطلب ضم دفتر مرور نقطة أنشاص وسماع أقوال شرطى المرور بها لمعرفة وقت مرور تلك السيارة وقد عرض الحكم إلى هذا الدفاع وفنده في قوله ” إن المتهم وهو من كبار تجار المخدرات لا يعز عليه في سبيل خلق هذا الدفاع المتأخر أن يتصيد رقم سيارة من دفتر المرور تكون قد مرت في الصباح الباكر وفي الوقت الذي رتبته مع شاهد النفي وكما سخر هذا الأخير لن يعجز عن تسخير شرطى المرور وقائده هذه السيارة لتأييده في هذا الدفاع الذي يريد أن يتوصل منه إلى القول بأن الضبط والتفتيش كانا قبل صدور الإذن إمعاناً في التضليل وهو مالا يفوت على المحكمة ومتى وضع أمر شاهد النفي وتلفيقه والمتهم على هذا الوضع وتبين من دفتر أحوال مكتب مخدرات الزقازيق الذي أحضرته المحكمة أن الضابط قام لهذه المأمورية في الساعة الرابعة والنصف صباحاً وعاد منها الساعة الخامسة مساءً وكانت ساعة تحرير محضر التحرى وساعة صدور الإذن تقع بين هذين الوقتين . فإن الدفع ببطلان الإذن يكون في غير محله ويتعين أطراحه بغير حاجة لضم دفتر المرور أو سماع أقوال شرطى المرور أو سائق السيارة التي ذكر شاهد النفي رقمها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد ، فإن

رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائق وفيه إخلال بحقه في الدفاع ،  
إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه  
في شهادته لحواز أن يقنعها الشاهد بصدق روايته في شأن ما شاهده هو بحواسه  
على الرغم من طول الزمن فتجىء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها  
بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن  
الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث  
باقى أوجه الطعن .

---



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمود عزيز الدين ، وحسين ساح .

( ١٦٨ )

### الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” مالا يوفره ” .  
قتل عمد . ظروف مشددة . سبق إصرار . تجهر . ضرب .

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . عليها تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . مادام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئاً بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واستبعدت منه الظروف المشددة للعقوبة . مثال .

(ب) تجهر .

شرط تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات : توارد خواطر الجناه على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتياً إلى ما تجبسه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى .

١ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً

للتغير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . ولما كانت واقعة القتل العمد التي دين بها الطاعن الأول قد وجهت إليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة فإن الحكم إذ قضى بادانته عن هذه التهمة يكون صحيحاً ولا وجه لما يثار في خصوصها من دعوى الإخلال بحق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجهة إليه في أمر الإحالة ، وكان الثابت أيضاً أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المسندة إليهم في أمر الإحالة بعد أن استبعد جريمة التجمهر وظرف سبق الإصرار لعدم ثبوتها في حقهم قد أسس هذه الإدانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصياً توافقوا على التعدي والإيذاء بضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الإعتداء بالفعل من بعضهم وهي عناصر اشتمل عليها أصلاً وصف التهمة كما دارت عليها مرافعة الدفاع بالجلسة . ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلاً في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إليه .

٢ — إن كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توارد خواطر الجناه على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتياً إلى ما تنجبه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى وفقاً لما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٢/٢/٢٨ بدائرة مركز الواسطي محافظة بنى سويف : أولاً — المتهمون جميعاً — إشتروا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حالة كونهم يحملون أسلحة نارية وعصياً وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة بأن تجمعوا حاملين هذه

الأسلحة وتوجهوا بها قاصدين الإعتداء على المجنى عليهم الذين وقع خلاف بينهم وكان أن وقعت الجرائم الآتية في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر مع علم المتهمين به : ١ - قتلوا أمينة عبد الهادي عمدا مع سبق الإصرار بأن توجهوا إلى مكان وجود المجنى عليهم عاقلين العزم على قتل من يصادفهم منهم وما أن ظفروا بالمجنى عليها حتى أطلق عليها المتهم الأول عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها .

٢ - ضربوا أديب أحمد ابراهيم ومحمد أبو سيف سكران ومحمود محمد أبو سيف وأبو سيف محمد أبو سيف فأحدثوا بهم الإصابات الميينة بالكشوف الطيبة والتي أعجزتهم عن أشغالهم الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك مع سبق الإصرار . ثانيا - المتهم الأول أيضا : ١ - أحرز سلاحا ناريا مششخنا ( بندقية ) بغير ترخيص ، ٢ - أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بميازته وإحرازه . ثالثا - المتهم الثاني أيضا سلم سلاحه المرخص "المسدس المين بالمحضر" للمتهم السابع قبل الحصول على ترخيص بذلك . رابعا - المتهم الخامس أيضا : أحرز سلاحا ناريا مششخنا "بندقية" بدون ترخيص . خامسا - المتهم السابع أيضا ( ١ ) أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" بدون ترخيص ( ٢ ) أحرز ذخيرة ( طلقات ) مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له بميازتها أو إحرازها .

وطلبت إلى السيد مستشار الأحالة بأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٢ / ١ - ٢ من قانون العقوبات و ١ و ٣ و ٦ / ٢ و ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٤٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبندين ( ١ ) و ( ب ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢٣٤ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات ومواد قانون السلاح للمتهم الأول ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات ومواد قانون السلاح للمتهم الثاني ٢٤٢ و ٢٤٣ للمتهمين الثالث والرابع والسادس والثامن والتاسع و ٢٤٢ و ٢٤٣ عقوبات ومواد قانون السلاح للمتهم السابع مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة إلى المتهمين



الأول والثاني والسابع والمادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة إلى السابع فقط  
أولا : بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . ثانيا : بمعاينة  
كل من المتهمين الباقيين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . ثالثا : بمصادرة  
المسدس والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق  
التقضى ... الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى  
على إخلال بحق الدفاع ذلك أنه استبعد تهمة التجمهر الواردة بأمر الإحالة ودان  
الطاعنين بجريمة التعدي الحاصل من عصبة توافق أفرادها عليه وقد زاد عددهم  
عن الخمسة دون أن تنبه المحكمة الدفاع عن المتهمين إلى الوصف الجديد لمناقشته  
مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين  
بأنهم اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب  
جرائم الاعتداء على الأشخاص وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حالة كونهم يحملون  
أسلحة نارية وعضيا وآلات من شأنها إحداث الموت بأن تجمعوا حاملين هذه  
الأسلحة وتوجهوا بها قاصدين الاعتداء على المجنى عليهم الذين وقع خلاف بينهم  
وكان أن وقعت الجرائم الآتية في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر  
مع علم المتهمين به . (١) قتلوا أمينة عبد الهادي عمدا مع سبق الإصرار بأن  
توجهوا إلى مكان وجود المجنى عليهم هاقدين العزم على قتل من يصادفهم منهم ،  
وما أن ظفروا بالمجنى عليها حتى أطلق عليها المتهم الأول عيارا ناريا قاصدين  
من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت  
بحياتها (٢) ضربوا أديب أحمد إبراهيم ومجد أبو سيف سكران ومحمود مجد أبو سيف  
وأبو سيف مجد أبو سيف فأحدثوا بهم الإصابات الميئنة بالكشوف الطبية والتي  
أعجزتهم عن أشغالهم الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك مع سبق  
الإصرار . كما وجهت النيابة إلى الطاعنين الأول والسابع جنائقي إحراز سلاح  
ناري مششخن وذخيرة بدون ترخيص وإلى الطاعن الثاني جنحة تسليم السلاح

النارى المرخص له بحمله إلى الطاعن السادس قبل الحصول على ترخيص بذلك .  
ويبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين عرض لتهمة  
التجمهر ومن بين ما قاله في تفنيدها "إن محمد أبو سيف سكران يروى صورة غير  
معقولة إلا فيما جاء من أن المتهمين حضروا إليهم وأن بعضهم كان معه عصيان  
يضرب بها والبعض كان معه أسلحة ويطلقها لفوق ولا يمكن أن يكون ذلك  
من المتهمين إلا لرد اعتداء حصل عليهم ووقع عليهم على الأقل" كما قال في موضع  
آخر "إن وجود المتهمين طيعى ولا يعتبر تجمعهم تجمهر" . كما تعرض الدفاع لجريمة  
القتل العمد المسندة للطاعن الأول على استقلال وقد انتهت المحكمة إلى إدانة  
الطاعن الأول على أساس ثبوت جنيات القتل العمد وإحراز السلاح النارى  
المششخن والذخيرة بغير ترخيص وجنحة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٢٤٣  
من قانون العقوبات وبمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات إعمالا  
للمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦  
و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤  
وبالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٥٨ . كما دانت الطاعن الثانى على أساس ثبوت جريمتى  
التعدى المنصوص عليها فى المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات وجنحة تسليم السلاح  
النارى المرخص له بحمله قبل الحصول على ترخيص بذلك طبقا للمواد ١/٢٤٢  
و ٢٤٣ من قانون العقوبات و ١ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ من قانون السلاح سالف  
الذكر . ودانت الطاعن الثالث والرابع والسادس والثامن بالمادتين ١/٢٤٢  
و ٢٤٣ من قانون العقوبات . وعاقبت الطاعن السابع على أساس ثبوت جريمة  
الضرب المنصوص عليها بالمادتين ١/٢٤٢ و ٢٤٣ سالفتى الذكر وجنايتى إحراز  
السلاح النارى المششخن والذخيرة بغير ترخيص عملا بالمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦  
و ٤ و ٣٠ من قانون الأسلحة المشار إليه آنفا . كما عاملت الطاعنين الأول  
والسابع بالرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات وطبقت فى حقهما وفى حق الطاعن  
الثانى المادة ٣٢ عقوبات وقضت على كل منهم بعقوبة واحدة وهى المقررة  
للجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد  
الأدلة على ثبوت واقعة القتل فى حق الطاعن الأول قد انتهى إلى أن جريمة  
التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ غير ثابتة  
فى حق المتهمين لعدم توافر أركانها القانونية ولأن الثابت فى حقهم على ما أورده

الحكم في مدوناته أنهم توجهوا ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص توافقت على التعدي والإيذاء وكان بعضهم يحمل أسلحة والبعض الآخر عصيا وكان هذا التجمع الطارئ إنما حدث أثر تبليغ المتهمين الثامن والتاسع ( الطاعنين السابع والثامن ) لباقي المتهمين من أقاربهم الذين كانوا متفرقين في حقسولهم في الصباح . وقد اجتمعوا في عزبة الجمعية الخيرية التي تبعد عن مكان الحادث بمسافة كيلو متر بعد الظهر وما أن علموا بما حدث للمتهمين الآخرين حتى تواردت خواطرهم واتجهت اتجاها ذاتيا نحو الجريمة والانضمام إلى معركة للنيل من المجنى عليهم الذين اعتدوا عليهم فذهبوا إليهم حاملين أسلحتهم وصاروا يطلقونها في الهواء واعتدى بعضهم بالضرب البسيط على المجنى عليهم ثم انفرد أحدهم وهو المتهم الأول دون باقي المتهمين ممن كانوا يحملون أسلحة نارية باطلاق النار على أمينة عبد الهادي فأرداها قتيلة وبذلك يكون المتهم الأول وهو أحد المتجمهرين قد استقل بارتكاب جريمة القتل لحسابه دون أن يؤدي إليها السر الطبيعي للأمر وهو توافق المتهمين جميعا على مجرد التعدي والإيذاء بضرب باقي المجنى عليهم وإحداث تلك الإصابات الطفيفة التي أعجزتهم عن أشغالهم الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوما . لما كان ذلك ، وكانت واقعة القتل العمد التي دين بها الطاعن الأول قد وجهت إليه بالذات ودارت عليها المرافعة أثناء المحاكمة فإن الحكم إذ قضى بإدانته عن هذه التهمة يكون صحيحا ولا وجه لما يثار في خصوصها من دعوى الإخلال بحق الدفاع طالما كانت هذه الواقعة بذاتها موجهة إليه في أمر الإحالة . وكان الثابت أيضا أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بجريمة الضرب المسندة اليهم في أمر الإحالة بعد أن استبعد جريمة التجمهر وظرف سبق الإصرار لعدم ثبوتها في حقهم قد أسس هذه الإدانة على ما استخلصه من أن الطاعنين وقد تجمعوا ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص يحملون أسلحة نارية وعصيا توافقوا على التعدي والإيذاء بضرب المجنى عليهم وقد وقع هذا الإعتداء بالفعل من بعضهم وهي عناصر اشتمل عليها أصلا وصف التهمة كما دارت عليها صرافعة الدفاع بالجلسة ، ومن ثم فإن ذلك لا يعد تعديلا في التهمة مما تلزم المحكمة بلغت نظر الدفاع إليه ذلك أن الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها



وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعنين الأول والسابع من النعي على الحكم في خصوص ما قضى به في جنحة التعدي المنصوص عليها بالمادة ٢٤٣ من قانون العقوبات ذلك أن الحكم قد أعمل في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات فعاقب الطاعن الأول عن الجرائم الأربعة المسندة إليه بعقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية القتل العمد بإعتبارها الجريمة الأشد وعاقب الطاعن السابع عن الجرائم الثلاث المسندة إليه بعقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح الناري المششخ بغير ترخيص بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الوجه يكون على غير أساس متعينا لإطراحه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور وتناقض في التسبيب كما انطوى على فساد في الاستدلال ومخالفة للثابت بالأوراق . وبينا ذلك يقول الطاعنون أن الحكم وصف الواقعة بما يفيد تتابع الحوادث واتصالها ببعضها ثم عاد وتنقض ذلك بما وصف به التجمع من أنه تجمع طارئ وفصل بين واقعة الصباح وواقعة التجمع التي وقعت عصراً مما لا يستقيم به القول بوحدة الترابط الزمني في حكم المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات واكتفى الحكم في إدانة الطاعن الأول بما حصله من أقوال الشهود الثلاثة الأول ليتفادى التناقض في أقوال باقي الشهود وأسند للشاهد محمد أبو سيف سكران أنه حدد المسافة بينه وبين المجنى عليها أمينة عند إطلاق النار عليها بحوالى الثلاثة أمتار مع مخالفة ذلك لما قرره في التحقيق من أن الطاعن الأول كان يلصق فوهة البندقية برأس المجنى عليها كما ابتسر الحكم مؤدى تقرير الصفة التشريحية في شأن تحديد مسافة الإطلاق وافترض أن الطاعن يحرز بندقية مششخنة بخلاف البندقية التي ضبطت معه مع أن الأحكام لا تبني على الظن والتخمين بل على الجزم واليقين

وفضلاً عما تقدم فقد تاب الطاعن الأول على الحكم أنه أسند إليه أنه أقر في التحقيق بتواجده على مسرح الجريمة مع أنه لم يقل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافقه العناصر القانونية فجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان للحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من جماع تلك الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج متى كان ما حصلته من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي ، وكان الحكم لم يخطئ في تقديره حين استخلص أن مجيء الطاعنين عصر يوم الحادث ضمن عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص توافقوا على التعدي والإيذاء إنما كان نتيجة تقيهم نبأ النزاع الذي قام بين المجني عليهم والمتهمين الثامن والتاسع في صباح ذلك اليوم وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يتعارض مع ما اقتنع به من أن تجمع الطاعنين كان طارئاً وكان ما يشير الطاعنون من أن توارد الخواطر يتطلب وحدة الترابط الزمني لاسند له في القانون إذ أن كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توارد خواطر الجناة على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتياً إلى ما تتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى وفقاً لما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعنون في هذا الخصوص لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول وهم محمد أبو سيف سكران وولديه محمود وأبو سيف لما لمسته من مصدق أقوالهم ومطابقتها للواقع فلا تريب عليها إن هي التفتت عن أقوال باقي الشهود . وكان ما أثبتته المحكمة من أقوال الشاهد محمد أبو سيف سكران في شأن تحديد مسافة الإطلاق بزهاء ثلاثة أمتار له سنده الجميع من أقواله بمحضر جلسة المحاكمة فلا على الحكم إذا هو أخذ بأقوال الشاهد في الجلسة وأطرح أقواله في التحقيق .

١١ كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما يشير الطاعن الأول بشأن التعاون بين

الدليلين القولى والفنى ورد عليه بقوله "ولا يجدى تمسك الدفاع بما قاله له بعض الشهود من أن المتهم الأول أصاب المجنى عليها بالعار عند ما كانت فى مواجهته بينما الثابت أنها أصيبت فى مؤخرة يسار فروة الرأس بعد ما انتهى إليه تقرير الطبيب الشرعى بأنه لا يمكن تحديد موقف الضارب من المضروب وقت إطلاق النار نظرا لأن الرأس عضو متحرك، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمنع أن تكون المجنى عليها قد أدارت رأسها إلى الخلف عندما هم المتهم الأول بإطلاق بندقيته عليها فأصابها العيار فى مؤخر الرأس والقول بأن إصابة المجنى عليها لا تأتى إلا من عيار نارى أطلق عليها من سلاح نارى مششخن الماسورة بينما ثبت أن للمتهم الأول بندقية خرطوش مصقولة الماسورة مرخصة باسمه وأنه لم يضبط فى حوزته بندقية مششخنة . هذا القول لا يغير شيئا إذ أن امتلاك هذا المتهم لبندقية خرطوش لا يمنع من استعماله بندقية أخرى ذات ماسورة مششخنة وقد أجمع شهود الإثبات فى هذا الصدد بأنه كان يحمل بندقية ميزر وهى من البنادق المششخنة . وما قاله الحكم فيما تقدم سائق وكاف فى نفي قيام التعارض بين الدليلين القولى والفنى . لما كان ما تقدم، وكان ما ينعاه الطاعن الأول على الحكم من أنه خالف الثابت بالأوراق حين أسند إليه أنه أقر فى التحقيق بتواجده على مسرح الجريمة وقت وقوع الحادث مع أنه لم يقل ذلك — مردودا بأن الثابت من مطالعة ملف المفردات الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن ما أسنده الحكم إلى الطاعن المذكور له أصله فى الأوراق . ومن ثم فلا محل لما يشيره فى هذين الوجهين .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار//عادل يونس نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر، ومختار رضوان، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح .

(١٦٩)

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٤ القضائية

شيك بدون رصيد . حكم . "تسليمه . تسليم معيب" جريمة .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قيامها : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك . لاشأن له في توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . مثال .

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك — متى استوفى مقوماته — إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إلى إفادة البنك التي يطلب فيها إيضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الإفادة لا تكفي بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الإستحقاق — مما كان يقتضي من المحكمة أن تجري تحقيرا تستجلي به حقيقة الأمر . فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ، مما يتعين معه نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٢/٦/٢١ بدائرة شبرا : أعطى بسوء نية الشيك المبين بالمحضر لسمير فهمى جبره والذى لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة شبرا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم من التهمة المسندة إليه بلا مصاريف جنائية . فطلعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إعطاء شيك بدون رصيد — قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور — ذلك بأنه قد إستند إلى أن إفادة البنك المسحوب عليه التى طلب فيها ذكر الرقم الصحيح لحساب مصدر الشيك — المطعون ضده — لا تفيد أو تدل دلالة قاطعة على توافر أمر من الأمور التى عدتها المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات — فى حين أن تلك الإفادة يستفاد منها إما أن المطعون ضده ليس له رصيد بالبنك أو أنه قد ذكر رقما مخالفا لرقم حسابه الصحيح مما يعتبر بمثابة أمر منه بعدم الدفع — وفى كلتا الحالتين تتوافر أركان الجريمة المسندة إليه متى ثبت سوء نيته — وقد حجبت المحكمة نفسها — بما ذهبت إليه — عن بحث سبب ما أفاد به البنك والتعرض لدفاع المطعون ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المتهم ( المطعون ضده ) اشترى بضاعة من المحبى عليه بمبلغ خمسة وعشرين جنينها وحرر له بهذا المبلغ شيكا على بنك مصر فرع رمسيس وعندما تقدم المحبى عليه لصرف هذا

الشيك طلب البنك الإفادة عن الرقم الصحيح للحساب — ثم تحدث الحكم عن عدم توافر أركان الجريمة المسندة إلى المطعون ضده بماحصله أن إفادة البنك التي تنطوي على ذكر الرقم الصحيح لا تفيد ولا تدل دلالة قاطعة على أمر من الأمور التي عدتها المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مما ينهار معه أساس الجريمة المذكورة — وإنتهى الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك — متى استوفى مقوماته — إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في التذليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إلى إفادة البنك التي يطلب فيها إيضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن . وكانت هذه الإفادة لا تكفى بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ الاستحقاق — مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به — لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم يكون في محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جاسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين المرعي، ومحمد صبري، وقطب فراج، ومجد عبد المنعم حمزوي .

(١٧٠)

### الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ القضائية

إثبات . "إثبات بوجه عام" . نقض . "أحوال الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" . تفتيش . مواد مخدرة .

الاثبات في المواد الجنائية : العبرة فيه باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها . تعرضها بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها . النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . غير صحيح .  
أعلة ذلك : واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . مثال في تفتيش .

العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها ، فإذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها وهي في ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم ، فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . ولما كانت الصورة التي إرتمت في وجدان المحكمة من مجموع الأدلة التي اطرحت عليها هي أن الضبط والتفتيش قد حصلا على خلاف القانون وإنتهت من ذلك في منطق سليم إلى بطلان هذا الإجراء وما تلاه وخلصت إلى تبرئة المطعون ضده ، ومن ثم فلا يصح

النعي عليها وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطاتها . ويكون ما تثيره النيابة العامة — من أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المطعون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها — في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٢/٣/٥ بناحية زاوية البقل مركز الشهداء محافظة المنوفية : — أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ — أ و ٣٦ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٩ ببراءة المتهم ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مواد مخدرة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المطعون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، كما أنه وقد صدر أمر النيابة بتفتيش منزل شقيق المطعون ضده فإن هذا الأمر يشمل جميع غرف المنزل بما في ذلك الغرفة المخصصة لإستعمال المطعون ضده مادام ليس لها كيان مستقل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده في قوله: "إن التهمة المسندة إلى المتهم الثاني عبد الجواد عبد الجيد متصرف (المطعون ضده) مبناهما أقوال النقيب وديع ليب والملازم عبد القادر محمد عبد القادر اللذين قررا أنهما سالا عن حجرة المتهم سعد عبد الجيد المأنون بتفتيشه فأرشدتهما إحدى السيدات بالمنزل إلى الحجرة التي كان بها المتهم الثاني قد خلاها وكان بها عبد الجواد عبد الجيد وقرر لهما أيضا أنها حجرة سعد، فأجريا تفتيشها وطلب مفتاح الدولاب من المتهم فقدمه لهما ولما فتحا الدولاب وجدا فيه كيسا من النايلون بداخله سبع عشر لفافة بكل لفافة قطعة من الحشيش وقد تبين من الاطلاع على محضر المعاينة التي أجرتها النيابة أن الدور الأرضي للمنزل مكون من ثلاثة غرف وحظيرة للواشي ودات أقوال والد المتهمين في المعاينة أن سعد يختص بالحجرة المجاورة لحجرة عبد الجواد التي فتشت بينما هو وزوجته وإبنة الأعزب يقيمون في الحجرة الثالثة بالدور الأرضي وأن ابنه سعد يقيم بالحجرة التي كانت بسطح المنزل وتأيدت هذه الأقوال بأقوال المتهم عبد الجواد وزوجته وسعد" ثم عرض الحكم بعد ذلك لبطلان التفتيش بقوله: "إنه لما كان للمتهم عبد الجواد عبد الجيد متصرف مسكنا منفصلا عن مسكن أخيه سعد ولم يصدر إذن من النيابة بتفتيش مسكنه ولم يكن في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه فإن التفتيش الذي حصل في مسكنه يكون باطلا ويترتب على ذلك بطلان الإجراءات التالية لهذا التفتيش الذي لا يبيحه القانون ولا يحتاج في هذا المقام بأن الذين قاما بالتفتيش قد خدعا برغم أن عبد الجواد نفسه وأخرى ذكرا للقائمين بالتفتيش أن هذه الغرفة هي غرفة سعيد عبد الجيد إذ الواقع أن هذا الإرشاد الخاطيء لم يقل به أحد من سكان المنزل الذين سئلوا بتحقيقات النيابة وإنما قيل من المنوط بهم التفتيش لحجب خطأ وقعوا فيه ولذلك فإن المحكمة تستبعد أقوال الضابطين في هذا الخصوص لعدم الإطمئنان إليها ، ومادام قد ثبت للمحكمة أن التفتيش الحاصل بمسكن المتهم الثاني باطل فإنه يتعين الحكم ببراءته من التهمة المسندة إليه" ، لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها ، فإذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث ماخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها وهي في ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم: فلا يصح النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها



لأن واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه ، ولما كانت الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة من مجموع الأدلة التي أطرحت عليها هي أن الضبط والتفتيش قد حصلوا على خلاف القانون وإنتهت من ذلك في منطق سليم إلى بطلان هذا الإجراء ومما تلاه — وخلصت إلى تبرئة المطعون ضده ، ومن ثم فلا يصح النعي عليها وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها ، ولما كان الحكم قد دلل بما ساقه من أدلة سائغة على أن مسكن المطعون ضده مستقل عن مسكن شقيقه الذي صدر الإذن بتفتيشه ، فإن ماثيره النيابة العامة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل « الجدل الموضوعي الذي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم فإن النعي برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٧١ )

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ القضائية

تزوير . جريمة . نقض . "أحوال الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

التزوير المعاقب عليه . تمامه خفية أو إستلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . مثال .

لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . ولما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذي إرتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد إنخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقاً لها إذ قرر أنه اطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما به من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل إشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها — فان القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المتهم استناداً إلى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠/٩/١٩٥٩ بدائرة قسم الأربعين محافظة السويس : أولا - ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو رخصة القيادة رقم ٥٢٥ لجميع أنواع السيارات بأن محاسن حسن حسين الشرفاوى المنصرف له الرخصة وجنسيته مصرى وكتب بخطه بدلا منها زورا اسم صبحى على لطفى وجنسيته فلسطينى . ثانيا - استعمل الرخصة المزورة ساقفة الذكر بأن استند إليها في قيادة السيارة رقم ٢٥١٠ نقل القاهرة مع علمه بتزويرها . ثالثا - سرق الرخصة ساقفة الذكر والمملوكة لحسن حسن حسين الشرفاوى . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة الدعوى لمحكمة جنايات السويس لمعاقبة المتهم بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات . وقضى السيد مستشار الإحالة غيابيا بجلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٣ . أولا : بأن لاوجه لاقامة الدعوى على المتهم بتهمة التزوير والاستعمال وهما التهمتان الأولى والثانية بتقرير الإتهام . ثانيا - بعدم اختصاص قضاء الإحالة بالدعوى الخاصة بجنحة السرقة المسندة الى المتهم - وهى موضوع التهمة الثالثة بتقرير الاتهام - وبإحالة هذه الدعوى الى محكمة السويس الجزئية وعلى النيابة العامة اتخاذ ما يقرره القانون من إجراء . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه انتهى إلى الأمر بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عن تهمة التزوير في محرر رسمي واستعمال هذا المحرر مع علمه بتزويره تأسيسا على أن التزوير كان مفضوحا وليس من شأنه أن ينخدع به الناس في حين أن المطعون ضده قام بمحو البيانات التى كانت مدونة في رخصة قيادة السيارات التى ضبطت معه وحرر بدلا منها بيانات مزورة تشتمل على اسمه وجنسيته مما تتوفر به جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية ولو لم يصل التزوير إلى درجة من الإتيان ينخدع به الناس فضلا عن أن الثابت



من أوراق الدعوى أن صاحب السيارة التي يقودها المطعون ضده قد انخدع بهذا التزوير وأن المطعون ضده ظل يستعمل الرخصة المزورة زهاء ستة أشهر دون أن يفتضح أمره كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول التزوير بل إرتاب فقط في أمر هذه الرخصة فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة ما بها من بيانات .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن الملازم أول صلاح ناصف ضابط المرور بالسويس كان مارا بميدان الأربعين وشاهد عددا من السيارات ترحم الطريق فعمل على تنظيم حركة المرور بالميدان وأخذ رخص بعض السائقين لفحصها ومن بينها الرخصة التي يحملها المطعون ضده ولما اطلع عليها لا حظ وجود كشط بها عند اسم صاحب الرخصة وجنسيته فسألها للكونستابل محمد حسين الحسيني الذي كان يرافقه معربا له عن ارتيابه فيها وكلفه بإرسالها إلى قلم مرور الشرقية الصادرة منه للوقوف على مدى صحة بياناتها وقد أفاد قلم المرور بأن الرخصة المضبوطة مقيمة باسم السائق حسن حسين حسن الشرقاوى وأن الصورة الفوتوغرافية الملصقة بها خاصة بصاحبها الحقيقي وقد حصل منه تبليغ يفقدهما وقرر حسن الشرقاوى أنه كان يعمل سائقا لأحدى السيارات وكان المطعون ضده يعمل "تباعا" لها ثم ترك عمله وبعد يومين اكتشف فقد رخصة القيادة الخاصة به فأبلغ بفقدائها واتهم المطعون ضده بسرقتها وإحداث ما بها من تغيير، وقد أنكر المطعون ضده ما نسب إليه واستكتبته النيابة وأرسلت الأوراق إلى الطب الشرعى بخاء تقريره بأن المطعون ضده هو كاتب العبارات (صبحى على لطفى فلسطينى) المستحدثة بالرخصة وأن هذه العبارات كتبت محل عبارات كانت موجودة من قبل ثم أزيات بطريق الكشط . ثم عرض القرار للتزوير الحاصل في هذا المحرر بقوله إنه وإن كانت الأدلة متوافرة على حصول هذا الفعل من المتهم إلا أن الفعل المذكور لا يتمخض عن تزوير بالمعنى القانونى إذ يبين من الإطلاع على المحرر اقتضاح التزوير بالنظرة المجردة لأن العبارات المستحدثة محررة بمحرر يختلف لونه عن الحبر المحررة به البيانات الأصلية الباقية في الرخصة فضلا عن اختلاف الخط اختلافا ظاهرا كما أن المتهم استبقى صورة صاحب الرخصة الحقيقي فلم ينزعها

ويضع صورته مكانها وانهى القرار من ذلك إلى الأمر بالأمر وجه لإقامة الدعوى الجنائية على المتهم عن تهمة التزوير والاستعمال المسندتين إليه، وعدم اختصاص قضاء الإحالة بالدعوى الخاصة بمنحة سرقة الرخصة موضوع التزوير وباحالتها إلى محكمة السويس الجزئية . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد اتخذ به شعيان أحمد الشقره وهو صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقاً لها إذ قرر أنه أطلع على هذه الرخصة فلم يلاحظ ما بها من تزوير كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم استناداً إلى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لإحالتها إلى محكمة الجنايات لمحكمة المطعون ضده طبقاً للواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات عن التهمتين المسندتين إليه وهما أنه في يوم ١٠/٩/١٩٥٩ بدائرة قسم الأربعين محافظة السويس : أولاً - ارتكب تزوير في محرر رسمي هي رخصة القيادة رقم ٥٢٥ لجميع أنواع السيارات "شرقية" بأن محامياً حسن حسين حسن الشرقاوى المنصرف له الرخصة وجنسيته مصرى وكتب بخطه بدلاً منها زوراً اسم صبحى على لطفى وجنسيته فلسطيني . ثانياً - استعمل الرخصة المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها ، وكذلك عن تهمة السرقة المرتبطة بها .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب  
نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

( ١٧٢ )

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٣ القضائية

( أ ) محكمة استئنافية . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .  
إجراءات المحاكمة .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في ذلك مقيد بمراعاة  
مقتضيات حق الدفاع . تعرضها لما يثيره الدفاع في هذا الشأن . وجوب أن يكون  
قرارها مستندا إلى ماله مأخذ صحيح في الأوراق .

( ب ) نقض . ” سلطة محكمة النقض “ .

تناول العيب الذي شاب الحكم مركز المسئول عن الحقوق المدنية . وجوب نقض الحكم  
بالنسبة إليه أيضا ولو لم يطعن فيه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الأصل تحقيقا في الجلسة  
إكتفاء بما تستخلصه من التحقيقات التي تجريها محكمة أول درجة ومن سائر  
الأوراق المعروضة عليها ، ذلك بأن حقها في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق  
الدفاع . إلا أنها إذا عرضت لما يثيره الدفاع في هذا الشأن وجب أن يكون  
قرارها مستندا إلى ماله مأخذ صحيح في الأوراق .

٢ — متى كان العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز المسئول عن الحقوق  
المدنية الذي لم يطعن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المستندة إلى الطاعن .



فانه يتعين نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية أيضا عملا بنصر المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ١٦/١/١٩٥٩ بدائرة قسم مصر القديمة : " تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل محمد أبو زيد وإصابة متولى رشوان محمد ومصطفى إمام نصار وكان ذلك نتيجة إهمالهما وعدم احتياطهما بأن تركا السيارة النقل بالقرب من شريط السكة الحديدية فاصطدم بها القطار عند مروره مما أدى إلى اصطدامها بأحد هراسات البلدية وإصابة المجنى عليهم بالإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية وتقارير الطبيب الكشف والتي أودت بحياة الأول . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ من قانون العقوبات . وإدعى مصطفى إمام نصار وورثة محمد أبو زيد قبل المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية إسماعيل فرغلي إسماعيل بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بمبادئ الإتهام : أولا - براءة المتهم الأول ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول بالحقوق المدنية وبإلزام رافعه المصاريف المدنية . ثانيا - حبس المتهم الثانى "الطاعن" سنة مع الشغل وكفالة عشرون جنيا لإيقاف التنفيذ وإلزامه والمسئول بالحقوق المدنية بأن يدفع للجنى عليه مصطفى إمام نصار وورثة المجنى عليه محمد أبو زيد متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ونحو سبعة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل العقوبة المقررة بها عليه والإكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية وثلاثمائة قرش أتعابا للمحاماة بلا مصروفات جنائية فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع — ذلك بأنه على الرغم من تمسك المدافع عنه أمام المحكمة الاستئنافية بطلب مناقشة سائق القطار الذى صدم سيارة النقل التى نشأ عنها الحادث وتسليم المحكمة بإجابة هذا الطلب — إلا أنها عادت ورفضته مستندة فى ذلك إلى تعذر الإهداء إلى مكان سائق القطار مع أنه موظف عمومى تابع لهيئة السكة الحديدية مما لا يتعذر معه الوصول إلى مكانه وإعلانه وهو ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن قررت بجلسة ١٩٦١/٥/٣١ إعادة الدعوى للمرافعة لسماع أقوال سائق القطار إستجابة لطلب الدفاع وأجلت الدعوى عدة مرات لهذا الغرض إلا أنها عادت وقضت فى الدعوى دون أن تسمع أقوال ذلك السائق على الرغم من إصرار المدافع عن الطاعن على التمسك بسماع أقواله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض بالرد على هذا الطلب بقوله ” إن الاستدلال على سائق القطار متعذر “ وكان يبين من مراجعة المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أنه ليس من بينها ما يفيد عدم الاستدلال على سائق القطار ، فإن الحكم يكون قد استند إلى ما ليس له أصل ثابت فى الأوراق مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى . ولا يقدح فى هذا ما هو مقرر من أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى فى الأصل تحقيقا فى الجلسة اكتفاء بما تستخلصه من التحقيقات التى تجريها محكمة أول درجة ومن سائر الأوراق المدروسة عليها ذلك بأن حقها فى ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع وهى إن عرضت لما يثيره الدفاع فى هذا الشأن يجب أن يكون قرارها مستندا إلى ماله مأخذ صحيح فى الأوراق . لما

كان ما تقدم ، وكان هذا العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يطعن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المستندة إلى الطاعن مما يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المسئول عن الحقوق المدنية وإلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

---



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(١٧٣)

### الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) وصف التهمة . دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره“ .  
ضرب أفضى إلى الموت . ضرب .

لقت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة إلى أن يتناول في مرافعته ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض — لا الإصابات — هي التي أودت بحياة المجنى عليه . عدم إعتباره تغييرا لوصف جناية الضرب المفضى إلى الموت . هو مجرد بيان لعناصرها . إتهام المحكمة إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليه واستبعادها تبعا لذلك وصف الجناية وإسباغها على الواقعة وصف اللجنة المنطبقة على المادة ٢٤٢/١ عقوبات . لا حاجة إلى الإشارة في مدونات حكمها إلى ما أجرت به بالجلسة .

(ب) مسئولية جنائية . ”علاقة السببية“ . حكم . ”تسببيه . تسبیب غير معيب“ .

علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها : علاقة مادية . تبدأ بالتدخل الضار الذي قارنه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . ثبوت قيام هذه العلاقة . موضوعي .

(ج) إجراءات المحاكمة . حكم . ”تسببيه . تسبیب غير معيب“ . إثبات .  
”إثبات بوجه عام“ .

المحاكمة الجنائية : العبرة فيها باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .

(د) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .

(هـ) إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . حكم . "تسييب . تسييب غير معيب" .

تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع . مثال .

١ — لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد اقتصر على لفت نظر الدفاع إلى أن يتناول في مرافعته أيضا ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض — لا الإصابات — هي التي أودت بحياة المجنى عليه مما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف جنائية الضرب الذي أفضى إلى الموت وإنما هو مجرد بيان لعناصرها . ولما كانت المحكمة قد إنتهت — في حدود سلطتها التقديرية — إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليه واستبعدت تبعا لذلك وصف الجنائية وأسبغت على الواقعة وصفا جديدا هو وصف اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فما كانت إذن بحاجة إلى أن تشير في مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جنائية الضرب المفوض إلى الموت .

٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ — العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون في سلطته أن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

- ٤ — من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين .
- ٥ — تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص — مما حوته التقارير الطبية المقدمة في الدعوى أنه لا يوجد ثمة ما ينفي حدوث وفاة المجنى عليه ذاتيا بسبب مرضه أو بسبب فعله نفسه وما بذله من مجهود لا قبل له به وأنه لا يمكن بحال الجزم بأن الوفاة كانت نتيجة للفعل الذي قارقه المتهم أو أن ذلك الفعل قد ساهم بنصيب فيها ، وكانت الطاعتان لا تنازعان في صحة ما نقله الحكم عن هذه التقارير ، فلا يجوز لها أن تصدر المحكمة فيما تشككت فيه أو أن تنعيا عليها عدم أخذها بالنتيجة التي أسفرت عنها التقارير الطبية الشرعية مادامت المحكمة قد داخلتها الريبة في صحة هذه النتيجة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/١٠/٧ بناحية مركز بندر شبرا محافظة القليوبية : ضرب حنا بباوى فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعت السيدتان / فوزية ناشد عياد وآجية إبراهيم بحق مدنى قدره عشرون ألف جنيه قبل المتهم والمهندس حسن جمبى بصفته ممثلا لشركة النصر لصناعة المواسير ومسئولا مدنيا على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٦ بإعتبار الواقعة جنحة ضرب بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم بتغريمه عشرة جنيهات ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها مصروفاتها ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المدعيتان بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن الطاعنتين تنعيان على الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الواقعة المستندة إلى المطعون ضده جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وقضى بتغريمه عشرة جنهات ورفض الدعوى المدنية قد شبه بطلان في الإجراءات وقصور في التسبب وخطأ في الإسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القاتون وفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان أن المحكمة التي أصدرت الحكم لم تسمع بثبوت الإثبات بعد تغير الهيئة واكتفت بشهادتهم التي أدلوا بها أمام الهيئة الأولى ، كما أصدرت حكمها على أساس الوصف الذي أحيلت به الدعوى باعتبار الواقعة جنائية ضرب بأفضى إلى موت دون أن تفتن إلى أن الهيئة الأولى قد عدلت الوصف بجلسة ١٩٦٣/٢/٣ إلى أن الضرب وما صحبه من انفعال نفساني ومجهود جسماني قد أدى إلى الموت وأغفلت مناقشة الوصف الجديد أو الإشارة إليه ولم تعرض للإفعال النفساني والمجهود الجسماني اللذين صحبا الحادث ومهدا للنوبة القلبية الحادة التي نجمت عنها الوفاة . ثم إن الحكم استند إلى أقوال شهود الإثبات لتأييد ما أورده في بيان واقعة الدعوى من أن المطعون ضده صفع المجنى عليه على وجهه في حين أن الثابت من أقوال ثلاثة عشر شاهداً بالتحقيقات وبالجلسة أن الإعتداء لم يقتصر على مجرد الصفع وإنما تعداه إلى الضرب باليدين وبقبضتيهما وإلى طرح المجنى عليه أرضاً والاستمرار في ضربه بيديه وركله بقدميه في صدره وظهره حتى أخرجه من المصنع . كما أن ما خلص إليه الحكم من أن وفاة المجنى عليه حدثت ذاتياً وتلقائياً دون أن يكون لفعل المتهم دخل في إحداثها يخالف الثابت من تقرير المصفة التشريحية ومن تقريرى كبير الأطباء الشرعيين والتي تضمنت أن الحالة المرضية المزمنة المتقدمة بقلب المجنى عليه وشرائينه التاجية والأورطى مع الإفعال النفساني والمجهود الجسماني اللذين صحبا الحادث مضافاً إليها المجهود الجسماني الذي بذله المجنى عليه في السير على قدميه من مكان الحادث إلى قسم شرطة بندر شبرا كل هذه العوامل قد اشتركت في إحداث الوفاة بحيث لا يمكن إخلال مسؤولية الحادث من الإسهام في حدوثها ،

ثم إن ما خاص إليه الحكم يخالف ما استقر عليه الفقه والقضاء من مساءلة الجاني عن الضرب الذي يفضي إلى موت ولو لم يكن الضرب هو العامل الوحيد للوفاة ، وإنما ساهمت فيه عوامل أخرى سابقة أو لاحقة طالما كان الضرب هو الذي حرك تلك العوامل الأخرى فأدت مجتمعة إلى حدوث الوفاة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إن المجنى عليه حنا بباوى حنا كان يعمل بوظيفة رئيس قسم التحسين بمصنع مواسير سيفر الواقع بجهة بندر شبرا من أعمال محافظة القليوبية ويعمل المتهم سيمون نيقولا سيمون — المطعون ضده — مديرا لهذا المصنع وفي يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٠ أثناء كان المدير المذكور يتفقد سير العمل بالمصنع وأثناء مروره بالقسم الذي يعمل به المجنى عليه لا حظ تقصيرا من هذا الأخير في عمله حدا به إلى أن يلفت نظره إلى ذلك وأن ينهره فأغلظ له المجنى عليه في القول مما أثار غضب المتهم فصفعه على وجهه وأمر بإجراء تحقيق إداري له فخرج المجنى عليه على إثر ذلك متجها إلى مكتب التحقيقات بالدور العاوى فصعد بضع درجات ثم هبطها وسار مسافة طويلة إلى مبنى قسم شرطة بندر شبرا البعيدة عن المصنع متويا تقديم شكوى ضد المدير وما كاد يبلغ باب مركز الشرطة حتى وقع على الأرض وفارق الحياة أمام الشرطى درويش اسماعيل عبده الذى كان يقف أمام باب القسم للحراسة فأبلغ الأخير بالحادث “واستند الحكم فى ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو إلى أدلة استقاها من أقوال حسن هاشم حسن وأحمد عبد المولى الغفارى ومجد عفيفى رزق ومجد حسن يوسف وصابر عطيه البندارى وحسنى ابراهيم مذكور وعبد ابراهيم أحمد من عمال المصنع والشرطى درويش اسماعيل عبده وإلى اعتراف المتهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن محكمة الجنايات بهيئة أخرى سمعت شهود الواقعة ولما أعيد نظرها أمام الهيئة الجديدة بحضور المتهم والمحامين عنه وعن المدعيتين بالحق المدنى الطاعنتين — أثبت الدفاع اكتفاءه بتلاوة الشهود كما هى مبينة بالتحقيقات فأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت وما دام قد ثبت أن الدفاع عن الطاعنتين قد تنازل

صراحة عن سماع شهود الإثبات أمام الهيئة الجديدة فلا يجوز لهما من بعد أن تدفعا ببطلان إجراءات المحاكمة أو تنعيا على الحكم الإخلال بحق الدفاع لاستغنائهما عن سماع هؤلاء الشهود . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وبجلسة ١٩٦٣/٢/٣ لفتت المحكمة نظر الدفاع للمرافعة أيضا على الوصف الآتي ” ضرب عمدا حنا بباوى فأحدث به الأعراض الموضحة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته “ ، وخلصت المحكمة في حكمها إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم و وفاة المجنى عليه وطبقت في حق المتهم اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما أجرته المحكمة بجلسة ١٩٦٣/٢/٣ قد اقتصر على لفت نظر الدفاع إلى أن يتناول في مرافعته أيضا ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض — لا الإصابات — هي التي أودت بحياة المجنى عليه مما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف جنائية الضرب الذي أفضى إلى موت وانما هو مجرد بيان لعناصرها ، ولما كانت المحكمة قد انتهت — في حدود سلطتها التقديرية — إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم و وفاة المجنى عليه واستبعدت تبعا لذلك وصف الجنائية وأسبغت على الواقعة وصفا جديدا وهو وصف اللجنة المنطبقة على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، فما كانت إذن بحاجة إلى أن تشير في مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جنائية الضرب المفضى الى موت ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعتان في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — عند تحصيله لواقعة الدعوى — قد أسند إلى المتهم أنه اعتدى على المجنى عليه بأن صفعه على وجهه ، واستند في قضائه إلى ما اطمأن إليه من أقوال شهود الواقعة ، وأورد مؤدى ما حصله منها بما له سنده من أقوالهم بمحضر جلسة المحاكمة مما ينفي عن الحكم قالة الخطأ في الاستناد ، على أنه بفرض صحة ما تقوله الطاعتان من مقارنة المتهم لأفعال اعتداء أخرى على المجنى عليه خلاف الصفع على الوجه ، فان ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم ما دام قد اتفقت الدلائل سائما وبما له سنده من التقارير الطبية المقدمة في الدعوى إلى عدم



قيام رابطة السببية بين ما وقع على المجنى عليه من اعتداء — مهما تنوعت صورته وبين الوفاة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد تقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي الاستشاري وتقرير كبير الأطباء الشرعيين ورد الطبيب مقدم التقرير الاستشاري وتعليق كبير الأطباء الشرعيين عليه خلص إلى عدم قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته في قوله : ”وحيث إن الذي يخلص للحكمة من استقراء كافة هذه التقارير إن الأطباء المذكورين قد أكدوا بالاجماع فيما بينهم أن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه لا تؤدي بطبيعتها لبساطتها إلى إحداث الوفاة كما أجمعوا على أن المجنى عليه كان مصابا بمرض في القلب عبارة عن تصلب واثيروماتكلس بالشرايين التاجية وضمور القلب البنى وأن هذه الحالة المرضية هي حالة مزمنة وسابقة على الحادث كما أكدوا جميعا أنه من الممكن أن تفاجئ المريض بهذه الحالة نوبة قلبية في أى وقت تلقائيا ، ولكن الخلاف بينهم قد انحصر فيما ذهب إليه كل من الطبيب الذي أجرى الصفة التشريحية وكبير الأطباء الشرعيين من ناحية والطبيب الاستشاري من ناحية أخرى من أن للحادث دخل في حدوث الوفاة . . وأن المحكمة تنتهى من كل ذلك إلى أنه ليس ثمة ما ينفي حدوث الوفاة للمجنى عليه ذاتيا وتلقائيا دون أن يكون لما أتاه المتهم دخل فيها . . . وأن جريمة الضرب المفضى إلى الموت تتطلب علاقة السببية بين الفعل الذي يصدر عن الجاني وبين حدوث وفاة المجنى عليه . . . وأن الفقه والقضاء قد جريا على أنه ينبغي في كل الحالات أن يثبت بوجه قاطع أن الوفاة لم تكن بسبب مرض أو ضعف شيخوخى وحدهما إذ تنفى في ذلك السببية بغير نزاع بين فعل الجاني والوفاة بل لابد أن تكون الوفاة قد حصلت أصلا بسبب الاعتداء وأن المرض قد لعب دورا ثانويا على الأقل في التعجيل بها . أما إذا كان لهذا أولئك الدور الفعلى لا للإصابة في إحداث الوفاة فإنه ينبغي القول بانقطاع السببية بين هذه الأخيرة وبين الوفاة . وبأن العلة في إحداث الوفاة هي المرض الطارئ دون الإصابة أو الإصابة دون المرض الطارئ مسألة موضوعية والشك فيها ينبغي أن يفسر لصالح المتهم طبقا للقواعد العامة . . . ولما كان الثابت في كافة التقارير الطبية السابق بيانها أن المجنى عليه كان مصابا بمرض في القلب هو تصلب واثيروماتكلس بالشرايين التاجية وضمور القلب البنى وأن هذا المرض يؤدي ذاتيا إلى الوفاة ،

كما ثبت من أوراق الدعوى أن المجنى عليه بعد مشاحنة مع المتهم خرج من المصنع وصعد بضع درجات الى الدور العلوى ثم هبطها ثانية وخرج منها متوجها الى قسم الشرطة الذى تفصله عن المصنع مسافة كبيرة فإنه على ضوء ما سلف من آراء طبية مجمع عليها فى كل التقارير المقدمة فى الدعوى لا يكون ثمة ما يمكن أن ينفى حدوث وفاة المجنى عليه ذاتيا بسبب المرض الذى كان مزمنًا عنده وسابقا على وقوع الحادث كما ينفى حدوث الوفاة بسبب فعل المجنى عليه نفسه وما بذله من مجهود لا قبل له به وهو يعانى فى هذه الحالة المتقدمة من الضعف والمرض الأمر الذى لا يمكن معه بحال الجزم بأن الوفاة كانت نتيجة للفعل الذى قارفه المتهم أو أن ذلك الفعل قد ساهم فيها بنصيب . ولما كانت رابطة السببية - يجب أن تكون ثابتة على وجه اليقين كما سبق البيان وذلك كعنصر من عناصر المسؤولية فى هذه الجريمة وأن كل شك يلابسها لابد وأن يفسر لصالح المتهم ، فإن المحكمة لا ترى من هذه الظروف والملازمات أن رابطة السببية قد توافر ثبوتها ومن ثم فتكون جنائية الضرب المفضى الى الموت غير متكاملة الأركان ويكون التكليف الصحيح للجرم الذى يجب أن يسأل المتهم عنه هو أنه ضرب لم يتطلب علاجاً مما يدخل فى حكم نص المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ذلك أن تقرير الصفة التشريحية لم يثبت بالمجنى عليه آثارا تخلفت عن صفع المتهم له وكل ما أثبتته من إصابات عللة بالسقوط على الأرض . لما كان ما أورده الحكم تدليلاً على إنتفاء قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاته المجنى عليه سائفاً فى العقل وسديداً فى القانون ويؤدى الى ما رتبته الحكم عليه ، وكانت علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وكان ثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فى شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى اتمى اليه وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره . لما كان ذلك وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة طيه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين نص عليه ، وكان من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم

واليقين ، ومن المقرر أيضا أن تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما حوته التقارير الطبية المقدمة  
في الدعوى أنه لا يوجد ثمة ما ينفي حدوث وفاة المجنى عليه ذاتيا بسبب مرضه  
أو بسبب فعله نفسه وما بذله من مجهود لا قبل له به وأنه لا يمكن بحال إلزام  
بأن الوفاة كانت نتيجة للفعل الذي قارفه المتهم أو أن ذلك الفعل قد ساهم بنصيب  
فيها ، وكانت الطاعنان لا تنازعان في صحة ما نقله الحكم عن هذه التقارير ،  
فلا يجوز لهما أن تصادرا المحكمة فيما تشككت فيه أو أن تنفيا عليها عدم أخذها  
بالنتيجة التي أسفرت عنها التقارير الطبية الشرعية ما دامت المحكمة قد داخلها  
الريبة في صحة هذه النتيجة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنتين بالمصروفات  
المدنية .





فهرس هجائي موضوعي عام  
للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية  
السنة الخامسة عشرة

---

العدد الثالث





## العدد الثالث

السنة الخامسة عشرة

# فهرس هجائي موضوعي عام للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

( ١ ) النقابات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محاماة
		القيد بجدول المحامين :
		”شروطه“ :
		عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة . غير لازم للإشتغال بالمحاماة .
٢٣٣	١ نقابات ٢ ع	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق “تظاهرات محامين” — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ”إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين“ عدم تقريق القانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ — إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية — بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين . مريان القواعد المقررة لنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين بالنسبة لزملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية في حقهم .
٢٣٣	١ نقابات ٢ ع	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق “تظاهرات محامين” — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>نقابة الصحفيين :</p> <p>” انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب “ :</p> <p>عملية الانتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية : ( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة . ( الثانية ) بانتخاب النقيب من بين أعضاء المجلس ، وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الأولى .</p> <p>بدء انعقاد الجمعية العمومية صحيفا – إنصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب الانتخاب الأول وقبل اجراء الانتخاب الثانى أو امتداد وقت الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل . لا عيب فى الانتخاب . ولا بطلان فى اجراءات انتخاب النقيب .</p>
٥٤٩	٢ نقابات ٣٤	( الطعن رقم ١ لسنة ٣٤ ” صحافة “ — جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ ) ... ..

## (ب) المواد الجزئية

رقم القاعدة  
والعدد

رقم  
الصفحة

(أ)

اثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة .  
أحوال شخصية . إختصاص . إختلاس  
أشياء محجوزة . إختلاس أموال  
أميرية . إرتباط . إزالة . أسباب  
الاباحة وموانع العقاب . استئناف .  
استعمال قسوة . اسقاط الالتزام . اشتباه .  
اشتراك . إصابة خطأ . اعتراف .  
إعلان . إفلاس . اقراض بر با فاحش .  
أمر إحالة . أمر بالأوجه . أمر  
حفظ . إنتخاب . أهلية التقاضى .

إثبات

إثبات بوجه عام :

١ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى  
واطمئنانه إلى الدليل المقدم إليه . عليه تحييص أدلة الدعوى .  
تعرضه الى بحث أعلل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن  
يأخذه ويعول عليه . النعى عليه بأنه تجاوز في ذلك حدود سلطانه .  
خير جائز . مثال .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تقييد القاضي الجنائي بقواعد الإثبات العامة كما ترقف قضاؤه في الواقعة الجنائية على الفصل في مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التي يفصل فيها . إعتبار كل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات عملا تجاريا . المادة ٢ من قانون التجارة . عدم إنضباط هذا الوصف ولا تحققه إلا في شأن الصانع رب العمل وحده وعدم تعديه إلى غيره ممن يتعاملون معه . إعتبار هذا العمل تجاريا من جانب واحد وعدم جريان الوصف نفسه عليه بالنسبة إلى الجانب الآخر . اختلاف الوضع فيه باختلاف ما اذا كان هذا الجانب تاجرا أو غير تاجر . كون العمل تجاريا بالنسبة إلى أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة إلى الطرف الآخر . إتباع وسائل الإثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة إليه . ( الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... ١٥٤ع ٣ ٧٨٢
		٣ - الإثبات في المواد الجنائية : العبرة فيه باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها . تعرضها بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها . النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . غير صحيح . علة ذلك : واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . مثال في تفتيش . ( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ١٧٠ع ٣ ٨٦٩
		٤ - المحاكمة الجنائية : العبرة فيها باقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك . ( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ١٧٣ع ٣ ٨٨١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تلبس :
		التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . المادة ٢٧٦ عقوبات . مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم لقيام التلبس . يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لاتدع مجالا للشك عن أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .
٦٧٩	٣٤١ ع ٣	(الطنن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..
		إعتراف :
		١ — الإقرار في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . مثال .
٥٧	١٢ ع ١	(الطنن ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٢ — إقرار الطاعن بتحرير إذن الصرف — المزورين — مع تنصله من التوقيع عليهما . لا يعد إقرارا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا . خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافا . لاتأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى . وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
٢٨٩	٢٤ ع ٥٧	(الطنن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>أوراق رسمية :</b>
		١ — خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضي في جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسمية . ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الأدلة . مثال .
٦٥٩	٣٤١٣١	(المن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤) ... ..
		٢ — جريمة التزوير في المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي إعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو سبب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها .
٦٩٧	٣٤١٣٧	(المن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤) ... ..
		٣ — عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال .
٦٩٧	٣٤١٣٧	(المن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤) ... ..
		<b>شهود :</b>
		١ — الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شفوي يدلى به أشاهد في مجالس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها سليما .
١١٤	١	(المن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١/١/١٩٦٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — للمحكمة الأخذ بأقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين علة ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . مادام له أصل فيها . ومادام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .
٥٢	١١ ع ١٤	( الطعن ١٧٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٥٧	١٢ ع ١٤	( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٣ — الأصل أن تبني الأحكام على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . عدم تلاوة المحكمة أقوال الشهود الغائبين لا يعيب الإجراءات . علة ذلك : هذه التلاوة من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .
٥٧	١٢ ع ١٤	( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٤ — للمحكمة الإستمعاع عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية . مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٦٦	١٤ ع ١٤	( الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٨٧	١٨ ع ١٤	( والطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
٣٠٣	٦٠ ع ٢٤	( والطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ) ... ..
٤٣٤	٨٥ ع ٢٤	( والطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .
٨٧	١٤ ١٨ ...	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ...
		٦ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . مرجعه الى محكمة الموضوع .
١١٠	١٤ ٢٣ ...	(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ...
٣٥٦	٢٤ ٧٠ ...	(والطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ...
		٧ - للمحكمة - وهي في سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظمن اليه وتطرح ما عداه . لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .
١٤١	١٤ ٢٩ ..	(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ...
		٨ - الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تحمل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .
٤٩٣	٢٤ ٩٨ ...	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٩٩	٩٩ ع ٢	٩ — للمحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد وإطراح البعض الآخر . شرط ذلك : أن يكون واضحاً من الحكم إحاطة المحكمة بالشهادة وممارستها سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفتحها . ( الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ) ... ..
٥١١	١٠٢ ع ٢	١٠ — تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلاً خاصاً . اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل المستمد من عمية الاستعراف . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها . ( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٣ ) ... ..
٥٥٥	١٠٩ ع ٣	١١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ، مطلقة . لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والموائمة بين ما أخذت عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر والجمع بين القولين وإبداء مؤداه بحلة وأن تنسبه اليهما معا . ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا . ( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
٥٥٥	١٠٩ ع ٣	١٢ — التناقض بين أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً . ( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
		خبرة :
٩٢	١٩ ع ١	١ — المسائل الفنية البعثة . على المحكمة الإستعانة في إبداء الرأي فيها بتجربتي . أمثله . ( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
٥١٦	١٠٣ ع ٢	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بجهة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوفا إلى غاية الأمر فيها . لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا . ليس لها الإقتصار في تنفيذ تلك المسألة على الإستناد الى ما قد يختلف الرأي فيه . مثال .	
(الظعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..	١٢٦ ١٤ ٢٦
٣ — تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها . أمثله .	
(الظعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٣) ... ..	٢٨٩ ٢٤ ٥٧
(والظعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥) ... ..	٥٥٩ ٣٤ ١١٠
(والظعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..	٨٨١ ٣٤ ١٧٣
٤ — عدم التزام المحكمة بنسب خير آخر في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئولية الجناية . طالما أن الدعوى قد وضحت لها .	
(الظعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..	٥١٦ ٢٤ ١٠٣
٥ — قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل . من المسائل الجوهرية . على المحكمة تحقيق ما يثار من المتهم بصدد هذا عن طريق المختص فنيا . وإلا كان حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه . مثال .	
(الظعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..	٥٨١ ٣٤ ١١٣
٦ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .	
(الظعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣) ... ..	٦٣٧ ٣٤ ١٢٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		معاينة :
		١- إتهام المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي إقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب مائفة . إثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملابسه لم يثر بخصوصه أى منازعة . لاجدوى للطاعن مما يشيره خاصا بطلب معاينة المسكن . النعى على الحكم بالإخلال بحق للدفاع . غير مقبول .
٣٥٦	٢٤ ٧٠	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٢ — طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . إعتباره دفاعا موضوعيا . عدم إلتزام المحكمة بإجابته .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٣ — المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث : إجراء من إجراءات التحقيق . للنيابة القيام بها فى غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما لمتهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطلب رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٤ — حضور محامى المتهم معه أثناء إجراء معاينة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم فى الحالات والشروط المبينة فيها .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القلعة والعدد	إجراءات المحاكمة
		١ - سماع المحكمة مرافعة الدفاع ثم أمرها بإقفال بابها وحجزها القضية للحكم . عدم إلتزامها بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم لتحقيق دفاع لم يطلب تحقيقه بالجلسة .
١١٤	١ ... ..	(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦)
٤٣٤	٢٤ ٨٥ ... ..	(والطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥)
		٢ - الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شفوى يدلى به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها سليما .
١١٤	١ ... ..	(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦)
		٣ - الأصل أن تبنى الأحكام على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد في التحقيق الإبتدائي إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . عدم تلاوة المحكمة أقوال الشهود الغائبين لا يعيب الإجراءات . علة ذلك : هذه التلاوة من الإجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .
٥٧	١٢ ١٤ ... ..	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠)
		٤ - على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجمه إثباته في محضر الجلسة . إن لم يفعل فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٦٢	١٣ ١٤ ... ..	(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠)



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢	١٣ ع ١٤	٥ - سؤال المحكمة لمتهم عن الفعل المسند إليه . هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته . ( الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٦٦	١٤ ع ١٤	٦ - للمحكمة الإستمعنا عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية . ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . ( الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... .. ( والطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... .. ( والطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ) ... .. ( والطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
٨٧	١٨ ع ١٨	٧ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع تبعا لدعوى جنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون . ( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ) ... ..
٧٧	١٦ ع ١٦	٨ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز استناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية . ( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ..
٨٧	١٨ ع ١٨	٩ - محضر الجلسة وحدة كاملة . لا فرق بين متنه وهامشه . ما دام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير . ( الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
١٠٢	٢١ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان .
١٠٢	١٤ ٢١	(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..
		١١ - إزعاج المحكمة الخصوم بملاحظات تتم عن وجه الرأى الذى إستقام لها وإن كان غير مقبول إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها . علة ذلك ؟
١٣١	١٤ ٢٧	(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..
		١٢ - ثبوت تلاوة رئيس الجلسة تقرير التلخيص - من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه - لا يقدح فى صحة هذا الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه أو لم ير أن هذا التقرير يكفى فى التعبير عما استخلصه هو من دراسة .
١٥٩	١٤ ٣٣	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..
٢٠٦	١٤ ٤٢	(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		١٣ - عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لا بطلان . المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية .
١٥٩	١٤ ٣٣	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..
		١٤ - إدعاء الطاعن عدم تلاوة التقرير . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتروير فى محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .
١٥٩	١٤ ٣٣	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٥ - وجوب إيضاح - موطن المعلن إليه الذي لم يجده المحضر فيه ، واسم من وجده به ، وسبب امتناعه - بورقة الإعلان . علة ذلك : حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الإدارة . المادتان ١٠ ، ١٢ مرافعات . إغفال هذه البيانات . أثره : بطلان الإعلان . المادة ٢٤ مرافعات .
١٨٢	٣٧ ع ١٤	(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٩) ... ..
		١٦ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل لحين الانتهاء من تحقيق تجريده جهة أخرى . ذلك لا يمنع من الإدانة . مادامت الأدلة القائمة في الدعوى تكفي لها . رفض المحكمة طلب التأجيل . عدم التزامها بالرد عليه صراحة .
١٨٥	٣٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٠) ... ..
		١٧ - الطعن على إجراءات محكمة أول درجة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨٥	٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٠) ... ..
		١٨ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن إثبات أنها أهملت أو خولفت .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		١٩ - سكوت المتهم أو المدافع عنه لا يصلح أن يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		٢٠ - خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل . لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يهمة تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢١ — تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى . عدم جواز النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٠٦	٤٢ ع ١	( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
		٢٢ — وجوب حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات . الغرض من ذلك : كفالة دفاع حقيق للمتهم لا مجرد دفاع شكلي تقديرا بأن الإتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .
٢٢١	٤٥ ع ١	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..
٤٥٢	٨٨ ع ٢	( والطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٢٣ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده . أمر موكول إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره وإجتهاده .
٢٢١	٤٥ ع ١	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..
		٢٤ — على محكمة الجنايات إذا لم ترأن الواقعة جنحة إلا بعد التحقيق أن تحكم فيها . المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
٢٢١	٤٥ ع ١	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..
		٢٥ — رفع الدعوى الجنائية . أثره : إتصال المحكمة بها . إلزامها بالفصل فيها دون تقيدها في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . مثال .
٢٦٤	٥٣ ع ٢	( الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٦ — لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها لجنة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
٣٢٩	٢٤ ٦٥	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
		٢٧ — طالب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . اعتباره دفاعا موضوعيا . عدم التزام المحكمة بإجابه .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		٢٨ — المعاينة التي تجريها النيابة محل الحادث : إجراء من إجراءات التحقيق . للنيابة القيام بها في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما للتمهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		٢٩ — حضور محامي المتهم معه أثناء إجراء معاينة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة بإستجواب المتهم في الحالات والشروط المبينة فيها .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		٣٠ — متى صح إعلان الدعوى بداءة فعلى أطرافها تتبع سيرها من جلسة الى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى الى المرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إما باعلانهم قانونا أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .
٣٨٤	٢٤ ٧٥	(الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣١ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . (الظعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... .. ٨٥ ٢٤ ٤٣٤
		٣٢ — ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . مثال . (الظعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... .. ٨٩ ٢٤ ٤٥٧
		٣٣ — المحاكمات الجنائية : العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . من سلطته الأخذ بأية قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . (الظعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... .. ٩٢ ٢٤ ٤٦٨ (والظعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... .. ١٧٣ ٣٤ ٨٨١
		٣٤ — المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .  المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم إلزامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال . (الظعن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... .. ٩٣ ٢٤ ٤٧٣ (والظعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... .. ١٥١ ٣٤ ٧٦٥



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٧٩	٩٥ ع ٢	٣٥ — عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . تحديد التهمة الموجهة إلى المتهم — والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها — للفعل الجنائي المنسوب إليه إرتكابه . عدم ثبوت إرتكابه هذا الفعل . على المحكمة القضاء ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . مثال . ( الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... ..
٦٠١	١١٨ ع ٣	٣٦ — حضور محام مع المتهم بمنحة . غير واجب قانونا . إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه ، متى كان حاضرا . إن لم يحضر : فلا تنقيد المحكمة بسماعه . ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري . ( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ) ... ..
٦٠١	١١٨ ع ٣	٣٧ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . ( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ) ... ..
٦٠١	١٣١ ع ٣	٣٨ — عدم إعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره بغير يمين . سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . المادة ٣٣٣ إجراءات . ( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
٦٦٨	١٣٢ ع ٣	٣٩ — المحاكمة الجنائية : يكفي فيها أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . ( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٨٧	٣٤١٣٦	٤٠ - وجوب إصدار الحكم في جلسة علنية ولو نظرت الدعوى في جلسة سرية . النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك . لا بطلان . المادة ١/٣٠٣ إجراءات . (الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... ..
٦٨٧	٣٤١٣٦	٤١ - إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها . غير لازم . متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا . طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون وإستوفى كل خصم دفاعه . (الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... ..
٧٤٧	٣٤١٤٨	٤٢ - الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوصفه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات . (الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
٧٦٢	٣٤١٥٠	٤٣ - المحاكمة : الأصل فيها أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي إتخذت إجراءات التحقيق قبله . عدم جواز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى وإلا بطلب إجراءات المحاكمة والحكم الذي بني عليها . المادة ٣٠٧ إجراءات . (الطن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤٤ — حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى . هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة . القبض عليه وفراره قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها . الحكم بسقوط الحكم الأول . لا معنى له . وجوب القضاء بعدم إنقضاء الحكم الأول واستمراره قائما . التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم . غير سديد .
٧٩٢	٣٤١٥٦	( الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... ..
		٤٥ — إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ اجراءات . ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه . هي بمثابة محاكمة مبتدأة . لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي . لها أن تشدد العقوبة أو تخففها .
٧٩٢	٣٤١٥٦	( الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... ..
		٤٦ — سقوط حق الطاعن في التمسك ببطلان التقرير الطبي الإبتدائي لعدم أداء محوره اليمين القانونية . طالما أن الثابت أن محاميه لم يدفع بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع . المادة ٣٣٣ اجراءات .
٨٤٠	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٤٧ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه عند رفضه : هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه . مثال .
٨٤٠	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٥٣	٣٤١٦٧	٤٨ — الأصل في الأحكام أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد . رفض المحكمة طلبه إستنادا إلى أن الطاعن لن يعجز عن تسخيره لتأييده في دفاعه . غير سائع . وفيه إخلالا بحقه في الدفاع . (الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢) ... ..
٨٧٧	٣٤١٧٢	٤٩ — الأصل: أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع . تعرضها لما يثيره الدفاع في هذا الشأن . وجوب أن يكون قرارها مستندا إلى ما له مأخذ صحيح في الأوراق . (الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..

## إحالة

راجع : إجراءات المحاكمة .  
(القاعدة رقم ٦٥ بالصيغة رقم ٢٤٢٢٩)

## أحوال شخصية

عقد الزواج :

إثبات أن الزوجة بكره على خلاف الحقيقة بعقد الزواج .  
عدم انطوائه على جريمة تزوير . صلة ذلك : عقد الزواج  
لم يعد لإثبات هذه الصفة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٦	٣٦ ع ١٤	إشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط . (الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٩) ... ..
<h2>إختصاص</h2>		
١٦٦	٣٤ ع ١٤	ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى التعويضات المدنية : ١ — جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوى واحد أم أكثر . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..
١٦٦	٣ ع ١٤	٢ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : إتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الإقتراض لا توفر هذا الركن . إستخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . إعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج التقاضي في شأن التعويض عنه من إختصاص المحاكم الجنائية . (الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..
١٦٦	٣ ع ١٤	٣ — قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنهما . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه . (الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٩) ... ..
١٧٦	٢٦ ع ١	إختصاص المحاكم :
		١ — تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقتضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم إمتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم . إقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . مثال . (الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
٢٥٢	٥١ ع ٢	٢ — جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية . من بين الجرائم التي نيط لمحكمة الجنح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩٦١/١٢/١٩ . (الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
٤٧٩	٩٥ ع ٢	٣ — محكمة الجنايات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . إرتباط الجنائية بجنحة . إنعقاد الإختصاص للمستشار الفرد . مثال . (الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
٧٤٧	١٤٨ ع ٣	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>اختصاص النيابة :</b>
		١ - بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى . إستيعاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها .
٢٣٧	٤٧ ع ٢٤	(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..
		٢ - وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مرا كز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .
٣٥٦	٧٠ ع ٢٤	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		<b>تنازع الاختصاص :</b>
		<b>التنازع السلبى :</b>
		١ - تعيين المحكمة المختصة منوط بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . ما دام الحكان الصادران منهما قد أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما . محكمة النقض هى الجهة صاحبة الولاية العامة في تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين إحداها عادية والأخرى إستثنائية . مثال فى تنازع اختصاص سلبى بين محكمة ثانى درجة ومحكمة أول درجة .
٢٤	٥ ع ١٤	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٩٧	٤٠ ع ١٤	٢- لا يشترط لإعتبار التنازع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات الحكم والأخرى من جهات التحقيق . ( لطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ) ... ..
١٩٧	٤٠ ع ١٤	٣- طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . انفصل في التنازع السلي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض . ( لطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ) ... ..
<b>إختلاس أشياء محجوزة</b>		
٤٢١	٨٢ ع ٢٤	١- جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها . لا يؤثر في قيامها السداد اللاحق لوقوعها . ( لطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
٤٢١	٨٢ ع ٢٤	٢- توقيع الجز يفتضى إحترامه قانونا ولو كان مشوباً بالبطلان . مادام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الإختصاص . ( لطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
٤٢١	٨٢ ع ٢٤	٣- البطلان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد إكتساب الحق فيه . ( لطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..

رقم القاعدة  
والعدد

رقم  
الصفحة

## إختلاس أموال أميرية

راجع دعوى جنائية :

( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٥٤ ) .

### إرتباط

١ - لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ٢٤٦٥ ٣٢٩

٢ - قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يشير بشأن عدم توافر ركن الإختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ٨٥ ٢٤ ٤٣٤



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
٢٤ ٩٧	٤٨٨	٣ — عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦/٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . لحرمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : عقابية بحتة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٤) ... ..
٣٤ ١٢٨	٦٤٧	٤ — عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . لحرمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة . وجوب إدماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مثال . (الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٤) ... ..
٣٤ ١٤٠	٧١٣	٥ — تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة . من شأن محكمة الموضوع وحدها . ما دام تقديرها سائغا . (الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤) ... ..
٣٤ ١٤٨	٧٤٧	٦ — محكمة الجنايات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جناية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٤٠ عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجناية بمحنة . انعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال . (الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر إستثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره . وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم - دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . مثال . ( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ) ... .. ٧٥٤ ٣٤١٤٩
		<h3>إزالة</h3>
		راجع : بناء وتنظيم . ( القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢٤٢ ) .
		<h3>أسباب الإباحة وموانع العقاب</h3>
		أسباب الإباحة : " الدفاع الشرعي " : ١ - حالة الدفاع الشرعي . قيامها : حصول إعتداء بالفعل على النفس أو المال . غير لازم . يكفي أن يصدر من المجنى عليه فعل ينحش منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً في ذاته . يكفى أن يبدو كذلك في إعتقاد المتهم وتصوره . متى كان ذلك مبنياً على أسباب مقبولة .
		تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته . أمر إعتباري . مناطه : الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الإعتداء فيجعله في ظروف حرجة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه . لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات .
١٨٩	٣٩ ع ١	( الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٣ ) ... ..
		٢ — تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها . موضوعي . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب عليها . مادام إستدلالتها سائغا . أمثلة .
٣٢٩	٦٥ ع ٣	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤ ) ... ..
٥٧٣	١١٢ ع ٣	( والطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
٦١٥	١٢١ ع ٣	( والطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
٦٢٤	١٢٣ ع ٣	( والطعن ٤٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
٦٦٨	١٣٢ ع ٣	( والطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ) ... ..
٦٨٤	١٣٥ ع ٣	( والطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ) ... ..
		٣ — حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه .
٥٧٣	١١٢ ع ٣	( الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
		٤ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . مثال .
٦١٥	١٢١ ع ٣	( الطعن ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - حالة الدفاع الشرعى . قيامها : الإقرار بالجرمة : غير ضرورى .
٦٢٤	٣٤١٢٣	( الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ ) ... ..
		٦ - إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال .
٦٦٨	٣٤١٣٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ ) ... ..
		٧ - تحدث الحكم إستقلالاً عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعى . غير لازم . يكفى أن يكون مستفاداً من الظروف والملايسات طبقاً للواقعة التى أثبتتها الحكم .
٦٦٨	٣٤١٣٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٦٤ ) ... ..
		حالة الضرورة :
		حالة الضرورة التى تسقط المسئولية الجنائية . شرطها : أن تكون الجريمة التى إرتكبها المتهم هى الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال .
٢٢١	٤٥١٤	( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٤ ) ... ..
		” طاعة المرءوس لأمر رئيسه “ .
		طاعة المرءوس لرئيسه لا تكون فى أمر من الأمور التى يحرمها القانون .
		أساس منع مسئولية الموظف الجنائية : حسن النية ، وقيامه بما ينبغى له من وسائل التثبت والتحري ، وإعتقاده مشروعية الفعل الذى قام به إطاعة لأمر رئيسه . على أن يكون ذلك مبنياً على أسباب معقولة . المادة ٦٣ عقوبات .
٣١٤	٦١٢٤	( الطعن ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		موانع العقاب :
		”الجنون أو العاهة في العقل“
		١ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت الفعل : هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .
		حالة الإثارة أو الإستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذرا معنيا من العقاب . هي عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض .
٢٩٥	٢٤ ٥٨	( انظر رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ - المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتعدم به المسؤولية الجنائية قانونا : هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لإنعدام المسؤولية .
٥١٦	٢٤ ١٠٣	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ ) ... ..
		٣ - تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . إستقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .
٥١٦	٢٤ ١٠٣	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤ ) ، ... ..
		راجع أيضا : محكمة الموضوع :
		( القاعدة رقم ١١٠ بالصفحة رقم ٥٥٩ ع ٣ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إستئناف
		ميعاده :
		١ — الميعاد المقرر للإستئناف : تعلقه بالنظام العام . للحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٦	٢٤ ٦	( الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ ) ... ..
٣٧٦	٢٤ ٧٣	(والطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..
		٢ — ميعاد إستئناف الحكم الحضورى الإعتبارى . لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه . المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٣٧٦	٢٤ ٧٣	( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ) ... ..
		٣ — الميعاد المقرر لإستئناف الحكم الإبتدائى الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . متى يبدأ . من يوم صدوره . محل ذلك : علم المحكوم عليه بالجلسة التى صدر فيها الحكم ، وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعا إلى سبب غير مقبول . عدم علم المحكوم عليه بيوم الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه أو قيام مانع قهرى منعه من الحضور . إقتراض العلم فى حقه ومحاسبته على هذا الأساس . لا يصح . ميعاد الإستئناف بالنسبة له لا يبدأ إلا منذ إعلانه بالحكم أو علمه به بأى طريق رسمى آخر . مثال .
٥٨٤	٣٤ ١١٤	( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . إعلانه بلجهة الإدارة . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان باعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلانه . ميعاد إستئناف هذا الحكم : بدؤه من تاريخ علم المحكوم عليه به رسميا .</p> <p>( نضع رقم ١٤٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٤ ) ... ١٢٦ ع ٣ ٦٣٤</p> <p>٥ — تفريق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء مريان ميعاد الإستئناف : ( الحكم الحضورى ) من تاريخ النطق به . ( الحكم الغيابى ) من تاريخ الحكم فى المعارضة أو الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ إنقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . المادة ٤٠٦ إجراءات . ( الحكم المعتبر حضوريا ) من تاريخ إعلان المتهم به . المادة ٤٠٧ إجراءات .</p> <p>الحكم الغيابى الصادر تطبيقا لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ — فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وإن جاز إستئنافه . نروجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ إجراءات . بدء ميعاد إستئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ إجراءات بشأن الحكم الصادر فى الغيبة والمعتبر حضوريا . لا يغنى عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق رفع المعارضة فيه . حلة ذلك : متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الإستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه .</p> <p>( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ ) ... ١٦٣ ع ٣ ٨٢٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مناطق حق كل من المتهم والنيابة في الاستئناف :
		حق المتهم في الاستئناف رهن بمقدار العقوبة المحكوم بها .
		حق النيابة : معلق على ما تبديه من طلبات للحكمة . سواء أكان الطلب قد تم إبداءه شفاهة بالجلسة أو تضمنته ورقة التكليف بالحضور ، وسواء أكان في مواجهة المتهم أو في غيبته بالجلسة أعلن لها . المادة ٢٤٠/١ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . مثال .
١	١٤١	(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٤٦	١٤٣٠	(والطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ... ..
		ما يجوز استئنافه من الأحكام :
		قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية . وجوب الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه .
		خلو قانون الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي ينحصر له الحكم من حيث جواز الطعن فيه . خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون الساري وقت صدوره فيما عدا الاستثناءات التي بينها المادة الأولى من قانون المرافعات .
		طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تقيد حق الاستئناف بقيود أوردتها . صدور الحكم المستأنف في ظلها . هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) . لا محل له . علة ذلك : مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية . سريان القواعد الإجرائية من يوم تفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .</p> <p>إجازة المادة ٤٠٢ إجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ إجراءات ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) .</p> <p>( الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١ ) ... ١٥٣ ع ٣٤ ٧٧٤</p> <p>إستئناف الأوامر التي تصدرها النيابة العامة :</p> <p>١ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ١٥ ع ١١ ٧١</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الأمر بمنع التعرض الذى تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إداريا . طبيعته : نروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن . عدم إندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز إستئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .
٧١	١٥ ع ١٤	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		نظر الاستئناف أمام المحكمة :
		١ — ثبوت تلاوة رئيس الجلسة تقرير التلخيص — من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه — لا يقدح فى صحة هذا الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى أصدرت الحكم . عدم دلالة ذلك على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ولم ير أن هذا التقرير يكفى فى التعبير عما إستخلصه هو من دراسة .
١٥٩	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		٢ — عدم توقيع المقرر على تقرير التلخيص . لا بطلان .
		المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية .
١٥٩	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..
		٣ — إدعاء الطاعن بعدم تلاوة التقرير . غير مقبول . مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير فى محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .
١٥٩	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .
		عدم جواز النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	( نطق رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
		٥ - معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده .
		حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظر المعارضة وتخلقه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهري الذي حال دون الطاعن وحضوره . حرمانه من استعمال حقه في الدفاع . لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .
٤٢٩	٨٤ ع ٢٤	( نطق رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
		١ - متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ إذا قضت الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى . في حالة بطلان الإجراءات أو الحكم : على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . مثال .
٢٤	١٤ ع ٥	( النطق رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - صدور حكم غيابي . إستئناف النيابة العامة له .  وجوب إيقاف الفصل في هذا الإستئناف حتى ينقضى ميعاد  المعارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذي يصدر من المحكمة  الإستئنافية . معيب بالبطلان . قضاء هذا الحكم ببراءة  المحكوم عليه وصورته نهائيا بعدم الطعن عليه . أثره : إنتهاء  الدعوى الجنائية به . إعتبار المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه  غائبا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها .  قضاء محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غائبا  بالتأييد ثم إستئناف الأخير هذا الحكم . على المحكمة الإستئنافية  أن تبحث في جواز الإستئناف قبل شكله وتقضى بسقوط المعارضة  المرفوعة من المحكوم عليه بعد تبرئته استئنافيا بناء على إستئناف  النيابة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... .. ٢٩ ١٤ ٦</p> <p>٣ - للمحكمة الإستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع  من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض  لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام  محكمة أول درجة . ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا  مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعى بالحق المدني  قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر  في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح  نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك ؟ .</p> <p>( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... .. ١١٠ ١٤ ٢٣</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — عدم إستئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بإدانة المتهم . إستئنافها الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم والقاضي ببراءته . ليس للمحكمة الإستئنافية إذا مارأت إدانة المتهم أن تقضى عليه بعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .
٦١٠	٣٤١٢٠	(الظن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... ..
		٥ — المحكمة الإستئنافية مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات ، وألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم — بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدائيا — إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .
٧٣٨	٣٤١٤٦	(الظن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		<b>استعمال قسوة</b>
		المادة ١٢٩ عقوبات لم تكن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحبسهم .
		ورود المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ عقوبات ضمن جرائم القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق . إعتبار المشرع المصرى الإعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو المحجز من الجرائم التي تقع إطلاقا من موظف أو غير موظف .
٨٠٥	٣٤١٥٩	(الظن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
<b>إسقاط الالتزام</b>		
<p>عقود إلترام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . أثر ذلك : تحمله بجميع الإلتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء إدارته . لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الإلتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الإلتزام الجديد أو في القانون المسقط للإلتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .</p>		
٢٧٢	٢٤ ٥٤	(الطن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
٤١٥	٢٤ ٨١	(والطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..

## إشتباه

طبيعته :

الإشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . هذا الوصف ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود . إفتراض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه .

(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٣١/٣/١٩٦٤) ... .. ٢٢٩ ١٤ ٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>العود للاشتباه :</b>
		١ - صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لإعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .
٢٢٩	٤٦ ع ١٤	(الظن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣١) ... ..
		٢ - جريمة العود للاشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بالمراقبة - من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي . بصرف النظر عن مصير الإتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها .
		تحديد مدة هذا العود : الرجوع فيها الى قواعد العود العامة الواردة في قانون العقوبات . مثال .
٧٠٨	٣٤ ع ١٣٩	(الظن رقم ٧١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ..
		<b>إشتراك</b>
		١ - المساهمة الجنائية : تحققها من الشريك بإحدى الصور التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات .
١	١٤ ع ١	(الظن رقم ٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٣٤	٨٥ ع ٢٤	<p>٢ — وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لاتأثير له على مسئوليته . ما يشي به الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في إعتباره فاعلا أصليا لاشريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للإشتراك في تلك الجريمة .</p> <p>( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..</p>
٦١٩	١٢٢ ع ٣	<p>٣ — إدانة الحكم المتهمين في جريمة الإشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة . عليه إستظهار عناصر هذا الإشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .</p> <p>التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الإشتراك . شرط قيام الاتفاق : إتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .</p> <p>التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .</p> <p>( الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ) ... ..</p>
<h3>إصابة خطأ</h3>		
٦٣٠	١٢٥ ع ٣	<p>الحكم في جريمة الإصابة الخطأ . شرط صحته : أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

## إعتراف

الإعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . مثال .

(الظن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ١٢ ع ١٤ ٥٧

## إعلان

إعلان أوراق المحضرين :

١ — وجوب إيضاح — موطن المعلن إليه الذي لم يجده المخضريه ، واسم من وجده به ، وسبب امتناعه — بورقة الإعلان . علة ذلك : حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة لجهة الادارة . المادتان ١٠ و ١٢ مرافعات . إغفال هذه البيانات . أثره : بطلان الاعلان . المادة ٢٤ مرافعات .

(الظن رقم ١٥٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٩) ... ٣٧ ع ١٤ ١٨٢

٢ — متى صح إعلان الدعوى بداءة فعل أطرافها تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ، طالما كانت متلاحمة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى الى المرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للإتصال بها إما بإعلانهم قانوناً أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .

(الظن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٨) ... ٧٥ ع ٢٤ ٣٨٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨٤	٢٤ ٧٥	٣ — الاعلان لا يثبت إلا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله . عدم جواز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل. (الطن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
٥٣٢	٢٤ ١٠٥	٤ — إعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات : يكون بتسليمها إلى الشخص نفسه أو في موطنه . فإذا لم يوجد في موطنه تسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه . (الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٤) ... ..
٥٣٢	٢٤ ١٠٥	٥ — الاستفادة من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذا حصل الإعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا عد هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي . أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان اليه شخصيا بل إستلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت إليه . للمحكوم عليه دحض هذه القرينة بإثبات العكس . بدء المعارضة بالنسبة إليه من يوم علمه بحصول الإعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة . (الطن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٤) ... ..
٦٣٤	٣٤ ١٢٦	٦ — إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الإدارة . قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان باعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلانه . ميعاد استئناف هذا الحكم : بدؤه من تاريخ علم المحكوم عليه به رسميا . (الطن رقم ١٤٢٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢/١١/١٩٦٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>إفلاس</b>
		<b>حكم إشهار الإفلاس :</b>
		« أثره على أهلية المفلس » .
		الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصيا . لاجبة للأحكام التي تصدر قبل التفليسة .
١٥٩	٣٣ ١٤	( المظن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..

## إقراض بربا فاحش

		١ — جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الإدعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوى واحد أم أكثر . علة ذلك ؟
١٦٦	٣٤ ١٤	( المظن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
		٢ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : إتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الإقتراض لا توفر هذا الركن . إستخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . إعتبار الفعل مجرد تعامل مدنى . خروج التقاضى في شأن التعويض عنه من إختصاص المحاكم الجنائية .
١٦٦	٣٤ ١٤	( المظن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>أمر إحالة</b>
		الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .
٧٤٧	٣٤١٤٨	( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ) ... ..

## أمر بالألا وجه

		١ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . مثال .
٧١	١٥١٤	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٢ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز طعن عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المبنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدها وذلك بطريق الإستئناف أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال .
٧١	١٥١٤	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٧	٢٠ ع ١٤	٣ — الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون صريحاً ومدوناً بالكتابة . قد يستفاد إستنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر . مثال . ( تظعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... .. راجع أيضاً : أمر حفظ . ( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٢٤٣٤٣ )
<h2>أمر حفظ</h2>		
٧١	١٥ ع ١٤	١ — الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً . طبيعته : نـخـرـوـجـه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن . عدم إندراجـه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور . ( التظعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
٣٤٣	٢٤ ع ٦٨	٢ = تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقيدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها . ( تظعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... .. راجع أيضاً : أمر بالألا وجه . ( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة ٧١ ع ١ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">إنتخاب</h2> <p>عملية الإنتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية : ( الأولى ) بإنتخاب أعضاء مجلس النقابة . ( والثانية ) بإنتخاب النقيب من بين أعضاء المجلس ، وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى .</p> <p>بدء انعقاد الجمعية العمومية صحيحا — إنصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب الإنتخاب الأول وقبل إجراء الإنتخاب الثاني أو امتداد وقت الإنتخاب الى ما بعد منتصف الليل . لا عيب في الإنتخاب . ولا بطلان في إجراءات إنتخاب النقيب .</p> <p>( الطعن رقم ١ لسنة ٣٤ "صحافة" — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ) ... ..</p>
٥٤٩	٢ نقابات ٣ ع	
		<h2 style="text-align: center;">أهلية التقاضى</h2> <p>الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه باسمه شخصيا . لاجبة للأحكام التي تصدر قبل التفليسة .</p> <p>( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..</p>
١٥٩	٣٣ ع	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب)
		باعث . بطاقات شخصية . بطلان . بلاغ كاذب . بناء
		باعث
		١ — المصاحبة لاتعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه إستقلالاً وإيراد الأدلة على توافره . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ٨٥ ع ٢٤ ٤٣٤
		٢ — القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لاعتبرة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ؛ لأنها من قبيل البواعث التي لاتأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة . (الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢) ... ١٢٤ ع ٣ ٦٣٧
		٣ — سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢) ... ١٢٧ ع ٣ ٦٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>بطاقات شخصية</b>
		جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية . من بين الجرائم التي نيط لمحكمة الجنح والمخالفات المستعجلة الفصل فيها بمقتضى قرار وزير العدل الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١ . ( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨ ) ... .. ٩٥ ع ٢٤ ٤٧٩
		<b>بطلان</b>
		بطلان غير متعلق بالنظام العام :
		١ — البطلان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه . ( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... .. ٨٢ ع ٢٤ ٤٢١
		٢ — توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . ( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... .. ٨٢ ع ٢٤ ٤٢١
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة : ( القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٧٦٢ ع ٣ ) ... .. واستئناف : ( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة ١٤٢٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وإعلان :
		( القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة ١٨٢ ع ١ )
		وحكم :
		( القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة ٣٨٤ ع ٢ )
		ومعارضة :
		( القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة ٦٣٤ ع ٣ )
<hr/>		
<h2>بلاغ كاذب</h2>		
		١ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد إتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها . وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .
٤٨	١٠ ع ١٤	( الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
		٢ - البلاغ الكاذب . لا عقاب عليه ، إذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله . مثال .
١٧٦	٣٦ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٩ ) ... ..
		٣ - الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .
٨١٥	١٦٠ ع ٣	( الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — جريمة البلاغ الكاذب : لا يشترط فيها أن يكون البلاغ كله كاذبا . يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تمسح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسحا يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده . مثال .
٨١٥	٣٤٦٠	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..
<u>بناء</u>		
		١ — ترتيب الشارع عقوبة الغرامة وصداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مثال .
٢٤٢	٤٨٢٤	(الطن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..
		٢ — مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الاختصاص قبل الشروع في إقامته .
		ثبوت أن الداعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا والنهائي بإلغاء قرار الترخيص . إدانة الحكم الطاعن دون أن يبين تاريخ إنتهائه من البناء . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .
٢٥٨	٥٢٢٤	(الطن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ — إقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة أعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر — بجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأثيم — قانوناً أصحح للمتهم . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ٥٢ ٢٤ ٢٥٨</p>
		<p>٤ — مناط العقاب طبقاً للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ : هو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . صدور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء . قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص . إنتفاء العقاب طبقاً للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ١٤٠ ٢٤ ٧١٣</p>
		<p>٥ — جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقاً للمادتين ٢/١٠ ، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش . مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملاً بالمادة ٢/٢٠ من ذات القانون .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القضاء ببراءة المتهم من تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم إستنادا إلى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والإلتزامات التي فرضها القانون. خطأ في تطبيق القانون . إنشاء التقسيم أو عدم القيام بالأعمال والإلتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالإزالة في تلك التهمة .
٧٧٠	٣٤١٥٢	( الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ ) ... ..
		٦ — مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء : بالنسبة للمباني التي تقام على الأرض . لا إنطباق له على المباني البعيدة عن الطابق الأرضي .
٨٢٥	٣٤١٦٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ ) ... ..
		٧ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى لم تتغير .
		إقامة بناء بدون ترخيص . ثبوت أن هذا البناء لم تنالف فيه الإشتراطات التي فرضها القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وجوب الحكم على المخالف بالغرامة وسداد رسوم الترخيص . عقوبة سداد رسوم الترخيص نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .
٨٢٩	٣٤١٦٣	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ ) ... ..
		راجع أيضا : إرتباط .
		( القاعدة رقم ١٤٠ بالصيغة ٧١٣ ع ٣ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ت )
		تبديد . تجهر . تحقيق . رصد . ترويح . تزوير . تزييف . تعويض . تفتيش . تقسيم . تقليد . تلبس . تنازع اختصاص . تنظيم . تهريب جمركي . توافق
		<u>تبديد</u>
		١ - مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إيداع الثمن خيانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . مثال . ( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ٢٤ ع ١١٨
		٢ - الحراسة في الحجز لا تنتهي إلا بانتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان حجزها - ولو كان بأمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة . إمتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفي لإعتباره مبددا . ( الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ٢٥ ع ١٢٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠٢	٤١ ع ١٤	٣ - جريمة التبيد . ركنها المادى : التأخير فى رد الشيء المسلم أو الإمتناع عن رده . لا يكفى لتحقيقه . ضرورة إقترانه بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه . مثال . ( المظن ١٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
٤٠٤	٧٩ ع ٢٤	٤ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل ركيان الواقعة المادية وبنائها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملت التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال فى تبيد وسرقة . ( المظن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٨ ) ... ..

### تجمل

٨٥٧	١٦٨ ع ٣	شرط تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات : توارد خواطر الجناه على الإعتداء وإتجاه خاطر كل منهم إتجاهها ذاتيا إلى ما تتجه إليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى . ( المظن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ ) ... ..
-----	---------	--



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<u>تحقيق</u>	
إجراءات التحقيق :	
١ — تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا . إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الإستمعاف . عدم جواز مصادرتها في إعتقادها .	
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣) ... ..	١٠٢ ع ٢ ٥١١
٢ — عدم إعتراض محامي الطاعن على سماع أقوال الشاهد في حضوره بغير يمين . موقوف حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة . المادة ٣٣٣ إجراءات .	
(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..	١٣١ ع ٣ ٦٥٩
٣ — الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوضعه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من إختصاص محاكم من درجات مختلفة . تحال إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات .	
(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠) ... ..	١٤٨ ع ٣ ٧٤٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التحقيق الذى تجريه النيابة العامة :
		١ - بدء وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى . إستيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها .
٢٣٧	٢٤ ٤٧ ...	(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ...
		٢ - وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكز معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق فى نطاق دائرة المحكمة الكلية التى يعمل بها .
٣٥٦	٢٤ ٧٠ ...	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ...
<b>ترصد</b>		
		١ - ظرف الترصّد : تحققه بمجرد ترصد الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان بتوقع قدومه إليه ، ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالإعتداء عليه . لا يؤثر فى ذلك : أن يكون الترصّد بغير إستخفاء .
٧٢١	٣٤ ١٤٢ ...	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ...
		٢ - خطأ الحكم فى بيان أوصاف المكان الذى إتخذته المتهم ممكنا لتقرب المجنى عليه . لا يقدح فى سلامته . طالما أنه غير مؤثر فى منطقه أو النتيجة التى إنتهى إليها .
٧٢١	٣٤ ١٤٢ ...	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢١	٣٤١٤٢	٣ — حكم ظرف التردد في تشديد المقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توفر أولها يغني عن إثبات توافر ثانيهما . (الظن رقم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ..
<u>ترويج</u>		
٧٩٥	٣٤١٥٧	استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد . (الظن رقم ٣٣١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..
<u>تزوير</u>		
١٧٦	٢٦١٤	١ — إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج . عدم إنطوائه على جريمة تزوير . علة ذلك : عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة . إشراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط . (الظن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٩) ... ..
٢٠٦	٤٢١٤	٢ — تغيير الحقيقة في محرر بوضع إمضاء مزور . متى يعد تزويرا ماديا : إذا كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق . وكان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير . (الظن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . مثال .
٤٣٤	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
		٤ — الحكم بالإدانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن يتحدث إستقلا عن ركن الضرر . يكفي أن يكون قيام هذا الركن مستفادا من مجموع عبارات الحكم .
٤٣٤	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥ ) ... ..
		٥ — المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم إلزام المحكمة بالتحدث عنه إستقلا وإيراد الأدلة على توافره .
٤٣٤	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
		٦ — وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسؤوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في إعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للإشتراك في تلك الجريمة .
٤٣٤	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
		٧ — قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة . طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .
٤٣٤	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٩٧	٣٤١٢٧	٨ — جريمة التزوير في المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي إعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف علم للإيهام برسميتها . ( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..
٦٩٧	٣٤١٢٧	٩ — عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للحكمة أن تكون عقبتها في ذلك بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال . ( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..
٦٩٧	٣٤١٢٧	١٠ — التزوير المعاقب عليه . تمامه خفية أو إستلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يخدع به بعض الناس . مثال . ( الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..
٨٧٣	٣٤١٧١	<u>تزييف</u>
٧٩٥	٣٤١٥٧	١ — تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف وإستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . إعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ( الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
٧٩٥	٣٤١٥٧ ... ..

٢ — إستقلال جريمة الترويح عن جريمة التقليد .

( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/ ٢/ ٨ )

## تعويض

١ — تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . إحاطته بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تريب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .

( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/ ٦/ ٢٩ ) ... .. ١٠٤٢ ع ٥٢٨

٢ — تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع . مثال .

( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/ ٦/ ٢٩ ) ... .. ١٠٤٢ ع ٥٢٨

٣ — إحاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، مما يستوجب الحكم بالتعويض . عدم تبيانه عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . لا خطأ .

( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/ ١١/ ١٧ ) ... .. ١٣٦٣ ع ٦٨٧

## تفتيش

١ — التلبس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
٢٧٨	٥٥ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		٢- تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . إجراؤه لا يكون إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . إباحة القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جناية متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .
		التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .
		ضبط أحد المتهمين ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . إنتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . إجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .
٦٥٦	١٣٠ ع ٣٤	(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٩/١٩٦٤) ... ..
		راجع أيضا : تلبس .
		( القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٣٤٥٥٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تفتيش الأثني :
		وجوب أن يكون تفتيش الأثني بمعرفة أثني يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي . المادة ٤٦ إجراءات . مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على عورات المرأة التي تمخض حيائها إذا مست . مثال .
٦٦٨	٣٤١٣٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ) ... ..
		إذن التفتيش :
		”إصداره“ .
		تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٥٩٧	٣٤١١٧	( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
		”تنفيذه“ .
		١ — التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي :
		هو الذي يكون في إجرائه إعتداء على الحرية الشخصية أو إتهامه لحرمة المساكن .
		دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة .
		القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل .
		حالة ذلك : حالة الضرورة هي التي إقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .
٥٢	١١٤	( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٢	١١ ع ١٤	٢ — عدم إدعاء الطاعن ملكية أو حيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش . تذرعه بإنتهاك حرمة . غير مقبول . (الضن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٤) ... ..
٥٧	١٢ ع ١٤	٣ — مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطان التفتيش لحصوله في غيبته . علة ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان . (الضن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٦٤) ... ..
١٠٥	٢٢ ع ١٤	٤ — أحوال إباحة دخول المنازل : عدم ورودها على سبيل الحصر في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية . تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . دخوله ضمن هذه الأحوال . أساسه : قيام حالة الضرورة . (الضن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢/٢/١٩٦٤) ... ..
٢٣٧	٤٧ ع ٢٤	٥ — بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى . إستيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن ينديه لها . (الضن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٦/٤/١٩٦٤) ... ..
٢٤٦	٤٩ ع ٢٤	٦ — التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من إتصاله بشخص صاحبه . مجانبية الحكم هذا النظر خطأ في تأويل القانون . (الضن رقم ٢١٢٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٦/٤/١٩٦٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والامد	
		٧ - المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية . مجال تطبيقها : هو عند دخول رجل الضبط القضائي المنازل لتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها .
		التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذيرهم لذلك من سلطة التحقيق . سرعان أحكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .
٤٠١	٧٨ ع ٣٤	( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
		٨ - طريقة إجراء التفتيش متروكة لرأي القائم به . لا تريب على الضابط إذا رأى دخول المنزل المأذون بتفتيشه من سطح منزل مجاور له ولو كان في استطاعته دخوله من بابه .
٥٩٧	١١٧ ع ٣٤	( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
		الطعن على إجراءات التفتيش :
		١ - بطلان القبض والتفتيش . أثره : إستبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى . طالما كانت متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .
٢٣٧	٤٧ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٦/٤/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ - الدفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان التفتيش . من الدفع القانوني المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٩٧	١١٧ ع ٣٤	( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٦٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسائل عامة :
		١- إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال في تفتيش .
٦٦٨	٣٤١٣٢	(الظن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤) ... ..
		٢- الإثبات في المواد الجنائية : العبرة فيه بإقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها . تعرضها بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها . النعي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . غير صحيح . علة ذلك : واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . مثال في تفتيش .
٨٦٩	٣٤١٧٠	(الظن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤) ... ..
		تقسيم
		١ - جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقا للسادتين ٢/١٠ ، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش . مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملا بالمادة ٢/٢٠ من ذات القانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القضاء ببراءة المتهم من تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم إستنادا إلى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والإلتزامات التي فرضها القانون . خطأ في تطبيق القانون . إنشاء التقسيم أو عدم القيام بالأعمال والإلتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالإزالة في تلك التهمة .
٧٧٠	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		٢ — مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء : بالنسبة للمباني التي تقام على الأرض . لا إنطباق له على المباني البعيدة عن الطابق الأرضي .
٨٢٥	٣٤١٦٢	(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥) ... ..
<h3>تقايد</h3>		
		١ — جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة : جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال .
٨٤	١٧٤	(الطن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٢ — تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف وإستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . إعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .
٧٩٥	٣٤١٥٧	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٩٥	٣٤١٥٧	٣ — استقلال جريمة الترويح عن جريمة التقليد . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..
<u>تلبس</u>		
١٩	١٤	٤ ... .. (الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٩	١٤	٤ ... .. (الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٩	١٤	٤ ... .. (الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٩	١٤	٤ ... .. (الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
٢٧٨	٢٤٥٥	٤ ... .. (الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٥٥	٣٤١٠٩	٥ — مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة . ( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
		٦ — التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها . توافرها : يكفى أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .  حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها . مادام انفصالها من شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح للمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . مثال . ( الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ) ... ..
٥٩٢	٣٤١١٦	٧ — تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . إجراؤه لا يكون إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . إباحة القانون للمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .  التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .  ضبط أحد المتهمين ضبطاً قانونياً محزاً لمادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . إجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانبية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه . ( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩ ) ... ..
٦٥٦	٣٤١٣٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٨ — التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتروكة . المادة ٢٧٦ عقوبات . مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم لقيام التلبس . يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك عن أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .</p> <p>( الظن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ) ... ١٣٤ ع ٣٧٩</p>
		<h2 style="text-align: center;">تنازع اختصاص</h2> <p style="text-align: right;">راجع : اختصاص .</p> <p style="text-align: right;">( القاعدتين ٥٠ ، ٤٠٤ بالصحيفتين ٢٤ ، ١٩٧ ع ١ )</p>
		<h2 style="text-align: center;">تنظيم</h2> <p style="text-align: right;">راجع : بناء .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## تهريب جمركي

دعوى التهريب الجمركي :

تحريكها :

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إغفاله يترتب عليه البطلان . لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال .

( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ ) ... ١٠٠ ع ٢٠٣ ٥٠٣

الحكم فيها :

١ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ٧٦ ع ٢٠٣ ٣٩٣

٢ - إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط الذي إشتراه من مصنع أرشد عنه . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيباً بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ٧٦ ع ٢٠٣ ٣٩٣

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٣ — الجزء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدنى للتخانة عن الضرر الذى يصيبها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريبا جرميا . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات .	
( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ... ..	٧٩٩ ٣٤١٥
٥ — المقصود بالدخان المخلوط : الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ .	
إعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريبا . وجوب القضاء بمصادرته وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه . المادة الثانية من الأمر العالى المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .	
ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معا . إعتباره خلطا مؤثما . لا يقدح فى ذلك أن يكون خلطه بالعسل فى حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبرة هى مجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون .	
( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ... ..	٧٩٩ ٣٤١٥٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## توافق

إدانة الحكم المتهمين في جريمة الإشتراك في القتل بطريق  
الاتفاق والمساعدة . عليه إستظهار عناصر هذا الإشتراك  
وطريقته . وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف  
عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .

التوافق لا يفيد الإتفاق كطريق من طرق الإشتراك .  
شرط قيام الاتفاق : إتحاد النية على إرتكاب الفعل المتفق عليه .

التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين  
في المسؤولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي  
إرتكبه .

(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤) ... ١٢٢ ع ٣٤ ٦١٩

(ج)

جريمة . جمارك . جنون

جريمة

أركان الجريمة :

١ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد: تقديم المستفيد الشيك  
للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لتحقيقها . قيامها ولو تقدم به  
في تاريخ لاحق . ما دام الشيك قد إستوفى الشكل الذي يتطلبه  
القانون لكي يحرى بحرى النقود . مثال .

(الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٤) ... ٣ ع ١٥  
(والطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٤) ... ١٦٩ ع ٣٤ ٨٦٦



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٥	٣ ع ١٤	٢ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للسداد على قيامها . ما دام قد تم في تاريخ لا حق على وقوعها . (الظن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢) .. ...
٣٥	٧ ع ١٤	٣ — جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . إفتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم إستطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط . (الظن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) .. ...
٧٩٩	١٥٨ ع ٣٤	(والظن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) .. ...
٤٢	٩ ع ١٤	٤ — نهي المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . إنطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابى ، هو فعل اللعب في ذاته . (الظن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) .. ...
٨٤	١٧ ع ١٤	٥ — جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة . جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال . (الظن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) .. ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٢	١٩ ع	٦ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانها فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٧ ) ... ..
١١٨	٢٤ ١	٧ - مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم — من إيداع الثمن خزانة المحكمة — لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه ، مثال . ( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..
١٣٦	٢٨ ع	٨ - استخراج مواد المناجم والمحاجر : متى يكون مؤثما إذا كان بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص . جريمة استخراج مواد المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها . العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية . ( الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ) ... ..
٨٢٠	١٦١ ع ٣	( الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ ) ... .. ٩ - إدانة المتهم في جريمة بيعه جبنا مغشوشا مع علمه بغشها لمجرد أنه الملتزم بتوريدها . لا يكفي . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بغشها . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — من إقراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . قابليتها لإثبات العكس بغير اشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مساسها بالركن المعنوي في جنحة الغش الذي يلزم توافره حتما للعقاب . ( الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ) ... ..
١٤٩	٣١ ع	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : إنتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . إستخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . إعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .
١٦٦	٣٤ ع ١	( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
		١١ - جريمة التبيد . ركنها المادي : التأخير في رد الشيء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفي لتحقيقه . ضرورة إقرانه بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه . مثال .
٢٠٢	٤١ ع ١	( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
		١٢ - جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضي أن يكون التسليم لاحقاً لإستعمال الطرق الإحتمالية . مثال .
٢٠٦	٤٢ ع ١	( الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..
		١٣ - جريمة القذف : ركن العلانية فيها : لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب إتجاه قصد الجاني إلى إذاعة مأسنده إلى المجنى عليه . مثال .
٢١٨	٤٤ ع ١	( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..
		١٤ - إثبات الحكم أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في " بئر السلم " بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لإثبات توفر العلانية . المادة ١٧١ عقوبات .
٢٩٨	٥٩ ع ٢	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٩٨	٧٧ ع ٢٤	١٥ — جريمة إحراز الجوهر المخدر. ركنها المادى. توافره: وجوب ثبوت إتصال المتهم بالجوهر إتصالا ماديا أو أن يكون سلطانة مبسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . مثال . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..
٤٢١	٨٢ ع ٢٤	١٦ — جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها . لا يؤثر فى قيامها السداد اللاحق لوقوعها . (الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... ..
٤٣٤	٨٥ ع ٢٤	١٧ — المصلحة لاتعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم إلترام المحكمة بالتحدث عنه إستقلالاً وإيراد الأدلة على توافره . (الطن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٦٤) ... ..
		١٨ — القصد الجنائى فى جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية إمتلاكه . تحدث الحكم إستقلالاً عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال . (الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٤) ... ..
٥٠٦	١٠١ ع ٢٤	١٩ — سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصراً من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر فى سلامة الحكم . (الطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٤) ... ..
٦٣٧	١٢٧ ع ٣	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٠ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .</p> <p>سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره .</p> <p>دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الإستحقاق . لا يجدي . مادام لم يسترد الشيك من المجنى عليه .</p> <p>(الطنن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... .. ١١٩ ع ٣ ٦٠٥</p>
		<p>٢١ - القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبء بالأسباب التي دفعته إلى إصداره، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم إستلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .</p> <p>(الطنن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢) ... .. ١٢٤ ع ٣ ٦٢٧</p>
		<p>٢٢ - القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالإعتبار . إقتراض علمه في هذه الحالة .</p> <p>النقد المباح : هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . تتجاوزه هذا الحد . وجوب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .</p> <p>(الطنن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... .. ١٦ ع ٣٣ ٦٨٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٩٧	٣٤١٣٧	٢٣ — جريمة التزوير في المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي إعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها . ( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..
٦٩٧	٣٤١٣٧	٢٤ — عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى إذا ما اطأنت إلى صحتها . مثال . ( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) .. ...
		٢٥ — جريمة العود للإشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بالمراقبة — من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي . بصرف النظر عن مصير الإتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائما على أساس جدي يركز على أدلة لها وجاهتها .
٧٠٨	٣٤١٣٩	تحديد مدة هذا العود : الرجوع فيها إلى قواعد العود العامة الواردة في قانون العقوبات . مثال . ( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٦ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . إعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسؤوليته الجنائية .
٧١٧	١٤١ ع ٣	(الطن رقم ٧١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسته ١١/٢٣/١٩٦٤) ... ..
		٢٧ — جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة العرضية طالت أو قصرت . وأيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . علة ذلك : قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز وحيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراك . مثال .
٧٤٧	١٤٨ ع ٣	(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسته ١١/٣٠/١٩٦٤) ... ..
		٢٨ — المنقول في جريمة السرقة . ماهية : هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله . بصرف النظر عن ضالة قيمه . مادام ليس مجردا من كل قيمة . تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها . مادام هو في نظر القانون مال . طوابع الدمغة المستعملة . جواز أن تكون محلا للسرقة .
٧٥٤	١٤٩ ع ٣	(الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسته ١١/٣٠/١٩٦٤) ... ..
		٢٩ — ظرف الإكراه في السرقة . طبيعته : ظرف عيني . تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة . سر يانه على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .
٨٤٨	١٦٦ ع ٣	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسته ١٢/٢١/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٧٣	١٧١ ع ٣٤	<p>٣٠ — التزوير المعاقب عليه . تمامه خفيه أو إستلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تلبس .</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٩ ع ١)</p> <p>وزنا .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٣٤٧٩ ع ٣)</p> <p>وعقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٢٤٤٨٨ ع ٢)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القاعدتين ١٠٩ ، ١١٦ بالصحيفتين ٥٥٥ ، ٣٤٥٩٢ ع ٣)</p>
<h2>جمارك</h2>		
٦٤٩	١٢٩ ع ٣٤	<p>الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته . إعفاء القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان اللبي المعروف بالطرابلس .</p> <p>(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تهريب جمركي .</p> <p>(القاعدتين ٧٦ و ١٠٠ بالصحيفتين ٣٩٣ و ٢٤٥٠٣ ع ٢) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

## جنون

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
( القاعدتين ٥٨ و ١٠٣ بالصحيفتين ٢٩٥ و ٥١٦ ع ٢ ) .

## (ح)

حالة مدنية . حجز . حكم

## حالة مدنية

راجع : بطاقات شخصية .  
( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٧٩ ع ٢ ) .

## حجز

١ — الحراسة في الحجز لا تنتهي إلا بانتهاء الحجز لأي سبب  
من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان حجزها —  
ولو كان بأمر من المحكمة — لا يترتب عليه إنتهاء الحراسة :  
إمتناع الحارس عن تقسيم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو  
الإرشاد عنه يكفي لإعتباره مبددا .

(الطنز رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٤) ... .. ٢٥ ع ١٢٢



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢١	٨٢ ع ٢٤	٢ - توقيع المجز يقتضى إحترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الإختصاص . (الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..
٤٢١	٨٢ ع ٢٤	٣ - البطلان المقرر فى المادة ٥١٩ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه فى التمسك به إذا نزل عنه بعد إكتساب الحق فيه . (الطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ..
<u>حكم</u>		
وصف الحكم :		
		١ - متى يعتبر الحكم حضوريا إعتباريا ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية .  العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..
٣٧٦	٧٣ ع ٢٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٣٦	٣٤١٦٤	٢ - الحكم الحضورى الإعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك : إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ( الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		إصداره :
٦٨٧	٣٤١٣٦	١ - وجوب إصدار الحكم فى جلسة علنية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية . النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك . لا بطلان . المادة ٣.٣/١ إجراءات . ( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ) ... ..
٦٨٧	٣٤١٣٦	٢ - إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها . غير لازم . متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيجا . طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون وإستوفى كل خصم دفاعه . ( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ) ... ..
		تسبب الحكم :
		بيانات التسبب :
٢٢١	٤٥١٤	١ - إغفال الحكم الإشارة فى ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها . لا بطلان . ( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٨٤	٧٥ ع ٢٤	٢ — عدم إفصاح الحكم المطعون فيه عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف . إنشاؤه لنفسه أسبابا جديدة . إغفاله الإشارة إلى النص الذي حكم بموجبه . بطلانه . إشارته في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها لا يعصمه من هذا البطلان . ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد . ( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
		التسبب المعيب :
٨٤	١٧ ع ١٤	١ — جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة : جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال . ( الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ — الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم .
٩٢	١٩ ع ١٤	الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيان فضلته عن مؤدى الأدلة التي إعتد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ ) ... ..
٩٢	١٩ ع ١٤	٣ — المسائل الفنية البحتة . على المحكمة الاستعانة في إبداء الرأي فيها بنخبير فني . مثال . ( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٨	٢٤ ع ١٤	٤ — مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم — من إيداع الثمن خزانة المحكمة — لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . مثال . ( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق — جلته ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..
١٢٦	٢٦ ع ١٤	٥ — على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بجهة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا . ليس لها الإقتصار في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه . مثال . ( الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلته ١٩٦٤/٢/١٠ ) ... ..
١٢٦	٢٦ ع ١٤	٦ — الأدلة في المواد الجنائية : متساندة . يكمل بعضها بعضا . سقوط أحدهما أو إمتناعه . وجوب إعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلته ١٩٦٤/٢/١٠ ) ... ..
٣٨٤	٧٥ ع ٢٤	( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلته ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
١٧٣	٣٥ ع ١٤	٧ — على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى في أسبابها وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه . مثال في قتل عمد . ( الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلته ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
٢١٨	٤٤ ع ١٤	٨ — جريمة القذف : ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب إتجاه قصد الجانى إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . مثال . ( الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلته ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - الشهادة المرضية . طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إيرادها أسباب إطراحها الشهادة ورفضها التعويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال .
٢٤٩	٢٤ ٥٠	( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ..
		١٠ - تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في دعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية . هدم إستحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . الحكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف . مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة . إعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى المبتدأة في تقدير الرسوم .
٢٥٢	٢٤ ٥١	( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
		١١ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم إمتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلزام بالرسم . إقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . مثال .
٢٥٢	٢٤ ٥١	( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
		١٢ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أنه يجب على من يقيم بناء أن يحصل على ترخيص من جهة الإختصاص قبل الشروع في إقامته .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٥٨	٥٢ ع ٢	<p>ثبوت أن الطاعن حصل على الترخيص قبل البناء وأنه قام بإتمام البناء قبل صدور حكم المحكمة الإدارية العليا النهائي بإلغاء قرار الترخيص . إدانة الحكم الطاعن دون أن يبين تاريخ انتهائه من البناء . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..</p>
		<p>١٣ - عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . إختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لإنعدام التمييز والإرادة .</p> <p>إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات . عدم إبدائها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ) ... ..</p>
٣١٨	٦٢ ع ٢	<p>١٤ - تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ إلى المواد الغذائية . حامض البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى " البسكويت " بأية نسبة كبيرة أوضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..</p>
٣٣٩	٦٧ ع ٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨٤	٧٥ ع ٢	١٥ — على المحكمة ألا تنبئ حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى . ليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات . ( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
٣٩٣	٧٦ ع ٢	١٦ — على المحكمة عند قضاها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلوجرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ . ( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
٣٩٣	٧٦ ع ٢	١٧ — إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط الذي إشتراه من مصنع أرشد عنه . دفاع جوهري . يعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه . ( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
٤٢٦	٨٣ ع ٢	١٨ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة و بعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقهما بالنظام العام . هما من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض لها وترد عليهما . ما دام الدفاع قد تمسك بهما . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور . ( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٤ ) ... ..
٤٤٣	٨٦ ع ٢	١٩ — تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول . ( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/٦/١٩٦٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٠ — ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها . علة ذلك ؟
٤٤٣	٢٤ ٨٦	(الظن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... .. ٢١ — تحدث الحكم إستقلا لا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة . مثال .
٤٦٠	٢٤ ٩٠	(الظن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... .. ٢٢ — الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تقبل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .
٤٩٣	٢٤ ٩٨	(الظن رقم ٥٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٥) ... .. ٢٣ — للمحكمة الأخذ ببعض أقوال الشاهد وإطراح البعض الآخر . شرط ذلك : أن يكون واضحاً من الحكم إحاطة المحكمة بالشهادة وممارستها سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها .
٤٩٩	٢٤ ٩٩	(الظن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢) ... .. ٢٤ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إغفاله يترتب عليه البطلان . لا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال .
٥٠٣	٢٤ ١٠٠	(الظن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٥ — رابطة السببية . ركن من أركان جريمة القتل الخطأ تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للآثار . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . مثال .
٥٦٨	٣٤١١١	( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
		٢٦ — استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة . ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . مثال في جريمة اصدار شيك بدون رصيد .
٦١٠	٣٤١٢٠	( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
		٢٧ — إدانة الحكم المتهمين في جريمة الإشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة . عليه إستظهار عناصر هذا الإشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .
		التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الإشتراك . شروط قيام الاتفاق : إتحاد النية على إرتكاب الفعل المتفق عليه .
		التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي إرتكبه .
٦١٩	٣٤١٢٢	( الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٨ — حالة الدفاع الشرعى . قيامها : الاعتراف بالجريمة غير ضرورى .
٦٢٤	٣٤١٢٣	( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ) ... ..
		٢٩ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك : أن يكون إستدلال الحكم سائغا .
٦٢٤	٣٤١٢٣	( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ) ... ..
٦٨٤	٣٤١٣٥	( الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
		٣٠ — الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ . شرط صحته : أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . مثال .
٦٣٠	٣٤١٢٥	( الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢ ) ... ..
		٣١ — جريمة القتل العمد . تميزها عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى أزهاق روح المجنى عليه . إختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم . على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقلالا وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . مثال .
٦٧٥	٣٤١٣٣	( الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
٨٤٠	٤١٦٥	( والطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٣٢ — طلب الدفاع من الطاعن تأييدا لوجهة نظره فى نفى الإتهام عنه ضم جنائية تثبت فى قوله إتهام آخرين غيره فى قتل المجنى عليه . هو طلب جوهرى . على المحكمة إجابته أو الرد عليه ردا سائغا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ثبوت أن تحقيقات الجناية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولو لم تكن تمت نظرها . إطراحها طلب الدفاع ورددا عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت في أوراق الدعوى . صدور حكمها معينا .
٧٤٢	٣٤١٤٧	(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		٣٣ — تبيان علاقة المدعى المـدنى بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية وإستظهار أساس المسؤولية المدنية من الأمور الجوهرية التي يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم وإلا كان معينا بالقصور .
٧٤٢	٣٤١٤٧	(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		٣٤ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة . للتمم أن يضمن هذه المذكرة ما يشاء من أوجه الدفاع . له إذا لم يسبقها إستيفاء دفاعه الشفوي إثارة ما يعن له من طلبات التحقيق المشجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
٧٦٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		٣٥ — الأصل في الأحكام أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد . رفض المحكمة طلبه إستنادا إلى أن الطاعن لن يعجز عن تسخير تأييده في دفاعه . غير سائق . وفيه إخلال بحقه في الدفاع .
٨٥٣	٣٤١٦٧	(الطن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم التاعدة والعدد	
		٣٦ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قيامها : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك . لا شأن له في توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشك . مثال .
٨٦٦	٣٤١٦٩	(الضن رقم ١٢٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..
		التسبب غير المعيب :
		١ — للحكمة التعويل في إدانة متهم على أقوال متهم آخر في الدعوى . متى إطمأنت إليها . ولو لم يكن من دليل سواها .
١٠١٤	٢	(الضن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
٨٧١٤	١٨	(الضن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٢ — للحكمة أن تبين حقيقة الدعوى وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها . ولو كانت غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . أمثلة .
١٠١٤	٢	(الطنن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٣١١٤	٢٧	(والطنن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..
٢٨٩٢٤	٥٩	(والطنن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٣) ... ..
٣٠٣٢٤	٦٠	(والطنن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٤) ... ..
٣٦٦٢٤	٧٢	(والطنن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
٦٣٧٣٤	١٢٧	(والطنن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		٣ — لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها . عدم إلزامها بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه إستقلالا إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .
١٩	١٤ ع ٤	( الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..
		٤ — تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها . وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .
٤٨	١٤ ع ١٠	( الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) .. ...
		٥ — للمحكمة الأخذ بأقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، دون أن تبين علة ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . ما دام له أصل فيها . وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليهم .
٥٢	١٤ ع ١١	( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٥٧	١٤ ع ١٢	( والطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٦ — الاعتراف في المسائل الجنائية : من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . مثال .
٥٧	١٤ ع ١٢	( الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . مقتضى ذلك : سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة . جواز إستناد المحكمة عند إعادة المحاكمة إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغابية .
٨٧	١٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٨ - للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . عدم سماعهم لا يحول دون أن تعتمد المحكمة في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية . ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٨٧	١٨ ع ١٤	(الطن رقم ٤٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٩ - عدم إلزام المحكمة بتعقب المتهم في إمناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها . إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها . دلالة على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان علة إطراحها لها .
٨٧	١٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
١٠٢	٢١ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..
٤٦٨	٩٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... ..
		١٠ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . إستقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مصادرتها في إعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض .
٨٧	١٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ — وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع .
١١٠	٢٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
٣٥٦	٧٠ ع ٢٤	(والطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..
		١٢ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى . لها في سبيل ذلك الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وإطراح ما عداها مما لا تطمئن إليه . عدم إلزامها ببيان الأسباب .
١٣١	٢٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ ) ... ..
٦٥٩	١٣١ ع ٣٤	(الطن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
		١٣ — للمحكمة — وهى في سبيل تكوين عقيدتها — تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .
١٤١	٢٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ) ... ..
٥١١	١٠٢ ع ٢٤	(والطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..
		١٤ — إثبات المحكمة أركان الجريمة ، ووقوعها من المتهم ، والأدلة التي قامت لديها بفعلتها تعتقد ذلك وتقول به . كفايته لسلامة الحكم . عدم إلزامها بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ردا خاصا . يكفي أن يستفاد الرد عليه من الأدلة التي عولت عليها في إدانة المتهم .
١٥٩	٣٣ ع ١٤	(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
		١٥ — جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الإحتيالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الإحتيالية . مثال .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ — علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها : علاقة مادية . تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . إثبات قيام هذه العلاقة مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض . ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٢٢١	٤٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠) ... ..
٨٨١	١٧٣ ع ٣٤	(والطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..
		١٧ — إقرار الطاعن بتحرير إذني الصرف — المزورين — مع تنصله من التوقيع عليهما . لا يعد إقرارا بجريمة التزوير التي دين بها كما هي معرفة به قانونا . خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار إقرارا . لا تأثير له على سلامة الحكم . طالما أنه تضمن من الدلائل ما يعزز أدله الدعوى الأخرى . وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
٢٨٩	٥٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٢) ... ..
		١٨ — تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها . مثال .
٢٨٩	٥٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٢) ... ..
٥٥٩	١١٠ ع ٣٤	(والطعن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥) ... ..
٨٨١	١٧٣ ع ٣٤	(والطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..
		١٩ — المحاكمة الجنائية . القضاء بالبراءة : يكفي فيه أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٣٢٤	٦٤ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
٦٦٨	١٣٢ ع ٣٤	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٠ — تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها . موضوعي . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب عليها . ما دام إستدلالها سائغا .
٣٢٩	٢٤ ٦٥	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ) ... ..
٥٧٣	٣٤ ١١٢	( والطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ) ... ..
٦٦٨	٣٤ ١٣٢	( والطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
		٢١ — الحكم بالإدانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن يتحدث إستقلا من ركن الضرر . يكفي أن يكون قيام هذا الركن مستفادا من مجموع عبارات الحكم .
٤٣٤	٢٤ ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
		٢٢ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة . وكانت تمثل الواقع في الدعوى . لا يغير من ذلك : أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا . ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .
٤٦٨	٢٤ ٩٢	( الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢ ) ... ..
		٢٣ — المحاكمات الجنائية : العبرة فيها هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين . لا تصح . من سلطته الأخذ بأية قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .
٤٦٨	٢٤ ٩٢	( الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢ ) ... ..
٨٨١	٣٤ ١٧٣	( والطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٤ — عدم إلزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي . مادامت لم تستند إليها وقضائها . وطالما أن قضاءها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها يتضمن أنها لم تطعن إلى أقوالهم فأطرحها .
٥١١	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..
		٢٥ — تعرف الشهود على المتهم . ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا . إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من عملية الإستراف . عدم جواز مصادرتها في اعتقادها .
٥١١	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ ) ... ..
		٢٦ — تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . إستقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .
٥١٦	٢٤١٠٣	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
		٢٧ — التناقض الذي يبطل الحكم : هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متبادما متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الإعتماد عليها والأخذ بها .
٥١٦	٢٤١٠٣	( الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
		٢٨ — تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . إحاطته بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تريب عليه بعد ذلك إذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .
٥٢٨	٢٤١٠٤	( الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ ) ... ..
٦٨٧	٣٤١٣٦	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٩ — تحديد الأشخاص للمسافات . أمر تقديرى . ليس من شأن الاختلاف فيه إهدار شهادة الشهود . الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع واطمئنانها إلى الشهادة فى مجموعها كعنصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة . مثال .
٥٤٢	٢٤١٠٧	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ ) ... ..
٧٢١	٣٤١٤٢	( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..
٨٤٠	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٣٠ — سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة ، مطلقة . لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والمواءمة بين ما أخذت عنه بالقدر الذى رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر والجمع بين القولين وإيراد مؤداه جملة وأن تنسبه إليهما معا . ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا .
٥٥٥	٣٤١٠٩	( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
		٣١ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة . لها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر الذى رواه كل منهم فتأخذ بما تظمن إليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه . إختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقض . ما دام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه .
٥٥٥	٣٤١٠٩	( الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
٨٤٨	٣٤١٦٦	( وانظر رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٣٢ — تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون ، وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . أمر موكل لسلطة محكمة الموضوع . عدم إلزامها ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته .
٥٥٩	٣٤١١٠	( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٧٣	٣٤١١٢	٣٣ — عدم رسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجب للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . مثال . (الظن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤) ... ..
٦٣٧	٣٤١٢٧	٣٤ — الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره . نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة . لا ينال من سلامته . (الظن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٤) ... ..
٦٣٧	٣٤١٢٧	٣٥ — تقدير قوة الدليل . من سلطة محكمة الموضوع . إطمئنان المحكمة إلى رؤية الشاهد للتهمين وهما في طريق فرارهما عقب ارتكاب الحادث . المجادلة في ذلك . غير مقبولة . ولو كانت رؤية الشاهد للتهم من الخلف . (الظن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٤) ... ..
٦٣٧	٣٤١٢٧	٣٦ — ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . يكفي أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق . أمثلة . (الظن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٤) ... ..
٨٤٠	٣٤١٦٥	(والظن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٦٤) ... .. ٣٧ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بمالم يجزم به الطيب الشرعى في تقريره . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها . (الظن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٣/١١/١٩٦٤) ... ..
٦٣٧	٣٤١٢٧	٣٨ — خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضى في جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسميه . مادام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ماثم مع الحقيقة التي استخلصها القاضى من باقى الأدلة . مثال . (الظن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤) ... ..
٦٥٩	٣٤١٣١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٩ — العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الدليل المقدم إليه . عليه تحييص أدلة الدعوى . تعرضه إلى بحث أصل الدليل ومدى سلامته وجديته قبل أن يأخذ به ويعول عليه . النعي عليه بأنه تجاوز في ذلك حدود سلطانه . غير جائز . مثال .
٦٥٩	٣٤١٣١	(الطنن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..
		٤٠ — تحدث الحكم استقلالاً عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي . غير لازم : يكفي أن يكون استفاداً من الظروف والملابسات طبقاً للواقعة التي أثبتتها الحكم .
٦٦٨	٣٤١٣٢	(الطنن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..
		٤١ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال . متى اقتنعت بصحتها وإطمأنت إلى قدرتهم على التمييز . مثال .
٦٧٩	٣٤١٣٤	(الطنن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..
		٤٢ — دلالة عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن المشرع قصد من وضعها إمتداد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوباً بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . تناولها بالعقاب كل وسائل الإستغلال المباشر وغير المباشر دون إعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .



رقم القاعده والعدد	رقم الصفحة	وهم
		لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانهاما القانونية وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة إستغلال بغاء المتهمة المذكورة .
٧٨٧	٣٤١٥٥	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... ..
		٤٣ — إغفال الحكم تحديد مسافة الاطلاق كما ذكرها الشهود . لا ينال من سلامته . علة ذلك : المحكمة انما تورد من أقوال الشهود ما تقم عليه قضائها . عدم إيرادها لبعض تفصيلات معينة يفيد إطراحها .
٨٤٠	٣٤١٦٥	(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٤٤ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفضه : هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرى إليه مقدمه . مثال .
٨٤٠	٣٤١٦٥	(الطن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٤٥ — لمحكمة الموضوع الأخذ بإستعراف المجني عليه على المتهم . متى اطمانت إليه . ولو كان يعرفه من قبل .
٨٤٨	٣٤١٦٦	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٤٦ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين .
٨٨١	٣٤١٧٣	(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال .
٥٢	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٢٦٤	٢٤٥٣	(والطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
٥٧٣	٣٤١١٣	(والطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — تزيد الحكم فيما إستطرد إليه . لا يعيبه . طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها .
٥١٦	٢٤١٠٣	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
		٣ — سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم .
٦٢٧	٣٤١٢٧	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣) ... ..
		٤ — خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي إتخذته المتهم مكنا لتربح المجنى عليه . لا يقدح في سلامته . طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو النتيجة التي إنتهى إليها .
٧٢١	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ..
		حجية الحكم الجنائي :
		الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم . تقيده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .
٨١٥	٣٤١٦٠	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..
		الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات :
		١ — حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى . هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة . القبض عليه وفراره قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها . الحكم بسقوط الحكم الأول . لا معنى له . وجوب القضاء بعدم انقضاء الحكم الأول واستمراره قائما . التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم . غير سليم .
٧٩٢	٣٤١٥٦	(الطن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٩٢	٣٤١٥٦	٢ - إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ إجراءات . ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه . هي بمثابة محاكمة مبتدأة . لمحاكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي . لها أن تشدد العقوبة أو تحققها . ( الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... .. حكم إشهار الإفلاس : " أثره على أهلية المفلس " : الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه بإسمه شخصيا . لاجية للأحكام التي تصدر قبل التفليسة . ( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... .. راجع أيضا : إجراءات المحاكمة : ( القاعدة ٨٩ بالصيغة ٤٥٧ ع ٢ والقاعدتين ١١٨ ، ١٥٠ بالصيفتين ٦٠١ ، ٧٦٢ ع ٣ ) وامتثاف : ( القاعدة ٦ بالصيغة ٢٩ ع ١ والقاعدة ٧٣ بالصيغة ٣٧٦ والقاعدتين ١٥٣ ، ١٦٣ بالصيفتين ٧٧٤ ، ٨٢٩ ع ٣ ) وبلاغ كاذب : ( القاعدة رقم ٣٦ بالصيغة ١٧٦ ع ١ ) . وتزوير ( القاعدة ٣٦ بالصيغة ١٧٦ ع ١ ) ودعوى مدنية . ( القاعدة ١٦ بالصيغة ٧٧ ع ١ ) ومعارضة . ( القاعدة ١٢٦ بالصيغة ٦٣٤ ع ٣ ) ومواد مخدرة . ( القاعدة ٢٢ بالصيغة ١٠٥ ع ١ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(خ)

خبرة . خطأ . خيانة أمانة

خبرة

راجع : إثبات .

( القاعدتين ١٩ ، ٢٦ بالصحيفتين ١٢٦٠٩٢ ع ١ )

( والقاعدتين ١٠٣ ، ٥٧ بالصحيفتين ١٦٠٢٨٩ ع ٢ )

( والقواعد ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٧٣ بالصحائف ٥٥٩ ،

( ٥٨١ ، ٦٣٧ ، ٨٨١ ع ٣ )

خطأ

١ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم .

الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانه فضلاً عن مؤدى الأدلة التي إعتد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... .. ع ١٩ ٩٢

٢ - خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها .  
إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١١٠	٢٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..
٧٢٣	١٤٥ ع ٢	(الطن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ..
		٣ — رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال .
٥٦٨	١١١ ع ٣	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..
		راجع أيضا : مسئولية مدنية . (القاعدة رقم ١٠٤ بالصيغة رقم ٥٢٨ ع ٢)
		<hr/>
		خيانة أمانة
		<hr/>
		راجع : تبديد .
		<hr/>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( د )
		دخان . دعارة . دعوى جنائية . دعوى مدنية دفاع . دفاع شرعى . دفع . دغمة .
		<u>دخان</u>
		١ - جريمة خلط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . إقتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم إستطاعته دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط .
٣٥	١٤ ٧	( الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ..
٧٩٩	٣٤ ١٥٨	( والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ... ..
		٢ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ .
٣٩٣	٢٤ ٧٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٨ ) ... ..
		٣ - إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته فى إحراز الدخان المعبأ المضبوط الذى إشتراه من مصنع أرشد عنه . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .
٣٩٣	٢٤ ٧٦	( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٨ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — المقصود بعبارة الدخان المغشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . إختلاف كل من النوعين في ماهيته ومقوماته عن الآخر . المادة (١) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ إستلزام الحكم للعقاب على الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى . مخالف للقانون .</p>
٦٤٩	٣٤٩	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ...
		<p>٥ — الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته . إعفاء القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي .</p>
٦٤٩	٣٤٩	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ...
		<p>٦ — الجزء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدني للتخزئة عن الضرر الذي يصيبها من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات .</p>
٧٩٩	٣٤٨	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ — المقصود بالدخان المخلوط : الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢/٦/١٨٩١ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ .
		إعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريبا . وجوب القضاء بمصادرتة وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات عن كل كيلوجرام أوجزء منه . المادة الثانية من الأمر العالى المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .
		ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معا . إعتباره خلطا مؤثما . لا يقدح فى ذلك أن يكون خلطه بالعسل فى حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبرة هى مجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون .
٧٩٩	٣٤١٥٨	(الطنن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٦٤) ... ..
<h3>دعارة</h3>		
		١ — المعاونة التى عنها الشارع فى المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ : عدم تحققها إلا بالاشتراك الفعلى فى تهيئة المحل المعد للدعارة بقصد إستغلاله .
١٠	١٤	(الطنن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١/٦/١٩٦٤) ... .. ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة : عدم إشتراطه للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل إرتكاب الفحشاء بالفعل . المادتان ١ و ٧ من القانون المذكور .
١٥٣	ع ٣٢	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ... ..
		٣ — دلالة عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن المشرع قصد من وضعها إمتداد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأى فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . تناولها بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون إعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .
		لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم على إرتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة إستغلال بغاء المتهمة المذكورة .
٧٨٧	ع ١٥٥	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## دعوى جنائية

تحريكها :

١ — هيئة قناة السويس : إدارتها مرافقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة . إعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . إنعطاف الحماية الخاصة التي تقرها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ٢٠ ١٤ ٩٧

٢ — الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياابة العامة . هي من حق الهيئة الاجتماعية . ليست النياابة إلا وكالة عنها في استعمالها . حقها في التصرف فيها بالحفظ مجرد تقديمها الدعوى إلى القضاء يجعله وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النياابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . الاحتجاج على النياابة بقبولها الصريح أو الضمني لأى من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى . غير مقبول . لها الطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها . عدم تقيدها بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضما .

( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ... ٣٣ ١٤ ١٥٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٦٤	٢٤ ٥٣	٣ — رفع الدعوى الجنائية . أثره : إتصال المحكمة بها . إلتزامها بالفصل فيها دون تقيدها في ذلك بقرارات جهات الأحوال الشخصية أو تعليق قضائها على ما عساه يصدر من قرارات منها بشأن النزاع المطروح عليها . مثال . (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
٥٠٣	٢٤ ١٠٠	٤ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . إغفاله يترتب عليه البطلان . لا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . مثال . (الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢) ... ..
٧٥٤	٣٤ ١٤٩	٥ — تهمة بيع طوابع الدفعة المستعملة . عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بشأنها إلا بناء على طلب مصلحة الضرائب و إلا كانت الدعوى غير مقبولة . (الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
٧٥٤	٣٤ ١٤٩	٦ — قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر إستثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره . وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم — دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . مثال . (الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>راجع أيضا : دعوى مدنية</p> <p>( القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١٤٧٧ ع ١ )</p> <p>وشركة :</p> <p>( القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٢٤٣٤٩ ع ٢ )</p> <p>ومستشار الإحالة :</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٣٤٧٣٠ ع ٣ )</p> <p>نظرها :</p> <p>١ - الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حدتها المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية . من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة .</p> <p>تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبئ عليه من قرار بحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤ ) ... .. ٦٠ ع ٢٤ ٣٠٣</p> <p>٢ - متى صح إعلان الدعوى بداءة فعلى أطرافها تتبع سيرها من جاسة إلى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها . إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها إما بإعلانهم قانونا أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار</p> <p>( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... .. ٧٥ ع ٢٤ ٣٨٤</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٢٤٤٣٤ ع ٢ ) .</p>	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وقفها :
		متى توقف الدعوى الجنائية ؟ إذ كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . وجوب أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء . ( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
٦٥٩	٣٤١	
		<u>دعوى مدنية</u>
		مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية :
		١ — جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش . عدم جواز الادعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية . سواء كان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ربوي واحد أم أكثر . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
١٦٦	٣٤١	
		٢ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : إتهام المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . إستخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن . إعتبار الفعل مجرد تعامل مدني . خروج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية . ( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢ ) ... ..
١٦٦	٣٤١	
		٣ — قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لاهمى القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب تقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .
١٧٦	٣٦ ع ١٤	( الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٩ ) ... ..
		إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائى :
		١ — خضوع الدعوى المدنية التى ترفع تبعا لدعوى جنائية فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه القواعد وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون .
٧٧	١٦ ع ١٤	( الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢١ ) ... ..
٤١٥	٨١ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		٢ — للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى فيما يتعلق بحقوقه المدنية . أن تتعرض لواقعة الدعوى تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . ومادام المدعى بالحق المدنى قد استمر فى دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر فى ذلك : كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشئ المحكوم فيه . علة ذلك ؟
١١٠	٢٣ ع ١٤	( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - إتهاء المحكمة الجنائية إلى أن تقدير التعويض يستلزم إجراء تحقيق خاص لتحديد قيمة الأموال المبروكة ومقدارها مما لا يتسع له وقتها . قضاؤها بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لا تعارض بين الفصل في الدعوى الجنائية بالإدانة وبين إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . علة ذلك ؟ قيمة المبروقات ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة .
٣٠٣	٢٤ ٦٠	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ..
		٤ - نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم من غير النيابة . أثره : أن لا يضار الخصم بطعنه . عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها .
٥٥٩	٣٤ ١١٠	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٦٤) ... ..
		الحكم فيها :
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه . ما دام الدفاع قد تمسك به . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٤٢٦	٢٤ ٨٣	(الطن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... ..
		٢ - بيان علاقة المدعى المدني بالمجني عليه وصفته في الدعوى المدنية واستظهار أساس المسؤولية المدنية من الأمور الجوهرية التي يتعين على المحكمة ذكرها في الحكم وإلا كان معيبا بالقصور .
٧٤٢	٣٤ ١٤٧	(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : دخان . ( القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٧٩٩ ع ٣ ) . ومرافق عامة : ( القاعدتان ٥٤ ، ٨١ ، بالصحيفتين ٢٧٢ ، ٤١٥ ع ٢ ) .
		<u>دفاع</u>
		الاخلاق بحق الدفاع : ( ١ ) ما يوفره :
		١ - مجرد الإخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إيداع الثمن خزنة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاه عليه سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليه . مثال . ( الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... .. ع ٢٤ ١١٨
		٢ - عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل مكان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد وسرقة . ( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... .. ع ٧٩ ٤٠٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الإستثنائي الصادر ضده . حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظر المعارضة وتخلفه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره . حرمان له من استعمال حقه فى الدفاع . لا يؤثر فى ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .
٤٢٩	٢٤ ٨٤	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		٤ — تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول .
٤٤٣	٢٤ ٨٦	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٥ — ليس للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها . علة ذلك ؟
٤٤٣	٢٤ ٨٦	( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٦ — إيجاب الشارع حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنايات . الغرض من ذلك : كفالة دفاع حقيقى للتهم لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود فى وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .
٤٥٢	٢٤ ٨٨	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - المحاكمات الجنائية تبنى على اتصالات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في - حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا .
٤٧٣	٩٣ ع ٢٤	المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم إلزامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفله محكمة الدرجة الأولى . مثال . (الطن رقم ٢١١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
		٨ - الشهادة . طبيعتها . تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .
		مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . إقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تحمل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال . (الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٥) ... ..
٤٩٣	٩٨ ع ٢٤	٩ - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل . من المسائل الجوهرية . على المحكمة تحقيق ما يشار من المتهم بصددتها عن طريق المختص فنيا . وإلا كان حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه . مثال . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..
٥٨١	١١٣ ع ٣	١٠ - طلب الدفاع من الطاعن تأييدا لوجهة نظره في نفي الاتهام عنه ضم جنسية تثبت في قوله إتهام آخرين غيره في قتل المجنى عليه . هو طلب جوهرى . على المحكمة إجابته أو الرد عليه ردًا سائفا . ثبوت أن تحقيقات الجنسية المطلوب ضمها غير مطروحة على المحكمة ولم تكن تحت نظرها . إطراحها طلب الدفاع وردها عليه بما لا يستند إلى أصل ثابت في أوراق الدعوى . صدور حكمها معيبا . (الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
٧٤٢	١٤٧ ع ٣	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها تتمتع للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة . لنتهم أن يضمن هذه المذكرة ما يشاء من أوجه الدفاع . له إذا لم يسبقها إستيفاء دفاعه الشفهي إثارة ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
٧٦٥	٣٤١٥١	(الظن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		١٢ — الأصل أن المحكمة الإستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ١٣/٤ إجراءات .
٧٦٥	٣٤١٥١	(الظن ١٦٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		١٣ — الأصل في الأحكام أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود . مادام سماعهم ممكنا ، تمسك المدافع عن الطاعن بسماع شهادة الشاهد . رفض المحكمة طلبه إستنادا إلى أن الطاعن لن يعجز عن تسخير له تأييده في دفاعه . غير سائق . وفيه إخلال بحقه في الدفاع .
٨٥٣	٣٤١٦٧	(الظن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢) ... ..
		١٤ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع . تعرضها لما يشير به الدفاع في هذا الشأن . وجوب أن يكون قرارها مستندا إلى ما له مأخذ صحيح في الأوراق .
٨٧٧	٣٤١٧٢	(الظن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) مالا يوفره :
		١ — على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجمه إثباته في محضر الجلسة . إن لم يفعل فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٦٢	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٢ — إثارة الطاعن بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض . غير مقبول . ما دام أنه لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة ثاني درجة .
٦٢	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٣ — سؤال المحكمة للتهمة عن الفعل المسند إليه . هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات في الجلسة . لا بطلان على مخالفته .
٦٢	١٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٤ — إزعاج المحكمة الخصوم بملاحظات تم عن وجه الرأي الذي استقام لها وإن كان غير مقبول إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها . علة ذلك ؟
١٣١	٢٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٠) ... ..
		٥ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن إثبات أنها أهملت أو خولفت .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		٦ — سكوت المتهم أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠٦	٤٢ ع ١	٧ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل لا يعيب الحكم . على الخصم إن كان يهمله تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . (الظن ٢٠٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
٢٢١	٤٥ ع ١	٨ — حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات . المحكمة منه : هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . مثال . (الظن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
٢٢١	٤٥ ع ١	٩ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم إстеعداده . أمر موكل إلى تقديره حسبما يولى إليه ضميره وإجتهاده . (الظن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
٢٦٤	٥٣ ع ٢	١٠ — ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . مثال . (الظن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
٣٢٩	٦٥ ع ٢	١١ — لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لاوجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجنح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية . (الظن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ - إنتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتصرت بها وإنما لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب سائغة . إثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملابسه لم يثر بخصوصه أى منازعة . لا جدوى للطاعن مما يثيره خاصا بطلب معاينة المسكن . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . غير مقبول .
٣٥٦	٢٤ ٧٠	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		١٣ - طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . إعتباره دفاعا موضوعيا . عدم إلزام المحكمة بإجابته .
٣٦٢	١٤ ٤٥	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		١٤ - المعاينة التي تجريها النيابة لمحل الحادث : إجراء من إجراءات التحقيق . للنيابة القيام بها في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . لا بطلان . كل ما للمتهم هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون فيها من نقص أو عيب .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن ١٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		١٥ - حضور محامى المتهم معه أثناء إجراء معاينة النيابة . غير لازم . المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة باستجواب المتهم في الحالات والشروط المبينة فيها .
٣٦٢	٢٤ ٧١	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٣٤	٢٤ ٨٥	١٦ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها . (الظعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٤٣٤	٢٤ ٨٥	١٧ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . (الظعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٤٣٤	٢٤ ٨٥	١٨ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صریحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . (الظعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ..
٥١٦	٢٤ ١٠٣	١٩ — متى تلتزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة ؟ في المسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . (الظعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
٥١٦	٢٤ ١٠٣	٢٠ — عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية . طالما أن الدعوى قد وضحت لها . (الظعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
٥٩٢	٣٤ ١١٦	٢١ — إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإدانة الطاعن بوصف إحرازه المخدرات بقصد الإنجاز . إستظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع . (الظعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢٢ — حضور محام مع المتهم بمحنة . غير واجب قانونا . إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه ، متى كان حاضرا . إن لم يحضر : فلا تنقيد المحكمة بسماعه . ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى .
٦٠١	٣٤١١٨	( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ) ... ..
		٢٣ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ أن يكون جديا وصریحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . مثال . تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .
٦١٥	٣٤١٢١	( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ) .. ...
		٢٤ — سقوط حق الطاعن فى التمسك ببطلان التقرير الطبى الإبتدائى لعدم أداء محوره اليمين القانونية . طالما أن الثابت أن محاميه لم يدفع بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع . المادة ٣٣٣ اجراءات .
٨٤٠	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		٢٥ — الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه عند رفضه : هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه . مثال .
٨٤٠	٣٤١٦٥	( الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..



رقم المادة  
والعدد

رقم  
الصفحة

٢٦ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . عليها تحيـص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المسادية التي إنخذتها أساسا للتغير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئا بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة وإستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . مثال .

(الطن رقم ١٧١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢) ... .. ١٦٨ ع ٣ ٨٥٧

٢٧ — لفت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة إلى أن يتناول في مرافعته ما ثبت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض — لا الإصابات — هي التي أودت بحياة المجنى عليه . عدم إعتباره تغيرا لوصف جناية الضرب المقضى إلى الموت . هو مجرد بيان لعناصرها . إتهاء المحكمة إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليه وإستبعادها تبعا لذلك وصف الجناية وإسباغها على الواقعة وصف اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات . لا حاجة إلى الإشارة في مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة .

(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... .. ١٧٣ ع ٣ ٨٨١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

## دفع

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها : تعلقه  
بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .  
شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات  
الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق  
موضوعى .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٤) ... .. ٣٨ ع ١٤ ١٨٥  
(والطن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٤) ... .. ٨٢ ع ٢٤ ٤٢١

الدفع بانتفاء الصفة :

الدفع بانتفاء الصفة . من الدفوع التى تستلزم تحقيقا  
موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٦٤) ... .. ٤٥ ع ١٤ ٢٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه :
		الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه . من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٢١	٤٥ ع ١٤	(الطن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ — التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي : هو الذي يكون في إجراءاته إعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .
		دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . علة ذلك : حالة الضرورة هي التي إقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .
٥٢	١١ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
		٢ — عدم إدعاء الطاعن ملكية أو حيازة المخزن الذي وقع عليه التفتيش . تذرعه بانتهاك حرمة . غير مقبول .
٥٢	١١ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
		٣ — مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته . علة ذلك : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان .
٥٧	١٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — بطلان القبض والتفتيش . أثره : استبعاد الدليل المستمد منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى طالما كانت منقطة الصلة بالتفتيش الباطل .
٢٣٧	٢٤٤٧	( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ..
		٥ — الدفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان التفتيش . من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٢٩	٣٤ ٦٥	( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ) ... ..
٥٩٧	٢٤١١٧	( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ) ... ..
		٦ — وجوب أن يكون تفتيش الأثني بمعرفة أثني يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي . المادة ٤٦ إجراءات . مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على عورات المرأة التي تنحدر حياءها إذا مست . مثال .
٦٦٨	٣٤١٣٢	( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه . ما دام الدفاع قد تمسك به . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٤٢٦	٢٤ ٨٣	( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		راجع أيضا : دعوى مدنية . ( القاعدة ١٥٨ بالصيغة ٢٤٧٩٩ ) ومرافق عامة . ( القاعدتين ٥٤ ، ٨١ ، ٨٢ بالصيغتين ٢٧٢ و ٤١٥ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة :
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . عدم تعلقه بالنظام العام . هو من الدفع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض له وترد عليه . ما دام الدفاع قد تمسك به . وإلا كان حكما معيبا بالقصور . (الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... ٨٣ ع ٢٤ ٤٢٦
		<hr/>
		دمغة
		<hr/>
		راجع : دعوى جنائية . ( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٥٤ ع ٢٤ ) .
		<hr/>
		( ر )
		رابطة سببية . رد إعتبار . رسوم . رشوة
		<hr/>
		رابطة سببية
		<hr/>
		١ — إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض . ما دام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب مائغة . (الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ٤٥ ع ١٤ ٢٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة . مثال . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤) ... .. ١١١ ع ٣ ٥٦٨
		راجع أيضا : حكم . ( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٤٩٢ ) . ومسئولية مدنية . ( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٢٨ ع ٢ ) .
		<hr/>
		<b>رد</b>
		<hr/>
		الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية : من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبني عليه من قرار بإحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال . (الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... .. ٦٠ ع ٢ ٣٠٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## رد إعتبار

إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً . انقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بالغاءه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .

(الظن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ٤٣ ع ١٤ ٢١٤

## رسوم

رسم الانتاج أو الاستهلاك :

خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا — من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم حتى يتعين عقابه .

(الظن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢) ... ٩١ ع ٢٤ ٤٦٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسوم قضائية :
		١ - تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية . عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . الحكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف . مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة . إعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى المبتدأة في تقدير الرسوم .
٢٥٢	٢٤ ٥١	(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣٣ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		٢ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع . المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم . عدم إمتداد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلزام بالرسم . إقتصار بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . مثال .
٢٥٢	٢٤ ٥١	(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣٣ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		رسوم جمركية :
		الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته . إعفاء القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من اثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي .
٦٤٩	١٢٩ ٣٤	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p style="text-align: center;"><b>رشوة</b></p> <hr/> <p>الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعاً بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ سنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين . إعتبارهم في حكم الموظفين العامين في صدد جريمة الرشوة .</p> <p>موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... .. ٦٩ ع ٢٤ ٣٤٩</p> <hr/> <p style="text-align: center;"><b>( ز )</b></p> <hr/> <p style="text-align: center;"><b>زنا</b></p> <hr/> <p>التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتروكة . المادة ٢٧٦ عقوبات . مشاهدة المتهم حال ارتكابه الزنا بالفعل . غير لازم لقيام التلبس . يكفي مشاهدته في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك عن أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .</p> <p>(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤) ... .. ٣٤ ع ٣٦٩</p>	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(س)
		سب . سبق إصرار . سرقة . سلاح
		<u>سب</u>
		١ - إثبات الحكم أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهي تقف في "بئر السلم" بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لإثبات توفر العلانية . المادة ١٧١ عقوبات .
٢٩٨	٥٩ ع ٢	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		٢ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . مثال في جريمة سب .
٢٩٨	٥٩ ع ٢	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		٣ - القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الحادشة للشرف والألفاظ المساسة بالاعتبار . إقتراض علمه في هذه الحالة .
		النقد المباح : هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . تجاوزه هذا الحد . وجوب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .
٦٨٧	١٣٦ ع ٣	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — مسئولية رئيس التحرير: مفترضة. مبناهما صفته ووظيفته في الجريدة . ملازمتها له متى أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة . عهده ببعض اختصاصه لشخص آخر . لا يرفع عنه هذه المسؤولية . ما دام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه . مثال في سب .
٦٨٧	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٦٤) ... ..
		٥ — إحاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم بالتعويض . عدم تبيان عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به . لا خطأ . مثال في سب .
٦٨٧	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٦٤) ... ..
<u>سبق إصرار</u>		
		١ — سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . إستخلاص القاضى لها من وقائع خارجية . ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستخلاص .
٣٦٦	٢٤٧٢	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... ..
		٢ — حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توفر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما .
٧٢١	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤) ... ..
		راجع أيضا : وصف التهمة .
		(القاعدة رقم ١٦٨ بالصيغة رقم ٣٤٨٥٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	سرقة
		أركانها :
		١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبيانها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد وسرقة .
٤٠٤	٢٤ ٧٩ ... ..	( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ )
		٢ - تحدث الحكم إستقلا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة . مثال .
٤٦٠	٢٤ ٩٠ ... ..	( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٤ )
		٣ - القصد الجنائي في جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه .
		تحدث الحكم إستقلا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .
٥٠٦	٢٤ ١٠١ ... ..	( الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٦٤ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — المتقول في جريمة السرقة . ماهيته : هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله . بصرف النظر عن ضالة قيمته . ما دام ليس مجردا من كل قيمة . تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها . ما دام هو في نظر القانون مال . طوابع الدمغة المستعملة . جواز أن تكون محلا للسرقة .</p> <p>( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ) ... ١٤٩ع ٣ ٧٥٤</p> <p>راجع أيضا : تقض .</p> <p>( القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٤٣٤ ع ٢٤ )</p> <p>الظروف المشددة للعقوبة :</p> <p>” السرقة في طريق عمومي ” .</p> <p>تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية .</p> <p>الحكمة منه : تأمين المواصلات . توافر هذه الحكمة سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص إنقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية .</p> <p>( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ١٠٨ع ٣ ٥٥٢</p> <p>” السرقة بإكراه ” .</p> <p>ظرف الإكراه في السرقة . طبيعته : ظرف عيني . تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة . سريانه على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقي .</p> <p>( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ١٦٦ع ٣ ٨٤٨</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الشروع في السرقة :
		الشروع : لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة . يكفي أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .
٦٦	١٤	(الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		<u>سلاح</u>
		١ — إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا . إنقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بإلغائه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد إعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .
		خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة . شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٦/٢ من القانون المذكور : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلامزم .
٢١٤	٤٣	(الطن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٢٤	٢٤ ٦٤	٢ — مؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن أجزاء الأسلحة النارية التي تعتبر في حكم الأسلحة النارية الكاملة — أنها لا تنطبق إلا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها . (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
٣٨٠	٢٤ ٧٤	٣ — على المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصانها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في جريمة إحراز سلاح . (الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦/٥/١٢) ... ..
٤٨٨	٢٤ ٩٧	٤ — عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : عقابية بحتة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٥) ... ..
٦٤٧	٣٤ ١٢٨	(والطن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ... ..
٧٤٧	٣٤ ١٤٨	٥ — محكمة الجنايات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف من مستشار فرد لنظر أى جنائية من الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٤٢٠ ، عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى برمتها . ارتباط الجنائية بجنحة . إنعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال . (الطن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة العرضية طالت أو قصرت . وأيا كان الباعث عليها . ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . علة ذلك : قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص عن علم وإدراك . مثال .
٧٤٧	٣٤٨	(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤) ... راجع أيضا : إستئناف . ( القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٥٨٤ ع ٣ )
		( ش )
		شخصية إعتبارية . شركات . شروع . شريك . شهادة . شهود . شيك بدون رصيد
		شخصية إعتبارية
		الشركة العامة لإستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لإستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن إتجاهه إلى عدم إعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العامين . إعتبارهم في حكم الموظفين العامين في صدد جريمة الرشوة .
٣٤٩	٦٩	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">شركات</h2> <p>الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة          لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان          مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة          الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات          العامة عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين          العامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العامين في صدد جريمة          الرشوة .</p> <p>موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين          والنظم السارية على موظفي الدولة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... ٦٩ ع ٢٤ ٣٤٩</p>
		<h2 style="text-align: center;">شروع</h2> <p>١ — الشروع : لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ          جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة . يكفي أن يبدأ          الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤد          إليه حالا ومباشرة . مثال في سرقة .</p> <p>( الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٦٤ ) ... ١٤ ع ١٦ ٦٦</p> <p>٢ — تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها          بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإلتقان          تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع          المعاقب عليه قانونا .</p> <p>( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ ) ... ١٥٧ ع ٣ ٧٩٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>راجع أيضا : سرقة :</p> <p>( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٢٤٤٦٠ )</p> <p>وقتل عمد :</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٢٤٨٤٠ )</p> <hr/> <p>شريك</p> <hr/> <p>راجع : اشتراك .</p> <hr/> <p>شهادة</p> <hr/> <p>الشهادة . طبيعتها : تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . مناط التكليف فيها : هو القدرة على أدائها . اقتضاؤها فيمن يؤديها العقل والتمييز . لا يمكن أن تحمل من مجنون أو صبي لا يعقل . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ ) ... .. ٩٨ ٢٤ ٤٩٣</p> <hr/> <p>شهود</p> <hr/> <p>راجع : إثبات "شهود" .</p> <hr/>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>شيك بدون رصيد</b>
		١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لتحقيقها . قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق . ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود . مثال . ( الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢ ) ... ..
١٥	١٤ ٣	
		٢ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للسداد على قيامها . ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها . ( الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢ ) ... ..
١٥	١٤ ٣	
		٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحقيقها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء الشيك الذي أصدره . دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق . لا يجدي . ما دام لم يسترد الشيك من المحنى عليه . ( الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ) ... ..
٦٠٥	١١٩ ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٠	٣٤١٢٠	<p>٤ — إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة . ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .</p> <p>مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ ) ... ..</p>
٦٢٧	٣٤١٢٤	<p>٥ — القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد :</p> <p>توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا هبة بالأسباب التي دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .</p> <p>( الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢ ) ... ..</p>
٧١٧	٣٤١٤١	<p>٦ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها :</p> <p>توافره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . إعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسئوليته الجنائية .</p> <p>( الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..</p>
٨٦٦	٣٤١٦٩	<p>٧ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قيامها : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك . لا شأن له في توافر أركان الجريمة . هو إجراء مادي يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القلعة والعدد	
		(ص) صحافه — إنتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب :  عملية الانتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية : (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (والثانية) بانتخاب النقيب من بين أعضاء المجلس ، وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى .  بدء انعقاد الجمعية العمومية صحيفا . انصراف بعض الحاضرين من الأعضاء عقب الانتخاب الاول وقبل إجراء الانتخاب الثاني أو امتداد وقت الانتخاب إلى ما بعد منتصف الليل . لا عيب في الانتخاب . ولا بطلان في إجراءات انتخاب النقيب . ( الطعن رقم ١ لسنة ٣٤ " صحافة " — جلسة ١١/٣٠/١٩٦٤ ) ... ٢ نقابات ٣٤ ٥٤٩  مسئولية رئيس تحرير الجريدة عن جرائم النشر :  مسئولية رئيس التحرير : مفترضة مبناها صفته ووظيفته في الجريدة ملازماتها له متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الاشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة . عهدء ببعض اختصاصه لشخص آخر . لا يرفع عنه هذه المسئولية . مادام قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه . ( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/١٧/١٩٦٤ ) ... ٣٤ ١٣٦ ٦٨٧



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ض )
		<u>ضرب أفضى إلى الموت . ضرر</u>
		<u>ضرب أفضى إلى الموت</u>
		<p>لفت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة إلى أن يتناول في مرافعته ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض - لا الإصابات - هي التي أودت بحياة المجنى عليه . عدم إعتباره تغيراً لوصف جنائية الضرب المفضى إلى الموت . هو مجرد بيان لعناصرها .</p> <p>إنهاء المحكمة إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليه وإستبعادها تبعاً لذلك وصف الجنائية وإسباغها على الواقعة وصف اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات .</p> <p>لا حاجة إلى الإشارة في مدونات حكمها إلى ما أجرت به بالجلسة .</p> <p>(الطن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ١٧٣ ع ٣ ٨٨١</p>
		<u>ضرر</u>
		<p>إحاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم بالتعويض . عدم تبيان عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .</p> <p>لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... ١٢٦ ع ٣ ٦٨٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : مسئولية جنائية .

( القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١١٠ ع ١ ) .

ومسئولية مدنية .

( القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٢٨ ع ٢ ) .

(ط)

## طعن

قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية . وجوب الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . خلو قانون الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه . خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون السارى وقت صدوره فيما عدا الاستثناءات التى بيئتها المادة الأولى من قانون المرافعات .

طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تقيّد حق الاستئناف بقيود أوردتها . صدور الحكم المستأنف فى ظلها . هى التى تنظم طريق الطعن بالاستئناف فى ذلك الحكم . التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) . لا محل له . هلة ذلك : مجال أعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية . سريان القواعد الإجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>إجازة المادة ٤٠٢ إجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ إجراءات (المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض) .</p> <p>إستيفاء الحكم البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ إجراءات . لا يعصمه مما قد يعيبه من قوله البطـلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد وغيرها مما يخل بضمانات تسيب الأحكام .</p> <p>( الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١ ) ... .. ٣٤١٥٣ ٧٧٤</p>

(ظ)

### ظروف مشددة

١ - شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلازم .

( الطعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... .. ١٤٤٣ ٢١٤



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ — تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية. الحكمة منه : تأمين المواصلات . توافر هذه الحكمة سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص اتقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية . ( الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ١٠٨ ع ٣ ٥٥٢
		٣ — ظرف الترصّد . تحقّقه بمجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت . من مكان يتوقع قدومه إليه ، ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه . لا يؤثر في ذلك . أن يكون الترصّد بغير استخفاء . ( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ١٤٢ ع ٣ ٧٢١
		٤ — حكم ظرف الترصّد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توفر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما . ( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ١٤٢ ع ٣ ٧٢١
		٥ — ظرف الإكراه في السرقة . طبيعته : ظرف عيني . تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة . سرّيانه على كل من أسهم في الجريمة المقترنة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقي . ( الطعن ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ١٦٦ ع ٣ ٨٤٨
		٦ — عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . عليها تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئاً بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . مثال . ( الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ ) ... ١٦٨ ع ٣ ٨٥٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

راجع أيضا : استئناف :

(القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٢٤٥٨٤) .

وسبق إصرار . ووصف التهمة .

(القاعدتين ٧٢ ، ٧٤ بالصحيفتين ٣٦٦ ، ٢٤٣٨٠) .

(ع)

عاهة عقلية . عقد إلزام المرفق العام .

عقوبة . علامة تجارية . عمل . عود .

عاهة عقلية

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(القاعدتين ٥٨ ، ١٠٣ بالصحيفتين ٢٩٥ و ٢٤٥١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عقد إلزام المرفق العام
		<p>عقود إلزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . أثر ذلك : تحمله بجميع الالتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء إدارته . لاشأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الالتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الالتزام الجديد أو في القانون المسقط للالتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه مثال في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ ) ... ٥٤ ٢٤ ٢٧٢</p> <p>(والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ٨١ ٢٤ ٤١٥</p>
		<p>عقوبة</p> <p>تقسيم العقوبات :</p> <p>” عقوبات أصلية . وعقوبات تكميلية “</p> <p>تقرير الشارع عقوبة الغرامة وسداد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٦/٤/١٩٦٤ ) ... ٤٨ ٢٤ ٢٤٢</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”عقوبات نوعية“
		عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى لم تتغير .
		إقامة بناء بدون ترخيص . ثبوت أن هذا البناء لم يخالف فيه الاشتراطات التي فرضها القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . وجوب الحكم على المخالف بالغرامة وسداد رسوم الترخيص . عقوبة سداد رسوم الترخيص نوعيه لازمة عن طبيعة الجريمة .
٨٢٥	٣٤١٦٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ ) ... ..
		” ما لا يعتبر عقوبة جنائية “
		الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدني للخرانة عن الضرر الذي يصيبها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريبا جرميا . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات .
٧٩٩	٣٤١٥٨	( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ ) ... ..
		راجع أيضا : محال عامة
		( القاعدة رقم ١١٥ بالصيغة ٥٨٨ ع ٣ )

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
تطبيق العقوبة :	
”تقديرها“	
١ — إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة ”د“ من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبوا هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين بالمواد المخدرة .	
جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .	
(الطن رقم ٢٣٩١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠) ... ..	
١٠٦ ع ٢	٥٣٦
٢ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . أمر موكل لسلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .	
(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥) ... ..	
١١٠ ع ٣	٥٥٩
٣ — المقصود بالدخان المخلوط : الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأي نسبة كانت . المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدلة بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٣٣ .	
إعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريبا . وجوب القضاء بتصادرته وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات عن كل كيلوجرام أوجزء منه . المادة الثانية من الأمر العالي المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معا .  إعتباره خلطا مؤثما . لا يقدح في ذلك أن يكون خلطه بالعسل  في حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبرة هي بمجموع الدخان  المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستبعاد  كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة  الى كمية الدخان وحده . لاسند له من القانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ١٥٨ ع ٣ ٧٩٩</p> <p>٤ — الالتزامات التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩  على صاحب العمل نوعان : إلتزامات تتناول حقوق العمال الناشئة  عن علاقتهم برب العمل ؛ وإلتزامات هي في واقعها أحكام  تنظيمية لحسن سير العمل وإستتباب النظام بالمؤسسة وضمان  مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات  المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم  تعددتها في النوع الثاني .</p> <p>إلتزامات صاحب العمل ، بإعداد سجل أو نظام خاص لقيد  وحصر العمال قبل دخولهم إلى أماكن العمل وعند خروجهم ،  وبتعلق جدول في أمكنة العمل يبين فيه ساعات العمل وفترات  الراحة ، وبوضع لائحة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة —  تدخل في النوع الثاني .</p> <p>(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ١٣٨ ع ٣ ٧٠٢</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - الإلزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوعان : إلزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والإلزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون. تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .</p> <p>إلزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأسامي للعمال في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها بالجوة الإدارية المختصة، وكذلك التزامه بقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص يدخل في النوع الثاني .</p> <p>(الظن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ١٤٣ ع ٧٢٦</p> <p><b>الظروف المشددة للعقوبة :</b></p> <p>١ - شروط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما متجا لآثاره الجنائية . تنفيذه . ليس بلام .</p> <p>(الظن رقم ٣٠٨٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ ) ... ١٤٣ ع ٢١٤</p> <p>٢ - تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية . الحكمة منه : تأمين المواصلات . توافر هذه الحكمة سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص إقتضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقوه منذ البداية .</p> <p>(الظن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ١٠٨ ع ٥٥٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة لحكم ظرف سبق الإصرار . إثبات توفر أولهما يغني عن إثبات توافر ثانيهما .
٧٢١	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢) ... .. راجع أيضا . إشتباه . (القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٢٩ ع ١٤)
		الظروف المخففة للعقوبة :
		١ - إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا . إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا . إنقضاء هذه المدة دون أن يصدر خلالها حكم بإلغائه . أثره : سقوط الحكم بكل آثاره الجنائية . اعتبار هذا السقوط بمثابة رد إعتبار قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود .
		خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة .
٢١٤	٤٣١٤	(الطن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		٢ - عدم جواز الحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . المادة ١/٧٢ عقوبات . بلوغ المتهم سبع عشرة سنة كاملة أو تجاوزها يخرج من طائفة المتهمين الذين ينتهم المادة المذكورة .
٥٥٩	٣٤١١٠	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## تعدد العقوبات :

”الإرتباط غير القابل للتجزئة“ :

عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريئة إحراز الذخيرة . طبيعتها : عقابية بمحتة .  
عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريئة إحراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .

٤٨٨	٢٤٩٧	... .. (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٤)
٦٤٧	٣٤١٢٨	... .. (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٤)

## علامة تجارية

١ — الغرض من العلامة التجارية : أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع . تحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعمما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

٢٨٣	٢٤٥٦	... .. (الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤)
-----	------	--

٢ — وحدة التشابه بين العلامتين أو عدمه . أمر موضوعي . دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت أسباب قضائه سائغة .

٢٨٣	٢٤٥٦	... .. (الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤)
-----	------	--



## عمل

١ - الالتزامات التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل نوعان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمنان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .

التزامات صاحب العمل ، بإعداد سجل أو نظام خاص لقيد وحصر العمال قبل دخولهم إلى أماكن العمل وعند خروجهم ، وبتعلق جدول في أمكنة العمل يبين فيه ساعات وفترات الراحة ، وبوضع لأشعة بالأوامر الخاصة بالسلامة العامة - تدخل في النوع الثاني .

(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ٣٤١٣٨ ٧٠٢

٢ - الالتزامات المتعددة التي فرضها القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على صاحب العمل ، نوبان : التزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والتزامات هي في واقعها أحكام تنظيمية لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمنان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون . تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال بالنسبة لمخالفات النوع الأول وعدم تعددها في النوع الثاني .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢٦	١٤٣	الترام صاحب العمل بوضع لأئحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها الجهة الإدارية المختصة ، وكذلك الترامه بقيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص يدخل في النوع الثاني . (الظن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤) ... ..

### عود

١ — إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم  
الذي يصبح فيه الحكم نهائياً . إجراء يرمى إلى إنذار المحكوم عليه  
بعدم العودة إلى مخالفة القانون خلال مدة الإيقاف . احتساب  
الحكم سابقة في العود خلال مدة الإيقاف ما لم يصرح الحكم  
نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضاً . إنقضاء هذه المدة  
دون أن يصدر خلالها حكم بالغائه . أثره : سقوط الحكم  
بكل آثاره الجنائية . إعتبار هذا السقوط بمثابة رد إعتبار  
قانوني للمحكوم عليه . عدم احتساب هذا الحكم سابقة في تطبيق  
أحكام العود .

خلو القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر  
بجميع تعديلاته مما يخالف القواعد العامة المتقدمة . شروط توقيع  
العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٦/٢ من القانون  
المذكور : سبق الحكم على الجاني بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس  
لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الإعتداء على النفس أو المال  
وأن يكون هذا الحكم نهائياً وقائماً متجاً لآثاره الجنائية .  
تنفيذه . ليس بلازم .

٢١٤	١٤٣	(الظن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٣/٢٣/١٩٦٤) ... ..
-----	-----	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة يؤكد خطورته . هذا الفعل وحده كاف لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له . تكرار استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في قانون العقوبات .
٢٢٩	٤٦ ع ١	( الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣١ ) ... ..
		٣ — جريمة العود للإشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بالمراقبة — من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى . بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها .
		تحديد مدة هذا العود . الرجوع فيها إلى قواعد العود العامة الواردة في قانون العقود . مثال .
٧٠٨	١٣٩ ع ٣	( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(غ)

غرامة . غرفة الاتهام . غش

غرامة

عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦  
من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤  
لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها . ذات صبغة عقابية بحته .  
وجوب إدماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالاضافة  
إليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مثال .

(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ... ١٢٨ ع ٣٤٧ ٦٤٧

غرفة الاتهام

إختصاصها :

١ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن  
عليها طبقا للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية  
قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المحنى عليه أو  
من المدعى بالحقوق المدنية وحدها وذلك بطريق الاستئناف  
أمام غرفة الاتهام طبقا لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون  
المذكور . مثال .

(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ١٤١٥ ع ٧١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إداريا . طبيعته : خروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن . عدم إندراجه ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز إستئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .
٧١	١٤١٥	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..
		٣ - قضاء المحكمة الجزئية نهائيا بعدم اختصاصها بنظر الواقعة لأنها جنائية . على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها مباشرة إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه . المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
١٩٧	١٤٤٠	(الطن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦) ... ..
		الطعن في أوامرها :
		عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقا للقانون . كون الطعن غير جائز أمام الغرفة . أثره : إنغلاق باب الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
٧١	١٤١٥	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	غش
		١ — جريمة خلط الدخان : توفر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . إقتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم إستطاعته دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط .
٣٥	١٤٧	( الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ..
٧٩٩	٣٤١٥٨	( والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ — إدانة المتهم فى جريمة بيعه جبنا مغشوشا مع علمه بغشه لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفى . وجوب ثبوت إرتكابه فعل الغش أو توريده السلعة مع علمه بغشها . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ — من إقتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . قابليتها لإثبات العكس بغير إشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مساهمها بالركن المعنوى فى جنحة الغش الذى يلزم توافره حتما للعقاب .
١٤٩	١٤٣١	( الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٤ ) ... ..
		٣ — تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر فى ٢٦/١٢/١٩٥٣ إلى المواد الغذائية . حامض البورويك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى " البسكويٓت " بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال .
٣٣٩	٢٤٦٧	( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .</p>
٤٤٧	٢٤ ٨٧	<p>(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..</p> <p>٥ — المقصود بعبارة الدخان المغشوش: جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . إختلاف كل من النوعين فى ماهيته ومقوماته عن الآخر. المادة (١) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . إستلزام الحكم للعقاب على الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى . مخالف للقانون .</p>
٦٤٩	٣٤ ١٢٩	<p>(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ... ..</p> <p>٦ — الجزء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدنى للخرانة عن الضرر الذى يصيبها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريبا جسيما . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات .</p>
٧٩٩	٣٤ ١٥٨	<p>(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٧ — المقصود بالدخان المخلوط : الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢/٦/١٨٩١ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ .</p> <p>إعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً . وجوب القضاء بمصادرتة وبغرامة مقدارها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أوجزء منه . المادة الثانية من الأمر العالى المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ .</p> <p>ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معا . إعتباره خلطاً مؤثماً . لا يقدح فى ذلك أن يكون خلطه بالعسل فى حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبرة هى بمجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ١٥٨ ٣٤ ٧٩٩</p>
		<p>(ف)</p> <p>فاعلى أصلى</p> <p>وقوع التغيير فى المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم فى إعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً فى جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دام العقوبة التى قضى بها عليه مقررة فى القانون للاشتراك فى تلك الجريمة .</p> <p>(الضمن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥) ... ٨٥ ٢٤ ٤٣٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	( ق )
	قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قصد جنائي . قضاة . قمار . <u>قوة الشيء المقضي .</u>
	قانون
	سريانه من حيث الزمان :
	١ - مودى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .
٤٤٧	( الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ٨٧ ع ٢٤
	٢ - قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية . وجوب الرجوع إليه لسد ما يوجد فى القانون الأخير من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . خلو قانون الإجراءات من إيراد قاعدة تحدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه . خضوع الحكم من حيث جواز الطعن فيه وعدمه إلى القانون السارى وقت صدوره فيما عدا الاستثناءات التى ينشأها المادة الأولى من قانون المرافعات .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .
		المادة ٤٠٢ إجراءات قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ كانت تقيد حق الاستئناف بقيود أوردتها . صدور الحكم المستأنف في ظلها . هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . التحدى بقاعدة سريان القانون الأصلح ( أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ) . لا محل له . علة ذلك : مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية . سريان القواعد الإجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
		إجازة المادة ٤٠٢ إجراءات المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الاستئناف بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . شمول هذا الخطأ الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٤٢٠ إجراءات ( المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ) .
		إستيفاء الحكم البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ إجراءات . لا يعصمه مما قد يعيبه من قوله البطلان والقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد وغيرها مما يخل بضمانات تسبيب الأحكام .
٧٧٤	١٥٣ ع ٣	( الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١ ) ... ..
		راجع أيضا : تقسيم .
		( القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٢٤٨٢٥ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قانون أصلح :
		١ — إقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة إعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر — بجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأثيم — قانوناً أصلح للتهم . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٨	٥٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧) ... ..
		٢ — لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٣٩٣	٧٦ ع ٢	(الضغ رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..
		٣ — إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . إعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإدانة الطاعن بوصف إحراره المخدرات بقصد الاتجار . إستظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الإلتباع .
٥٩٢	١١٦ ع ٣	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
<b>قبض</b>	
	<p>١ — التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي . هو الذي يكون في إجراءاته إعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المساكن .</p> <p>دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا يقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . صلة ذلك . حالة الضرورة هي التي إقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ١١ ع ٥٢</p> <p>٢ — بدء وكيل النيابة المختص بإجراءات التحقيق بدائرة إختصاصه المكاني . إستيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها .</p> <p>بطلان القبض والتفتيش . أثره : إستبعاد الدليل المستعمل منه . هذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى . طالما كانت متقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٦/٤/١٩٦٤ ) ... ٤٧ ع ٢٣٧</p> <p>٣ — التلبس . إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إباحة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها حصرا ومنها الجنائيات .
		لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال .
٢٧٨	٢٤ ٥٥	(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		راجع أيضا . تلبس .
		(القاعدتين ١٠٩ ، ١١٦ بالصحيفتين ٥٥٥٠ ، ٥٩٢٤ ع ٣)
		<hr/>
		قبض وحبس بدون وجه حق :
		المادة ١٢٦ عقوبات لم تكن إلا بوسائل العنف الذي لا يبلغ القبض على الناس وحسبهم . ورود المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ عقوبات ضمن جرائم القبض على الناس وحسبهم بدون وجه حق . إعتبار المشرع المصرى الاعتداء على حرية الناس بالقبض أو الحبس أو المحجز من الجرائم التي تقع إطلاقا من موظف أو غير موظف .
٨٠٥	٣٤ ١٥٩	(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٤) .. ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## قتل خطأ

١ - الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . وجوب تبيانه فضلاً عن مؤدى الأدلة التي إعتد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردود الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ١٩ ع ١٢ ٩٢

٢ - رابطة السببية . ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . مثال .

(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١١١ ع ٣ ٥٦٨

## قتل عمد

١ - على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى في أسبابها وإلا كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه . مثال في قتل عمد .

(الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢) ... ٣٥ ع ١٣ ١٧٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٦٦	٧٢ ع ٢	<p>٢ — قصد القتل . ماهيته . أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه . إستخلاص هذه النية . موضوعي .</p> <p>( الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>٣ — ادانة الحكم المتهمين في جريمة الإشتراك في القتل بطريق الإتفاق والمساعدة . عليه إستظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الادلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .</p> <p>التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق : إتحاد النية على إرتكاب الفعل المتفق عليه .</p> <p>التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي إرتكبه .</p> <p>( الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ ) ... ..</p> <p>٤ — جريمة القتل العمد . تميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني إزهاق روح المجني عليه . إختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم . على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه إستقلالا وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ) ... ..</p>
٦١٩	١٢٢ ع ٣	٦٧٥ ع ٣٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ — نية القتل . مثال في عدم توافرها .
٨٤٠	٣٤١٦٥	(الطنن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١) ... .. راجع أيضا . وصف التهمة . (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٣٤٨٥٧)
<b>قذف</b>		
		١ — جريمة القذف : ركن العلانية فيها . لا يكفي لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب إتجاه قصد إلحائي إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . مثال .
٢١٨	٤٤١٤	(الطنن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
		٢ — مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفا . مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . استظهار ذلك القصد . موضوعي .
٣٤٣	٦٨٢٤	(الطنن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		٣ — تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقيدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهي إليه تحقيقها لها .
٣٤٣	٦٨٢٤	(الطنن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ — القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار . إفترض علمه في هذه الحالة .</p> <p>التقد المباح : هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته . تجاوز هذا الحد . وجوب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... ٣٤٦ ٦٨٧</p> <p>٥ — مسئولية رئيس التحرير : مفترضة . مبنها صفته ووظيفته في الجريدة . ملازمتها له متى ثبت أنه يباشر عادة وبصورة عامة دوره في الإشراف ولو صادف أنه لم يشرف بالفعل على إصدار هذا العدد أو ذاك من أعداد الجريدة . عهده ببعض اختصاصه لشخص آخر . لا يرفع عنه هذه المسئولية مادام قد استبقى لنفسه حق الإشراف عليه . مثال في قذف .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... ٣٤٦ ٦٨٧</p>
<h3>قصد جنائي</h3>		
		<p>١ — جريمة خلط الدخان . توافر الركن المادي له سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . إفترض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ٧ ٣٥</p> <p>(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨) ... ٣٤٦ ٧٩٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ على لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . إنطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال فيه . مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إجباري — هو فعل اللعب في ذاته .
٤٢	٩ ع ١٤	(الظن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
		٣ — جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة . جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . مثال .
٨٤	١٧ ع ١٤	(الظن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧) ... ..
		٤ — إحراز المخدر بقصد الإتجار . واقعة مادية . إستقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال .
١٠٥	٢٢ ع ١٤	(الظن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..
		٥ — القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه بنية إمتلاكه .
		تحدث الحكم إستقلا عن نية السرقة . ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . إلا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال .
٥٠٦	٢٤ ع ١٠١	(الظن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣) ... ..



رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققةها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .
		سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره .
		دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الإستحقاق . لا يجدي . ما دام لم يسترد الشيك من المجنى عليه .
٦٠٥	١١٩ ع ٣	(الطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... ..
		٧ — القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبء بالأسباب التي دفعته الى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم إستنزاع الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .
٦٢٧	١٢٤ ع ٣	(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢) ... ..
		٨ — جريمة القتل العمد . تميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني إزهاق روح المجنى عليه . إختلاف هذا العنصر عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم . على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه إستقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال .
٦٧٥	١٣٣ ع ٣	(الطن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		٩ - القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : إذا كانت المطاعن الصادرة من السباب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ المساسة بالاعتبار . إقتراض علمه في هذه الحالة .
٦٨٧	٣٤١٣٦	( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ ) ... ١٠ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . إعطاء شيك له مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسؤوليته الجنائية .
٧١٧	٣٤١٤١	( الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ١١ - جريمة هتك العرض . توافرها : يكفي أن يقدم الجنائي على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش .
		القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجنائي إلى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما يكون قد دفع الجنائي إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها .
٨٠٥	٣٤١٥٩	( الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;"><b>قضاة</b></p> <hr/> <p style="text-align: center;"><b>تنهى القضاة وردهم عن الحكم :</b></p> <p>الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي نظر الدعوى التي حددتها المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية : من بينها قيام القاضي في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . تعلق هذا النص بالنظام العام . التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لا يجوز أن يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الأحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبنى عليه من قرار بحالة أمر معين إلى الجهة المختصة . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... .. ٦٠ ع ٢٣ ٣٠٣</p> <hr/> <p style="text-align: center;"><b>قار</b></p> <hr/> <p>١ — مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٤) ... .. ٨ ع ١٤ ٣٩</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . إنطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانونا . مسئولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي . هو فعل اللعب في ذاته .
٤٢١	ع ٩ ... ..	( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣ )

## قوة الشيء المقضى

راجع : إستئناف .

( القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٢٩ ع ١ )

( والقاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة ٥٨٤ ع ٣ )

رقم القاعدة  
والعدد

رقم  
الصفحة

(٢)

مؤسسة عامة . مأمورو الضبط القضائي .  
مبان . محاكمة . محال عامة . محال  
صناعية وتجارية . محاماه . محررات  
رسمية . محررات عرفية . محضر  
الجلسة . محكمة إستئنافية . محكمة  
الجنايات . محكمة الموضوع . مرافق  
عامة . مراهنات . مسئولية جنائية .  
مسئولية مدنية . مستشار إحالة . مستشار  
فرد . معارضة . معاينة . مناجم  
ومحاجر . مواد مخدرة . موانع العقاب .  
موظفون عموميون

## مؤسسة عامة

الشركة العامة لإستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة  
العامة لإستصلاح الأراضي . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية  
وكان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة  
الإيضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات  
العامة عن إتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من  
الموظفين العامين . اعتبارهم في حكم الموظفين العامين في صدد  
جريمة الرشوة .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٣٤٩	٦٩ ع ٢٤	موظفو المؤسسات العامة . إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة . ( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ) ... ..
<b>مأمور والضبط القضائي</b>		
<b>إختصاص مأمور الضبط القضائي :</b>		
		١ — التفتيش المحرم قانونا على مأموري الضبط القضائي . هو الذي يكون في إجرائه إعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المساكن . دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة المختصة . القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، غير باطل . علة ذلك : حالة الضرورة هي التي إقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في المكان الذي وجد به . ( الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ..
٥٢	١١ ع ١٤	٢ — التلبس : إباحته لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على إمساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه . إباحة المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عدتها حصرا ومنها الجنائيات .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لأمر الضبط القضائي تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانونا . المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
٢٧٨	٢٤ ٥٥	(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
		٣ — التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها . توافرها : يكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابا بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحمل شكاً .
		حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى أن يكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها . مادام إنفصالها من شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لأمر الضبط القضائي أن يلتقطها . مثال .
٥٩٢	٣٤ ١١٦	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤) ... ..
		٤ — طريقة إجراء التفتيش متروكة لرأى القائم به . لا تريب على الضابط إذا رأى دخول المنزل المأذون بتفتيشه من سطح منزل مجاور له ولو كان في استطاعته دخوله من بابه .
٥٩٧	٣٤ ١١٧	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/١٠/١٩٦٤) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>٥ - تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . إجراؤه لا يكون الا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . إباحة القانون لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .</p> <p>التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .</p> <p>ضبط أحد المتهمين ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر بإعتباره مصدر هذه المادة . انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . إجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩ ) ... ١٣٠ ع ٣٥٦</p>	
<p>٦ - وجوب أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي . المادة ٤٦ إجراءات . مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها : هو الحفاظ على عورات المرأة التي تمخضت حيائها اذا مست . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ١٣٢ ع ٦٦٨</p>	

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٧ — إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون — حتى مع توافر حسن النية — إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال . (الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... .. ١٣٢ ع ٣ ٦٦٨	

## مبان

راجع : بناء .

## محاكمة

راجع : اجراءات المحاكمة .

## محال عامة

١ — مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال  
فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها :  
مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت  
وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الإعتذار بعدم علمه . مالم  
يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل  
ومنع إرتكاب الجريمة . مثال .

(الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... .. ٨ ع ١٤ ٣٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاما . إنطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القائمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مقترض قانونا . مسئولية لاعب القمار . تطلبها قيام المتهم بعمل إجباري ، هو فعل اللعب في ذاته .
٤٢١	ع ٩	( الضمن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ..
		٣ - إخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز - في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩، ٢٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محل كواء .
٤٨٤	ع ٩٦	( الضمن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨/٦/١٩٦٤ ) ... ..
		٤ - خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور .
		قضاء المحكمة بغلق المحل لمخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق . مثال .
٥٨٨	ع ١١٥	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ ) ... ..



## محال صناعية وتجارية

١ — الحكم الغيابي الصادر تطبيقاً لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ — في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وإن جاز استثناءه . نروجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ إجراءات . بدء ميعاد استثناءه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه به أخذاً بما نص عليه في المادة ٤٠٧ إجراءات بشأن الحكم الصادر في الغيبة والمعتبر حضورياً . لا يغني عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق رفع المعارضة فيه . علة ذلك : متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه .

( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ ) ... ١٦٣ ع ٣٤ ٨٢٩

٢ — عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه . نزول المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم جزئياً وتصحيحه بإنزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها .

( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ر — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ ) ... ١٦٣ ع ٣٤ ٨٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محاماة
		١ — حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات . المحكمة منه : هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه . مثال .
٢٢١	٤٥ ع ١	( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠ ) ... ..
		٢ — إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعدادده . أمر موكول إلى تقديره حسبما يوحى إليه ضميره وإجتهاده .
٢٢١	٤٥ ع ١	( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠ ) ... ..
		راجع أيضا : نقابات .
		( القاعدة رقم ١ " نقابات " بالصيغة رقم ٢٢٣ ع ٢ )
		محركات رسمية
		١ — جريمة التزوير في المحركات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي إعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها .
٦٩٧	١٣٧ ع ٣	( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير ، الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، للحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى إذا ما اطأنت إلى صحتها . مثال .
٦٩٧	٣٤٣ ع ١٣٧	( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ) ... ..

### محركات عرفية

مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع إمضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . مثال .

٤٣٤	٢٤ ع ٨٥	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ... ..
-----	---------	---

### محضر الجلسة

١ — ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملاً في محاضر جلسات المحاكمة . مثال .

٤٥٧	٢٤ ع ٨٩	( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
-----	---------	--

٢ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة .

٦٠١	٣٤ ع ١١٨	( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ ) ... ..
-----	----------	--

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<b>محكمة إستئنافية</b>	
<p>١ — للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة . ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة . وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك ؟</p>	
(الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢)	٢٣ ع ١١٠
<p>٢ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . مثال .</p>	
(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥)	٨٥ ع ٤٣٤
<p>٣ — المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا .</p>	
<p>المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها . عدم إترامها بسماع الشهود . إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . مثال .</p>	
(الطن رقم ٢١١٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٨)	٩٣ ع ٤٧٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بإدانة المتهم . إستئنافها الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم والقاضي ببراءته . ليس للمحكمة الاستئنافية إذا مارأت إدانة المتهم أن تقضى عليه بعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .
		لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصحيحه بالنزول بالعقوبة إلى الحد المحكوم به عليه غيابيا .
٦١٠	٣٤١٢٠	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... ..
		٥ — المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك . عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ إجراءات ، وألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم — بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدائيا — إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .
٧٣٨	٣٤١٤٦	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		٦ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وإستيفاء كل نقص آثر في إجراءات التحقيق . المادة ١٣/٤ إجراءات .
٧٦٥	٣٤١٥١	(الطن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧- الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في ذلك مقيد بمراعاة مقتضيات حق الدفاع . تعرضها لما يشير الدفاع في هذا الشأن . وجوب أن يكون قرارها مستندا إلى ما له مأخذ صحيح في الأوراق . (الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨) ... ١٧٢ ع ٣ ٨٧٧

## محكمة الجنايات

تشكيلها :

١ - مؤدى نصوص المواد ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩  
في شأن السلطة القضائية ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ من قانون الإجراءات  
الجنائية أن الشارع لم يربط البطلان إلا في الحالة التي تشكل  
فيها دائرة محكمة الجنايات من أكثر من واحد من غير المستشارين .  
إختصاص الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف بتعيين من يعهد  
إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات . طبيعته :  
تنظيم اداري بين دوائر المحكمة المختلفة . لا بطلان على مخالفته .  
مثال .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤) ... ٢٩ ع ١ ١٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — محكمة الجنايات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تولى من مستشار فرد لنظر أى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ ، ٤٠ ، ٢٤ عقوبات وفى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر . فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هى المختصة بنظر الدعوى برمتها . إرتباط الجناية بجنحة . إنعقاد الاختصاص للمستشار الفرد . مثال . ( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ) ... .. ١٤٨ ع ٣ ٧٤٧
		الاجراءات أمامها :
		١ — على محكمة الجنايات إذا لم تر أن الواقعة جنحة إلا بعد التحقيق أن تحكم فيها . المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣٠ ) ... .. ٤٥ ع ١ ٢٢١
		٢ — لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . تقدير قيام هذا الارتباط من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة . لا تأثير لذلك على المتهم فى دفاعه . المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ) ... .. ٦٥ ع ٢ ٣٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إيجاب الشارع حضور مدافع مع كل متهم بجناية أحيات لنظرها على محكمة الجنايات . الغرض من ذلك : كفالة دفاع حقيقى للمتهم لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الإتهام بجناية أمر له خطره . عدم تحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى نهايتها . وجوب إتمام سماع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا .
٤٥٢	٨٨ ع ١	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..
		٤ - حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة . أثره : بطلان الحكم الغيابي وإعادة نظر الدعوى . هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة . القبض عليه وفراره قبل جلسة المحاكمة أو حضوره من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها . الحكم بسقوط الحكم الأول . لا معنى له . وجوب القضاء بعدم إنقضاء الحكم الأول واستمراره قائما . التحدى بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد .
٧٩٢	١٥٦ ع ٣	( الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... ..
		٥ - إعادة المحاكمة طبقا للسادة ٣٩٥ إجراءات . ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه . هى بمثابة محاكمة مبتدأه . لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي . لها أن تشدد العقوبة أو تخففها .
٧٩٢	١٥٦ ع ٣	( الطعن رقم ١٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٧ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	محكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل :
١١٤	١	١ - الشهادة . طبيعتها : قيامها على إخبار شفوي يدلى به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح . وزن الشهادة : من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع . ما دام تقديرها سليما . (الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
١٩١	٤	٢ - لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها . عدم إلزامها بالتعرض للدفاع الموضوعي والرد عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . (الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..
٤٨	١٠	٣ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه . (الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٣) ... ..
١١٠	٢٣	٤ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ، وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٧١٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - للمحكمة - وهي في سبيل تكوين عقيدتها - تجزئة أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه . لها أن تأخذ بقول شاهد على متهم وتطرحه بالنسبة لمتهم آخر .
١٤١	٢٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ ) ... ..
		٦ - الشهادة المرضية . طبيعتها : دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إيرادها أسباب إطراحها الشهادة ورفضها التعويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال .
٢٤٩	٢٤ ع ٥٠	(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ..
٣٣٦	٢٤ ع ٦٦	(والطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ ) ... ..
		٧ - لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة سواء أ كانت مباشرة أم غير مباشرة . متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . أمثلة .
٢٩٨	٢٤ ع ٥٩	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ) ... ..
٣٠٣	٢٤ ع ٦٠	(والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ) ... ..
٣٦٦	٢٤ ع ٧٢	(والطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..
		٨ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . من إختصاص محكمة الموضوع .
٣١٤	٢٤ ع ٦١	(الطن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ ) .. ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ، مطلقة . لها تجزئة أقوال الشاهد الواحد والموائمة بين ما أخذت عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شاهد آخر والجمع بين القولين وإيراد مؤداه جملة وأن تنسبه إليهما معا . ما دام ما أخذت به من شهادتهما ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقلته عنهما معا .
٥٥٥	٣٤١٠٩	( الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
		١٠ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليية لتقرير الخبر المقدم إليها والفصل فيما يوجد إليه من إعتراضات . إطمئنانها إلى ما جاء به . عدم جواز مجادلتها في ذلك . مثال .
٥٥٩	٣٤١١٠	( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ ) ... ..
		١١ — تقدير قوة الدليل ، من سلطة محكمة الموضوع ، إطمئنان المحكمة إلى رؤية الشاهد للتهمين وهما في طريق فرارهما عقب إرتكاب الحادث . المجادلة في ذلك . غير مقبول . ولو كانت رؤية الشاهد للتهم من الخلف .
٦٣٧	٣٤١٢٧	( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣ ) ... ..
		١٢ — خضوع أدلة الدعوى لتقدير القاضي في جميع الأحوال . ولو كانت أوراقا رسمية . ما دام الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي إستخلصها القاضي من باقي الأدلة . مثال .
٦٥٩	٣٤١٣١	( الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٣ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . لها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال . متى اقتنعت بصحتها واطمأنت إلى قدرتهم على التمييز . مثال .
٦٧٩	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..
		١٤ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة . لها أن توائم بين ما أخذته عن الشهود بالقدر الذي رواه كل منهم فتأخذ بما تطمئن إليه من قول شاهد أو بعض قوله وتعرض عما عداه . إختلاف أقوال الشهود لا يعيب الحكم بالتناقض . ما دام ما أخذت به المحكمة من أقوالهم لا تناقض فيه .
٨٤٨	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١) ... ..
		١٥ — لمحكمة الموضوع الأخذ باستعراف المجنى عليه على المتهم متى اطمأنت إليه . ولو كان يعرفه من قبل .
٨٤٨	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١) ... ..
		سلطتها في بحث قيام حالة التلبس :
		حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس باحراز مخدو . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .
١٩	٤١٤	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سلطتها في تقدير واقعة الاتجار في المواد المخدرة :
		إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . إستقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالما أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال .
١٠٥	٢٢ ع ١٤	( الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
		سلطتها في إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية :
		إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . عدم جواز المجادلة فيها أمام محكمة النقض . مادام الحكم قد أقام قضاء على أسباب سائغة .
٢٢١	٤٥ ع ١٤	( الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ) ... ..
		سلطتها في تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية :
		تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
١١٠	٢٣ ع ١٤	( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
٧٣٣	١٤٥ ع ٣	( والطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ ) ... ..
		سلطتها في تقدير آراء الخبراء :
		تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع بلا معقب عليها . مثال .
٢٨٩	٥٧ ع ٢٤	( الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣ ) ... ..
٨٨١	١٧٣ ع ٣	( والطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :
		تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها . موضوعى . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب عليها . ما دام استدلالها سائغا .
٣٢٩	٢٤ ٦٥	(الطنن رقم ١٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
٦١٥	٣٤١٢١	(والطنن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... ..
٦٢٤	٣٤١٢٣	(والطنن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... ..
٦٨٤	٣٤١٣٥	(والطنن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦) ... ..
		سلطتها في تقدير التعويض :
		تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع . مثال .
٥٢٨	٢٤١٠٤	(الطنن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
		سلطتها في استخلاص نية القتل :
		قصد القتل . ماهيته : أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتتم عما يضره فى نفسه . إستخلاص هذه النية . موضوعى .
٣٦٣	٢٤ ٧٢	(الطنن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		سلطتها في استظهار القصد الجنائى فى جريمة القذف :
		١ — مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه ، لا يعد قذفاً ، ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ من هذه الوقائع لا مجرد التشهير للئيل منه . إستظهار ذلك القصد . موضوعى .
٣٤٣	٢٤ ٦٨	(الطنن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع . عدم تقيدها بقرار الحفظ الذي تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى . عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما يتمهي إليه تحقيقها لها .
٣٤٣	٦٨ ع ٢	(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٤) ... .. سلطاتها في تقدير وحدة التشابه بين العلامتين التجاريتين : وحدة التشابه بين العلامتين التجاريتين أو عدمه . أمر موضوعي دخوله في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض . متى كانت أسباب قضائه سائغة .
٢٨٣	٥٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٤) ... .. سلطاتها في تقدير حالة المتهم العقلية : تقدير حالة المتهم العقلية . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .
٥١٦	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٦٤) ... .. سلطاتها في تعرف وحدة الغرض عند الارتباط : تعرف وحدة الغرض في الجرائم عند الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة . من شأن محكمة الموضوع وحدها . ما دام تقديرها سائغا .
٧١٣	١٤٠ ع ٣	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مرفق عامة
		<p>عقود إلترام المرافق العامة. إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته . تحمله بجميع الالتزامات التي تترتب في ذمته أثناء إدارته . لا شأن بلجهة الإدارة مانحة إلترام بها . انتهاء هذه الجهة إلترام بالاسقاط . أثره : عدم مسئوليتها عن شئ من هذه الأعباء . إلا إذا وجد نص في عقد إلترام يلزمها به . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط إلترام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .</p>
٢٧٢	٢٤ ٥٤	(الطن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٤) ... ..
٤١٥	٢٤ ٨١	(والطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..

## مراهنات

		<p>القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . إستحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريدة التراهن باضافة فقرة ثانية الى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا في القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .</p>
٤٠٩	٢٤ ٨٠	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	مسئولية جنائية
		قيام المسؤولية وإنعدامها :
		١ - جريمة خاط الدخان : توافر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها . إفتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم إستطاعته دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط . ( الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ٧ ع ١٤ ٣٥
		٢ - مسؤولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . طبيعتها : مسئولية مفترضة . حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل من أحد منهم الاعتذار بعدم علمه . ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع إرتكاب الجريمة . مثال . ( الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤ ) ... ٨ ع ١٤ ٣٩
		٣ - خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها . إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول . تقدير الخطأ لمستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي . ( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢/٢/١٩٦٤ ) ... ٢٣ ع ١٤ ١١٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية . شرطها : أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . مثال .
٢٢١	٤٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢٠) ... ..
		٥ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل : هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات .
		حالة الإثارة أو الاستفزاز لا تعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب . بل هي عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض .
٢٩٥	٥٨ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣) ... ..
		٦ - طاعة المرءوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون .
		أساس منع مسؤولية الموظف الجنائية : حسن النية وقيامه بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحري . وإعتقاده مشروعية الفعل الذي قام به إطاعة لأمر رئيسه، على أن يكون ذلك مبنيًا على أسباب معقولة . المادة ٦٣ عقوبات .
٣١٤	٦١ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٧ — عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . إختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لانعدام التمييز والإرادة .</p> <p>إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجني عليه يبلغ من العمر ٩ — ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات . عدم إبدائها رأيها في تأخر نمو المجني عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيه ويستوجب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... ٦٢ ع ٢٤ ٣١٨</p> <p>٨ — مؤدى التعديل الذي أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتسليس أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانية الحكم هذا النظر مخالفة للقانون تستوجب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/٦/١٩٦٤) ... ٨٧ ع ٢٤ ٤٤٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ — خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا — من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل الموثم حتى يتعين عقابه .
٤٦٤	٩١ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١) ... ..
		١٠ — المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا : هو الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الأمراض والأحوال النفسية التي تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لإنعدام المسئولية .
٥١٦	١٠٣ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... ..
		١١ — إدانة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة . عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته ، وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها .
		التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . شرط قيام الاتفاق : إتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .
		التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسئولية الجنائية . مساءلة كل منهم عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .
٦١٩	١٢٢ ع ٣٤	(الطن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٢ — القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبرة بالأسباب التي دفعت إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .
٦٢٧	٣٤١٢٤	( الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢ ) ... ..
		١٣ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا . تعلقه بموضوع الدعوى . مثال .
٧٣٣	٣٤١٤٥	( الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..
		١٤ — علاقة السببية في المواد الجنائية . طبيعتها . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . ثبوت قيام هذه العلاقة . موضوعي .
٨٨١	٣٤١٧٣	( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..
		راجع أيضا . أسباب الإباحة .
		( القاعدة رقم ٣٩ بالصيغة رقم ١٨٩ ع ١ ) .

رقم الصفحة	رقم انقاعده والعدد	
		<p><b>مسئولية مدنية</b></p> <p><b>مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :</b></p> <p>مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . وأن يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . سواء تحقق ذلك عن طريق مجاوزة المتبوع لحدود وظيفته أو عن طريق طريق الاساءه في إستعمالها . وسواء كان خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم . وسواء كان التابع في ارتكابه للخطأ قد قصد خدمة متبوعة أو جر منفعة لنفسه .</p> <p>(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢١) ... .. ١٦ ع ١٧ ٧٧</p> <p><b>المسئولية التقصيرية :</b></p> <p><b>” أركانها “ :</b></p> <p>تبيان الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . إحاطته بعناصر المسئولية المدنية إحاطة كافية . لا تثير عليه بعد ذلك اذا لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩) ... .. ١٠٤ ع ٢٤ ٥٢٨</p> <p>(والطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٧) ... .. ١٣٦ ع ٣ ٦٨٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

## خطأ المضرور وأثره على مسئولية المسئول :

خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها .  
إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل  
الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة  
درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا .  
موضوعي .

١١٠	٢٣ ع ١٤	... .. (الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٣)
٧٣٣	١٤٥ ع ٣٤	... .. (والطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣)

راجع أيضا : دعوى مدنية .

( القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة ٧٤٢ ع ٣ )

## مستشار إحالة

١ — على مستشار الإحالة إحالة الدعوى إلى محكمة  
الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة كافية .  
إن رأى عدم كفاية الأدلة فيصدر أمره بأن لاوجه لإقامة  
الدعوى . وجوب إشتغال أمره في الحالين على الأسباب التي  
بنى عليها .

المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة : أن تسمح  
بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٠	٣٤١٤٤	خضوع القرار الصادر منه بأن لا وجه لإقامة الدعوى — في تقديره — لرقابة محكمة النقض . المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . (الطن رقم ١٦٢٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢) ... ..
٧٤٧	٣٤١٤٨	٢ — الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة . خروج الشارع على هذا الأصل بوصفه قاعدة عامة مؤداها أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة . إحالتها إلى المحكمة الأعلى درجة . المادة ١٨٢ إجراءات . (الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..

## مستشار فرد

محكمة الجنايات . تشكيلها : من ثلاثة مستشارين . قد تؤلف  
من مستشار فرد لنظر أي جناية من الجنايات المنصوص عليها  
في المادتين ٥١ و ٢٤٠ عقوبات وفي القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
بشأن الأساحة والذخائر . ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة ارتباطا  
لا يقبل التجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر . وتكون محكمة  
الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هي المختصة بنظر الدعوى  
برمتها . إرتباط الجناية بجنة . إنعقاد الاختصاص للمستشار  
الفرد . مثال .

(الطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... .. ٣٤١٤٨ ٧٤٧



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	معارضة
		<p>ميعادها :</p> <p>المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية أنه إذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا عد هذا قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي . أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت إليه . للمحكوم عليه دحض هذه القرينة بإثبات العكس . بدء المعارضة بالنسبة إليه من يوم علمه بحصول الاعلان وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة .</p> <p>( الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠ ) ... ١٠٥ ع ٢ ... ٥٣٢</p> <p>ما يجوز وما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام :</p> <p>١ — الحكم الغيابي الصادر تطبيقا لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٦٥ — في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة — لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وإن جاز استئنافه . نخرجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ اجراءات . بدء ميعاد استئنافه بالنسبة للتهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ اجراءات بشأن الحكم الصادر في الغيبة والمعتبر حضوريا . لا يغني عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق رفع المعارضة فيه . علة ذلك : متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه .</p> <p>( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ ) ... ١٦٣ ع ٣ ... ٨٢٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٣٦	٣٤١٦٤	<p>٢ - الحكم الحضورى الإعتبارى . . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك : إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .</p> <p>( الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢١ ) ... ..</p> <p>نظر المعارضة والحكم فيها :</p> <p>١ - صدور حكم غيابي . إستئناف النيابة العامة له . وجوب إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى ينتضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . الحكم الذى يصدر من المحكمة الاستئنافية . معيب بالبطلان . قضاء هذا الحكم براءة المحكوم عليه وصيرورته نهائيا بعدم الطعن عليه . أثره : إنتهاء الدعوى الجنائية به . إعتبار المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع وسقوطها . قضاء محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه غيابيا بالتأييد ثم إستئناف الأخير هذا الحكم . على المحكمة الاستئنافية أن تبحث في جواز الاستئناف قبل شكله وقضى بسقوط المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بعد تبرئته استئنافيا بناء على استئناف النيابة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٦ ) ... ..</p> <p>٢ - معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافى الصادر ضده . حضوره بالجلسات الأولى التى تأجل فيها نظر المعارضة وتخلفه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون الطاعن وحضوره . حرمان له من إستعمال حقه في الدفاع . لا يؤثر في ذلك : عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..</p>
٤٢٩	٢٤٨٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الإدارة . قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان باعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلانه . ميعاد استئناف هذا الحكم : بدؤه من تاريخ علم المحكوم عليه به رسميا .
٦٣٤	٢٤١٢٦	(الطنن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٤) ... ..
		راجع أيضا : استئناف .
		( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ١٤٢٤ )
		(والقاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦١٠ ع ٣ )
		<hr/>
		<b>معاينة</b>
		<hr/>
		راجع : إثبات .
		(القاعدتين ٧٠ ، ٧١ بالصحيفتين ٣٥٦ ، ٣٦٢ ع ٢)
		<hr/>
		<b>مناجم ومحاجر</b>
		<hr/>
		١ — استخراج مواد المناجم والمحاجر . متى يكون مؤثما ؟
		إذا كان بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض .
		مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص .
١٣٦	٢٨ ع ١٤	(الطنن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..
٨٢٠	٣٤١٦١	(والطنن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٤) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — مفاد المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون مهاجر .
		جريمة استخراج خامات المهاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المهاجر واستغلالها خفية .
		عدم تفريق القانون المذكور — بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال — بين مالك الأرض وغيره .
١٣٦	٢٨ ع ١	(الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٦٤) ... ..
٨٢٠	١٦١ ع ٣	(والطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٤) ... ..

### مواد مخدرة

		١ — حالة التلبس . يكفي لقيامها وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . التلبس باحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون من شهد المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها . يكفي تحقق تلك المظاهر . البت في هذا الشأن موضوعي .
١٩	١٤ ع ٤	(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٦/١/١٩٦٤) ... ..
		٢ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد إلقاءه .
١٩	١٤ ع ٤	(الطن رقم ٩٨٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٦/١/١٩٦٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . إستقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها . طالبا أنه يقيمها على ما ينتجها . مثال .
١٠٥	٢٢ ع ١٤	( الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ..
		٤ - انتهاء المحكمة إلى أن طلب معاينة مسكن الطاعن لم يقصد به سوى إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصوله . تبريرها رفض هذا الطلب بأسباب مائغة . إثبات الحكم في حق الطاعن أنه قد ضبط محرزا لمخدر آخر بملاسه لم يثر بخصوصه أي منازعة . لا جدوى للطاعن مما يثيره خاصة بطلب معاينة المسكن . النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . غير مقبول .
٣٥٦	٧٠ ع ٢٤	( الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..
		٥ - جريمة إحراز الجوهر المخدر . ركنها المادي . توافره : وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجوهر اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية . مثال .
٣٩٨	٧٧ ع ٢٤	( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		٦ - إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة "د" من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبو هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين بالمواد المخدرة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٣٦	١٠٩ ع ٢	جريمة تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور . (الظن رقم ٢٣٩١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣٠) ... ..
		٧ — مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة .
٥٥٥	١٠٩ ع ٣	(الظن رقم ٤١٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٥) ... ..
		٨ — التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها . توافرها : يكفى أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً . حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها . يستوى أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها . مادام إنفصالها من شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح للأمر الضبط القضائي أن يلتقطها .
٥٩٢	١١٦ ع ٣	(الظن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..
		٩ — إقامة الدعوى الجنائية على الطاعن في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في أثناء سير المحاكمة . أعمال المحكمة له باعتباره القانون الأصلح وإدانة الطاعن بوصف إحرازه المخدرات بقصد الاتجار . استظهار الحكم توافر هذا القصد في حق الطاعن . لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضي لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه . هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع .
٥٩٢	١١٦ ع ٣	(الظن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>١٠ - تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . إجراؤه لا يكون إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . إباحة القانون لم - أموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .</p> <p>التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .</p> <p>ضبط أحد المتهمين ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . إنتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . إجراء صحيح في القانون . علة ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٩) ... .. ١٣٠ ع ٣٠٦</p> <p>راجع أيضا . إثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٣٤٨٦٩)</p> <p>وتلبس .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٤٢٧٨)</p>

رقم القاعدة  
والعدد

رقم  
الصفحة

## موانع العقاب

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

( القاعدتين ٥٨ ١٠٣٤ بالصحيفتين ٢٩٥ ١٦٤ ع ٢ )

## موظفون عموميون

١ — هيئة قناة السويس : إدارتها مرفقا هاما من مرافق الدولة . تتممها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هي قسط من اختصاصات السلطة العامة . إعتبار موظفيها في حكم الموظفين العموميين . إنعطاف الحماية الخاصة التي تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... ع ٢٠ ٩٧

٢ — الشركة العامة لاستصلاح الأراضي . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي . بقاؤها متممة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع في المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العموميين . إعتبارهم في حكم الموظفين العموميين في صدد جريمة الرشوة .

موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ع ٦٩ ٣٤٩



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

( ن )

نصب . نظام عام . نقابات . نقض .

نيابة عامة

نصب

جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق  
الاحتمالية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول  
عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق  
الإحتمالية . مثال .

(الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... .. ٤٢ ١٤ ٢٠٦

نظام عام

١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .  
تعلقه بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة  
النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات  
الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير  
حاجة إلى تحقيق موضوعي .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٤ — جلسة ١٩٦٤/٣/١٠) ... .. ٣٨ ١٤ ١٨٥  
(والطن رقم ٢١١١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩) ... .. ٨٢ ٢٤ ٤٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الميعاد المقرر للاستئناف : تعلقه بالنظام العام . للمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٦	٢٤ ٦٦	( الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٧ ) ... ..
٣٧٦	٢٤ ٧٣	( والطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ) ... ..
		٣ — البطلان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات . وقوعه بقوة القانون . عدم تعلقه بالنظام العام . تقريره لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد إكتساب الحق فيه .
٤٢١	٢٤ ٨٢	( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
		٤ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة و بعدم قبول الدعوى المدنية . عدم تعلقهما بالنظام العام . هما من الدفوع الجوهرية . على المحكمة أن تعرض لهما وترد عليهما . ما دام الدفاع قد تمسك بهما . وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٤٢٦	٢٤ ٨٣	( الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ..
  <b>نقابات</b>  		
راجع : محاماه .		
( القاعدة رقم ١ " نقابات " بالصحيفة رقم ٢٣٣ ع ٢ )		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	نقض
		الطعن بالنقض: "طبيعته":
		١ - الطعن بالنقض . طبيعته : حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه . مثال .
١٦٦	٣٤ ع ١٤	( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ) ... ..
		٢ - الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . عدم قبوله إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٧٣٣	١٤٥ ع ٣	( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..
		إجراءات الطعن :
		"التقرير به - ميعاده" :
		١ - التقرير بالطعن . طبيعته : عمل مادي . وجوب القيام به لإثزال المانع .
٢٩٨	٥٩ ع ٢	( الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ) ... ..
		٢ - إحتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له . علته : افتراض علم الطاعن به يوم صدوره . إنتفاء هذه العلة لمانع قهرى . بدء الميعاد من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . الميعاد كامل : ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه . قيام العذر بعد العلم بصدور الحكم . عدم إمتداد الميعاد بعد زوال المانع إلا بعشرة أيام .
٣٢١	٦٣ ع ٢	( الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المصلحة في الطعن :
		١ - وقوع التغير في المحرر المزور بيد شخص آخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في تلك الجريمة .
٤٣٤	٢٤ ٨٥ ...	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ...
		٢ - قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بعقوبة مقررة في المادة ٢١٥ عقوبات التي طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة - طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الأولى .
٤٣٤	٢٤ ٨٥ ...	( الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ ) ...
		راجع أيضا : دعوى جنائية :
		( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٥٤ ع ٣٤ )
		مالا يجوز الطعن فيه بالنقض :
		١ - عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الإتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة إليها طبقا لل قانون . كون الطعن غير جائز أمام الغرفة . أثره : إغلاق باب الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
٧١	١٤ ١٥ ...	( الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الطعن بطريق النقض : عدم قبوله في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .
٣٨٤	٧٥ ع ٢	( الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		٣ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .
		صدور الحكم حضوريا نهائيا بالنسبة إلى متهم . عدم توقف قبول طعنه بالنقض في هذا الحكم على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة .
		صدور الحكم غيابيا أو بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . على المدعى المدنى أو المسئول عن الحق المدنى أن يترصد حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض وإلا كان طعنه غير جائز .
٨٣٦	١٦٤ ع ٣	( الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ ) ... ..
		أحوال الطعن بالنقض :
		( ١ ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله :
		١ - الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية : الأصل هو وجوب أن يكون صريحا وملونا بالكتابة . قد يستفاد إستنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يترتب عليه حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . مثال .
٩٧	٢٠ ع ١	( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية . شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به هذه الدعوى .
		القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنهما . قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقضيه تقضاء جزئيا وتصحيحه . (الطن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٩ ) ... ٣٦ ع ١٧٦
		٣ — تقرير الشارع عقوبة الغرامة ومصادد الرسوم المستحقة في حالة تعديل رسم البناء الذي منح على أساسه الترخيص . طالما أن المخالف لم يخرج في تعديل الرسم عن المواصفات القانونية التي رصد القانون لمخالفتها عقوبة التصحيح أو الهدم . المواد ١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . (الطن رقم ٢١٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ٤٨ ع ٢٤٢
		٤ — التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه . مجانية الحكم هذا النظر خطأ في تأويل القانون . (الطن رقم ٢١٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... ٤٩ ع ٢٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ — إقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هذه اللجنة . على المحكمة إعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر — يجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأييم — قانوناً أصح للتهم . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٥٨	٢٤ ٥٢	( الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ) ... ..
		٦ — عقود إلتزام المرافق العامة : إدارة الملتزم المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته . أثر ذلك . تحمله بجميع الإلتزامات التي ثبتت في ذمته أثناء إدارته . لا شأن للملتزم الجديد أو جهة الإدارة مانحة الإلتزام بها . إلا إذا وجد نص خاص في عقد الإلتزام الجديد أو في القانون المسقط للإلتزام يحمل الملتزم الجديد أو الدولة بها . بجانب الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه . مثال في شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بموجب القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ .
٢٧٢	٢٤ ٥٤	( الطعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ ) ... ..
٤١٥	٢٤ ٨١	( والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..
		٧ — تحريم إضافة مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ إلى المواد الغذائية . حامض البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور . إضافته إلى " البسكوييت " بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . مثال .
٣٣٩	٢٤ ٦٧	( الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٤٣	٢٤ ٦٨	٨ — مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه . لا يعد قذفا . ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . إستظهار ذلك القصد . موضوعي . (الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
٣٧٦	٢٤ ٧٣	٩ — ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى : لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه للحكوم عليه . المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..
٣٨٠	٢٤ ٧٤	١٠ — على المحكمة تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال فى جريمة إحراز سلاح . (الطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢) ... ..
		١١ — المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية . مجال تطبيقها . هو عند دخول رجل الضبط القضائى المنازل لتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها . التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على نذبهم لذلك من سلطة التحقيق . مريان أحكام المادة ٩٢ من القانون المذكور عليه .



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه .
٤٠١	٢٤ ٨٧ ... ..	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..
		١٢ — القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لم يكن يعاقب من يراهن على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب الأخرى مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى منه . استحداث القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ جريمة التراهن بإضافة فقرة ثانية إلى المادة الثانية من القانون الأول . مؤدى نص المادة الأولى من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان مع آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر . مثال .
٤٠٩	٢٤ ٨٠ ... ..	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨) ... ..
		١٣ — مؤدى التعديل الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة . القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجانبة الحكم هذا النظر . مخالفة للقانون تستوجب نقضه .
٤٤٧	٢٤ ٨٧ ... ..	(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٤ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وردها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . ليس للمحكمة أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانونا للعقاب . مثال .
٤٧٦	٢٤ ٩٤	(الظن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
		١٥ — إخضاع المحال التي يغشاها الجمهور بغير تمييز — في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ٢٢٦ من القانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ — لحكم المحلات العامة . مثال بشأن محل كواء .
٤٨٤	٢٤ ٩٦	(الظن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ... ..
		١٦ — الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . متى يبدأ : من يوم صدوره . محل ذلك : علم المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، وأن يكون عدم حضوره أمام المحكمة راجعا إلى سبب غير مقبول . عدم علم المحكوم عليه بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه أو قيام مانع قهري منعه من الحضور . إقتراض العلم في حقه ومحاسبته على هذا الأساس . لا يصح . ميعاد الاستئناف بالنسبة له لا يبدأ إلا منذ إعلانه بالحكم أو علمه به بأي طريق رسمي آخر . مثال .
٥٨٤	٣٤ ١١٤	(الظن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢) ... ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
١٧ —	١٩٥٦
٣٦ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦	
مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور .	
قضاء المحكمة بغلق المحل لمخالفة حكم المادة ١٥ سالفه الذكر .	
خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغلق . مثال .	
(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤) ...	١١٥ ع ٣٨٨٥
١٨ —	١٩٥٤
عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤	
لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها : ذات صبغة عقابية بحتة .	
وجوب إدماجها في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . مثال .	
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٤) ...	١٢٨ ع ٣٤٧٦
١٩ —	١٩٣٣
المقصود بعبارة الدخان المغشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .	
المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . إختلاف كل من النوعين في ماهيته ومقوماته عن الآخر . المادة (١) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .	
إستلزام الحكم للعقاب على الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى . مخالف للقانون .	
(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٤) ...	١٢٩ ع ٣٤٩٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٠ — تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . إجراؤه لا يكون إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها . إباحة القانون لما موري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله .</p> <p>التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .</p> <p>ضبط أحد المتهمين ضبطاً قانونياً محرراً للمادة مخدرة . إرشاد هذا المتهم عن متهم آخر باعتباره مصدر هذه المادة . إنتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه . إجراء صحيح في القانون .</p> <p>هذه ذلك : ضبط المخدر مع المتهم الأول يجعل جريمة إحراره متلبساً بها مما يوجب لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه . مجانبية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٩ ) ... ١٣٠٣ ع ٦٥٦</p> <p>٢١ — إباحة المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون — حتى مع توافر حسن النية — إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ ) ... ١٣٣ ع ٦٦٨</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢٢ — مناط العقاب طبقا للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ : هو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . صدور قرار هندسي بالموافقة على إزالة البناء . قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص . إنتفاء العقاب طبقا للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٧١٣	٣٤١٤٠	<p>(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣) ... ..</p> <p>٢٣ — المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفيها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات ، وألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم — بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدئيا — إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .</p>
٧٣٨	٣٤١٤٦	<p>(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..</p> <p>٢٤ — جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقا للمادتين ٢/١٠ ، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش . مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملا بالمادة ٢/٢٠ من ذات القانون .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		القضاء ببراءة المتهم من تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم إستنادا إلى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . خطأ في تطبيق القانون . إنشاء التقسيم أو عدم القيام بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالازالة في تلك التهمة .
٧٧٠	٣٤١٥٢	( الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ ) ... ٢٥ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . إعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . إستقلال جريمة الترويح عن جريمة التقليد .
٧٩٥	٣٤١٥٧	( الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ ) ... ٢٦ - عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٢٠ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه . نزول المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإزالة حكم القانون على عقوبة الغرامة المقضى بها .
٨٢٩	٣٤١٦٣	( الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ ) ... ٢٧ - الإثبات في المواد الجنائية : العبرة فيه باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها . تعرضها بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مأخذ الدليل والنظر في قبوله في الإثبات أمامها . النعى عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطتها . غير صحيح . حلة ذلك : واجبها في فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه . مثال في تفتيش .
٨٦٩	٣٤١٧٠	( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٧٣	٣٤١٧١	<p>٢٨ — التزوير المعاقب عليه . تمامه خفية أو إستلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... ..</p> <p>(ب) وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .</p> <p>عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال في تبديد وسرقة .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... ..</p> <p>٤٠٤</p>
٤٠٤	٢٤ ٧٩	<p>أسباب الطعن</p> <p>” شرط قبولها “ .</p> <p>أسباب الطعن بالنقض . شرط قبولها : أن تكون واضحة محددة .</p> <p>( الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١ ) ... ..</p> <p>٤٥٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		”ما يقبل منها“ :
		١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي . ( الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٠ ) ... ٣٨ ع ١٨٥
		٢ — ميعاد الاستئناف . من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٢ ) ... ٧٣ ع ٣٧٦
		٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط قبوله : أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي . ( الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ ) ... ٨٢ ع ٤٢١
		”ما لا يقبل من الأسباب“ :
		١ — النعي على الحكم أمام محكمة النقض بعدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع . غير مقبول . ( الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ) ... ١٠ ع ٤٨
		٢ — الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مصادرتها في إعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ) ... ١٨ ع ٨٧



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — الطعن على إجراءات محكمة أول درجة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٨٥	٣٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٠) ... ..
		٤ — تقرير التلخيص . عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى .
		عدم جواز النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٠٦	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣) ... ..
		٥ — الدفع بانتفاء الصفة وإعتبار المدعى تاركا لدعواه .
		من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . عدم جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٢١	٤٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠) ... ..
		٦ — تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة . لا يصلح سببا للطعن على الحكم بالنقض .
٣٢٩	٦٥ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
		٧ — الدفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٢٩	٦٥ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠) ... ..
٥٩٧	١١٧ ع ٣٤	(والطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩) ... ..
		٨ — ليس للدفاع عن المتهمين أن يطلب لأول مرة أمام محكمة النقض إجراء تجرئة للتحقق من إمكان رؤية الشاهد لها وقت مقارقتها للحادث .
٦٣٧	١٢٧ ع ٣٤	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		راجع أيضا : محكمة الموضوع . ( القاعدة رقم ١٣٤ — الصحيفة ٦٧٩ ع ٣ )
		سلطة محكمة النقض
		١ — الشهادة المرضية . طبيعتها دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إيرادها أسباب إطراحها الشهادة ورفضها التعويل عليها . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . مثال . ( الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦ ) ... .. ٥٠ ع ٢٤ ٢٤٩
		٢ — الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التي تبدي خارج الميعاد القانوني . عدم جواز إعمالها إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ( الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ) ... .. ٦٨ ع ٢٤ ٤٣٣
		٣ — لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال . ( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ ) ... .. ٧٦ ع ٢٤ ٣٩٣
		٤ — لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بخالف القانون . ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ ) ... .. ٩٧ ع ٢٤ ٤٨٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - عدم إستئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بادانة المتهم . إستئنافها الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم والقاضي ببراءته . ليس للمحكمة الاستئنافية إذا ما رأت إدانة المتهم أن تقضى عليه بعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .</p> <p>لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضا جزئيا وتصحيحه بالتزول بالعقوبة إلى الحد المحكوم به عليه غيابيا .</p> <p>( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٩ ) ... .. ٦١٠ ٣ع ١٢٠</p>
		<p>٦ - تناول العيب الذي شاب الحكم مركز المسئول عن الحقوق المدنية . وجوب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا ولو لم يطعن فيه . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ ) ... .. ٨٧٧ ٣ع ١٧٢</p>
		<p>راجع أيضا : مستشار الإحالة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة ٣٤٧٣٠ ) .</p>
		<p>مدى اختصاص محكمة النقض في تعيين الجهة المختصة :</p> <p>طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداها . الفصل في التنازع السلي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ ) ... .. ١٩٧ ١ع ٤٠</p>
		<p>راجع أيضا : دعوى جنائية .</p> <p>( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٥٩١٥٩ ) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<b>الحكم في الطعن .</b>
		١ — الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية . أحكام قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز .
٤١٥	٢٤ ٨١	( الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... ..
		٢ — نقض الحكم بناء على طلب أحد الخصوم من غير النيابة . أثره : أن لا يضار الخصم بطعنه . عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها .
٥٥٩	٣٤ ١١٠	( الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٥/١٠/١٩٦٤ ) ... ..
		<b>نيابة عامة</b>
		<b>سلطتها في استعمال الدعوى الجنائية :</b>
		١ — الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة . هي من حق الهيئة الاجتماعية . ليست النيابة إلا وكالة عنها في استعمالها . حقها في التصرف فيها بالحفظ بمجرد تقديمها الدعوى إلى القضاء يجعله وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . الاحتجاج على النيابة بقبولها الصريح أو الضمني لأي من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى . غير مقبول . لها الطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها . عدم تقيدها بذلك أيضا لدى مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفاً منضماً .
١٥٩	٣٣ ١٤	( الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢/٣/١٩٦٥ ) ... ..



رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		٢ — قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره . وجوب قصره في أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب تحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم — دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . مثال .
٧٥٤	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		سلطتها في إجراء التحقيق :
		١ — بدء وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني . استيجاب ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة . صحة هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها .
٢٣٧	٢٤٤٧	(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٦) ... ..
		٢ — وكلاء النيابة الكلية : اختصاصهم بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابعين لها . مجرد إحالة أعمال نيابة الأحوال الشخصية الكلية وعرض قضايا مراكم معينة على مصدر إذن التفتيش لا يسلبه اختصاصه بالتحقيق في نطاق دائرة المحكمة الكلية التي يعمل بها .
٣٥٦	٢٤٧٠	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١١) ... ..
		الطعن في الأوامر الصادرة من النيابة :
		١ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . العبرة فيها هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . مثال .
٧١	١٥١٠	(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الأوامر التي تصدرها النيابة العامة . عدم جواز الطعن عليها طبقاً للمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلهما بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الإتهام طبقاً لأحكام المواد ١٦٢ وما بعدها من القانون المذكور . مثال .
٧١	١٥ ع ١٤	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
		٣ — الأمر بمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً . طبيعته : خروجه عن وظيفة النيابة العامة القضائية . القصد منه معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن . عدم إندراجها ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز إستئنافها أمام غرفة الإتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .
٧١	١٥ ع ١٤	( الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ ) ... ..
( هـ )		
هتك عرض . هدم . هيئة قناة السويس .		
هتك عرض		
أركانها :		
		١ — عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات . عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة . إختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لإنعدام التمييز والإرادة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلاً عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ — ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات . عدم إبدائها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . قصور يعيبه ويستوجب نقضه . (الطن رقم ٢١١٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٤) ... .. ٦٢ ٢٤ ٣١٨
		٢ — جريمة هتك العرض . توافرها : يكفي أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش . القصد الجنائي في جريمة هتك العرض . تحققه : بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته . لا عبء بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو الغرض الذي توخاه منها . (الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٦٤) ... .. ١٥٩ ٣٤ ٨٠٥
		<h3>هدم</h3>
		١ — إقتصار أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة توجيه أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها كما كانت تجرى به أحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ الملغى . ثبوت أن التهمة المسندة للطاعن هي إقامته بناء دون الحصول على موافقة هدم اللجنة . على المحكمة إعمال أحكام القانون الجديد الذي يعتبر — بجعله فعل الطاعن بمنأى عن التأثيم — قانوناً أصحح لالتهم . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٧/٤/١٩٦٤) ... .. ٥٢ ٢٤ ٢٥٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — مناط العقاب دابقا للمادة الخامسة من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ : هو هدم المباني غير الآيلة للسقوط بغير موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون . صدور قرار هندسى بالموافقة على إزالة البناء . قيام المتهم بإزالة هذا البناء وإقامة بناء آخر بدون ترخيص . إنتفاء العقاب طبقا للقانون سالف الذكر . قيام العقاب على أساس أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .
٧١٣	٣٤٠	(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ ) ... ..

## هيئة قناة السويس

هيئة قناة السويس . إدارتها مرفقا عاما من مرافق الدولة . تتمتعها بالشخصية المعنوية العامة وبسلطة إدارية هى قسط من إختصاصات السلطة العامة . إعتبار موظفيها فى حكم الموظفين العموميين . إنعطاف الحماية الخاصة التى تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة عليهم . مثال .

(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٣ ) ... .. ٢٠ ١٤ ٩٧



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و)
		وصف التهمة . وقف تنفيذ
		وصف التهمة
		١ - على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير . وبشرط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في جريمة إحراز سلاح . (الطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٤) ... ٧٤ ع ٢٨٠
		٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها ووصفها الصحيح طبقاً للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملت التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . مثال في تبديد ومسرقة . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤) ... ٧٩ ع ٤٠٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملاً في محاضر جلسات المحاكمة .
٤٥٧	٢٤ ٨٩ ...	(الطنن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١) ...
		٤ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وردها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد . ليس للمحكمة أن تقضى بالبراءة في دعوى قدمت إليها بوصف معين إلا بعد التحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب . مثال .
٤٧٦	٢٤ ٩٤ ...	(الطنن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ...
		٥ — عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو بطلب التكليف بالحضور . تحديد التهمة الموجهة إلى المتهم — والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها — للفعل الجنائي المنسوب إليه إرتكابه . عدم ثبوت إرتكابه هذا الفعل . على المحكمة القضاء ببراءته من التهمة التي أحيل إليها من أجلها . مثال .
٤٧٩	٢٤ ٩٥ ...	(الطنن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ — المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد . شرط ذلك : عدم تغيير الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، ومراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات وألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم — بزيادة مقدار العقوبة عن الحد المقضى به ابتدائيا — إذا كان هو المستأنف وحده . مثال .
٧٣٨	٣٤١٤٦	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٤ — جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠) ... ..
		٧ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها . طالما أن الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى لم تتغير .
		إقامة بناء بدون ترخيص . ثبوت أن هذا البناء لم يخالف فيه الاشتراطات التي فرضها القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ .
		وجوب الحكم على المخالف بالغرامة وسداد رسوم الترخيص .
		عقوبة سداد رسوم الترخيص نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة .
٨٢٥	٣٤١٦٢	(الطن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥) ... ..
		٨ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . عليها تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . لا حاجة إلى لفت نظر الدفاع . ما دام أن الواقعة المادية التي اتخذتها أساسا للتغير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئا بل نزلت بها إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واستبعدت منه الظرف المشدد للعقوبة . مثال .
٨٥٧	٣٤١٦٨	(الطن ١٧١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٩ - لفت المحكمة نظر الدفاع بالجلسة إلى أن يتناول في مرافعته ما نمت عنه التقارير الطبية من أن الأعراض - لا الإصابات - هي التي أودت بحياة المجنى عليه . عدم إعتباره تغيراً لوصف جناية الضرب المفضى إلى الموت . هو مجرد بيان لعناصرها . إتهام المحكمة إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاة المجنى عليه وإستبعادها تبعاً لذلك وصف الجناية وأسبابها على الواقعة وصف اللجنة المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات . لا حاجة إلى الإشارة في مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٢٨/٥٩٦٤ ) ... .. ١٧٣ ع ٣ ٨٨١</p>
<h3>وقف التنفيذ</h3>		
		<p>الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية . أحكام قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق عليها . طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ ) ... .. ٨١ ع ٢ ٤١٥</p>



## القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية

مما يمس المواد الجنائية

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
(١)	
إثبات. اختصاص. أشخاص اعتبارية . إعلان	
إثبات	
طرق الإثبات :	
الإثبات بالكتابة :	
”أوراق عرفية“	
الورقة تستمد قوتها الملزمة من التوقيع . ثبوت صحة التوقيع يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محررا بخطه أم بخط غيره .	
(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٣٠) ... ..	١٦٦/٣٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		خبرة :
		عدم تقييد المحكمة برأى الخبير المتدب في الدعوى . حسبها أن تقيم قضاها على الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . لا يلزمها إيراد أسباب مستقلة للرد بها على تقرير الخبير .
١٢٨٨	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ..
		راجع حكم . ( القاعدة رقم ١٤٦٦ بالصيغة رقم ٣٩٥ )
		<u>اختصاص</u>
		إختصاص ولائي:
		١ — خلال فترة الانتقال من ١٩٣٧/١٠/١٥ إلى ١٩٤٩/١٠/١٤ إعتبار المحاكم المختلطة محاكم استثنائية . عدم تعلق إختصاصها بالنظام العام . للأجانب التنازل عن إختصاصها وقبول الخضوع للقضاء الأهلي . إعتبار اختصاص القضاء الأهلي في هذه الحالة من قواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة . إنحسار ولاية القضاء المختلط عن الأجنبي فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهلي . لا تأثير لعدول الأجنبي عن هذا القبول فيما بعد . (الطعان رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق ، ٥١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/١٧)
٨٣٦	٢٤١٣٢	
		٢ — القول بدخول محكمة بداية القدس في الأراضي التي ضممتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين . لا مخالفة فيه للقانون . (الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ... ..
٩٠٩	٢٤١٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٠٩	٢٤١٤٠	٣ — إنعقاد الاختصاص لمحكمة أجنبية بنظر دعوى الأجنبي . إنعقاده في نفس الوقت للمحاكم المصرية . صدور الحكم من المحكمة الأجنبية وتذييله بالصيغة التنفيذية . توجب دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية إعتباره قد صدر من محكمة أجنبية في حدود اختصاصها . مثال . (الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢) ... ..

### أشخاص اعتبارية

٦٨٥	٢٤١٠٨	لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا بشهر نظامها . المادة ٧ من القانون ٣٨٤ سنة ١٩٥٦ . اندماج جمعية ذات شخصية اعتبارية في جمعية جديدة . عدم زوال الشخصية الاعتبارية عن الجمعية المندمجة وعدم خلافة الجمعية الداخلة لها في شخصيتها إلا بشهر نظام الجمعية الأخيرة بوصفها خلفا للجمعية الأولى . (الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/١٤) ... ..
-----	-------	--

### إعلان

١٠٤٢	٣٤١٥٤	١ — جواز تسليم صورة الإعلان في الحالات المبينة في المادة ١٤ مرافعات إلى من ينوب عن أحد الأشخاص الوارد ذكرهم فيها . توجيه الاستئناف إلى ممثل الشركة وتسليم صورة الإعلان في مركز الشركة إلى أحد موظفيها بوصفه نائبا عنه . صححة الإعلان . (الطن رقم ٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ..
------	-------	---

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٢٨٤	٣٤١٨٤	٢ - يجب على المحضر أن يبين في ورقة الإعلان صفة من تسلم الورقة وإقامته مع المراد إعلانه . إغفال ذلك مبطل للإعلان . وقوع البطلان في ورقة التكليف بالحضور وعدم حضور المطلوب إعلانه . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . (الطن رقم ١٩٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ..
(ب)		
بناء		
٣٦٥	١٤٦١	التصرف والبناء في الأراضي المقسمة مرهون بصدور قرار وزارى باعتماد التقسيم وإيداع صورة رسمية منه الشهر العقارى . حظر التصرف والبناء فيها قبل صدور هذا القرار متعلق بالنظام العام ويستوجب البطلان المطلق . موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على الطلب ليس لها من أثر سوى إعتبار مشروع التقسيم موافقا لأحكام القانون ولكنها لا تغنى عن وجوب صدور القرار الوزارى باعتماد التقسيم ولا تقوم مقامه في إحداث آثاره ولا يترتب عليها رفع الحظر من التصرف والبناء . (الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/١٩) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ت )
		تزوير . تقسيم
		<u>تزوير</u>
		١ - الأوراق المطعون فيها بالتزوير هي من أوراق القضية . الأمـر بضمـها والاطـلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها فى محضـر الجلسة . إغـفال المحكـمة لإثبات ذلك . لا بطلان . ( الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٩ ) ... .. ١١ ع ١٥٣
		٢ - بيان إجراءات التحقيق فى مذكرة شواهد التزوير . إغـفال ذلك ، لا يـرتب البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازى للمحكمة . ( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ ) ... .. ١٤٧ ع ٣ ٩٨٧
		٣ - تقرير مدعى التزوير أن التوقيع الموقع به على المحرر المنسوب إليه ليس بخطه . كفاية ذلك للإبـانة عن موضع التزوير المدعى به . ( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ ) ... .. ١٤٧ ع ٣ ٩٨٧
		٤ - شرط قبول الادعاء بالتزوير وببحث شواهدـه . كونه متـجـا فى النزاع . ( الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٧ ) ... .. ١٧٠ ع ٣ ١١٧٩

رقم القاعدة  
والعدد

رقم  
الصفحة

## تقسيم

راجع : بناء :

( القاعدة رقم ٦١ ع ١ بالصحيفة رقم ٣٦٥ )

( ح )

حكم

” إصداره . بياناته “ :

١ — تعجيل المحكمة النطق بالحكم . شرطه : عدم المساس بحق الدفاع أو الإخلال به . محجى قرار التعجيل تأليا لنهاية الميعاد المصرح فيه بإيداع المذكرات وبعد إستيفاء طرفي الخصومة لدفاعهما شفويا و بمذكراتهما الختامية . لا بطلان ولا إخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٤ ) ... .. ١٧ ع ١٦ ٨٦

٢ — تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه : تصريح المحكمة بذلك أو إطلاع الخصم عليها . تقديم مستند في فترة حجز الدعوى للحكم . إقامة الحكم قضاءه على ما جاء في هذا المستند دون أن يكون مصرحا بتقديم مستندات ودون أن يثبت إطلاع الطاعن على هذا المستند . مخالفة الحكم للقانون وإخلاله بحق الدفاع . لا يغير من ذلك تأشير الخصم أو وكيله على المذكرة المصرح بتقديمها والمرفق بها المستند بما يفيد إستلامه صورتها أو أن يكون مشارا فيها إلى خفى المستند مادام أنه لم يثبت إطلاع الخصم على المستند ذاته .

( الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٩/٤/١٩٦٤ ) ... .. ٨٧ ع ٢٤ ٥٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٤٣	٢٤١٠٢	٣ — تخلف القاضي الذي أصدر الحكم عن جلسة النطق به وتوقيعه على مسودته . حلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم . بيان جوهري يترتب على إغفاله البطلان . المواد ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ مرافعات . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ... ..
٦٤٣	٢٤١٠٢	٤ — تقديم شهادة من قلم الكتاب بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة . عدم صلاحيتها كدليل لنفي ماورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٧) ... ..
١٢٨٨	٣٤١٨٥	٥ — عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها . حكمته : عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه . مثال . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ..
١٢٨٨	٣٤١٨٥	٦ — الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ مرافعات بشأن البيانات الواجب تدوينها في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والمجيب القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تسليمه .
		عيوب التدليل .
		الفساد في الاستدلال :
		” ما يعد كذلك “
		١ — عدم جواز القضاء في المسائل الفنية بعلم المحكمة . وجوب الرجوع إلى أهل الخبرة . عدم إفصاح الحكم عن المصدر الذي استقى منه أن الورم الذي وجد بقدمى المورث لا علاقة له بسرطان الكلية وأنه وليد زلال أو تعب في القلب . صدور ذلك عن علم شخصي بالشئون الطبية . فساد الاستدلال .
٣٩٥	١٤ ٦٦	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٦) ... ..
		٢ — التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يقع في أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم هل أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه .
١٠٧٣	١٥٨ ٣٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢٦) ... ..
		الإحالة على أسباب حكم آخر .
		الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطها : إيداع الحكم ملف الدعوى .
١٨٦	٣٢ ١٤	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٥) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ججية الأحكام .
		١ - قوة الأمر المقضى . أثرها : منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أبدت ولم يبحنها الحكم الصادر فيها . مثال .
٧١٦	١١٣ ع ٢	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ ) ... ..
		٢ - قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام .
٧١٦	١١٣ ع ٢	( الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ ) ... ..
( د )		
دعوى		
نظر الدعوى أمام المحكمة :		
" تحديد أيام انعقاد الجلسات " :		
تحديد أيام معينة لعقد جلسات المحاكم . اجراء تنظيمى .		
مخالفته . لا بطلان .		
٨٦	١٧ ع ١	( الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٦ ) ... ..
" ضم الأوراق والاطلاع عليها " :		
ضم الدعويين لا يفقد كل منهما استقلالهما متى كان موضوعهما		
مختلفا .		
١٢٩٥	١٨٦ ع ٣	( الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ ) ... ..
راجع أيضا : تزوير .		
( القاعدة رقم ١١١ ع ١ بالصيغة رقم ٥٣ )		

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد
---------------	-----------------------

(س)

## سفه وغفلة

الإستغلال هو إغتنام الغير فرصة سفه شخص أو غفلته فيستصدر منه تصرفات يستغله فيها ويثرى من أمواله . والتواطؤ يكون عندما يتوقع السفية أو ذو الغفلة المجر عليه فيعمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تفويت المجر المرتقب . تصرف ذي الغفلة أو السفية قبل صدور المجر لا يكون باطلا أو قابلا للإبطال إلا إذا كان نتيجة إستغلال أو تواطؤ . علم المتصرف إليه بسفه المتصرف أو غفلته لا يكفي للإبطال التصرف بل يجب إلى جانب ذلك العلم قيام الإستغلال والتواطؤ . ولا يكفي لتحقيق الاستغلال مجرد قصده بل يلزم ثبوت إستغلال المستغل لذى الغفلة أو السفية فعلا وحصوله من وراء العقد على فوائد أو ميزات تتجاوز الحد المعقول .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١) ... ١١٢ ع ٢٤ ٧٠٦

(ش)

## شيك

مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا لذمة صاحبه . عدم إنقضاء إلتزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .

(الطنان رقا ٥٢٣ و ٥٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) ... ١٥٣ ع ٣ ١٠٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ق)
		قانون
		إلغاء التشريع :
		إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخاً له .
٤٨٢	٢٤٧	(الطلب رقم ٩٤ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٤/٧/٧) ...
		تطبيق القانون من حيث المكان :
		عدم جواز تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . المادة ٢٨ مدني . مؤدى ذلك : نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . مساءلة الأشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة . إتصاله بالنظام العام في معنى المادة المذكورة .
٨٦٨	١٣٥ ع	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(م)

محكمة الموضوع . مسئولية

محكمة الموضوع

لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في إستخلاص ما تقتنع به .  
خروج ذلك عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغا  
لامخالفة فيه للثابت بالأوراق .

( الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ ) ... ١٤٧ ع ٣ ٩٨٧

مسئولية

مسئولية تقصيرية :

١ — الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل  
من أصيب بضرر . يستوى في ذلك الضرر المادى والأدبى .  
حق أقارب القتيل في التعويض عن الضرر الأدبى لا يحرمهم  
مما لهم من حق أصيل في التعويض عن الضرر المادى إذا  
توافرت شروطه .

( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠ ) ... ٩٩ ع ٢ ٦٣١



رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٠٠٧	٣٤١٥٠	٢ — أحكام العمل غير المشروع . إنطباقها على أنواع المسؤولية الثلاث . النص في المادة ١٧٢ مدني على تقادم دعوى التعويض الناشئة من العمل غير المشروع بثلاث سنوات . مفاده : تقادم دعوى المسؤولية عن العمل الشخصي وعمل الغير وعن الأشياء بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه قانونا . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٥) .. ...
١٠٠٧	٣٤١٥٠	٣ — إستخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . إستقلال قاضي الموضوع به . لمحكمة النقض بسط رقابتها متى كانت أسباب الاستخلاص ليس من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . إقران الحكم المطعون فيه علم الطاعنات بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه بتاريخ وقوع الضرر . إنتفاء التلازم الحتمي بينهما . تعييبه بالقصور . (الطن رقم ٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٥) .. ...
١٠٢٢	٣٤١٥٢	٤ — مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه قوامها : تحقق مسؤولية التابع بناء على خطأ واجب إثباته أو بناء على خطأ مفترض . (الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) .. ...
١٠٢٢	٣٤١٥٢	٥ — تضامن المسئولين في الإلزام بتعويض الضرر . مناطه : أن تكون مسئوليتهم عن عمل غير مشروع . مثال . (الطن رقم ٥١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٢) .. ...
٦٣١	٢٤٩٩	”تقدير التعويض“ : مراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) .. ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		( ن )
		<u>نقض</u>
		أسباب الطعن
		” الأسباب المتعلقة بالنظام العام “ :
		التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني متعلق بالنظام العام . شرطه : أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجبيه .
٢٨٩	٤٩ ع ١	( الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٥ ) ... ..
		” مالا يصلح سببا للطعن بالنقض “ .
		الخطأ في أسماء الخصوم لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .
١٠١٣	١٥١ ع ٣	( الطعن رقم ٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١١ ) ... ..

## فهرس المواد

### قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٣٢	"تفتيش الأتني".	١٤٣٣٠٢٠	١ ٦٣ - دعوى جنائية "تحرريكها"
٣٤١٣٠	٤٧ - "تفتيش منازل المتهمين في حالة التلبس"	٢٤١٠٠	
	٥١ - مجال تطبيق هذه المادة .	٣٤١٤٩	
٢٤٧٨	٦١ - أمر الحفظ .	٢٤٥٥٠١٤٤	٣٠ - حالة التلبس بالجريمة
٢٤٦٨	٩٠ - المعاينة .	١١٦٠١٠٩	
٢٤٧١٠٧٠	٩١ - إذن التفتيش :	١٣٤٠١٣٠	
٣٤١١٧	"إصداره"	٣٤	
١٤١٢٠١١	"تنفيذه"	١٤١١٠٤	٣٤ - ٤٦ - القبض والتفتيش . "حالات القبض"
٠٥٥٠٤٧			"إختصاص إمامور الضبط القضائي في القبض والتفتيش"
٠٢٤٧٨		١١٦٠٢٤٥٥	
٣٤١١٧		٣٤١٣٠	
	"حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه"	١٤٢٢	دخول المنازل وتفتيشها "حالة الضرورة"
٢٤٤٩			"بطلان القبض والتفتيش . أثره"
		٢٤٦٥٠٤٧	

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	١٧٨٠ ، ١٧٦٠ ، ٣/١٧٣ المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . مستشار الإحالة ”سلطته في التصرف في الدعوى . المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة“ .	٢٤٧٨	٩٢ - مجال تطبيق هذه المادة ؟
٣٤٤ع	١٨٠ - غرفة الاتهام ”سلطتها“	٢٤١٠٢	١١٠ - وما بعدها - تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا
١٤٤٠	١٨٢ - أمر الإحالة ”مستشار الإحالة“	٢٤٧١	١٢٤ - إستجواب المتهم ”حالاته وشروطه“ .
٣٤٨ع	١٩١ ، ٣٩٥ - الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات . ”أثر حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه“ .	١٤٢٠	١٥٤ - أمر بعدم وجود وجه ”شكله“ .
١٤١٨	١٩٥ - المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .	١٤١٥	١٦٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . ”الأوامر الصادرة من النيابة . الطعن فيها من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية“
		١٤١٥	”طبيعة الأمر الصادر من النيابة بالحفظ“ .



## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٣	٢٢٥- الأدلة في المسائل غير الجنائية .		"خضوع القرار الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى - في تقديره - لرقابة محكمة النقض" .
١٤٠٠٥	٢٢٦ ٢٢٧ - تنازع الاختصاص . التنازع السلي : "شروط قيام التنازع . تعيين المحكمة المختصة . سلطة محكمة النقض"	٣٤١٤٤	١٩٩ - وما بعدها التحقيق بمعرفة النيابة .
١٤٣٧	٢٣٤- إجراءات الاعلان		"اختصاص وكيل النيابة به" .
٢٤٧٣	٢٣٩ - وصف الحكم . "الحكم الحضورى الاعتبارى" .	٢٤٤٧	"اختصاص وكيل النيابة الكلية" .
٢٤٧٥	٢٤١ - شروط الطعن بالمعارضة في الحكم المعتبر حضوريا .	٢٤٦٨	٢٠٩ - أمر بالألا وجه .
	٢٤٧ - منع القضاة من نظر الدعوى . "الأحوال التي يمتنع فيها على القاضى نظرا للدعوى ؟ تعلق هذا النص بالنظام العام" .	١٤١٥	٢١٢ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - غرفة الاتهام . "الطعن في أوامرها" .
		٣٤١٣١	٢٢٢ - دعوى جنائية . "وقفها" .

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤١٦ ، ٢٤٨١	يفصل في الطعن المرفوع بشأنه . غير جائز .	٢٤٦٠	"التحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة المذكورة".
٣٤١١٠	"عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع بناء على طعن غير النيابة".	٣٤١٣٢	٢٤٨ - مقاومة رجل الضبط القضائي . "حالاته وشروطه": ٢٥١ وما بعدها - دعوى الحقوق المدنية .
٢٤١٠٤	"تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع".	١٤٣٦	"إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها".
٢٧١ - في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة .		٨٣٤٨١٠٥٤ ٣٤	"قبول الدعوى المدنية . الدفع بعدم قبولها . عدم تعلقه بالنظام العام"
١٤١٣	"استجواب المحكمة للتهم . طبيعته":		إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي:
٢٧٥ وما بعدها - نظر الدعوى وترتيب			"طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية حتى

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤١٨٠١٤	"إستغناء المحكمة عن سماع الشهود وتلاوة أقوالهم بالجلسة" "شرطه".	٢٤٩٣	إجراءات المحاكمة . "شفوية المرافعة" .
٢٤٨٥٠٦٠	٢٩٠ - تلاوة أقوال الشهود من الأجازات . متى تكون واجبة ؟ ٢٩٢ - خبرة .	١٤١ ٠٧٥٠ ٢٤٨٥	"إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم . إعادتها للمرافعة" .
١٤١٢	"متى تلتزم المحكمة بالإلتجاء إلى أهل الخبرة" . ٣٠٢ - تقدير الدليل .	٢٤٨٩	"ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة في محاضر جلسات المحاكمة" .
٢٤١٠٣	٢٧٦ - محضر الجلسة .	١٤٤٢	"إثبات دفاع الخصم به" .
١٠٠٤٠٢٠١	شكله . أثر عدم توقيع القاضي عليه .	١٤٢١	٣٨١، ٢٨٣ المعدلة - إستحلاف الشاهد .
٠١٢٠١١٠٦	٢/٢٨٩ المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .	١٤١	
٥٠٠ ١٤٢٣			
٠٥٧٠٥٦٠			
٦١٠٦٠٠٥٩			
٠٦٦٠٦٥٠			
٢٤٧٢٠٦٨			
١١٠٠١٠٩٠			
١٣١٠١٢٧٠			
١٤٥٠١٣٤٠			
١٧٠٠١٦٦٠			
٢٤١٧٣٠			

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٦١٩٦١٧	"تسبب معيب".	٣٤١٣٦	٣٠٣/١ حكم. "إصداره"
٦ ٣٥ ٦ ٢٦			
٦٥٠٦١٤٤٤		٣٤١١٠	٣٠٤/١ - تقدير العقوبة.
٦ ٦٢ ٦ ٥١			
٦ ٧٥ ٦ ٦٧			
٦ ٨٣ ٦ ٧٦			٣٠٧ - إجراءات المحاكمة
٦ ٩٠ ٦ ٨٦			"عدم جواز الحكم على
٦ ٩٩ ٦ ٩٨			غير المتهم المقامة عليه
١٠١ ٦ ١٠٠		٣٤١٥٠	الدعوى".
٦١١١ ٦ ٢٤			
٦١٢٢ ٦ ١٢٠			
٦١٢٥ ٦ ١٢٣			٣٠٧ و ٣٠٨ - وصف
٦١٣٥ ٦ ١٣٣			التهمة. "الضمانات
٦١٥١ ٦ ١٤٧			في حالة تغير وصف
٦١٦٧ ٦ ١٦٥		٩٤٦٧٩٦٧٤	التهمة".
٣٤١٦٩	"تسبب غير معيب".	٦١٤٦ ٦ ٢٤٩٥	
٦١١ ٦ ١٠٦٤		٦١٦٨ ٦ ١٦٢	
٦ ١٨ ٦ ١٢		٣٤١٧٣	
٦ ٢٢ ٦ ٢١			٣٠٩ - الحكم باحالة
٦ ٢٧ ٦ ٢٣			الدعوى المدنية.
٦ ٣٦ ٦ ٣٣		٢٤٦٠	"شرط الإحالة".
٦١٤٤٥ ٦ ٤٢			
٦ ٥٩ ٦ ٥٧			
٦ ٦٤ ٦ ٦٠			٣١٠ - تسبب الأحكام.
٦ ٧٠ ٦ ٦٥		٦١٤٤٥	"بيانات التسبب".
٦ ٨٥ ٦ ٧٢		٢٤٧٥	



## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٦٥ ع ٣	لعدم أداء محوره اليمين القانونية طالما أن الثابت أن محاميه لم يدفع بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع .	١٠٢٦٩٢ ١٠٤١٠٣ ١٠٧ ع ٢ ١١٠١٠٩ ١٢٧١١٢ ١٣٢١٣١ ١٣٦١٣٤ ١٥٥١٤٢ ١٦٦١٦٥ ١٧٣ ع ٣	
٢٩ ع ١ ١٤٨ ع ٣	”تشكيلها . إختصاصها“ .	١٠٣٥٣ ع ٢ ١٤٢١٢٧ ع ٣	”ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل“ .
١٤٨ ع ٣	”دائرة المستشار الفرد . إختصاصها“ .		٣٣٣ - في أوجه البطلان ”عدم إعتراض المدافع على سماع أقوال الشاهد في حضوره يغير يمين . سقوط حقه في التمسك بهذا البطلان“ .
	٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ١٨٨ - في الإجراءات أمام محاكم الجنایات .	١٣١ ع ٣	”سقوط حق الطاعن في التمسك ببطلان التقرير الطبي الابتدائي
	”وجوب حضور مدافع مع المتهم . الحكمة منه“ . ”إستعداد المدافع عن المتهم“ .		

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠٥	٣٩٨ - ٤٠١ - معارضة. "ميعادها". "إعلان الحكم الغياي".	٤٥٤ ع ١ ٢٤٨٨	"على محكمة الجنايات أن تحكم في الدعوى إذا لم تبين أن الواقعة جنحة إلا بعد تحقيقها .
٣٤١٢٦	"إعلانها . نظرها".		"سلطة محكمة الجنايات في فصل اللجنة غير المرتبطة عن الجناية وإحالتها إلى محكمة الجنح . تقدير قيام الإرتباط موضوعي".
٤٠٢ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . "مناطق حق كل من المتهم والنيابة في الاستئناف".	٤٠٢ - قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . "مناطق حق كل من المتهم والنيابة في الاستئناف".	٢٤٦٥	١/٣٩٥ - إعادة المحاكمة أمام محكمة الجنايات . طبيعتها : بمثابة المحاكمة المبتدأة . أثر ذلك ؟ حضور المحكوم عليه غائبا أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة . أثره ؟
٤٠٣ - استئناف المدعي المدني الحكم الصادر في الدعوى المدنية . "سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظره".	٤٠٣ - استئناف المدعي المدني الحكم الصادر في الدعوى المدنية . "سلطة المحكمة الاستئنافية عند نظره".	٣٤١٥٦	

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها - غير قابلة للمعارضة . خروجها من حداد الأحكام الغياية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ إجراءات .	٢٤٧٣٦٦٦	٤٠٦ - ٤٠٧ - إستئناف . ميعاده : "تعلقه بالنظام العام".
٣٤١٦٣		١٦٣٦٢٤٧٣ ٣٤	"ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الغيابي والحضورى والمعتبر حضوريا".
٢٤٨٤	نظره :		"ميعاد إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن".
١٤٤٢٦٣٣	٤١١ - تقرير التلخيص . "وضعه وتلاوته".	١٢٦٦١١٤ ٣٤	
	"محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه".	٣٤١٦٤	"الحكم الحضورى الاعتبارى . طبيعته : قابليته للمعارضة . شرط ذلك".
٢٤٨٥			"الحكم الغيابي الصادر تطبيقا لأحكام القانون

## (تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٨٤ غ ٢	٤١٨ - المعارضة في الأحكام الغيابية الاستئنافية .	٢٩٣ ع ٢	٤١٣ - على المحكمة الاستئنافية سماع أقوال الشهود إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة أول درجة .
١٥ ع ١	٤١٩ - نظر الاستئناف . " سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذى وقعت فيه محكمة أول درجة " .	١٥١ ع ٣	" عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة " .
١١٤٦ ع ١ ٣٤ ع ١	٤٥٤ ، ٤٥٥ - قوة الشيء المحكوم فيه .		٤١٧ - سلطة المحكمة الاستئنافية .
١٤٤٣ ع ١	٥٥٠ - رد الاعتبار القانونى .	١٢٠ ع ٣	" ليس للمحكمة الاستئنافية القضاء على المتهم بعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابيا طالما أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم " .



## قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٤٩ وما يليها - العود.	٢٤٧٦٠٥٢	٥ - القانون الأصلح .
١٤٤٣ ٣٤ ١٣٩	"مدة العود واحتسابها"	١٥٣٠١١٦ ٣٤	
	٥٥ - عقوبات .	٢٤٧٤	١٧ - ظروف الرأفة .
	"إيقاف تنفيذ العقوبة		
	لمدة ثلاث سنوات .		٣٢ - إرتباط .
١٤٤٣	الغرض منه "		"تقدير قيام الارتباط
		٦٥ ٠ ٨٥	موضوعي" .
	٦١ - حالة الضرورة	٢٤٩٧	
	التي تسقط المسؤولية	١٤٠٠١٢٨	
	الجنائية .	٣٤ ١٤٩	
١٤٤٥	"شرطها"	٢٤ ٨٥	٣٩ - الفاعل الأصلي .
	٦٢ - موانع العقاب .		٤١٦٤٠ - اشتراك .
	"مناطق الإعفاء من		"المساهمة الجنائية من
	العقاب لفقدان الجاني	٢٤٨٥٠١٤١	الشريك . متى تتحقق ؟
	لشعوره واختياره	٣٤ ١٢٢	التوافق .
	في عمله وقت ارتكاب		
٢٤٥٨	الفعل" .		٤٥ - الشروع في الجريمة
		١٤ ١٤	"شروط تحققه" .

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٥٩ ع ٣	١٢٩ - استعمال قسوة .		"المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتعدم به المسؤولية الجنائية"
١٤٥ ع ٣	١٦٩ - جريمة التسبب في وقوع حادث لاحدى وسائل النقل .	١٠٣ ع ٢ ١١٠ ع ٣	"تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية"
٦٨ ع ٢ ١٣٦ ع ٣	١٧١، ٣٠٢ - قذف . "القصد الجنائي"	١٠٣ ع ٢	٦٣ - طاعة الرؤوس لرئيسه : "أساس منع مسؤولية الموظف الجنائية"
٥٩ ع ٢	١٧١، ٣٠٨ - سب . "ركن العلانية"	٦١ ع ٢	١/٧٢ - الظروف المخففة للعقوبة : "حدأة السن"
١٣٦ ع ٣	"القصد الجنائي . النقد المباح . مسؤولية رئيس تحرير الجريدة"	١١٠ ع ٣	١١١ - اعتبار موظفي الشركة العامة لاستصلاح الأراضي من الموظفين العموميين في صدد جريمة الرشوة .
١٥٧ ع ٣	٢٠٢ - جريمة تزيف العملات . "الشروع فيها" . "إستقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد"	٦٩ ع ٢	

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٣١ - سبق الاصرار .	٢٣١ - سبق الاصرار .	٢١١، ٢١٢، ٢١٣ - تزوير	٢١١، ٢١٢، ٢١٣ - تزوير
٧٢ ع ٢ ، ١٤٢ ع ٣	”ماهيته . استخلاصه“	١٤٣٦	تزوير المحررات الرسمية : ”وثيقة الزواج“ .
٢٣٢ - ترصد .	٢٣٢ - ترصد .	١٤٤٢	”التزوير المادى“ .
”شروط توافره“ .	”شروط توافره“ .	١٧١، ١٣٧	”أركان الجريمة .
”إثبات توفر ظرف	”إثبات توفر ظرف	٣٤	إثباتها“ .
الترصد يغنى عن إثبات	الترصد يغنى عن إثبات		
توافر سبق الاصرار“	توافر سبق الاصرار“		٢١٥ - جريمة التزوير
١٤٢ ع ٣	١٤٢ ع ٣		في محرر عرقى .
			أركانها : تغيير الحقيقة .
			ضرر .
١/٢٣٤ - قتل عمد .	١/٢٣٤ - قتل عمد .	٢٤٨٥	
”التناقض بين الدليلين	”التناقض بين الدليلين		
القولى والفنى“ .	القولى والفنى“ .		٢٣٠ - قتل عمد .
١٤٣٥	١٤٣٥		”نية القتل“ .
٢٣٦ - ضرب أفضى إلى	٢٣٦ - ضرب أفضى إلى	٧٢ ع ٢ ، ١٦٥، ١٣٣	
الموت .	الموت .	١٦٨ ع ٣	
١٧٣ ع ٣	١٧٣ ع ٣		”الاشتراك فى القتل
			بطريق الاتفاق
			والمساعدة“ .
٢٣٨ - قتل خطأ .	٢٣٨ - قتل خطأ .	١٢٢ ع ٣	
أركان الجريمة . خطأ .	أركان الجريمة . خطأ .		
ضرر . رابطة سببية .	ضرر . رابطة سببية .		
١٩، ٢٣، ١٤ ع ١ ، ١١١ ع ٣	١٩، ٢٣، ١٤ ع ١ ، ١١١ ع ٣		

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٢٦٩ - هتك عرض .	٣٤١٧٣	٢٤٢ - ضرب .
	"إختلاف الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى منها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية" .	٣٤١٦٨	٢٤٣ - تجمهر .
٢٤٦٢		١٤٥٠١٢٥ ٣٤	٢٤٤ - إصابة خطأ .
	٢٧٦ - زنا .		٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعي .
	التلبس بفعل الزنا دليل من أدلة الاثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتروكة .		"حق الدفاع الشرعي . طبيعته" "تقدير ظروفه ومقتضياته" .
٣٤١٣٤		١١٢٠١٤٣٩ ١٢٣٠١٢١ ٣٤١٣٥٠١٣٢	"تحدث الحكم استقلالاً عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعي . غير لازم" .
	٢٨٠ ، ٢٨٢ - قبض وحبس بدون وجه حق .		
٣٤١٥٩	"قيام هذه الجريمة من الموظف وغير الموظف"	٣٤١٣٢	
	٣٠٥ - بلاغ كاذب .		٢٦٨ - هتك عرض .
١٤٣٦٠١٠ ٣٤١٦٠	"أركان الجريمة" .	٣٤١٥٩	"أركان الجريمة القصد الجنائي فيها"



## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٣٧ - شيك بدون رصيد . "أركان الجريمة" . القصد الجنائي أو سوء النية . ٦١٢٠٦١١٩ ٦١٤١٦١٢٤ ٣ع ١٦٩	٣١١ - سرقة . "أركان الجريمة" . "طوابع الدمغة المستعملة" جواز أن تكون محلا للسرقة . ٣ع ١٤٩		
٣١٤ - سرقة بإكراه . "ظرف الاكراه في السرقه . طبيعته : ظرف عيني" . ٣ع ١٦٦	٣١٤ - سرقة بإكراه . "ظرف الاكراه في السرقه . طبيعته : ظرف عيني" . ٣ع ١٦٦		
٣١٥ - السرقة في طريق عمومي . ٣ع ١٠٨	٣١٥ - السرقة في طريق عمومي . ٣ع ١٠٨		
٣١٨ - سرقة . "القصد الجنائي" نية السرقة . ٢ع ١٠١٦٩٠	٣١٨ - سرقة . "القصد الجنائي" نية السرقة . ٢ع ١٠١٦٩٠		
٣٣٦ - نصب . "أركان الجريمة" . ١ع ٤٢	٣٣٦ - نصب . "أركان الجريمة" . ١ع ٤٢		
٣٣٩ - جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش . "عدم جواز الادعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية" . "الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة . أركانها" . ١ع ٣٤			

## (تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٢	٣٤١-٣٤٢-٣٤٣- اختلاس أشياء محجوزة . "السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر في قيامها" .	١٤٤١، ٢٤٤ ١٤٢٥	٣٤١ - خيانة الأمانة . "أركان الجريمة" . "متى تنتهي الحراسة" .

## القانون المدني

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٣	٤٠٠ - الاثبات بالينة . "الدفع بعدم جواز الاثبات بالينة . عدم تعلقه بالنظام العام" .	١٠٤ ٢٤ ١٣٦ ٣٤ ١٤٥ ٣٤ ١٦ ١٤	١٦٣ - مسئولية قصيرية أركانها : "خطأ . ضرر . رابطة سببية" . "تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا" . ١/١٧٤ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . "شروط تحققها" .

## قانون المرافعات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٢٥	٥١٥ - إنتهاء الحراسة في الحجز .	٣٤١٥٣	١ - سريان قوانين المرافعات .
٢٤٨٢	٥١٩ - بطلان الحجز إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه طبيعة هذا البطلان ؟ عدم تعلقه بالنظام العام توقيع الحجز يقتضي احترامه ويظل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .	٧٥٤ ١٤٣٧ ٢٤١٠٥٤	١٠ ١١ ١٢ ٢٤ - إجراءات إعلان أوراق المحضرين وجزاء إغفالها ٣١٣ - تنحى القضاة وردهم عن الحكم . ” إقتباس نص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية من هذا النص “ .
٢٤٨٢		٢٤٦٠	

## قانون التجارة

رقم القاعلة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعلة والعدد	المادة والموضوع
	٢١٩ — حكم إشهار الافلاس . "أثره على أهلية المفلس" . ٣٣ غ ١	١٥٤ ع ٣	٢ — العمل التجارى .

### قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعلة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعلة والعدد	المادة والموضوع
٤٩٤ ٤٨١ ١١٤٤٢٤٩٦ ٤١٢٩٤١١٥ ٤١٤٦٤١٣٢ ٤١٥٣٤١٥٢ ٤١٧٠٤١٥٧ ٣٤١٧١			القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  المادة ٣٠ — حالات الطعن بالنقض : "مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله" .
١٤٤٢	"إجراءات نظر الدعوى" ٣٢ — ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . "الأحكام الجائز الطعن فيها بالمعارضة" .	٤١٤٣٦٤٢٠ ٤١٤٣٦٤٢٠ ٤١٤٩٤٨ ٤١٥٤٤٥٢ ٤١٦٨٤٦٧ ٤١٧٤٤٧٣ ٤١٨٠٤٧٨	١ تقابلات
٧٥ ع ٢ ٣٤١٦٤			



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٧٦٦٧٤٦٨ ٢٤٩٧٦ ٣٤١٢٠	٣٥ - سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم .	١٤٣٤ ٢٤٥٩	٣٤ - إجراءات الطعن بالنقض . التقريه : " طبيعته " .
٣٤١٧٢	٤٢ - سلطة محكمة النقض في نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن عليه .	٢٤٦٣	" ميعاده " .
	٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية .	١٦٤٦١٤٥ ٣٤	" الطعن بالنقض من المدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية " .
١٤٢٩	" تشكيل محكمة الجنايات " .	٢٤٦٨ ٢٤٨٩ ٧٣٦ ١٤٣٨ ٢٤٨٢٦	أسباب الطعن : " ميعاد تقديمها " . " شرط قبولها " . " ما يقبل منها " .
(١) نقابات ٢٤	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة : ٢/٤ القيد بجدول المحامين " شروطه " .	٣٨٦٢٢٦١٨ ١٤٤٥٦ ٢٤٦٥ ١٢٧٦١١٧ ٣٤١٣٤	" ما لا يقبل منها " .

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠٠	دعوى التهريب الجمركي: "شرط تحريكها".		المادة الأولى من القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة. "إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين".
٣٤٧٦	٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن التهريب الجمركي. "وجوب تحديد المحكمة كمية الدخان المهرب مقدره بالكيلوجرامات عند قضائها بالتعويض"	(١) نقابات ٢٤	٤٣ و ٤١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين.
٣٤١٢٩	"إعفاء هذا القانون مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان اللبي المعروف بالطرابلسي".	(٢) نقابات ٣٤	"انتخاب أعضاء مجلس النقابة والتقيب".
٢٤٧٦	القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك — حله محل القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥	٣٤١٢٩	٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركي الملغى بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣.

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٩	” إنطباق هذا النص على القائمين على أمر المحال العامة وعلى من يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار “ .	٢٨٠ ع ٢	القانون ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهقات . ” نطاق تطبيقه “ .
٢٤٩٦	” إخضاع محل الكواء في خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحلات العامة “ .	٢٨٠ ع ٢	القانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ” إستحداثه جريمة التراهن “ .
١٤٨	المادة ٣٨ من القانون المذكور . ” مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه . طبيعتها “ .	١٤٩٦ ع ١	القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات العامة والقوانين ٧٩ لسنة ١٩٣٦ ، ١٦ لسنة ١٩٠٤ و ٣٨ لسنة ١٩٤١ . المادة ١٩ منه — ” لعبة الكومي من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية “ .

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٦٨٠، ٧٠٠، ١٤٤، ١٤٨ ١٥٠، ٢٢١، ٢٢٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ” طبيعة الإلزامات التي فرضها القانون على صاحب العمل تعدد الغرامات المحكوم بها بقدر عدد العمال في نوع منها وعدم تعددها في النوع الآخر “ .		١/٤٤ و ١/٥٨ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . ” جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية . إختصاص محكمة الجنج والمخالفات المستعجلة بالفصل فيها “ .
١٣٨ ، ١٤٣ ٣٤	١٦٦، ١٦٧ مكرر ، ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ ” جريمة خلط الدخان ركنها المادى القصد الجنايى “ .	٢٤٩٥ ٢٤٩٥	” جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية الى السلطات المختصة عند طلبها . إختلافها في كيانها المادى وبنياتها القانونى وعناصرها عن جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية “ . ١ و ٧ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ” مناط العقاب طبقا للادة الخامسة “ .
١٤٧		٣٤١٤٠	



## تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	”تناولها العقاب كل وسائل الإستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الإستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات“	٣٤١١٥	”خلو المادة ٣٦ من القانون مما يوجب أو يجيز الغلق في حالة مخالفة حكم المادة ١٥“.
٣٤١٥٥	١٥ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك	١٤٣٢	١ و ٧ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .
	٢ من القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا .	١٤٢	”عدم اشتراط القانون للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل“ .
	”خلوها تين المادتين من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل“ .		المادة ٨ منه .
٢٤٩١			”المعاونة . التي عنهاها الشارع في القانون المذكور . متى تتحقق“ .
			٦ (ب) من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .

## (تاج) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٤٠	١٩٦٢ بتنظيم المباني. ”مجال تطبيق هذا القانون“.	٣٤١٢٩	” المقصود بالدخان المغشوش والدخان المخلوط “ .
٢٤٤٨ ٣٤١٦٢	”متى يحكم بالغرامة وسداد رسوم الرخصة ومتى يحكم بالتصحيح أو الهدم “ .		٢٤١ من الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ والقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . ” الجزء الذي ربطه . طبيعته “ .
٢٤٥٢	” مجال تطبيق المادة الأولى من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ “ .		” المقصود بالدخان المخلوط . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش معاقب عليه سواء كان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة “ .
	القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ .	٣٤١٥٨	١ ، ٨ ، ٣٠ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني الملغى بالقانون ٤٥ لسنة
٢٤٥٢	” مجال تطبيقه “		

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .		٤٢/١٠٦٤٤٣٦٢ من ٢٠٦١٣٦١٢ القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
	”الحكم الغيابي الصادر تطبيقاً لأحكام هذا القانون غير قابل للمعارضة . خروجه من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ إجراءات .	٣٤١٥٢	”جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . شرط الحكم بالإزالة فيها“ .
٣٤١٦٣	المادة ٢٠ من القانون المذكور .	٣٤١٦٢	”مجال تطبيق القانون المذكور“ .
	”عقوبة الغرامة المقررة بها حدودها“ .		٢٧ ٢٨ ٣٧/٣ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة .
٣٤١٦٣		٣٤١٤٨	”إستعمال وبيع طوابع الدمغة السابق إستعمالها . مؤتم“ .

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها .		١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية .
٢٤٧٥٠٦٠ ١٧٠٦١٣٠٦ ٣٤	” القصد الجنائي وجريمة الإحراز “ . ” قصد الإتجار “ .		٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . ” تقدير الرسوم والتظلم في الأمر الصادر بتقديرها “ .
٦١٤٢٢ ٣٤١١٦	” الركن المادي في جريمة إحراز المخدر “ .	٢٤٥١	
٢٤٧٧	” جريمة إدارة أو إعداد أو تهئية المكان لتعاطي المخدرات في حكم المادة ٣٤/د إنما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه . مرتكبو هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين	١٤١٧	٤٧ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة طبيعتها : القصد الجنائي فيها .
			٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، من المرسوم بقانون ٣٥١



## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٢٠١ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش أو التدليس.	٢٤١٠٦	بالمواد المخدرة.. جريمة تسهيل تعاظم المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور.
٢٤٨٧	الأحوال التي أعفى فيها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية : إلغاؤه جريمة المخالفة التي كان منصوص عليها في المادة ١/٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .	٢٤٢٨ ٣٤١٦١	٢٥٠٤٠٣٠٣/١ ٠٣١٠٢٩٠٢٧ ٤٣٠٣٢ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . إستخراج مواد المناجم والمهاجر . متى يكون مؤثما؟ جريمة إستخراج مواد المناجم والمهاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها :
٢٤٦٧	إضافة حامض البوريك إلى البسكويت بأية نسبة يقع تحت طائلة العقاب .	١٤٤٦ ٣٤١٣٩	٦٠٥ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . إشتباه . طبيعته . العود للاشتباه .

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ في شأن إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة .		القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . "القرينة التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١".
٢٤٨١٦ ٥٤	عقود إلتزام المرافق العامة . طبيعتها : أثر إسقاط الالتزام .		٢ من مرسوم المواد الحافظة الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ .
	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة .	٢٤٦٧	١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . العلامة التجارية : "الغرض منها" : "تقدير وحدة التشابه بين العلامتين" .
٢٤٦٩	عدم إعتباره موظفي الشركة العامة لاستصلاح الأراضي من الموظفين العموميين .		
٢٤٦٩	القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية .	٢٤٥٦	

## (تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٧٤ ع ٢٤ ١١٤ ع ٣	”الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦“ .		القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والحدولين (٢) و (٣) المرافق له .
٩٧ ع ٢٤ ١٢٨ ع ٣	”عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ لجريمة إحراز الذخيرة . طبيعتها عقابية بجنة . عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة إحراز السلاح عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات“	٢٤ ع ٢٤	”عدم انطباق المادة ٣٥ مكرر من القانون المذكور إلا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها“ .
١٤٨ ع ٣	”جريمة إحراز سلاح ناري بدون ترخيص . أركانها“ .	٤٣ ع ١٤	”شرط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٦ من القانون المذكور“ .

## قرارات جمهورية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٦٩	”عدم اعتباره موظفي الشركة العامة لاستصلاح الأراضي من الموظفين العامين إلا في صدد جريمة الرشوة“	٢٤٦٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي
			قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .
	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ”إخضاع موظفي المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة“.	٢٤٦٩	”تنحيه المؤسسة الاقتصادية تأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي“ .
٢٤٦٩			قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة .



## قرارات وزارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	المادة ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بامتداد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين .		قرار وزير المالية الرقم ٩١ لسنة ٣٣ بشأن وضع نظام خلط الدخان —
٢ "نقابات ع ٣	"إنتخاب أعضاء مجلس النقابة والقيب" .	٧ ع ١	"عدم تحديده نسبة للخا ط . جعله مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها" .
١٤٩٦٨ ع ١	قرار وزير الداخلية الرقم ٣ لسنة ١٩٥٥ "ألعاب القمار" .		المادة الأولى من القرار الوزاري الصادر تنفيذًا للقانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني .
٢٤٩٥ ع ٢	المادة ٢ ( ز ) من قرار وزير العدل في ١٩٦١/١٢/١٩ . "إنفاطة محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة بالفصل في جريمة عدم الحصول على بطاقة شخصية" .	٢٤٨ ع ٢	"متى يحكم بالغرامة وسداد رسوم الرخصة، ومتى يحكم بالتصحيح أو الهدم" .

## قرارات أخرى

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
		٢٤٦٩	قرار مجلس إدارة المؤسسة الإقتصادية بإنشاء الشركة العامة لاستصلاح الأراضي.

موضوعات فهرس الأحكام  
الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)			
اثبات ... ..	٥	إعلان ... ..	٤٦
اجراءات المحاكمة ... ..	١٤	إفلاس ... ..	٤٨
إحالة ... ..	٢٤	إقراض بر بافا حش ... ..	٤٨
أحوال شخصية ... ..	٢٤	أمر إحالة ... ..	٤٩
إختصاص ... ..	٢٥	أمر بالأوجه ... ..	٤٩
إختلاس أشياء محجوزة ... ..	٢٨	أمر حفظ ... ..	٥٠
إختلاس أموال أميرية ... ..	٢٩	إنتخاب ... ..	٥١
إرتباط ... ..	٢٩	أهلية التقاضى ... ..	٥١
إزالة ... ..	٣١	(ب)	
أسباب الإباحة وموانع العقاب ... ..	٣١	باعث ... ..	٥٢
إستئناف ... ..	٣٥	بطاقات شخصية ... ..	٥٣
إستعمال قسوة ... ..	٤٢	بطلان ... ..	٥٣
إسقاط الإلتزام ... ..	٤٣	بلاغ كاذب ... ..	٥٤
إشتباه ... ..	٤٣	بناء ... ..	٥٥
إشتراك ... ..	٤٤	(ت)	
إصابة خطأ ... ..	٤٥	تبديد ... ..	٥٨
إعتراف ... ..	٤٦٦٧	تجهيز ... ..	٥٩
		تحقيق ... ..	٦٠

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
ترصد ... ..	٦١	(خ)	
ترويح ... ..	٦٢	خيرة ... ..	١١١
تزوير ... ..	٦٢	خطأ ... ..	١١١
تزييف ... ..	٦٤	خيانة أمانة ... ..	١١٢
تعويض ... ..	٦٥	(د)	
تفتيش ... ..	٦٥	دخان ... ..	١١٣
تقسيم ... ..	٧٠	دعارة ... ..	١١٥
تقليد ... ..	٧١	دعوى جنائية ... ..	١١٧
تلبس ... ..	٧٢	دعوى مدنية ... ..	١٢٠
تنازع اختصاص ... ..	٧٤	دفاع ... ..	١٢٣
تنظيم ... ..	٧٤	دفاع شرعي ... ..	١٣٣
تهريب جمركي ... ..	٧٥	دفع ... ..	١٣٣
توافق ... ..	٧٧	دمغة ... ..	١٣٦
(ج)		(ر)	
جريمة ... ..	٧٧	رابطة سببية ... ..	١٣٦
جمارك ... ..	٨٥	رد ... ..	١٣٧
جنون ... ..	٨٦	رد اعتبار ... ..	١٣٨
(ح)		رسوم ... ..	١٣٨
حالة مدنية ... ..	٨٦	رشوة ... ..	١٤٠
حجز ... ..	٨٦	(ز)	
حكم ... ..	٨٧	زنا ... ..	١٤٠



الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(س)		(ظ)	
سبب ... ..	١٤١	ظروف مشددة ... ..	١٥٥
سبق اصرار ... ..	١٤٢	(ع)	
سرقة ... ..	١٤٣	عاهة عقلية ... ..	١٥٧
سلاح ... ..	١٤٥	عقد الترام المرافق العامة ... ..	١٥٨
(ش)		عقوبة ... ..	١٥٨
شخصية اعتبارية ... ..	١٤٧	علامة تجارية ... ..	١٦٤
شركات ... ..	١٤٨	عمل ... ..	١٦٥
شروع ... ..	١٤٨	عود ... ..	١٦٦
شريك ... ..	١٤٩	(غ)	
شهادة ... ..	١٤٩	غرامة ... ..	١٦٨
شهود ... ..	١٤٩	غرفة الاتهام ... ..	١٦٨
شيك بدون رصيد ... ..	١٥٠	غش ... ..	١٧٠
(ص)		(ف)	
صحافة ... ..	١٥٢	فاعل أصلي ... ..	١٧٢
(ض)		(ق)	
ضرب أفضى الى موت ... ..	١٥٣	قانون ... ..	١٧٣
ضرر ... ..	١٥٣	قبض ... ..	١٧٦
(ط)			
طعن ... ..	١٥٤		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
قبض وحبس بدون وجه حق	١٧٧	مراهقات	٢٠٨
قتل خطأ	١٧٨	مسئولية جنائية	٢٠٩
قتل عمد	١٧٨	مسئولية مدنية	٢١٤
قذف	١٨٠	مستشار إحالة	٢١٥
قصد جنائي	١٨١	مستشار فرد	٢١٦
قضاء	١٨٥	معارضة	٢١٧
قمار	١٨٥	معاينة	٢١٩
قوة الشيء المقضي	١٨٦	مناجم ومحاجر	٢١٩
		مواد مخدرة	٢٢٠
		موانع العقاب	٢٢٤
		موظفون عموميون	٢٢٤
		( ن )	
مؤسسة عامة	١٨٧	نصب	٢٢٥
مأمور الضبط القضائي	١٨٨	نظام عام	٢٢٥
مبان	١٩١	نقابات	٢٢٦
محاكمة	١٩١	نقض	٢٢٧
محال عامة	١٩١	نيابة عامة	٢٤٤
محال صناعية وتجارية	١٩٣	( ه )	
محاماه	١٩٤	هتك عرض	٢٤٦
محركات رسمية	١٩٤	هدم	٢٤٧
محركات عرفية	١٩٥	هيئة قناة السويس	٢٤٨
محضر الجلسة	١٩٥	( و )	
محكمة استئنافية	١٩٦	وصف التهمة	٢٤٩
محكمة الجنايات	١٩٨	وقف تنفيذ	٢٥٢
محكمة الموضوع	٢٠١		
مرافق عامة	٢٠٨		

(٥)  
التصويبات

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطا	الصواب
٥٦٢	٢	برفض	بإلغاء
٥٦٣	٣	”محذوفة“	في
٥٧١	٢١	والتدبر	والتدبر
٥٧٨	٢٤	عل	على
٥٨٩	٦	والغلق	”تمحذف“
٥٨٩	٨	المحكوم عليه	النيابة
٥٩٢	١٣	من	عن
٦٤٥	٧	رج	رجح
٦٥٤	٧	المسند	المسندة
٦٥٧	١	إجراء	إجراء
٦٥٧	١٠	حالته	إحالاته
٦٥٨	١	إجراء	إجراء
٦٧٣	٢٧	الذكور	المذكور
٦٨٥	٤	تله	قتله
٦٩٠	١١	قلم	قلمهم
٧٠٤	١٣	٩١٠	٩١
٧١١	٢٢	كان	كانت
٧١٣	٩	القاون	القانون
٧٣٤	١٣	لتأكد	للتأكد

(د)

## (تأج) التصويبات

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطا	الصواب
٧٣٨	١٣	نمخص	نمخص
٧٣٨	٢١	عليها	عليها
٧٦٢	٨	بطلب	بطلت
٧٧٤	٩	القاون	القانون
٧٨٧	٨	المشتغلين	المستغلين
٧٩٥	٨	بالفعل	بالفعل
٨٤١	٢١	بالتقرير	التقرير
٨٦٩	السطر الأخير	تربة	تربة
٨٨١	١٠	إتهاء	إتهاء

تم طبع هذا العدد بمطبعة دار القضاء العالي الفرعية في يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥  
(الموافق ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٥)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

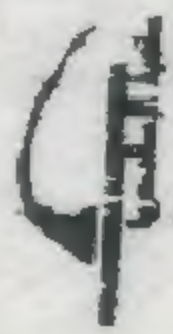












Bibliotheca Alexandrina



0536716